

190100



# تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر  
وفي السودان سنة ١٩٠٦



رفعهُ جناب الادل كرومر قنصل دولة أنكلترا الجنرال ووكيلها  
السياسي في مصر الى جناب السر ادورد جراي  
ناظر خارجيتها

ترجم في ادارة المقطم وطبع في مطبعته  
سنة ١٩٠٧



# تقرير

عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر  
وفي السودان سنة ١٩٠٦



رفعهُ جناب الاول كرومر قنصل دولة انكلترا الجنرال ووكيلها  
السياسي في مصر الى جناب السير ادورد جراي  
ناظر خارجيتها

نظم في ادارة النظم وطبع في مطبعته  
سنة ١٩٠٧



# تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر  
وفي السودان سنة ١٩٠٦



رفعه جناب الاول كرومر قنصل دولة انكلترا الجنرال ووكيلها  
السياسي في مصر الى جناب السر ادورد جراي  
ناظر خارجيتها

ترجم في ادارة المقطم وطبع في مطبعته  
سنة ١٩٠٧





# تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٦

مرفوع من الارل كرومر الى السر ادورد جراي

## القسم الاول مصر

### مقدمة

مصر في ٨ مارس ١٩٠٧

مولاي

احب ان اوضح امراً عند عرض تقريري هذا عن تقدم المصالح الادارية المختلفة في الحكومة المصرية سنة ١٩٠٦ وهوان هذه التقارير السنوية تذكر الاحوال والوقائع المصرية التي جرت الى ختام السنة السابقة لسنة صدورها . نعم اني اشير احياناً اما عرضاً او في الحاشية الى بعض ما جرى بعد ختام تلك السنة وقيل طبع تقريري ونشره ولكن ذلك نادر ثم ان تفتيحه ما يرد علي من المصادر المتعددة لتأليف هذا التقرير يقتضي عنايه شديداً لاسيما وانه لابد منه من نظر الاشغال المعتادة وهي شي كثيرة . وزد على ذلك ان المصالح المتعددة التي تاتيها تقاريرها لاتذكر الحوادث التي تجري بعد ختام السنة السابقة وما اني عليه تقريري من اخبار السودان لا ينتهي الى آخر السنة السابقة بل الى شهر سبتمبر او اكتوبر منها لان تقارير السودان تاتي من اماكن بعيدة ثم ترسل الي بعد ذكر الحاكم العام لما يعن له من الآراء عنها . فلذلك لست اكفل ان اذكر في تقريري عادة ما جرى الى حين تاريخ امضائي له . وانما اوضحت ذلك لاني وجدت ان قوماً اشاروا الى خلو تقريري عن سنة ١٩٠٥ من الاشارة الى حوادث جرت بعد ٣١ ديسمبر وخصوصاً حوادث شبه جزيرة سيناء مع ان تقريري المذكور مؤرخ في ٨ مارس ١٩٠٦

هذا وقد بيع ووزع مجاناً ١٠١٦ نسخة من تقريري عن سنة ١٩٠٤ منها ٤٨٠٠ نسخة عربية و ٤٤٤٢ انكليزية و ٩١٨ فرنسية . واما تقريري عن سنة ١٩٠٥ فبيع ووزع منه ١١٥٠٠ نسخة منها ٥٥٠٠ عربية و ٥١٧٥ انكليزية و ٨٢٥٠ فرنسية

ولبيع ترجمة تقارير العربية وتوزيعها شان عظيم عندي لاني اؤمل ان تكون شبه ترياق لسم تمويه الحق بالباطل الذي يعم سيله البلاد في ما بقي من السنة جارياً بطريق الجرائد العربية فان ما يذكره كثير من تلك الجرائد على سبيل الحقائق المقررة يكون عارياً عن الصحة في كثير من الاحوال ولا يخلو من التلاعب والتحريف الا نادراً وما يستنتج من تلك الحقائق المزعومة لا يكون الا نتائج فاسدة عادة . نعم ان ما ينشر في تلك الجرائد لا يؤثر في مجرى السياسة البريطانية اقل تأثير ولا شان له عند العقلاء المهذبن والمطلعين على حقائق الامور من اوروبيين ووطنيين ولكن الذي ارومه هو فليس هؤلاء وحدهم بل ايضاً سائر الناس الذين لا يتيسر لهم معرفة حقائق الامور لاي سبب كان وخصوصاً عامة المصريين يجهلون سبباً الى معرفة الحقيقة عن حالة مصر الحاضرة فليس في هذه الحالة امر يقتضي اخفاؤه او يراد كتمانها اذ لا ينكر انه رغباً عن التقدم الاكيد الذي تقدمته مصر في الاعوام الاخيرة لا يزال في حكومتها وادارتها نقائص وعيوب بعضها موروثة عن العهد الفايبر وبعضها من العهد الحاضر ويمكن ان يقال انه نتج عن مرة تقدم البلاد في السير والسعة بعد الاصلاحات التي تمت في الخمس والعشرين سنة الماضية وبعضها — وهو كثير — لا يمكن ان يعالج علاجاً شافياً الا بعد الجري على نظام شوروي تشريعي مطابق لحاجات البلاد الحالية . ولا اظن ان في الناس من هو ادري بوجود هذه النقائص مني ولا قصد لي مطلقاً في اخفائها او في تخفيها ولكن الناس يجهلون حقيقة امرها في الغالب ويصفون لها من العلاج ما لا ينفع فيها او لا يمكن معالجتها به

ولست اعلم غير طريقة واحدة مقبولة لجلاء الخطاء في معرفة الحقائق عن الازهان وفي مقاومة الآراء الفاسدة المختلة وهي نشر الحقائق على صحتها واقامة الادلة الصادقة وبسط الحجج الصحيحة وهذا ما اسعى اليه في هذه التقارير لعلمي انه كلما ازداد الناس فهماً للحقائق الحالية المصرية وادركوا الصعوبات اللاصقة بها حق ادراكها كان ذلك خيراً واصححاً لسأولين عن حكومة الدبار المصرية مهما تفاوتوا في المسأولية اما النتائج التي استنتجها فقد يمكن ان تكون قابلة للغلاف والمناقشة ولكي افرغت كل الجهد لاجتناب كل قول لا يطابق الواقع وكل خطأ في تقرير الحقائق فاذا رام اهل مصر ان يعرفوا حقيقة امور بلادهم فاني انصح لهم بقراءة هذا التقرير

## الباب الاول

في فصول عامة

### ( ١ ) الحد العثماني المصري

ان ما جرى في تعيين الحد الفاصل بين تركيا ومصر معلوم فلا حاجة الى الاشارة اليه  
الا بالاختصار فالقول ان احوال شبه جزيرة سيناء لم تكن تخلو من الاضطراب في اوائل  
سنة ١٩٠٥ فعين المستر جنجيس براملي قومنداناً ومفتشاً بسلطة تامة على شؤون سيناء  
وانشئت فصيلة صغيرة ولكن كاملة العدد من البوليس المتجانية وادخلت اصلاحات ادارية  
اخرى اليها. تحملت هذه الامور خطاء على قصد الاعتداء من الحكومة المصرية على الاراضي  
العثمانية ولم يضر الا القليل حتى جاءت الاخبار باعتداء الترك على الاراضي المصرية  
واحتلالهم طابه الواقعة غربي اعظم المرسوم في تلغراف الصدر الاعظم الى الخديوي في ١٨  
ابريل ١٨٩٢ بمباشرة فارادت قوة مصرية ان تضع يدعا على ذلك المكان فاخبر الترك  
قومندانها انهم يدفونهم بالقوة . اما طابه بالذات فقد بالغوا في تقدير اهميتها بادى بدو  
على ما يظهر في المناقشات التي جرت في هذه المسألة جهاراً ولم يكن امتلاك اميال قليلة من  
الصحراء مثلاً يستحق ان يكون موضوع حادثة سياسية خطيرة الشأن ولكن كبر امرها وعظم  
شأنها لما تبين في شهر ابريل من السنة الماضية ان الباب العالي يقصد ان يجعل الحد المصري  
من رفح الى السويس وانتهى الامر اخيراً بقبول الباب العالي للرأي الذي اصررت الحكومة  
البريطانية والحكومة المصرية على قبوله وهو الجري على الاتفاق المبرم في ابريل ١٨٩٢ ثم  
عينت لجنة لتعيين الحد حسب الاتفاق وللاتفاق على مسائل اخرى جزئية كانت باقية تحت  
التزاع . وفي غرة اكتوبر تم الاتفاق على تلك المسائل كلها ووقعه المندوبان العثمانيان والمندوبان  
المصريان ( الكبتن اوين وايرهم باشا قضي )

وقد ابدي المندوبان المصريان ما لا مزيد عليه من حسن السياسة واصالة الرأي والصبر  
والجلد في المناقشات التي طال امرها قبل الوصول الى الاتفاق المذكور  
هذا وحدثت هذه الحادثة يوجب الاسف لانه بلغ من امرها في حين من الاحيان انها  
الحقت بعض الكدر بالعلاقات العظيمة الصفاء والوداد بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية  
ولكن الحق في ذلك ليس على رجال الحكومة البريطانية ولا رجال الحكومة المصرية على الاطلاق

## (٢) شبه جزيرة سيناء

كان شبه جزيرة سيناء لهذا العهد تحت مراقبة ثنائية فالجانب الشمالي منه — ومعه محافظة العريش — كان تابعا لنظارة الداخلية والجانب المتوسط والقبلي لنظارة الحربية . فشايخ الحدود كلهم يطلبون الآن ان يكون بالقرب منهم موطنون يرفعون اليهم قضاياهم في الامور الجزئية وهذه القضايا كثيرة الوقوع بينهم فاذا لم يفصل فيها حالا خيف ان يتفاقم شرها حتى لقد تفغى الى سلك السماء

فتقرر ان يكون شبه جزيرة سيناء كله تابعا لنظارة الحربية ليكون ضابط بريطاني من ضباط الجيش المصري مديرا ومتمندا له ويكون مقامه في النخل ويمين نظار مصريون في اماكن مختلفة منه ويعين مفتش بريطاني مقيم في العريش على المرجح ويكون الجري في سنة ١٩٠٧ على النظام الاداري الذي لا يزال متبعا هناك الى الآن الا في امر واحد وهو الاتصال بقبائل العرب التي في اقاصي شبه جزيرة سيناء وبسط السلطة عليها هذا وقد وصفت في تقريرى الماضى (وجه ٢٢ — ٢٥) نظام القضاء المبني على عادات بدو سيناء وتقاليدهم القديمة وصفا موجزا والقصد ابقاء هذا النظام على ما هو عليه وعدم تغيير شيء فيه الا ما كان لازما للمحافظة على قليل من ايسر مبادئ العدل والانصاف . فقد ذكرت في السنة الماضية مثلاً ان القاضي المسمى عندم " بالمشع " يحكم من الاحلام التي يحملها بما اذا كانت المتهم بجرمة مجرماً او بريئاً . فاذا كلف هذا القاضي ان يحكم في المستقبل بحسب ما يعلمه في البقطة من الحقائق والاخبار لا ما يراه في المنام من الاحلام فليست اظن ان ذلك يكون من قبيل ادخال نظام المتقدمين الى اولئك القوم قبل الاوان وقد زيدت مصروفات سيناء في ميزانية هذه السنة ٧٠٠٠ جنيه مصري للقيام بما يلزم من تحسين الادارة هناك

## (٣) الجامعة الوطنية المصرية<sup>(١)</sup>

يعسر حتى على الواسي الاطلاع على امور مصر ان يفرقوا بين الجاري الفكرية المتعددة الجارية الان على صور شتى في الجهة المؤدية الى تكون رأي عام محلي ملائم للصورة اللعنية

(١) ترجمنا اللفظة الانجليزية Nationalism بالجامعة الوطنية جريا على اصطلاح بعض الكتاب في تسمية Nationalists بالحمز الوطني ولولا ذلك لترجمناها (بالقومية) اذ هذه اقرب الى المصطلح [المترجم]

الجديدة المعبر عنها بالجامعة الوطنية المصرية . وإنما قلت ان هذه الصورة القديمة جديدة لأنه لا يخفى ان المصريين كانوا خاضعين لغيرهم أكثر زمانهم فقد حكمتهم دول الفرس فالرومان فالرومان فحرب جزيرة العرب وبغداد فالجراكسة فالتركة آل عثمان في الختام وإذا شئنا ان نعرف الزمان الذي يمكن ان يكون قد حكمهم رجال منهم وجب ان نتحقق الى الأزمان المشكوك فيها السابقة لعهد الفراعنة . على ان هذه الجامعة الوطنية المصرية لا تزال الى يومنا هذا من قبيل التاميات من الخارج لا من التاميات من الداخل ( في اصطلاح علماء النبات ) فهي إنما تفتت عن غلطة مصر لاوريا التي اشار اليها فوبار باشا بضم الخديوي الذي كان مائكا في زمانه حيث قال ان مصر لم تبق جزءا من افريقية . ثم انها تولدت في الازدهار من تأثير الفوائد التي فاضت عليها بسرعة لم يكده يدعى لما نظير في التاريخ بادخال التدفد الغربي اليها على يد امة غريبة عنها . ومن غرائب الدهر ومحجبات احكام السياسة ان يقال اليوم عن هذه الامة بل عن الذين عملت هذه الامة معظم اعمالها على يدهم انهم اعظم حائل يحول دون تحقيق الاماني التي تنتج ثمرورها عن عملهم

قلت ان التفريق بين الآراء المتعددة الجارية بين الهيئة الاجتماعية المصرية امر عسير وعلى ذكر هذا القول احذر الباحثين في امور مصر من السرعة في التعميم وتجريد الاحكام الكلية في ابحاثهم فانهم كثيرا ما يدسون ان الهيئة الاجتماعية المصرية مقسومة اقساماً عديدة تبعا للمصالح والآراء المختلفة بل المتباينة كما يشاهد في كل هيئة اجتماعية اوربية . نعم ان الصعوبة في الوصول الى معرفة حقيقة اميال المصريين وعواطفهم ولما بينهم ليست بقدر ما هي في الهند حيث انقسام الناس الى طوائف منفصلة بمتازة بعضها عن بعض يمنع معايشة الاوربيين لاكثر الاحالي . ولكن لا مشاحة في ان الاختلاف عن المصريين في الجنس والدين والاساس والاخلاق والعادات يقدم ويؤخر كثيرا من هذا القول فاني اعرف اوربيين كثيرين اقاموا بمصر طويلا حتى صاروا يتصورون انهم يعملون شيئا من الراي المصري والحال انهم لا يعملون غير رأي فئة او اكثر من فئات الهيئة الاجتماعية المصرية الساكنة المدن المصرية الكبيرة حيث يعاشرونها ويخالطونها . اقول هذا وانا لا ادعي ان معرفتي بآراء المصريين فائقة فقد اقم في الشرق طويلا حتى تعلمت ان لا اجزم بمعرفة آراء الشرقي الذي دأبه ان لا يثبت على رأي ولست الومة بل ارق له في عدم الاقامة على رأيه غالبا لأنه واقع في ظروف واحوال تجعل اقامة الانسان على رأي امورا عسيرا جدا . وإنما غرضي من كل ما تقدم تسليم القارئ بصعوبة الوقوف على آراء المصريين ومتى سلم

بذلك يحذر من الامراع - في استنتاج النتائج بعد الاستقراء الناقص او بعد الاطلاع على امور غير مطابقة للواقع . ولم يقل احد قولاً بهذا المعنى اصح من قول الاستاذ سابس الذي يستحق ان يعد من اعظم الثقات الاوربيين في هذه المسائل قال :

” ان الذين ذهبوا الى الشرق وتاسروا اهله يعلمون انه يستحيل على الاوربي ان ينظر الى العالم بالعينين التي ينظر بهما الشرقي اليه . نعم ان الاوربي قد يتوهم في بادئ الامر انه يفهم الشرقي والشرقي يفهمه وان التفاهم تام بينها كأنهما كليهما شرقيان او غربيان ولكن لا بد ان يأتي يوم اما عاجلاً او آجلاً فيه يستيقظ الغربي بفتنة من حلقه ويرى ان عقل صاحبه الشرقي غريب عن عقله كأنه عقل مخلوق من اهل زحل ”

وما يزيد ايضا صعوبة الوقوف على آراء المصريين كثيراً انه ليس بين المصريين غير قليلين من الذين يتصورون ما يريدونه من الامور السياسية او الادارية تصوراً واضحاً جلياً فهم يطلبون على الغالب اموراً متناقضة يفتي بعضها بعضاً : لا فها شذاً او ندر ولا اعتبار عندنا بقول المثل الفرنسي ” من يفر الغاية يفر الوسطة ” ومن شواهدى على ذلك ان كثيرين من المصريين ( وفي جملتهم رجال سر بان اعدم من اسدقاني المخصوصين الذين يكاشفوني بأرئهم ويكفوني بنقام الحرية ) يظهرون لي رغبات متناقضة مفادها الحصول على فوائد الاحتلال البريطاني ومزاياه التي يعترفون بها كل الاعتراف ولكن بلا ذلك الاحتلال

وايضاً ان رجلاً من اكابر المصريين الخ علي ان اقل عدد الاوربيين المستخدمين في الحكومة المصرية ولم يفرغ من هذا الطاب حتى طلب مني ان اومحى بارت ينظر قاض بريطاني لا قاض وطني قضية له فيها مصلحة . وايضاً اني اعرف مصرياً يدافع عن حقوق المصريين اشد دفاع ولكنه يطلب مع ذلك وبلغ ان يعين مهندس بريطاني لمراقبة توزيع المياه في المديرية التي هو منها واطيانه فيها . وايضاً ان كثيرين من المصريين قالوا لي المرة بعد المرة ان سلطة المديرين تضعف من وجود المفتشين البريطانيين في مديرياتهم ولكنهم لم يكونوا يتوهم هذا القول حتى يردفوه بان امتزاج المفتشين البريطانيين من المديرات يؤدي الي عواقب وخيمة . وانا اسلم بعضه هذين اتقولين تماماً هذا ومن جهة الرشوة يكفي ان اقول ان مسائل كثيرة تعد بالشرائح كان الناس فيها يشكون من الشكوى من المفارم التي يدفعونها للمستخدمين في ديوان الاشغال العمومية وغيره من الدواوين وكان بعض اولئك الشاكين من ذوي المناصب السامية والمشكومين منهم من مردوسهم . ومع ذلك كانوا يتمتعون عن رفع شكواهم رسمياً او عن ذكر ارجاء المرتشين فيحرمون رجال الحكومة بذلك

من السلاح الوحيد الذي يطلون به هذه المخبرات . ولوشت زيادة الشواهد لاوردت منها شيئاً كثيراً ولكن ما ذكرته كافٍ لفرض المقصود  
فإذا انتفع ما تقدم اشرع في وصف الحركة الوطنية المصرية اخصية على حسب ما يبدو منها بقدر ما في طاقتي و اشرح أيضاً رأيي اخص في كيفية المعاملة التي يجب ان تعامل بها فاقول

اذا قلنا ان الحركة الوطنية المصرية الحالية ليست :لا حركة الى الجامعة الاسلامية لم يطابق قولنا الواقع من كل وجه ولكن لا ريب في كون هذه الحركة مصبغة صبغاً شديداً بصيغة الجامعة الاسلامية . ومعا الامر كان معلوماً عدي منذ زمان طويل ولد علمة كثيرون من الاوربيين الآن كما يظهر مما يرد في الجرائد المحلية ولكن علمهم يو ابطاً كثيراً . ويسهل علي ايراد كثير من الشواهد والادلة على صحة هذا القول اذا اقتضى الامر ايرادها (١) ولكن اقول الآن ان الحوادث التي حدثت في العيف الماضي انما كشفت عنصراً جديداً من عناصر الحالة المصرية . لانه ولو سلم الانسان بما لا ريب في صحته وهو ان الدين اعظم قوة محركة في الشرق (٢) وان الشرقيين لا يحولم حكومة كالحكومة الثيوقراطية (٣) فقد كان يجوز له مع ذلك ان ينتظر ان تذكر المصريين لما اصابهم في الماضي واعتبارهم لتقدم بلادهم في الثروة واليسر في الحال تقدماً عظيماً جداً بالنسبة الى ما جاورها من الولايات العثمانية بحلولان دون نحو الجامعة الاسلامية في بلادهم اكثر مما حالا في الظاهر وانما قلت " في الظاهر " لاني رغباً عن كل الظواهر لا ازال غير مقتنع بان الميل الى الجامعة الاسلامية متأصل كثيراً في الهيئة الاجتماعية المصرية بل اني واثق انه لو كان المصريون يمتقدون امكان اخراج الآراء المتعلقة بتلك الجامعة من القوة الى العمل لانقلب الرأي العام عليها انقلاباً عظيماً سريعاً

- (١) اشرع ما الى كتاب ورد علي في اربيع خالفاً من لاهوتية ونشر في ورقة من اوراق اني عرضت في البرلمان فقد اوتيتهم في محو وانكلا ربه عندي في ذلك على الامثلة . وقد استقرت شدة اعظم الناس بمصر ومصر في بلاد انكلا ربه في م ارسلة الى لندن الا على سبيل المثال لاقتدار ومعاني النما منذ زمان لم بل ولم جق عندي ربه في وجودها ولكنه مفرغ في عبارات ابلغ من المعادة
- (٢) افصد بالشرق انما اشرقية اني في معرفة بين لا اهنه ما بان
- (٣) براد بالحكومة الثيوقراطية تحذير اني يعتقد انما ان الله هو الحاكم الاولي فيها وان صحتها وشرائها هي انما ربه لا ست اليه وشرائهم بان العلم ورجال الدين م خدمة الله واموره فيها
- (المترجم)

ومما يمكن من ذلك فقد اتضح ان الجامعة الاسلامية حصر من عناصر الحالة المصرية التي يجب حفظها في البال فذلك يحسن بنا فهم المقصود منها المقصود من الجامعة الاسلامية بوجه الاجمال اجتماع المسلمين في العالم كلهم على تهدي قوات الدول المسيحية ومقاومتها فاذا نظر اليها من هذا الوجه وجب على كل الامم الاوروبية التي لها مصالح سياسية في الشرق ان تراقب هذه الحركة مراقبة دقيقة لانها يمكن ان تؤدي الى حوادث متفرقة فتضرم فيها نيران التعصب الديني في جهات مختلفة من العالم . وقد اوشكت هذه النيران ان تضطرم بمصر في الربيع الماضي . على اني ارى قوماً يقولون ان القلق الذي جرت الاشارة اليه في مجلس النواب في الصيف الماضي كان مهماً فانا لا اوافقهم على هذا القول مطلقاً لان طبع الطبقات الدنيا من اهل مصر ولا سيما سكان المدن متغلب كثيراً . فهاجوا من قراءة المقالات التي كانت تصدر في الجرائد الاسلامية طالحة بالاغراء والكذب هيئاتاً شديداً دفعة واحدة وسكنوا دفعة واحدة كذلك عندما زيدت حساكر جيش الاحتلال وطلعت الجرائد الاسلامية لهجتها بتشديد العقلاء من اهل بلادها التكبير عليها . ولكن لا ريب عندي ان البلاد كانت عرضة لخطر حقيقي برهة من الزمن فقد جاءني اخبار وثقاير عديدة عن تهديد المسيحيين والاوريين . ثم ان الاخبار الغامضة المبهمة التي تشيع قبل حدوث الفتن والغلاظ في الشرق عادة شاعت شيوعاً يسحق الاعتبار حتى تولى الرعب الاوريين الساكنين في القطر لجمعوا يتقاطرون من القرى الى المدن ولم يترحم هذا الرعب لغير سبب معقول فقد شرحت في تقريري عن سنة ١٩٠٥ ( وجه ١٧ - ١٩ ) ما جرى في الاسكندرية اواخر سنة ١٩٠٥ حين افضى وقوع الخصاص اتفاقاً بين رجلين يونانيين الى شغب عظيم لم يلبث ان انقلب هيئاتاً على المسيحيين . فلواتفق حدوث حادثة من هذا القبيل في امان الميجان الذي حصل بسبب حادثة الحدود بين تركيا ومصر - وحدوثها لم يكن امراً بعيداً - لا يمكن بل لترجح انها كانت تقضي الى عواقب وخيمة اما ما يقوله قوم آخرون من ان ذلك القلق تأتى عن سياسة الحكومتين البريطانية والمصرية في امور مصر الداخلية تخالف من كل اثر الصحة لان القلق كله وليس بعضه فقط نتج عن تصديق خلق كثير من الاهالي الذين كانوا تحت تأثير الجامعة الاسلامية لما كان يقال لم من ان ما كان يجري حينئذ انما كان يقصد به التمدي على رأس الديانة الاسلامية ولتعد الى ما كنا عليه فاقول اني ان كنت لا اصدق ان الجامعة الاسلامية تتمتع غير اضطرام نيران التعصب في امكنة متفرقة كما سبقت اليه الاشارة فذلك اولاً لاني لا



اصدق ان المسلمين يقدون سماً ويمدون متى خرجت المسألة عن القول الى الفعل وثانياً  
لاني واثق بقوة اوربا واعتدائها عند الاقتضاء على تلافي هذه الحركة من الجهة المادية وان  
تكن غير قادرة على ذلك من الجهة الروحية

والجامعة الاسلامية ايضاً عبارة عن معان اخرى غير معناها الاصلي ولكنها لا تخلو  
من علاقة به . وهذه المعاني اهم بالنظر الى ما نحن فيه من المعنى الامم الذي سبق  
الاشارة اليه

فمنها اولاً في مصر الخضوع للسلطان وترويج مقاصده وهذا المعنى يدل على دخول  
عنصر جديد في حالة مصر السياسية . فقد كانت الحركة الوطنية المصرية دائرة على مضادة  
الترك الى عهد قريب اذ الثورة العرابية كانت في الاصل على تركيا والترك . اما الآن  
فيبلغني ان زعماء الحركة الوطنية يقولون انهم لا يقصدون توثيق عرى الاتحاد بين تركيا  
ومصر وانما يقصدون حفظ سيادة السلطان على مصر . ولكن قولهم هذا يختلف عما كانوا يقولونه  
منذ عهد قريب جداً اختلافاً جلياً بحيث لا يتألك الانسان عن الظن بان قولهم الآخر انما  
خطر على بالهم بعد ما علموا انهم اذا وسعوا نطاق العلائق التركية ابتدءوا عنهم اميالا يتنون  
قربها منهم ودواها معهم . ولكن ليس من الانصاف تعقيد الحزب الوطني جملة بالقوال يلقيها  
الفراد قليلون غير مسؤولين على عواهنها . فاذا سلمنا بان القول الاخير هو رأي الحزب الوطني  
الصحيح فعندي عليه ان سيادة السلطان على مصر لم ينازع فيها قط على ما اطم ولا يهتم ان  
يعييبها شيء ما دام كل ذوي الشأن في الفرمان — الذي هو اتفاق بين فريقين كما لا يخفى —  
لا يفعلون شيئاً خارجاً عن دائرة حقوقهم . فحادثة سينا انما بلغت ما بلغت من الاهمية وعظم  
الشأن لما خيف من غرق حرمة الفرمان وما يتصل به من المستندات الرسمية المحسوبة جزواً  
منه على وجه يمود بالضرر على القطر المصري

وثانياً ان الجامعة الاسلامية تستلزم بالضرورة تجميع الاحقاد الجنسية والدينية الآ في  
ما ندر . فلا شك في ان كثيرين من انصارها ينصرونها عن حرارة دينية حقيقية وآخرين  
يودون لو امكنهم ان يفرقوا بين القضايا السياسية والدينية وبينها وبين الجنسية ايضاً اما لان  
مبالايتهم بالدين قد قلت حتى اوشكوا ان يحكموا اللادريين او لكون افرادهم سياسية او  
لكونهم يقصدون تحييد القوم للارتفاع بها او لكونهم اتبعوا الآراء الحديثة عن وجوب  
التسامح في الدين كما هو مأمولي . ولكن متى كانت هذه رغبته ومقاصدهم فلا شك عندي  
انهم يجهزون عن تنفيذها لانهم ان لم يمتنعوا عامة المسلمين بالمالهم انهم من المسلمين

المجاهدين لم يستطيعوا ان يحولوا انتباههم اليهم ولا ان يكتبوا ميلهم ايضاً . فالضرورة  
تفرض عليهم بتبسيط الاحقاد الجنسية او الدينية اما ظاهراً او خفية ليرقوا بيانهم السياسي  
وثالثاً ان الجامعة الاسلامية تستلزم تقريباً السعي في اصلاح امر الاسلام على النهج  
الاسلامي وبعبارة اخرى السعي في القرن العشرين في اعادة مبادئ وضعت منذ الف سنة  
هدى لمينة اجتماعية في حالة الفطرة والسذاجة . وهذه المبادئ منها ما يميز الرق  
ومنها ما يتضمن صنفاً وشرائع عن علاقات الرجال والنساء مناقضة لآراء اهل هذا العصر  
ومنها ما يتضمن امراً اهم من ذلك كله وهو افراغ القوانين المدنية والجناية والمالية في قالب  
واحد لا يقبل تغييراً ولا تحويراً وهذا ما وقف تقدم البلدان التي دان اهلها بدين الاسلام  
فلهذه الاسباب وبقطع النظر عن كل الاعتبارات السياسية لا يجد المعتمون باصلاح  
مصر بدءاً من استنكار الدعوة الى الجامعة الاسلامية . ويجب ايضاً بذل اقصى العناية في  
السهر على كل ميل طبيعي جائز الى الجامعة الوطنية لكيلا تتجذبه على غير انتباه من صاحبه  
هذه الحركة — حركة الجامعة الاسلامية — التي هي من اعظم الحركات المتفجرة فلا تستحق  
ان يميل احد اليها . لانه قد يصسر على الانسان ان يمزج شبح الجامعة الاسلامية اذا  
تجلبب بجلباب الجامعة الوطنية

على اني اعلم ان بجانب حركة الجامعة الاسلامية حركة اخرى قد يصح ان تسمى بالحركة  
الوطنية اذ الحركتان بمنزجتان بحيث لا يسهل على الانسان ان يقول اين تبتدئ احدهما  
وتنتهي . الاخرى . ولكنني مقتنع ان حركة الجامعة الاسلامية هي اقوى الحركتين . وهما  
يكن من ذلك فرادي الا ان ابحت عن الحركة الوطنية بقطع النظر عما لها من العلاقة  
الحقيقية او الخيالية بحركة الجامعة الاسلامية فأقول

لا يجب ان كانت فكرة الجامعة الوطنية المصرية قد فرخت وازهرت لان ذلك طبق ما  
يقضيه الطبع . اما الذين يسمون بالحزب الوطني فلا يكاد يكون شك في انهم لا ينوبون  
عن السواد الاعظم من الامة في رغائبها وامانيها فكم وشكا الي وجال من وجوه المصريين  
من تلقيب زعماء هذا الحزب انفسهم بالقلب الذي ادعوه لانفسهم . كم وقالوا لي ان هذا  
الحزب ليس الا افراداً قليلين من الذين يكتبون من الجلبة والصياح وان الباحث لهم على  
فعل ما يفعلون غير محمود وانهم لا يمثلون رغبة بني وطنهم ولا امانيهم الحقيقية . وانا اعتقد  
ان ما قيل لي هو الصحيح . وعلى كل حال يقال عن ثقة ان هذا الحزب لا يدرك العواقب  
التي تنتج عن يائنه لو امكن اخراج يائنه من القول الى الفعل حالاً الا ادراكاً قاصراً جداً

فلا ريب ان ابناء هذا الزمان آخذون الآن في نسيان المساويء التي كانت في الماضي ثم ان التعليم والتهديب اثارا اطاعاً كانت كامنة طبقاً لما كان ينتظر فاصبح اوضع فلاح يعرف انه هو والباشا متساويان امام القانون ونشأ في الصدور روح استقلال كانت الامثال تضرب في مقدمه قبلاً . فلا عجب اذا كان احداث المصريين يتبدئون يصحون للحصول على نصيب اعظم في حكومة بلادهم وادارتها . وليس في الناس اقل كرمًا ممن يقابل هذه الاماني الجائزة الشريفة بالصدود والنفور كما انه ليس في الناس اقل حكمة ممن يمتنع في بدء هذه الحركة عن ارشاد من يريد الاصفاء الى حكم العقل الى الحدود التي يجب قصر تلك الاماني عليها وعدم تعديها في الوقت الحاضر . واني صديق للمصريين اصدق من ان اتقلهم او اغشهم فلذلك اسأل نفسي قائلاً ما هو الذي يرومه الاحداث المصريون على ما يستفاد من الاراء التي يتوب الحزب الوطني عنهم فيها

فالاولا يرومون ان يرتقوا الى مناصب الحكومة العالية التي يتقلدها الاوربيون الآن وليس عندي كلمة ضد هذه الامنية ولكنني ساستوفي هذا البحث في مكان آخر من هذا التقرير<sup>(١)</sup> اما الآن فانصر الكلام على ما هو اهم من ذلك في بيان الحزب الوطني بما هو سياسي محض . ثم يطلبون على ما فهمت التوسع في المنظمات الشورية توسعاً عظيماً في الحال . والظاهر ان الناس يخطئون كثيراً ولا سيما في انكلترا في معرفة مقدار ما حصلت مصر عليه من النظام الشوري وسابست الكلام على ذلك في فصل آخر من هذا التقرير<sup>(٢)</sup> واكتفي هنا بالبحث عن الحد الذي يمكن ويحسن ان توسع اليه سلطة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

لم اسمع ان الحزب الوطني عبر عن يائنه بصارات صريحة تعين مطالبة ولكنني فهمت انه يطلب انشاء مجلس شبيه بمجلس النواب البريطاني ولا ادري ان كان يطلب حصر السلطة كلها في مجلس واحد او انشاء مجلس ثان بمثابة مجلس الشيوخ في فرنسا او مجلس الاعيان في انكلترا . ولا ادري ايضاً ان كان يقصد ان ذلك المجلس النيابي المصري يسن القوانين لسكان القطر المصري كلهم بلا فرق ولا تمييز او يسنها لرعايا الحكومة المحلية وحدهم دون غيرهم فاذا كان يقصد سنها لسكان القطر جميعهم فلا غنى عن قبول جميع الدول بذلك وهي لا تقبل به . على انا اذا ضربنا صفحاً عن هذه الامور التي لا نعلمها وان تكن من الاهمية

(١) انظر الفصل<sup>٢٥</sup> (٦) في الخدمة الملكية

(٢) انظر الفصل<sup>٢٥</sup> (٦) في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

ممكن فلعل لا اخطئ اذا قلت ان ذلك الحزب يطلب اولاً ان تكون الوزارة مسؤولة لذلك المجلس وان يتوقف وجودها على بقاء اكثريته معها وثانياً ان تكون المجلس السيطرة التامة على مالية البلاد كما هي الحال في المجالس التي ينتخب اعضاؤها في بلاد الانكليز وفي غيرها من البلدان الاوربية

فلو قبل طلبه الاول لانفى الى القوضى بلا مبالغة لانه يشير الدسائس على اختلاف انواعها ويبعد القوة الى الرشوة التي كانت ضاربة اطنابها في طول البلاد وعرضها ولا تزال الى يومنا هذا تموت موتاً بطيئاً جداً . ولا يبعد انه يعيد اسوأ مساويء الحكومة الشخصية تحت ستار المجالس الحرة الشورية . ولو قبل طلبه الثاني وتولى المجلس مراقبة المالية لانفى ذلك بالامة الى الافلاس لا محالة

هذا وان من يقصد البحث في هذين الطلبين بالجد لا يستطيع ذلك الا بعد الجهد . فاي انسان صحيح العقل يعتقد ان البلاد التي قضت القرون الطوال وحكامها من الفرائضة الى الباشوات يسومونها اشد الظلم والصف في الحكم واعلمها اميون لم يكن فيهم مذ تسعة اعرام من يعرف القراءة والكتابة غير ٩٥٠ في المئة من الرجال و٣٠ في المئة من النساء (١) — تطفر طفرة واحدة حتى تصير بفتة فادرة على استعمال حقوق استقلالها بشؤونها على الوجه النافع لها وللذين لم مصلحة في غيرها . ان ذلك لمو الحال بيننا . فبيان الحزب الوطني لا يمكن البلاد ان تدركه الآن وربما لم يمكنها ادراكه طول الزمان اذا كان على الوجه الذي يتصوره ذلك الحزب اليوم . ولكن سواء كان ذلك ممكناً او لم يكن فانا ارفض ان يكون لي يد في ترويج مطالب لو قبلت لكان قبولها ظمناً فاصحاً للاجانب الذين لم مصالح عظيمة جداً في مصر وليس للاجانب وحدهم بل لم وللشرة الملايين او الاثني عشر مليوناً من المصريين الذين قضيت احسن سني حياتي في ترقية مصالحهم الادبية والمادية

ورب قائل يقول ألا رجاء اذا الجامعة الوطنية المصرية فاجبته ان لا رجاء لها على الصورة التي يتصورها الحزب الوطني . ولكن يحسن بكل امة بل برجال السياسة العملية ايضاً ان يضعوا نصب عيونهم اسمى غاية ذهنية ويرموا الى ادراكها ولو كان ادراكها بعيداً . ومحفوقاً بالمصاعب والمتاعب فلذلك اعرض الآن غاية ظلالاً فكرت فيها واجعلها بمثابة يابسة عوض بيان الحزب الوطني . والغاية التي اعرضها هي ان تكون الجنسية المصرية شاملة لكل القاطنين

(١) هذا كما ورد في الاحصاء الاخير الذي تم سنة ١٨٦٧ وأما الاحصاء التجاري الآن فلا ريب هندي انه سيبدل على ان عدد الاميين نفس كثيراً

في القطر المصري بقطع النظر عن تعلمهم وملاهم واصلمهم وفصلهم اذ هذه الجنسية هي الجنسية الوحيدة الممكنة الحصول المستطاعة الانشاء . ولم يكن البحث في هذه المسألة يشي غليلاً او يتعدى حد المناقشات النظرية لما كانت البلاد غائصة في بحار المصوم لاشرافها على الافلاس وكانت مصر السودان مجهولاً لا يعلمه الا الله وكان التناظر شديداً بين انكسارنا وفرنسا ولكن هذه الموانع زالت كلها الآن ولم يبق غير مانع واحد وهو الامتيازات الاجنبية فانه ما دام هذا النظام موجوداً فلا مناص من انقسام المصريين والاجانب الفاطنين مصر قسمين منفصلين كأنهما جيشان متضادان وزد على ذلك ان طوائف الاوريين النازلين في بر مصر لا تجد مصالحها معاً . ولذلك لا يجتمع سكان بر مصر في هيئة واحدة ولا تباست طوائفهم معاً ولا تجتمع قوتهم على عمل الا اذا انشئ منهم مجلس شورى محلي وقد بحث في ذلك في تقريرى السنوي الاخير وساعد اليه في محل آخر من هذا التقرير<sup>(١)</sup> فان انشاء هذا المجلس خير واسطة تأول الى اشتراك الطوائف المختلطة التي تسكن وادي النيل في المصلحة واول خطوة تؤدى الى انشاء وطنية مصرية لا تضر بمصالح مصر الحقيقية . وهذا عدا الاعتبارات الاخرى التي ثبتت منها ان انشاءه نافع للاوريين والمصريين جميعاً . على اني عالم بالصعوبات التي لا بد من تذليلها قبل انشاءه فربما مر زمان طويل قبل ان يعقد اول مجلس شورى للاوريين وحدهم بمصر (فا بالكلية الذي نحن بصدد) ولكني واثق انه لا بد من الوصول الى الغاية في الختام لان النجاح في بلوغها لا يتوقف على رأي افراد قليلين مهما كان مقامهم وقوزم ولا يتوقف ايضاً كله على رأي من يكون في مصر من الاوريين او المصريين بل لا بد منه بحكم الطبع اذ القواعد الاعتيادية التي تنطبق على النشوء والارتقاء السياسي تدلنا على انه لا بد من منح الاوريين الساكنين في بر مصر استقلالهم التشريعي ليسوا قوانينهم بانفسهم عوضاً على ان تسن لهم بطريق السياسة حسب النظام المعقد الكثير الكلفة الذي لا يصلح العمل به الآن . فالقوز لا بد منه وان يكن بلوغ هذا القوز قد يطول امره

بقي لي امر اقولُه قبل ختام الكلام على الحركة الوطنية المصرية وهوان في مصر عدا اولئك المصريين الذين اتحلوا لقب الحزب الوطني فئة صغيرة متزايدة من المصريين الذين لم يسمع غير القليل عنهم . فرجال هذه الفئة يستحقون ذلك اللقب قدر ما يستحقه مناظروهم الذين يختلفون عنهم في آرائهم وافعالهم وهم رجال الحزب الذين اسميهم جاً بالاخصار

اتباع المرحوم المفتي السابق الشيخ محمد عبده . فقد اشترت مراراً في تقاريري السابقة الى آرائهم المشبهة لآراء المرحوم السيد احمد مؤسس مدرسة عليكمه في الهند . ومقصودم الاساسي ان يصححوا معالم الاسلام من غير ان يزعزعوا اركان الدين الاسلامي فهم وطنيون صادقون بمعنى انهم يرومون ترقية مصالح ابناء بلادهم وانباء ملتهم ولكنهم يجردون عن صبغة الجامعة الاسلامية . ويبان مطالبهم ومقاصدكم اذا اصاب فبهي له لا ينضم من معارضة الاوربيين في ادخال تمدن الغربيين الى بلادكم بل معاوتهم على ذلك . فرجاء الجامعة الوطنية المصرية بمنحها الحقيقي الذي يعول عليه معقود بهذا الحزب على ما ارى . على انهم لم ينشطوا في الماضي التمشيط الذي يستحقونه لاسباب لا حاجة بي الى ذكرها ولكن . مستشاري الحكومة المصرية من البريطانيين غير مسؤولين عنها . فبين في هذه الايام رجل من اشهرهم وهو سعادة سعد باشا زغول فانلوا للمعارف العمومية والسبب في تعيينه ليس عدم الرضى عن ادارة تلك النظارة خلافاً لما زعم قوم ولا الرغبة في تغيير امر جوهري في سياسة التعليم التي جرت النظارة عليها لهذا العهد بل الرغبة في اشتراك رجل كفوء بارع ومصري مستنير الذهن من رجال هذه الفئة في عمل اصلاح المصري . وانما تعيينه تجربة وهذه التجربة ستراقب بيزيد الاهتمام فاذا صححت كما هو املي واعتقادي شددت الزينة للانتقال خطوة اخرى في هذا السبيل . واذا لم تصح فلا غنى عن القاء مقابلد الاصلاح الى الاوربيين وخصوصاً البريطانيين اكثر مما كان في الماضي . لكن التفتقر ممنوع على الحاليين اذ ادخال تمدن الغربيين الى مصر جاري في كل ديوان من دواوين حكومتها على اساليب قد اطليل النظر فيها قبل التعويل عليها وهي اساليب قابلة للترقى والتوسع ولكنها غير قابلة للتفتقر والتغيير الجوهري

#### ( ٤ ) الصحافة المصرية

اني كنت دائماً من الذين يوافقون على اعطاء الحرية للجراند ولكني اسلم بان فئة كبيرة من ذوي النفوذ والوجاهة بين سكان القطر المصري لا يرون رأبي من هذا القبيل وعلى الخصوص اعظم العناصر احتراماً واعتباراً في الهيئة الاجتماعية الوطنية المصرية فانهم يحسبون الحرية المطلقة المتروكة للجراند الحرية شراً محضاً لا خير فيها ويشكون — ولا حرج عليهم في ذلك — من ان الجراند التي اعنيها تموه الرأي العام المصري فلا تظهره على حقيقتها وانها ترهب الذين كانوا يظهره على صحته لولاها . واسلم ايضاً انه في الميجان الذي جرى في الربيع والصيف الماضيين لم يدخر بعض الجراند الحرية وسعاً في زعزعة اعتقاد الذين يستندون

وجوب اعطاء الحرية للجرائد في هذه البلاد . فانه لم يكن بين الامور امر ايسر من الوثائق والحقائق المتعلقة بمسألة النزاع على حدود سيناء ولا اوضح من كون السياسة التي جرت الحكومة البريطانية عليها في تلك المسألة صادرة عن رعاية حقيقية لمصالح مصر ومصالح اوربا عموماً ايضاً كما اعترف سمو الخديوي نفسه به اذ قد استشير فيها من اولها وكان يستشار في كل مرحلة من مراحلها فيعرب عن استصوابه التام للخطة المتبعة فيها لكونها مطابقة لمصالح مصر مطابقة جلية

ومع ذلك كله انزلت تلك الجرائد السياسة التي جرت الحكومة البريطانية عليها منزلة الفارة الشعواء على رئيس الديانة الاسلامية وصاحب السيادة على الديار المصرية وافروقت كل جهدها في اثارة الاحقاد الجنسية واللبية . نعم ان ذلك الهيجان كان سطحياً واكثره تكلف ونصنع اذ اعقل المصريين واكثرهم نفوذاً ووجاهة لم يكونوا يرون آراء أكثر كتاب الجرائد العربية تطرفاً واشدم عنفاً ولا آراء الخطباء الذين كانوا يخطبون في الاجتماعات ويدون من الآراء التي لا تنشر في الجرائد ما يطابق آراء حزب الجامعة الاسلامية أكثر من الآراء التي تتضمنها مقالات الجرائد

ولكن ذلك الهيجان اثبت امرين اولهما ان السواد الاعظم من المصريين لا يزال من اعظم الناس تصديقاً لما يقال له . وثانيهما ان المعيين لا يراعون مبدأ ولا يترددون في سلوك كل طريق يجدونها تقويه على الكثيри التصديق ولتهيج شهوراتهم واحقادهم فلا حرج على من يستنتج من هذه الامور كلها وجوب تقييد حرية الجرائد . اما انا فلا اطيل الكلام بل اقول اني استنتجت نتيجة اخرى مختلفة عن تلك النتيجة وهي ان تزايد الحماية البريطانية في القطر المصري لتكون زيادتها لضمان حفظ النظام العام وللثقة والاطمئنان في نفوس المحافظين على القانون من السكان . فتأني عن ذلك ان حمل المصروفات زاد ٤٥٠٠٠ جنيه في السنة على عاتق المصريين الذين يدفعون الضرائب . وذلك مما يقضي بالاسف الشديد لاسيما وان الخطوينة المصرية لا تكاد تنهض باعباء كل ما يطلب منها من كل جهة للصرف على امور عديدة تعود بالخير على القطر كما سيذكر بالامسهاب في كلامي عن الحالة المالية . ولكن لا ريب عندي في ان زيادة الحماية كان امراً لازماً لضمان السكون العام كما قلت آنفاً وايضاً لظهار امر آخر وهو انه لما كانت السياسة البريطانية في مصر مبنية على حالة لا تقبل التغيير الا اذا كانت تدريجياً وبطيئاً جداً فاضطراب الرأي العام برهة من الزمان لا يؤثر فيها ولا يلقى الاحتلال البريطاني مطلقاً

هذا واقول اني ارى من جملة الواجب عليّ ان اقرأ مقالات كثيرة في الجرائد العربية  
وخصوصاً الجرائد المعارضة للسياسة البريطانية في مصر . وانما اقرأها لا علم ان كانت تتضمن  
اشارة او تنبيهاً الى امر يستحق الاعتبار . ولست اشكو من كون الكتاب فيها يصفون  
آراءهم في كل موضوع بصيغة نزعاتهم السياسية فذلك امر طبيعي لا ينصف الشاكي  
منه . ولكنني كنت اظن في حين من الاحيان ان الانسان يمكن ان يعلم من قراءتها شيئاً من  
الاشياء الادارية او ضوحاً من الاشياء المحلية الخارجة عن السياسة . فخابت آمالي من  
هذا القبيل لاني وجدت ان تشوه وجه الحقائق عادة فتروها على غير صحتها وكثيراً ما تقسدها  
عمداً وان معظم بضاعة الكتاب فيها العطننة المبهمة والظنون الجبولة بالخطأ او المتولدة  
من الاوهام عن البواطن والمقاصد التي ينسبونها الى انكسار وغيرها من الدول ومبادئ  
عمومية واحكام عمومية خالية من كل دليل او شبه دليل . ولست انذكر اني قرأت في  
جريدة منها مقالة واحدة صحيحة المادة او حسنة الاستدلال او مفيدة في المسائل المالية  
او المعارف او النظام القضائي . والحق يقال ان دوام مطالعة الجرائد العربية التي تطلب  
الاستقلال الاداري المصري وتلح في طلبه انما يقنع كل من كان مثلي ميالاً الى امانتي  
المصريين ضمن الحدود المقولة بان الاسراع بتحقيق امانتهم يعود بالشر على المصريين انفسهم  
وعلى كل الذين يهمهم خيرهم وخير بلادهم

فاحول انظار الكتاب في تلك الجرائد الى ملاحظاتي هذه واقول لم خصوصاً انهم  
اذا كانوا يريدون ان تكون اقوالهم مما يحفل به لا مما يستحق به وان يصني اليها احد غير  
الذين يجهلون امور مصر تمام الجهل فليبنوا احكامهم على امور ووقائع حقيقية لا على امور  
ووقائع وهمية

اما الجرائد الاوربية فغاية ما اقولُه عنها هنا ان زيادة الاخبار لها انما ايدت ما قلته  
عنها في تقاريري السابقة ومفاده ان تأثيرها نافع أكثره ولا ريب ان بحثها في المسائل  
العمومية تحسن تحسناً يبين في السنين الاخيرة في البراءة والاقتدار وفي الهجة والجلال .  
وكلامي هذا هو عن الجرائد المحلية المتبررة لان مصر كثيرها من البلدان لا تخجل من جرائد  
قليلة خاملة تطبع بلغة اوربية وتمد عاراً على الصحافة ولكنها نادرة وتحسب شذوذاً  
عن القاعدة



## (٥) الامتيازات الاجنبية

### (١) تمهيد

ابنت في تقريرى عن سنة ١٩٠٤ وجوب تغيير النظام المعروف بالامتيازات الاجنبية وابنت في تقريرى عن سنة ١٩٠٥ التغييرات الواجبة بوجه الاجمال وطلبت من الجمهور البحث والمناقشة فيها

فتناقشت الجرائد الحلية فيها بمزيد الاجتهاد طبقاً لما كنت انتظر وجاءتني رسائل من ثلاث هيئات عمومية مهمة

اما الرسالة الاولى فن غرفة التجارة العمومية بالاسكندرية وهي توافق على تغيير نظام الامتيازات الحالي بعض التغيير على شروط وفي احوال اشير اليها بالتفصيل في ما بعد واما الرسالة الثانية فن رجال المحاماة في الاسكندرية والقاهرة . وقولهم في هذا الموضوع حجة اذ المرجح انهم ادرى من سائر طبقات الناس بما ينتج عن نظام التشريع الحالي من المشقة والكلفة . ورأيهم هم ايضاً التغيير ولكن على شرط ان يكون مع حفظ الضمانات التي لى الاجانب الذين في مصر شر الحكومة الاستبدادية

واما الرسالة الثالثة فن غرفة التجارة المختلطة بمصر القاهرة . وهذه الهيئة تأبى الاصلاح الذي عرضته ولكنها تسلم بالمشقة والكلفة اللتين تنتجان من التأخير اللازم عن الجري على النظام الحالي وتوهم ان الدول ذات الشأن تدير واسطة لمنع هذا التأخير

فلا يحق لي بوجه الاجمال ان استاء من النتائج التي وصل اليها الباحثون والمناقشون اليها في ما مضى من ابحاثهم ومناقشتهم اذ ما كنت لا انتظر اتفاق الآراء بالاجماع وخلوها من كل اختلاف في قضية كالتى نحن بصدها . ولكن يظهر ان الرأي غالب على كثيرين من اكابر الثقات بامور مصر ان البلاد تجاوزت الزمان الذي يصح استعمال امتيازات الاجنبية فيه كما تستعمل الآن وانه لا غنى عن تغيير فيه فان الناقدين الذين بنوا اقوالهم على معرفة الحقائق حق المعرفة لم يدافعوا عن النظام الحالي في كلامهم وانما اباتوا الصعوبات العظيمة التي يجدها الانسان في سبيله قبلما يزيل عيوب ذلك النظام وتقاضة . وانا لا اخالفهم في ذلك ولا احط من قيمة تلك الصعوبات ولكنى اؤمل انها لا تكون مما يستحيل تذليله والتغلب عليه . على انى وجدت كثيراً مما قيل في قد اقتراحي مبنياً إما على نقص في معرفة فعل النظام

الحالي وتأثيره او على خطاه في فهم التغييرات المطلوبة<sup>(١)</sup> ولا غربة في ذلك فان النظام المعبر عنه بقولنا المهم "الامتيازات الاجنبية" نظام معقد كله فلا يدرك الانسان المقصود منه الا بعد إعمال النظر والدرس الكثير

واما اخطاه في ادراك المقصود من التغييرات التي اقترحها فدليله الاقوال التي اسمعها من حين الى حين اذ ظاهرها يدل على ان قائلها يعتقدون ان تلك التغييرات لو قبلت للزم عنها إما الغاء المحاكم المختلطة . او عدم تنفيذ القوانين الاحلية المتعلقة بالاحوال الشخصية على الاوربيين المقيمين في القطر المصري . او ان المحاكم الجنائية التي تنشأ حينئذ لا تكتسب ثقة الناس باحكامها . او ترك الاوربيين تحت رحمة البوليس الوطني . وبالاجمال ابطال الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الاورييون الآن وعدم التعويض عنها بشيء يضمن لم الوفاة من استبداد الحكومة

هذا وما هو حقيق بالاعتبار انه اذا كان اصلاح الذي يطلبه الانسان مسمى باسم يستفز الناس الى المعارضة كانت تسميته من المصائب العظيمة على ذلك المصلح لان الالفاظ التي يستعملها السمع تعلق بالاذهان فتؤثر تأثيراً عظيماً في المناقشات السياسية . ألا ترى ان مشروع المستر سسلرودس في انشاء سكة الحديدية المسمى بما ترجمته "من الراس الى القاهرة" وقع احسن وقع عند الناس وعندى ان السبب في ذلك هو ان ذلك الرجل العظيم الذي كان يعلم كيف يستجلب القلوب ويسهر الالباب سعى مشروعه اسماء يرن في الآذان ويعلق بالاذهان ولو كان غير مطابق للواقع<sup>(٢)</sup>

فانا والذين يشاركونني في ارادة اصلاح النظام التشريعي المتبع الآن في مصر لم يقسم لنا الدهر من حسن الحظ ما قسم للمستر رودس اذ الناس كثيراً ما يصفون مشروعتنا بالمشروع الذي يقصد منه "الغاء الامتيازات الاجنبية" كما وصفتها غرفة التجارة البريطانية وغرفة التجارة المختلطة

على ان هذا الوصف غير صحيح وهو يوم بخلاف المراد ايضاً اذ القضية المقصود حلها ليست الغاء الامتيازات الاجنبية بل حفظ كل ما يستحق الحفظ من تلك الامتيازات

(١) مثال ذلك رسالة ارسلتها غرفة التجارة الايطالية الى ناظر الخارجية في رومية وبشرها بالمراد لانه يضح منها ان كاتبها لم يهتم بما اقترحه حق التهم . والمأمول ان الاقبال التي ساقتها تنفي غولهم م ومهم (٢) وانما قلت غير مطابق للواقع لانه اذا تم الاتصال بالتجار بين الاسكندرية ومدينة الراس يوماً من الايام فذلك لا يكون بسكة الحديد وحدها بل بها وبماء النهر ايضاً

وابطال ما يحول منها دون تقدم البلاد و يسلط مصالح الاوربيين والمصريين معاً . فكثيرون من الاوربيين الذين قد لا يعلمون ما هي المزايا التي يتمتعون بها من تلك الامتيازات ولا يعلمون ايضاً الاصلاح المقصود ادخاله عليها يأبون ذلك الاصلاح ويستجنبونه لجرد ما يتوهمونه من تسميته بالاسم المتقدم ذكره . غير ان الخطأ الذي وقع في ادراك حقيقة الاصلاحات التي وصفتها في تقاريري السابقة غير حاصل عن تحريف الاقوال قصداً او عن تغيير المراد من الايراد عمداً كلا بل اني اشهد ان البحث في هذه المسألة كانت على غاية الاعتدال مع مراعاة جانب اللطف والمجاملة من الذين يعترضون على التغيير المقصود بل الاولى ان يحمل الخطأ في ادراك مرادي على قصور تعييري عن تأدية مرادي واضحاً جلياً الى ذهن القارئ في مسألة دقيقة عويصة وتغييرات جديدة لم يؤلف نظيرها . فلذلك قصدت الآن ان اتلاف في هذا القصور بان اعود فاذكر الاوصاف الكلية التي يتصف بها التغيير المطلوب واراد على اشهر ما انتقد به عليه وانقدم خطوة أخرى في سبيل تكيله وتحسينه ضارباً صفحاً عن كثير من اوصافه الجزئية مهما كان مكانها من الامة اذ غرضي الاول ان يفهم القارئ اوصافه الكلية حتى الفهم والا فلما حاولت الآن شرح تفاصيله ووصف اوصافه الجزئية لانفي ذلك الى ارتباك القارئ على غير طائل فانترك الكلام عليها حتى يأتي الزمان الذي يأتي شرحها فيه بفائدة

## ( ب ) وصف التغيير المطلوب

اشرح اولاً ماهية التغيير الذي طلبته في تقرير السنة الماضية شرحاً في غاية ما يمكن من الاختصار فاقول اني ارى بعض الباحثين يحسبونه اصلاحاً قضائياً وهذا خطأ فان الاصلاح الذي نقتضيه الحاجة ليس اصلاح النظام القضائي بل اصلاح النظام التشريعي وما يطلب من الاصلاح في القضاء فانما يطلب بناء على كونه متمماً للاصلاح الذي يتم قبوله في نظام التشريع

والسبب في طلب التغيير في النظام التشريعي هو انه لا يمكن تنفيذ قانون مهم الآن على الاوربيين القاطنين في القطر المصري بشئ رضى خمس عشرة دولة الا في بعض الاحوال المعينة . وقد ثبت بالاخبار انه ينذر الحصول على رضى تلك الدول في المواد العظيمة الامة وان الحصول عليه في المواد القليلة الامة ايضاً محضوف بمصاعب كثيرة ويقتضي عناء شديداً حتى ان الحكومة المصرية التي تكون هي البادئة بالسعي في الحصول عليه تغل وتترك المفاوضة

فيه لقطعها الامل من الوصول الى نتيجة يؤمل عليها . فالنظام الحالي يغادر مصر بمنزلة السبي العاجز في امر التشريع وذلك يزيد بها ارتباطاً وكلفة من يوم الى يوم لان احتياجاتها آخذة في الازدياد وازدياد حاجاتها يستلزم ازدياد عدد المواضع التي تمس الحاجة فيها الى سن القوانين والتشريع

فدوام الحال على ما هي عليه يلحق العطل والضرر بمصالح الجميع من اوريين ومصريين فكلم في تحمل الضرر سواء

فالتغيير الذي اقترحه يتضمن الفاء بعض التشريع الذي يكون الآن بطريق الدياسة على يد وكلاء الدول والاستعاضة عنه بمجلس محلي يكون كله مركباً من الاوريين ويعطى سلطة مقيدة في التشريع فلا ينفذ قانون من القوانين التي تقتضي الآف رضى الدول ومصادفتها الا بعد قبول اكثريه هذا المجلس له ومصادفة الحكومة المصرية والحكومة البريطانية كليهما عليه

هذا وادفع الآن بعضاً من اشهر الاعتراضات التي اعترض بها على قبول هذا المشروع

### (ج) مدة دوام جيش الاحتلال

سمعت ان كثيرين يقولون ان مصالح الاوريين تبيت محفوفة بالخطر في هذه البلاد بقبول الآراء التي اعرضها ما لم توضح الملائق التي تكون بين الحكومة البريطانية ومصر في المستقبل توضيحاً اجلي مما هي عليه الآن وهذا هو الرأي الذي ابدته غرفة التجارة البريطانية في كتابها ( انظر الملحق الاول )

فانتبه هذه الفرصة التي ستمت اتفاقاً للبحث في مسألة طالما بحث فيها الكتاب النسيب تهمهم امور مصر من اول الاحتلال البريطاني الى الآن وهي بسط الحكومة البريطانية لحمايتها على مصر

فالحمية في اصطلاح اهل السياسة كلمة تنيد معاني شتى لحماية الحكومة البريطانية للجزائر الايونية حسب نص معاهدة باريس المبرمة سنة ١٨١٥ تختلف من وجوه كثيرة عن حماية فرنسا لتونس حسب الاتفاق الذي وقع في قصر سعيد في ١٢ ماي ١٨٨١ على ان مجرد بسط الحماية على بلاد لا يستلزم لذاته ابطال حقوق الاجانب القيمين بها . فحقوقهم في تونس لم تلغ الا بعد المفاوضات التي جرت بين الدول والجمهورية الفرنسية عقب بسط حمايتها على تونس . وهذا عدا الاعتراضات الاخرى القوية التي يعترض بها على حماية بريطانيا

العظمى لمصر فان بينها اعتراضات لا يتيسر دفعها . منها ان هذه الحماية تستلزم تغيير " الحالة السياسية في مصر " خلافاً لمنطوق الاتفاق المبرم بين انكلترا وفرنسا في ٨ ابريل ١٩٠٤ فقد قالت الحكومة البريطانية صريحاً في المادة الاولى منه " انها لا تقصد تغيير الحالة السياسية في مصر "

اما اذا كان طلب تحديد الحكومة البريطانية لمركزها في مصر لا يراد به مدة دوام احتلالها لمصر فتلك مسألة اخرى . لانه قد ورد في المادة الاولى من اتفاق انكلترا وفرنسا في ٨ ابريل ١٩٠٤ ما نصه

" وحكومة الجمهورية الفرنسية تصرح بانها لا تقترض عمل بريطانيا العظمى في مصر لاطلب تعيين اجل للاحتلال البريطاني ولا باسم آخر "

وصرحت حكومات النمسا والمانيا وايطاليا مثل هذا التصريح ايضاً . فده دوام الاحتلال البريطاني متروكة لرأي الحكومة البريطانية واختيارها . وسندوم طول ما ترى الحكومة البريطانية دواها لازماً لمصلحة كل من يهجه خير مصر وحسن الاحكام فيها . هذا واني لما عرضت في السنة الماضية طلبي الذي يؤدي الى اصلاح نظام الامتيازات الاجنبية عرضته وانا على علم تام بان الحكومة البريطانية لا تقصد العمل بما لها من السلطة الاختيارية في اخراج الحماية البريطانية من مصر . فلما اتاني كتاب غرفة التجارة البريطانية رأيت انه يحسن ابداه الرأي رسمياً في هذا الموضوع المهم

ويرى القارئ من الجواب الذي ارسلته الى غرفة التجارة باسم الحكومة البريطانية ( الملحق الثاني ) انها ( اي الحكومة ) " تعترف بان بقاء الاصلاحات التي تمت في مصر وترقيتها يتوقفان على الاحتلال البريطاني . وهذا يصدق ايضاً على كل تغيير يثير في نظام الامتيازات الاجنبية لحكومة جلالة الملك تود ان يفهم الجميع انه ليس ثم " موجب لمنع ما يحتمل تغييره " في ذلك النظام بسبب الشك في دوام الاحتلال البريطاني لمصر "

#### ( د ) امتيازات الاوربيين

وارد الآن على قول قوم انه يقتضي النظام المطلوب يجرّد الاوربيون مما يتمتعون به الآن من الحقوق والمزايا ولا يعطون ما يكفل لهم عدم رجوع السف والشلط في الاحكام ونحو ذلك مما اعطوا تلك الحقوق والمزايا للوقاية منه . فما هي هذه الحقوق والمزايا . هي اربعة بوجه الاجمال

الاول ان كل القضايا المدنية والتجارية التي تقع بين الاوريين والوطنيين او بين الاوريين المختلفي الجنسية ( ان لم تكن من قبيل الاحوال الشخصية ) وكل القضايا المتعلقة بالاراضي والاطيان بين الاوريين والوطنيين او بين الاوريين المتقنين او المختلفين في الجنسية تنظر في المحاكم المختلطة

الثاني ان كل الدعاوي الجنائية التي تقام على الاوريين تنظر في محاكمهم القنصلية بحسب قوانين بلادهم ما عدا دعاوي معينة جعل النظر والفصل فيها من اختصاص المحاكم المختلطة الثالث انه لا يجوز الدخول الى منزل اوريي الا بعد مصادقة قنصله على ذلك ما لم يكن الدخول الى منزله ناتجاً عن قضية جنائية تخص المحاكم المختلطة بالنظر فيها الرابع لا تضرب ضربة على الاوريين من الضرائب التي يجبي المال منهم فيها رأساً كالاموال المنفرة الا بعد مصادقة جميع الدول على ذلك . فاجتث الان في كل مسألة من هذه المسائل على حدتها

### ( ٥ ) المحاكم المختلطة

لم أسأل سؤالا أكثر مما شئت هذا السؤال وهو هل يلزم عن اقتراحي إلغاء المحاكم المختلطة فاجيب على ذلك الآن بالإيجاز

( اولا ) ان هذا الاقتراح يستلزم إلغاء النظام الحالي الذي يقتضي تجديد سلطة المحاكم المختلطة كل خمس سنوات بموجب اتفاق بين الحكومة المصرية والدول والاعتماد على نظام آخر لا تشفير معه المحاكم المختلطة على الاحلاق سواء كان في تشكيلها او في القوانين التي تحكم بموجبها حتى ثم التغييرات التي توافق عليها الاكثرية في مجلس تشريعي محلي مختلط وبمصادقة الحكومتين المصرية والانكليزية

( ثانيا ) يستلزم انشاء محاكم دائمة في القطر المصري تشكيلها يمكن ان لا يكون تشكيل المحاكم المختلطة الحالية تماما ولكنها لا بد ان تكون مختلطة على كل حال . وكل تغيير في تشكيلها يتوقف على قرار المجلس التشريعي الذي يكون مختلطا ايضا

( ثالثا ) يستلزم المحافظة الدائمة على مجموعة من القوانين المبنية على مبادئ القوانين الحالية ( رابعا ) يستلزم إلغاء النظام الحالي الذي يقتضي مصادقة الدول جميعا على كل قانون يراد تنفيذه على الاجانب والاعتماد على نظام آخر من شأنه ان المحاكم المختلطة الحالية او المحاكم التي تشكل بقرار السلطة التشريعية ( اي المجلس والحكومتين المصرية والانكليزية )

تحم بموجب القوانين التي توافق أكثرية ذلك المجلس عليها ثم تصادق الحكومتان المصرية والانكليزية عليها

فلا ادري ان كان احد يرى ان هذا النظام يستلزم إلغاء الحاكم المختلطة ولكنني ارى ان اصح ما يقال عنه انه نظام يستلزم بقاء النظام القضائي المعروف بلحاكم المختلطة الى ما شاء الله فهذا اخصر جواب على السؤال الذي شرعته ايضا ويحسن لي الان ان ازيد الامرين الجوهريين فيه شرحا واسهابا وها

(١) التغيير الممكن في اصل القوانين التي تحكم الحاكم بموجبها في المستقبل

(٢) التغيير الممكن في تشكيل هذه الحاكم

اما في ما يختص بالامر الاول فارى من اللازم لمصالح الاوربيين القاطنين في مصر ان تكون مبادئ القوانين المدنية والتجارية التي تسن لم هي المبادئ المألوفة عند اكثرهم .

وحسي هنا اعادة ما ورد في تقريرى عن السنة الماضية ( وجه ١٢ ) حيث قلت

فاشير بان الحكومتين البريطانية والمصرية تصرحان رسميا بانهما لا تنويان تغيير المبادئ الاساسية التي تبنى عليها القوانين المدنية والجنايئة الحالية بل ان تلك المبادئ تبقى مطابقة لمبادئ القوانين الاوربية ولا سيما قوانين الامم اللاتينية وانما يضاف اليها ويحوّر ويعدل فيها بحسب ما تقتضيه احوال البلاد واحتياجاتها

وربما اعترض على هذا الكلام بان قولنا المبادئ الاساسية التي بنيت عليها القوانين المدنية والجنايئة الحالية ليس على ما يجب من الوضوح والجلالة . فانا اسلم بان هذا الاعتراض لا يخلو من الصحة نظريا ولكنني لست اظن ان تفسير ذلك القول يصير عمليا . فالنقص منه واضح وذلك ان اصل القوانين المصرية مأخوذ من طائفة من القوانين التي لا تشابه في بلدان تمام التشابه ولكنها تشترك كلها في بعض الخصائص والاصناف كما هو معلوم عند المصلحين على علم مقابلة القوانين . فانا اطلب ان تكون القوانين المصرية بحيث تقبل الترقية تدريجيا حسب مقتضى حاجات البلاد كما يجري على تقاوت في بلدان الشعوب اللاتينية . ولكنني اطلب ايضا ان لا يدخل عليها تغيير جوهري يقطع جبل هذه الترقية المتواصلة . واقدم ثلاثة ضمانات لعدم قطعها الاول العهد المذكور انما هو ما اشير على الحكومتين المصرية والانكليزية باعطائهم . والثاني تركيب المجلس التشريعي وهو سيكون مختلطا كما سبق القول . والثالث انه اذا وقع خلاف في تعريف المبدأ الاساسي ( ووقع هذا الخلاف بعيد الاحتمال جدا ) يعرض على مجلس التحكيم في الهاي لفصل فيه

أما فيما يخص باللوائح الخارجية عن مجموعة القوانين فلا أرى ان وجوب الحصول على مصادقة الدول على تعديلها يمدد دائماً لحقوق الاوربيين في مصر بل رأيي انه وسيلة صعبة المراس ولا بد من زوالها حالما يتيسر تدبير ادارة اخرى بها تضمن مطابقة هذه اللوائح لرغبة الدين نسن لهم . ثم انه لم يأت عن النظام الحالي اقتباس التشريع الخاص بامة واحدة او بطائفة معينة من الامم في سن اللوائح المصرية كلوائح العشائر ولوائح الري ولوائح الضرائب وانما تأتي عنه منع كل تشريع يفي بالمراد من اي نوع كان ثم ننظر في تشكيل هذه المحاكم فاقول اولاً اني قررت مبدأ عدم عزل القضاة الذي يتم به استقلال المحاكم في تقرير السوي الماضي ( وجه ١٢ )

وثانياً انه لما كان سكان هذا القطر الاجانب من ام مختلفة وكانت القوانين المصرية مأخوذة من قوانين الشعوب اللاتينية فأري وجوب انتخاب القضاة من شعوب مختلفة وخصوصاً الشعوب اللاتينية . على اني ما كنت لاستصوب دوام النظام الحالي الى الابد بعد ما صير الدول المختلفة تمتد ان لها حق التساوي في انتخاب القضاة من رعايا كل منها ولا استصوب ايضاً نظام تعيين القضاة الذي تطرق اليه الاخطاط حتى انه منذ عهد غير بعيد لم يكن للحكومة صوت في انتقاء القضاة . ولست أرى موجباً لاختيار معظم اعضاء محكمة الاستئناف من رعايا الدول العظام اذ الواجب في رأيي الفصل والتفريق بين المصالح السياسية واقامة العدل

فسي ان اكون قد امنت في ما تقدم ان لا يحمل لحرف الدين يتوهمون ان نظام التشريع الذي اطلبه لكونه افضل من النظام الموجود يستلزم الغاء المحاكم المختلطة

### ( و ) المحاكم القنصلية

يحكم الآن كل رعايا الدول الاوربية او المختمين بها من سكان القطر في جميع القضايا الجنائية التي تقام عليهم الا ما ندر<sup>(١)</sup> امام محاكم قنصلياتهم وهي تحكم بحسب قوانين بلادها فاذا تقرر قبول مشروع مثل مشروعى والعمل به بقيت هذه المحاكم القنصلية على ما هي عليه حتى ين مجلس الشورى الاوربي قانوناً بالغائها وتصادق الحكومتان البريطانية والمصرية عليه ولا مشاحة ان اول واجب على الحكومة المصرية يكون اذ ذاك وضع هذا القانون

(١) واهم هذا النادر قضايا الافلاس وكذلك القضايا التي يخالف فيها المخارجون عن رعية الحكومة المصرية ايترايين اني صادفت محكمة الاستئناف المختلطة عليها فان من انقضوا كلها تنظر في المحاكم المختلطة



وعرضه على المجلس ليقرره<sup>(١)</sup> لأنه يجب ان تكون معاملة هذه المحاكم بخلاف معاملة المحاكم المختلطة اذ القصد ان المحاكم المختلطة تدبم الى ما شاء الله في ما يخص مبادئها الكبرى واما المحاكم القنصلية<sup>(٢)</sup> فدوامها لا يوافق النظام الجديد ولذلك لابد من الفاتحة كما يفتح باعمال النظر قليلاً فإنه اذا جعلت القوانين التي يصادق المجلس عليها نافذة على الاوربيين وجب ان تفرض عقوبات لمعاقبة من يتعداها منهم . والمحاكم التي تحكم بتلك العقوبات يجب ان تحكم بها طبق القوانين التي يصادق المجلس عليها . فلا غنى والحالة هذه عن كون الاختصاص واحداً . اما المحاكم القنصلية فلا يمكنها ان تحكم بموجب تلك القوانين الا برضى حكوماتها وهذا الرضى لا يكون الا بعد مصادقة البرلمان او ما يحل محله عند كل دولة من الدول الخمس عشرة ذات الشأن . فتعود الحال بهذا الدور الى ما هي عليه الآن من اعادة المشقة وسائر المضار وتظل مصر بمنزلة التي عاجز في امر التشريع . ولا مناص من ذلك الا بعدم الجمع بين السلطة التشريعية المحلية والمحكمة القنصلية

فالمسألة على ما ارى ليست ما اذا كان يمكن حفظ المحاكم القنصلية بل ما اذا كان يمكن اعطاء الضمانات التي تنفع الاوربيين النازلين في مصر بان المحاكم التي تحمل عمل المحاكم القنصلية تحسن الاحكام وتجري العدل في الانام مثلها على الاقل . وبقي ان اعطى الضمانات الكافية غير عسير

على اني لا اطلب اعطاء المجلس الجديد السلطة المطلقة في التشريع بل اعيد هنا القيود التي اقترحت تقييدها<sup>(٣)</sup> بها وهي :

( ١ ) ان لا نقام قضية جنائية على احد من رعايا الدول الموقعة المعاهدة او من الخاضعين لتلك الدول الا ويكون حقه مكفولاً في عرض تلك القضية قبل الفصل النهائي فيها على قاض من رعايا تلك الدول او على محكمة ثلثة اخصاس اعضاؤها على الاقل من رعايا تلك الدول<sup>(٤)</sup>

( ٢ ) ان كل اتي من اعيان اختصاص هذه المحاكم بانسائل المجانية واما الدخول الشخصية فسياتي الكلام عليها في محل آخر

( ٣ ) انظر تقرير السني الاغبروجه ١٠ - ١١ حيث ذكرت قوداً اخرى ايضاً ولكنها تخص بالدخول الى محلات الاجانب وهذا سياً في الكلام علوه بها

( ٤ ) ان تبين عدد قليل من المصريين بين اعضاء تلك المحاكم لا يخلو من فائدة ولكن تعييبهم بس ضرورياً في مشروع هذا . ثم اذا كانت ثلثة الاخصاس كثيرة فلا بأس بانتخابها او بجعل الانتخاب كلهم من القضاء الاوربيين . فاما من جهتي افقنع بكن ما يتصور من هذا القيل

(٢) ان لا ينفذ عليه الحكم بسجن او بعبودية اشد من السجن ما لم يكن قادراً ان يقدم كفيلاً اذا شاء لكي يتيسر له عرض قضيتي على قاضٍ او محكمة من مثل ما ذكر آنفاً  
(٣) ان لا يصدر اثمار بضيوط الأ من قاضٍ من رعايا الدول الموقعة المعاهدة و باذن منه

(٤) انه يحق له اذا ضبط بتهمة جنائية ان يفرج عنه بكفالة او ان يؤتى به في ٢٤ ساعة الى قاضٍ من رعايا احدى الدول الموقعة المعاهدة

(٥) ان لا ينفذ عليه الحكم بالاعدام الا بعد اعلان الحكم لوكيل دولتيه بشهر من الزمان وان يستبدل الاعدام بالاشغال الشاقة المؤبدية اذا طلب وكيل دولتيه ذلك في خلال تلك المدة

(٦) ان يدخل رجال قنصيتي الى السجن الذي يكون مسجوناً فيه لتعهدوا في كل وقت مناسب

فيتضح مما تقدم ان المجلس يكون بمقتضى المعاهدة عاجزاً عن انشاء محاكم لهاكمة الجانبين من الاوربيين الا اذا كان للمحكمة قاضٍ واحد فقط وهو اوروبي او عدة قضاة ثلاثة اخصاهم من الاوربيين . ثم انه يذكر في قانون هذه المحاكم ان يكون بين القضاة الذين ينظرون في قضية متهم قاضٍ واحد من جنسية هذا المتهم على الاقل كما تيسر ذلك ولكن لا يمكن ان يذكر في قانونها انه يمين فيها عدد كافٍ من قضاة كل جنسية في اوربا بحيث لا يجلس قاضٍ في قضية جنائية الا اذا كان المتهم فيها من جنسيته ولا ارى ايضاً موجبا لهذا الفلور . نعم اني اسلم بانهُ يحق لكل اوروبي ان لا يحاكم على كل حال من الاحوال بمصر الا امام قضاة من الاوربيين او امام محلفين من الاوربيين اذا اصطلح على حضور المحلفين في المحكمة . ولكني لا ارى سبباً لامتناع الانكليزي او الايطالي عن ان يحاكم امام قاضٍ الماني او فرنسي كما يحاكم لو اتهم بارتكاب جريمة في برلين او باريس عوضاً عن ارتكابها في القاهرة او الاسكندرية . وما دام الفصل في القضايا المدنية قد جاء طبق المرام في المحاكم المختلطة المصرية فلماذا لا يبيح الفصل في القضايا الجنائية طبق المرام فيها ايضاً

ثم انه قد يظهر لاول وهلة ان مسألة اللغة تكون عقدة في هذا المشروع . فانا اكره كل نظام يخشى منه ان يحاكم الاوربيون في مصر امام قضاة يجيئون اللغة التي تؤدى بها الشهادة ويدافع بها المتهم عن نفسه اذا شاء . ولكن لا يخفى اولاً ان هذا الامر ليس بمجديد من جهة الشهود بل هو موجود الآن اذ الشهود يكونون في كثير من القضايا التي تقام امام

المحاكم الفصلية من المصريين فيودون الشهادة بالعربية ويترجم الترجمان شهادتهم . فالتقاء لهذا المهدور اشترت بتعيين قليلين من القضاة المصريين مع القضاة الاوربيين في القضايا الجنائية . وثانياً ان لغة ٩٠ في المئة من نزلاء مصر الاوربيين هي اما الانكليزية او الفرنسية او الالمانية او اليونانية او الايطالية . والمشرة في المئة الباقيون يحسنون كلهم فهم لغة او اكثر من هذه اللغات والتكلم بها الا نادراً . ولا شبهة انه يعين في المحاكم الجنائية التي نحن بصدها المدد الوافي بالغرض من القضاة الذين يتكلمون الانكليزية والفرنسية والالمانية والايطالية واليونانية لان الحكومة المصرية لا تمرض تحت رعاية الحكومة البريطانية الا المشروع الذي يستوفي هذا الامر ومجلس الشورى الاوربي لا يصادق الا على المشروع المستوفي لذلك الامر ايضا

وقد اقتضت في ما مر من الكلام على تشكيل المحاكم التي تقوم مقام المحاكم الفصلية الحالية . اما القانون الاصيل الذي تحكم تلك المحاكم بموجبه فستفاد من التصريح الذي قالت ابي اشير على الحكومتين البريطانية والمصرية ان نصرحا به رسمياً وهو ان التشريع الجنائي الذي يمرض على المجلس لصادق عليه يكون مبنياً على مبادئ القوانين الاوربية ولا سيما قوانين الامم اللاتينية فالقوانين الجنائية التي عند الامم الاوربية قد تختلف اخلاقاً جزئياً بعضها عن بعض . ولكن الفرنسيين والالانيين والابطالين وغيرهم يحكم عليهم بموجب القوانين الاصلية والاجراءات القضائية التي تحكم محاكمهم الفصلية بموجبها . فلا تتغير الحال كثيراً على نزلاء مصر منهم الا البريطانيين والاميركيين <sup>(١)</sup> فان التغيير يكون عظيماً عليهم لان الاجراءات القضائية تختلف في بلادهم عما هي عليه في اوربا من وجوه شتى كما لا يخفى فلا يتأتى ابقاؤها على حالها مع بقاء الاختصاص الجنائي واحداً . ولكني لا اظن ان الرعايا البريطانيين والاميركيين يمدون عللاً قوية للشكوى من التغيير الذي اطلبه عليهم انه لا بد من احد امرين . فلما بقاء النظام التشريعي الحالي بما فيه من العيوب والنقائص العظيمة التي يشكون منها الآن قدر ما يشكو غيرهم وإما خضوعهم للقوانين والاجراءات الجنائية المبنية على المبادئ المقبولة عند الامم الاوربية . والاولى بالقبول من هذين الامرين واضح لا يخفى على اثنين ولعلي قد ذكرت ما يكفي لثني خوف الاوربيين النازلين في مصر من لقاء المحاكم الفصلية واستبدالها بمحاكم جنائية يعين مجلس الشورى الاوربي اختصاصها وكيفية تشكيلها . وبخلاصة ان القصد توحيد الاختصاص الجنائي الذي لا يتم اصلاح تشريعي من دون الاعتماد

على قانون لجبايات مبني على مبادئ مماثلة للجباية التي يجري عليها أكثر المحاكم الفصلية الآن وسلم الى قضاء يستحق ثقة الجمهور العظيمة كما يستحقها قضاء المحاكم الفصلية اليوم

### (ز) الدخول الى منازل الاوربيين

من اعظم الامتيازات قيمة عند نزلاء مصر الاوربيين حفظ حرمة منازلهم ( يمنع البوليس المصري من الدخول اليها ) واقول باجلى عبارة ان الواجب حفظ هذا الامتياز لم بكل خصائصه الجوهرية على كل حال من الاحوال المصرية . لانه وان يكن تنظيم البوليس المصري وتركيبه قد تحسنا كثيرا في الاعوام الاخيرة وتحسنتا م يزيد على مر الايام لكن من القضايا المشهورة التي يعترف بها الاوربيون والمصريون عموما انه لا يؤمن سوء استعمال البوليس المصري لسلطته . فانه ان كان سوء استعمال هذه السلطة غير نادر اذ يقع عند بوليس البلدان الأخرى التي تفوق مصر في ارتفاعها فما بالك بالبوليس المصري العادي اذا فرض عليه تنفيذ اوامر رجال السلطة التنفيذية او القضائية في الحكومة . لا جرم انه يرتكب الشطط في استعمال سلطته هذه أكثر من بوليس البلدان الأخرى . على انه قد ينسب له عذر عن بعض ما يفرط منه نظرا الى المركز الصعب الذي كثيرا ما يعرض له في معاملة الاوربيين الذين يشط كثير من منهم ايضا عن حدود امتيازاتهم ويستنكرون التمرض الشرعي لم في اعمالهم

الأ ان عمل البوليس يشاز من طبعه ان الفرد من افراد البوليس يستعمل سلطته الاختيارية بمعنى انه يجري في كيفية قضائه للوظائف التي تمنحه القوانين اياها على ما يدهه عقله ويستصوبه ويختاره . والمرجح انه يمضي زمان طويل قبلما يبلغ كثيرون من الذين يستعملون في البوليس المصري درجة عالية في الاخلاق والمدارك فجعل الناس يتنون بانهم يستعملون سلطتهم الاختيارية المذكورة على الوجه المطلوب من العقل والحكمة . لان كل تقدم من هذا القبيل لا يتم بالضرورة الا تدريجيا بنشر المعارف والعلوم والتعلم والتدريب والمراقبة وتحسين مركز البوليس المادي بحيث يرغب في الخدمة فيه رجال اسمى اخلاقا ومدارك . وهذا التحسين يقتضي بذل المال فلا مناص فيه من السير على قدر المال الذي يتيسر لنظارة المالية ان تعطيه لنظارة الداخلية

غير انه يقتضي في غضون ذلك فعل ما بقي الاوربيين شر شرط البوليس المصري في استعمال سلطته . وذلك بان تكون حرمة منازلهم في كل نظام جديد مضمونة بمعامات معادلة

لما يضعن حرمتهما الآن . وانا ارى ان الضمانات التي ذكرتها في تقريري السنوي الاخير ( وجه ١١ ) وافية بالمراد فقد اقترحت هناك تقييد سلطة المجلس الجديد في التشريع بالقيدين التاليين

(١) ان لا يصدر اشعار بتفتيش نزل احد من رعايا الدول الموقعة للمعاهدة او من المعتمدين بذلك الدول مما لا يدخل اليه مع وجود الامتيازات الاجنبية بغير توسط القنصلية الا من قاض من رعايا احدى تلك الدول او باذنه  
(٢) انه في كل الاحوال التي يقتضي فيها الآن توسط القنصلية للدخول الى محله لما لتنفيد الحكم عليه او لتفتيش منزله او لغير ذلك من الاغراض القضائية ان لا يكون التفتيش الا بحضور ضابط البوليس او محضر للحكمة من رعايا الدول الموقعة للمعاهدة وتحت ادارته واذا عبرنا عن نتيجة التفتيش المطلوب بغير عبارات اهل الفن كان مؤداه كما يأتي : ان البوليس المصري لا يستطيع الدخول الآن الى منزل اوربي بغير رضى قنصله وحضور مندوب من قبل القنصل وهذا المندوب يكون عادة من اهل الشرق الا نادراً . فلي مقتضى الظلم الجديد المطلوب يتوب رضى القاضي عن رضى القنصل ويتوب ضابط بوليس اوربي او اوربي من ماوري محكمة قضائية اوربية عن مندوب القنصل . فاذا اريد تفتيش منزل شخص انكليزي او فرنسي او ألماني مقيم في القاهرة او لاسكندرية جرى ذلك كما يجري لو كان ذلك الشخص مقيماً في لندن او باريس او برلين وانما قد يختلف عنه في امر واحد وهو ان الذين يفتشون منزله قد لا يكونون من الانكليز او الفرنسيين او الالمانيين بل من ام اوربية اخرى . وهذا اختلاف لا اظن ان الاوربيين النازلين في مصر يخافونه او يهذبون منه

### ( ح ) البوليس

بحثت في الوجه الام من وجهي مداخلة البوليس في شؤون الاوربيين وتعرض لم في اعمالهم وهو الدخول في محلاتهم فابحث الآن في الوجه الآخر منها . فالظاهر ان قوماً من الاوربيين يخافون ان تغيير نظام الامتيازات الاجنبية يفضي الى شطط البوليس وسوء استعماله لوظيفته في التعرض للاوربيين خارج منازلهم . لكنني لست ادرك اساس خوفهم هذا اذ الاوربيون لا يمتازون الآن وهم خارج منازلهم بامتياز خصوصي يفترض به على ما نحن فيه فانه يحق لبوليس الآن ان يضبط كل من يرتكب بعض الجرائم في الشوارع مصرياً

كان او اورياً فاذا ابدل النظام الحالي بالنظام الجديد بقيت سلطة البوليس هذه على ما هي عليه بلا زيادة ولا نقصان

وقد نهي كثير من الى وجوب زيادة عدد الاوربيين في البوليس اذا غيرت الامتيازات الاجنبية الحالية وعلى الخصوص في المدن المصرية فاقول ان هذه الزيادة واجبة سواء غيرت الامتيازات او لم تغير. ولكنني مع ذلك اوافقهم على ما نهووني اليه ليس لاني اعتقد ان زيادة عدد البوليس الاوربي تضمن عدم الشطط في استعمال السلطة - اذا انا عالم ان نظام البوليس لم يبلغ غاية النكال في بلد من بلدان اوربا - بل لان كلمة البوليس الاوربي تكون اوقع في نفس الاوربي من كلمة رفيق المصري ولان البلاد التي تبيع الاتحاد الجنسية فيها احياناً لسوء الحظ يخشى فيها ان يؤدي تعرض البوليس المصري للاوربيين في اعالم الى ما يفضل اجتنابه بكل ما في الامكان ولو كان تعرضه هذا مطابقاً لما تقتضيه القانون - والواقع ان البوليس الاوربي يزداد الآن في المدن (١) ويزداد اكثر من ذلك اذا اقتضى الامر

ومضى ضبط البوليس اورياً وجب بحسب النظام الحالي اخبار قضاة بضمه بضمه حالاً . ولكن بحسب النظام الذي اطلبه لا يلتزم رجال البوليس ان يخبروا قضاة بضمه بضمه بل يخبرون له هو اخباره اذا شاء غير انه يكون قد اكتسب بمقتضى المعاهدة حقاً بان يفرج عنه حالاً اذا قدم كفالة او ان يفسر امام قاضي اورياً بعد ضبطه بأربع وعشرين ساعة كما مر في الكلام عليه . وهذا ما لا يجد الاجنبي ضماناً اعظم منه ولو ضبط في اعظم البلدان ضماناً للهوية الشخصية

ولقد قيل لي انه بحسب النظام الجديد الذي اطلبه لا يستطيع الاوربي ان يتكلم على حماية وكيل دولته السياسي او مندوب قنصلية للوقاية من شطط البوليس وسوء استعماله لسلطته كما يتكلم على تلك الحماية الآن . فهذا القول صادر عن خطأ اذ جهد ما يستطيع الوكيل السياسي او مندوب القنصلية ان يفعله الآن اذا رأى ان البوليس اساء معاملته رجل او امرأة من اهل وطنه هو ان يشكو الى رجال السلطة التنفيذية في الحكومة المصرية ليحققوا الشكوى ويمسكوا بالمدل اذا وجدوا الشكوى صحيحة . وليس في كل ما افترضته وطلبت اصراراً يمنع من بقاء ذلك على ما هو عليه الآن

هذا وقد اسهبت في الكلام عن مداخله البوليس لما لها من الاهمية بذاتها وايضاً لاني اثبت ان كثير من كبار الاوربيين وكرامهم يخشون ان يفرض عليهم نظام الامتيازات

الاجنبية الى ما لا تؤمن من مغبته من شطط البوليس وسوء استعماله لوظيفته . وأنبت ايضا ان هذا الخوف يحاصر على الخصوص قلوب النزلاء الايطاليين الكثيري العديد العظيم الاحمية الذين عاد وجودهم في مصر بغير عظم عليها . فالامل ان يكون ما ذكرته قد نفي هذا الخوف كله منهم ولم يقتصر على تخفيفه فقط فاني واثق انه كلما زاد الناس درسا للمشروع الذي اعرضه زادوا اقتناعا بعدم وجود ما يوجب القلق الذي استحوذ عليهم طبعاً من جهة ما يكون من البوليس في مصر فاني آخر من يطلب اعطاء السلطة الزائدة للبوليس سواء كان في هذه البلاد او في غيرها ولكني اقول ان الذين يحافظون على القانون من اعضاء الهيئة الاجتماعية المصرية يكسبون بهذا التمييز كثيراً ولا يخسرون شيئاً . ولست اقول كذلك عن الذين اعنادوا تعدي القانون لان من جملة الاغراض المقصودة بهذا التمييز حرمانهم من الوسائل التي تسهل عليهم الآن الفرار من يد القانون والطريقة التي تقاومهم بها ليست اعطاء البوليس المصري سلطة زائدة ولا انهاء غيرته حتى تتجاوز حد الاعتدال بل هي طريقة أخرى أوفى من تلك بالمراد وادنى الى القانون وهي انشاء مجلس محلي ذي سلطة على من القوانين الموافقة لحاجة البلاد واقامة معاً كم تعاقب كل من يتعدى تلك القوانين العقاب الذي يفي بالغرض المقصود . فانا استفيد كل الكرام المعتبرين من سكان مصر الاوربيين راجياً ان يساعدوا بكل جهدهم في ازالة المار الذي يلحق النزلاء الاوربيين الآن من وجود عدد قليل يينهم من الذين يتعدون القانون وهم آمنون العقاب وعسى ان رجائي هذا لا يخبى واستنجادي لا يذهب سدى

### ( ط ) ضرب الضرائب

اقترح ان كل الحقوق التي للدول الآن من جهة ضرب الضرائب على الاوربيين الذين في مصر تتحول الى المجلس الجديد الذي تنفذ قراراته بعد مصادقة الحكومة المصرية والبريطانية عليها . اما الضرائب فعلي قدر ما يمكن الحكم به من الآن لا يكاد يحمل انه يعرض على المجلس مشروع بضرب ضرائب عمومية منها بخلاف الضرائب المحلية فاني أعيد هنا ما سبقت قفلته عنها وهو انه ان لم يستنبط مشروع لضربها على الاوربيين والمصريين معاً لا يمكن سد الحاجات المتزايدة في مدن القطر المصري

## (ي) الاحوال الشخصية

ذكر البعض ما بدا لهم عن اغفالي كل اشارة في تقريرى الماضى الى كيفية معاملة المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية . فاغفالي ذلك لم يكن صدفة لان البحث كان قد جرى في هذه المسألة ولكنى لم اكن مستعداً حين كتابة تقريرى الماضى لاستيفاء الكلام على هذه المسألة المهمة الصعبة ولا انا مستعد لذلك الآن ولكنى اشير الى اشهر ما يدخل منها في المشروع الذي اطلب قبوله فاقول

لنا في هذا الشأن مسألتان الاولى هل يعطى لمجلس التشريع المطلوب سلطة لسن قوانين تمس القانون الاصلي للاحوال الشخصية . والثانية هل يعطى سلطة على جعل المحاكم مخضعة بنظر قضايا الاحوال الشخصية

اما المسألة الاولى فرأيت فيها ان لا يعطى ذلك المجلس سلطة لسن قوانين تضع في المسائل المهمة الداخلة في دائرة الاحوال الشخصية كازواج والطلاق والاولاد الشرعيين وما شا كل ذلك . ولكن قد تعرض قضايا خصوصية لا تنطبق عليها قوانين الامة التي ينبغي اصحاب تلك القضية اليها . فهذه القضايا قد يكون الاصح لراحة الاوربيين الساكنين في القطر المصري ان يعطى المجلس سلطة مقيدة لسن قوانين لها . مثال ما لا تنطبق عليه قوانين الامة انتهى اليها بعض قضايا النفقة . فالمعتاد ان الذين يدخلون في قضايا النفقة يكونون كلهم من جنسية واحدة ( منتمين الى امة واحدة ) ولذلك تكون هذه القضايا خارجة عن اختصاص المحاكم المختلطة . ولكن قد يتفق ان يكون المحو من امة والصهر من أخرى في بعض القضايا فحينئذ لا ينطبق عليها قانون الامة فلا تختص المحاكم الفصلية بنظرها . ولذلك خولفت القاعدة العمومية المتبعة وجعلت المحاكم المختلطة مخضعة بنظرها . واضيفت المواد ٣١٧ — ٣٢٠ الى القانون المدني المختلط لهذه الغاية

ومثال ما يكون الاصح ان يعطى لمجلس تشريعية مقيدة فيه ما نهى اليه قوم وهوان سن قانون واحد ليجنون بحجة ان ذلك لا يتخلو من مزية . فانا لست كفاً لاعطاء الرأي في هذه المسألة ولكنها ستعرض في حينها هي ونظائرها على لجنة من الخبراء الاكفاء فاذا وجدوا انه يجبه اعتراضات قوية على اعطاء المجلس هذه السلطة المقيدة التشريعية فلا مانع من ترك هذه المسألة كلها واخراج الاحوال الشخصية برمتها عن سلطة المجلس لان المشروع الذي نحن بصدد لا يقتضي ادخال اقل شيء منها فيه



واما المسألة الثانية وهي ان يعطى المجلس سلطة لجعل المحاكم القضائية مختصة بنظر الاحوال الشخصية فيقال فيها انه يمكن الآن لمحكمة اجنبية ان تحكم بموجب القانون الاصلي للاحوال الشخصية كما تحكم محاكم الامة بوجوبه. مثال ذلك انه يمكن لمحكمة انكليزية ان تحكم بين اشخاص في منقولات تركها لم رجل ساكن في فرنسا . ولعلني لا اخطئ اذا قلت ان عدم اختصاص المحكمة المختلطة بالنظر في قضية احوال شخصية تنشأ عرضاً سيفي سياق قضية أخرى كثيراً ما يحمل اصحابها مشقة وعناء . فلذلك يكون جعل المحاكم المحلية مختصة بنظر قضايا الاحوال الشخصية في مثل هذه الاحوال الغرضية مطابقاً لما يجري في بعض البلدان على الاقل ونافهاً في بعض الاحيان ايضاً . لكنني مع هذا كله اود التخلّص من هذا التغيير . ولا يبعد انه بعد ما ينشأ المجلس المطلوب وبعد ما تخفى احوام على المحاكم القضائية التي يشنها يقوم من يطلب ان هذه المحاكم تحكم في جميع قضايا الاحوال الشخصية الا ما كان منها مختصاً بنظر محاكم الامة المحضة بحسب مقتضى مبادئ القانون الدولي

واما الآن فرائي ان القانون الاصلي المتبع في قضايا الاحوال الشخصية يبقى في كل الامور الجهورية قانون الامة التي ينتمي اصحاب القضية اليها كما هي الحال عليه وايضاً ان اختصاص النظر في هذه القضايا والفصل فيها يبقى للمحاكم التنصلي . وما دام رعايا الحكومة المحلية تنظر قضاياهم المتعلقة بالاحوال الشخصية في محاكم خاصة بملهم فيحق للاروبيين المقيمين في مصر ان تظل محاكمهم التنصلي تحكم في قضايا احوالهم الشخصية هذا ولست ادري ان كان ثم احوال اخرى استثنائية غير الاحوال التي قلت انه وضع لها المواد ٢١٧ - ٢٢٠ من مواد القانون المدني المختلط والتي اعطيت المحاكم المختلطة سلطة الحكم فيها . فان كان هناك احوال اخرى بقيت سلطة المحاكم غير مسومة ومنع المجلس من تغيير مادة من تلك المواد

### (ك) تركيب المجلس

التصرت في ماضى على شرح قليل لمشروع الذي اوضعت رأيته في تقريري السنوي الاخير ورددت على اشهر ما انتقد به عليه وقصدت الآن ان ابحث في امم واصب قسم منه واعني به تركيب المجلس  
يظهر ان كثيرين يعترفون بان الحاجة ماسة الى تدبير اداة عملية لسن قوانين تنفذ على الاروبيين ولكنني وجدت ان كل الذين يملكون بذلك يشعرون تسليمهم هذا بشرط مفاده

ان اخراج الاصلاح المطلوب من القوة الى الفعل يتوقف على امكان حل المسألة التي نحن بصدد حلها موافقاً . فانا اوافقهم على ذلك والقول انه اذا تيسر لنا استنباط مشروع يوكرت المجلس تركياً يبقى بـ جمهور الاوريين ازلنا عقبه من العقبات الكبرى التي تحول في سبيل التغيير المهم الشافي الذي اطلبه . وقد اشرت الى ذلك بالايجاز في تقريرى السنوي الماضي فابحث فيه الآن بالاسهاب

وقبل الشروع في ذلك ابدأ بتعهد اذكر فيه الذين يقرأون هذا التقرير بمقتضى الحال من جهة اصلاح نظام الامتيازات الاجنبية

فالحقيقة العظمى ظاهرة ولا فائدة من الاشارة اليها وهي ان الامتيازات المذكورة موجودة ولا يمكن تعديلها الا برضى الدول والطريقة التي جربنا عليها لتعديل ما يراد تعديله فيها جديدة في بابها ولم يسبق لها نظير في تدبير الامور المصرية . فالمعتاد في ما كان من بابها ان الحكومة المصرية تستشير الحكومة البريطانية ثم تصدر منشوراً الى الدول تطلب منها فيه المصادقة على ما تريد تغييره في القوانين الموجودة الآن . فلا الحكومة المصرية اصدرت الآن مثل هذا المنشور ولا الحكومة البريطانية مقيدة بتأييد مشروع من مشروعات الاصلاح المراد بل ان الآراء التي بسطتها في تقريرى هذا وفي تقريرى عن سنة ١٩٠٥ هي آرائى الشخصية . ولا اعني بقولى هذا ان حكومة جلالة الملك لانهم بهذه المسألة اذ الواقع بخلاف ذلك لانها ترى ما اراد من ان نظام الامتيازات الاجنبية في مصر قد مضى زمانه وان الحاجة ماسة الى تغييره . ولكن لما كانت هذه المسألة مسألة عويصة ومعقدة جداً وكان حلها يقتضى معرفة كلية بالاحوال المحلية فهي تنتظر طبعاً من معتمدا في مصر ان يحلها بالتغييرات الشخصية التي تفي بمقتضى الحال قبل ان يقر اياها على الامر الذي تفعله . هذا هو مركز الحكومة البريطانية في هذه المسألة

وعندي كلام قليل اقولهُ من مركزي انا . فانا اعلم ماهية التغيير المطلوب علماً جليلاً لاني بعدما اخبرت احوال مصر زماناً طويلاً وتاملت حالة مصر الحاضرة كثيراً انتمت بوجوب ترك التشريع بطريق السياسة كما هو الواقع الآن وابدال ذلك باداة تشريعية محلية والآن وقتنا لقدّم البلاد المادي والادبي . واما كيفية اخراج هذا التغيير من القوة الى الفعل والقيود التي تليد بها سلطة المجلس وتركيبه وما شا كل ذلك فالآراء التي اراها في ذلك لا تزال قابلة للتغيير بحسب ما يدولي من زيادة التأمل والبحث والمناقشة . ولذلك لا اقترح اقتراحاً معيناً قطعياً من هذا القبيل حتى اعلم اكثر مما اعلم الآن عن آراء الذين لهم الشأن

الاعظم في ما يقره القرار عليه . ولست انتظر ان اجد اجماع الرأي منهم لتعذر ذلك في مثل ما نحن فيه ولكنني لا اقترح الاقتراح النهائي الأبد ما اكون قد ايقنت بان ذلك الاقتراح يقع بوجه الاجمال موقع القبول عند خيرة اهل الرأي من الاوربيين في مصر لعلي انه لا يمكن اكرامهم على قبول ما لا يوافق رأيهم وليس من الصواب اكرامهم على قبوله لو امكن ذلك . وليس لي مصلحة خصوصية في هذه القضية لانه لا يكاد يحتمل ان ما اقترحه ينتج نتائج تذكر بعد اخراجه من القوة الى الفعل في المدة القصيرة التي يمكن ان ابقى بها متوليا الاشغال بمصر . فقد يمكن اني اشاهد ابتداء المجلس المطلوب ولكن ليس نتائج اعماله . وليس لي ايضا مصلحة سياسية اقصيا بهذه القضية . اما ما يلح اليه قوم احيانا من ان هناك قصدا خفيا تقويل مصر الى مستعمرة بريطانية فهو خطأ وغير ممكن الاجراء بل هو ضرب من الحال . ولا يصح ان ما جرى في ادارة البلاد التنفيذية والمالية يوم بذلك لانه كانت هناك اعتراضات عظيمة على كون تلك الادارة مختلطة ( دولية ) كما ثبت بالاخبار . فلما ظهر ان الاحتلال البريطاني لا يكون احتلالا موقتا كما كان الظن في بادئ الامر فقصي على نظام الادارة المختلطة هذه القضاء المبرم ولكن لم يمين اجل اقتضائهم . ثم لما مضى الاتفاق بين انكلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ زال اعظم ما كان يعترض عليه في هذا النظام . اما المجالس القضائية والتشريعية فشأنها غير شأن الادارة المالية والتنفيذية لان سكان مصر من جميع اهل العالم وسيظل هذا شأنهم الى ما شاء الله على ما يمكن الانباء به الآن فلا مانع يمنع جعل نظامها القضائي والتشريعي مختلطين ( دوليين ) بل الواجب ان يكون نظامها التشريعي كذلك والا لم يكن نظاما ناييا

فالذي اقترحه اذا انما اقترحه حبا بمصلحة سكان بر مصر من اجانب ووطنيين . ولو اُقنعت بان اعقل الاوربيين الساكنين مصر واعظمهم نفوذا معقدون على معارضة الاصلاح الذي اطلبه معارضة لا يرجعون عنها . ولو اُقنعت ايضا بانهم بعد ما يتأملون ذلك الاصلاح ويفهمونه يحسبون البقاء على نظام الامتيازات الحالي بما فيه من العيوب افضل من المخاطرة بقبول التغيير المراد - لكنني اتروك هذه المسألة وشأنها واستخرج من الاتعاب التي لا بد منها قبل تقريرها نهائيا وابقي حلما في المستقبل لتفيري اذ لا يمكن ان تبقى بلا حل زمانا طويلا . اما ما اذا كان تاخير حلها يزيد الصعوبة في حلها او ينقصها فمسألة فيها مجال للرأي ولست اقترح البحث فيها

فاذا اتفح ما ذكرته في هذا التمهيد ادرك القارئ ان الآراء التي سابقتها عن تركيب

مجلس شورى القوانين المطلوب انما ابسطها على سبيل الاقتراح لتكون قاعدة لاستيفاء البحث والمناقشة

مما هو ظاهر ان كل مجلس شورى قوانين ينشأ في القطر المصري يجب ان يكون مركباً من اعضاء ينتخبون انتخاباً وآخرين تعينهم الحكومة تعييناً . فالمسألة التي يقتضي الحكم فيها اذا هي نسبة الاعضاء المعينين الى المنتخبين وطرق تعيينهم وانتخابهم . ولا حاجة الى الاطالة في ايراد الادلة المثبتة التي تقام على تفضيل كل نظام من نظامي التعيين والانتخاب على الآخر اذ هذه معلومة فالنظر على خصائص الحال الخاصة بمصر

لنفرض ان من الاوليات السياسية ميل الافراد والجماعات المنتظمة الى الظلم في السلطة اذا لم يستطع لها رادع يسيطر عليها وكوف الرعية تنظر الى فعل كل حكومة بالاشتباه والارتياب سواء كان نظرها كذلك بحق او بغير حق فهذا الارتياب موجود في مصر الى حد خاص بها - بل ربما كان زائداً عن الحد ايضاً - لسببين . الاول ان البلاد لم يزل عنها بعد ما رمخ في ذمها ايام كان معظم الشرف فيها ناتجاً عن فعل حكامها والثاني ان البلاد التي تشهد فيها احياناً المنافسة والمناظرة بين الامم الساكنة فيها لا تزول منها حالاً الاوهام التي توهمها في افعال بعض الافراد او الامم التي ينتهي اولئك الافراد اليها . فليس من الصواب في مثل هذه الاحوال التطرف في الجري على مبداء التعيين . ولذلك وان يكن رأيي وجوب اعطاء الحكومتين المصرية والبريطانية حق رفض القرارات التي تعارضان عليها ارى ايضاً وجوب الامتناع عن تركيب المجلس تركيباً يتيسر معه للحكومة حمل المجلس على تقرير ما تسخسه ولو كان الجمهور يذمه ويستعجه كأنها ترغمه عليه ارغاماً . فنظام التعيين يجب ان يبقى داخل الحدود التي يعترف الناس عمومًا بانها لازمة لمصلحة الجمهور

واما النظام الآخر المقوم لاود نظام التعيين فهو نظام الانتخاب وهذا يجب الجري عليه بالحد والاحتراز ايضاً في مصر نظراً الى احوالها الخصوصية . وقد جرى لي كلام كثير في هذا الموضوع مع رجال من الذين هم اهل لاعطاء الرأي فيه فحيث مما وجدت عندهم من روح المحافظين فقد كانوا يسلون بصحة الاعتراض على التطرف في الجري على نظام التعيين ولكنهم يخوفون مما يمكن ان ينتج عن التطرف في نظام الانتخاب . والسبب في ذلك هو انه " ليس في بر مصر رأي عام " كما قيل لي كثيراً . وليس المراد من هذه العبارة ان هناك مانعاً يمنع من الافصاح عن الرأي العام اذ الواقع بخلاف ذلك . ولا قصد منها تقرير الجرائد الاوربية المحلية اذ هي ساعية في اظهار رأي الجمهور وسعيها مقرون بالنتائج

بل المراد منها أنه ليس في مصر عدد كبير من العقلاء الذين يقدرّون ان يفرغوا من وقتهم ما يلزم للنظر في امور الجمهور كما يجب<sup>(١)</sup> اذ مصر بخلاف البلدان الاوربية من هذا القبيل . فتعلم هذا صحيح . ولولا ذلك لكان يسهل علي وعلى غيري نظراً الى الذين نعرفهم من الاوربيين في مصر ان ندلّ على عدد كافٍ لعدة مجالس نيابية وليس لمجلس واحد فقط من الرجال المختلطي الجنسيات المتصفين بكل ما يلزم من الصفات . ولكن المرجح ان أكثر هؤلاء الرجال يرفضون الخدمة فان معظم الذين لم شأن ومقام من الاوربيين في مصر ثمانية اشهر من السنة فقط وكلهم لم اشغال فيها وقليلون منهم يستطيعون ان يفرغوا ما يلزم من وقتهم للنظر في امور الجمهور . وما يزيد هذا الامر اهمية ان كثيراً من شغل مجالس شوري القوانين يتم على يد لجان يستغرق حضورها الجلسات وقتاً طويلاً . فلذلك يخشى ان اضطراب خيرة رجال الاوربيين الى التياب عن المجلس ياتي شغل النيابي على عاتق رجال لا يكفون للنيابة عن النزلاء الاوربيين وابداء رأيهم . فاهمية هذه المسألة تضطرني الى الكلام بكل حرية وصراحة ولذلك اقول ان الرأي الذي كانوا يدونه لي أكثر من سائر الآراء هو مزيد الاحتراس والحذر لثلاث بقع التشريع بيد جماعة من الافاقين من اهل السياسة والتجارة وذلك ام عتدة في الحكم على تركيب المجلس فإني اذا النتائج التي تستتج من الحقائق المذكورة آتفاً

النتيجة الاولى التي ايدل الى استنتاجها هي ان اراعي ما عند الاوربيين في مصر من روح المحافظين فاستنبط مشروعاً غير مشبع من روح الاحرار . لان مثل هذا المشروع يسهل على الجميع تأييد طريقهم حتى يبتعدوا الى معرفة ما يوافقهم مما لا يوافقهم فاذا ثبت بعد الاختبار انه يوافق مع امتيازات اخرى غير التي صحت سهل معها دائماً اذ ذاك بخلاف ما لو صحت اولاً ثم تبين بالاخبار انها قصر الجمهور ولا تنفذ فانه يصير استرجاعها بعد ذلك . وعليه ارى ان يكون حق انتخاب اعضاء المجلس محدوداً وان يؤلف المجلس من اعضاء قليلين من نخبة الرجال لا من اعضاء كثيرين

والنتيجة الثانية هي الانتفاع بخدمة قضاة الحاكم المختلطة في المجلس الى حد محدود . ولا انكر ان ذلك محل للاعتراض مبدئياً فكثيرون قالوا لي ان الواجب فصل الوظائف التشريعية عن الوظائف القضائية في التطر المصري كما هي الحال في غيره من الاقطار وانا اوافق على هذا القول بوجه الاجمال وانضل ان لا يشتغل القضاة بتير الحكم بالقانون لو امكن ذلك .

ولكن لهذه المسألة وجهاً آخر وهو أنه في الظروف المصرية الخصوصية يجب الانتفاع بكل ما يتيسر من المواد التشريعية قضاء الاستئناف المختلط بخولون الآن بعض السلطة في التشريع وقد استعملوا سلطتهم هذه طبق ما يرومه الجمهور فللناس ثقة بهم . ثم ان كثيراً من المسائل التي ستعرض على المجلس سيكون مما تعدّ مشورتهم وخبرتهم ذات قيمة عظيمة في سن القوانين له . وايضاً — وهذا امر من الاهمية بمكان — أنه اذا صح ما بلغني من أنه لا يتيسر استخدام احسن العناصر الخارجة عن الحكومة في الهيئة الاجتماعية المصرية بين اعضاء المجلس كان هذا الداء مما لا يهد له الحكومة دواء اذ لا حيلة لها في تدبير رجال منهم . بخلاف القضاة فإنه يمكن تخفيف بعض الشغل القضائي عنهم وزيادة عددهم تلافياً لتراكم القضايا المتأخرة في محاكم القضاء . فلهذه الاسباب ارى ان تعرض الخدمة في المجلس على رجال من قضاة المحاكم المختلطة وعلى قاضٍ اوربي من قضاة المحاكم الاهلية وهذا الحل لقدرة من عقد هذه المسألة يقع موقع القبول عند الذين لهم الشأن الاعظم فيها على ما علمت من آرائهم

اشتر في تقريرى السنوي الماضي ( وجه ٨ ) ان يكون اعضاء المجلس من خمسة وعشرين الى ثلثين عضواً ولكنى استنحت بعد الامعان في النظر ان هذا العدد قليل وان يكون عددهم ستة وثلثين ولا بأس بزيادتهم الى اربعين اذا وُجد ان الستة وثلثين قليلين ولكنى لا استحسن ان يزيدوا عن اربعين . وكلامي الآن مبني على كون عددهم ستة وثلثين

فاقترح ان يكون اربعة منهم من موظفي الحكومة وهم مستشارو نظارات المالية والحقانية والداخلية والاشغال العمومية وانما اخترتهم لان المؤكد تقريباً ان كل المسائل التي يبحث المجلس فيها تخص تلك النظارات ولم اذكر مستشار نظارة المعارف العمومية معهم لانه لا يكاد يحتمل ان ذلك المجلس الاوربي يبحث في مواد التعليم التي هي من شؤون تلك النظارة ولكنى اشير بان اى موظف كان من موظفي الحكومة كدير عموم مصلحة الصحة مثلاً يحضر جلسات المجلس إما بدعوة من المجلس نفسه او من الحكومة لشرح المشروع الذي يكون معروضاً على المجلس ولكن لا يكون لذلك الموظف صوت في المجلس

واقترح ايضاً ان سبعة منهم يكونون من القضاة وهم وكيل الاستئناف الاهلي اذا كان اوربياً وستة من قضاة المحاكم المختلطة . وهؤلاء القضاة منهم من يعين بمقتضى وظيفته كوكيل محكمة الاستئناف وروساء المحاكم الابتدائية والباقيون يختارهم جماعة قضاة المختلط او يختار هذه الجماعة الستة كلهم بلا تمييز

ثم اقترح ان عشرين يتخبون انتخاباً وطريقة الانتخاب هذه هي المسألة الصعبة فابحث الآن فيما جرى لي كلام طويل بهذا الشأن عرضت علي في خلاله اقتراحات عديدة فلا اطيل الكلام في تبيان ما لها من الحسن والمذاق وانما اذكر اشهر اوصاف المشروع الذي اراه يفضل ما سواه في بساطته وسهولة العمل به

فالترح الجري على الطريقة المتبعة في تعيين نواب القضاة في المحاكم المختلطة واعني ان يطلب من وكلاء الدول اعداد كشوف باسماء الاعيان او الوجاه من رعاياهم وهؤلاء يكونون جماعة المنتخبين (بالكسر) فيعطى كل منتخب منهم حق انتخاب عشرين عضواً ويشترط انه في ماسوى المستشارين الاربعة الذين اشتر الى تعيينهم لا يجوز ان يتوب عن كل جنسية اكثر من اربعة اعضاء سواء كانوا قضاة او اعضاء منتخبين (بالفتح) او اعضاء تعيينهم الحكومة من غير رجال الحكومة وسيأتي الكلام عليهم والمرجح ان كل منتخب (بالكسر) ينتخب الاربعة الاولين من بني امته ثم ينتخب الستة عشر الاخرين من مرشحي الامم الاخرى

واقترح ان يكون كل منتخب مستوفياً للاوصاف التالية

- (١) ان يكون سنة ٣٠ سنة على الاقل
- (٢) ان يكون من سكان القطر المصري حقيقة وان يكون قد مضى على سكناه له ثلاث سنوات على الاقل

(٣) ان لا يقل ما يدفعه من مال الاطيان او عوائد الاملاك عن مبلغ معين<sup>(١)</sup> يبقى علينا ان نعين عدد المنتخبين الذين يمينهم وكيل كل دولة فاقترح ان كشف كل وكيل سياسي من وكلاء المانيا وايطاليا وبريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا والمجر واليونان ويحموي لا اقل من ٢٥ امماً ولا اكثر من ١٠٠ اسم ورعايا هذه الدول يزيدون عن ٩٦ في المئة من جميع الاوربيين الذين في القطر المصري ويصيبهم نحو ٧٩ في المئة من تجارة الواردات والصادرات الاوربية<sup>(٢)</sup>

(١) الي لم اعرض حتى الآن لتعيين هذا المبلغ

(٢) ان الارقام المخفضة بعدد السكان ماعودة من احصاء سنة ١٨٦٧ وهو الاحصاء الوحيد الذي يؤخذ عنه الآن ومنى صدر الاحصاء المجدد يكن تصحيحها بـ ٠ وقد استثبتت جيش الاحتلال وعدده ٤٩٠٩ من عدد السكان البريطانيين اما عدد السكان الروسين المذكور في احصاء سنة ١٨٩٧ وقدره ٣١١٩٣ فيرم بخلاف الواقع لانه كان يوم الاحصاء ١٩٣٢ انفك منهم في سفينة نقل المجرى مرة في نزع السويس فاحصوا من جملة النفوس ولذلك استثبتهم من حالي كما استثبتت الايرانيين والمغاربة والصينيين

وهاك جدولاً يظهر منه عدد السكان من رعايا سائر الدول وقيمة تجارتهم

البلاد	السكان	الصادر والوارد ج . م
الولايات المتحدة الاميركية	٢٩٣	١٧٤٨٨٣٦
البلجيك	٢٥٦	٩٤١٥٩٠
دغرك	٧٢	*
هولندا	٢٤٧	٧٥٧٤٦
البورتغال	١٥٥	*
رومانيا	١٢٦	٢١٤١٤١
روسيا	١٢٧٠	١٧٨٤٧٤٩
اسبانيا	٧٦٥	٤١٧٤٢٥
اسوج ونروج (٣)	١٠٥	٥٢٨٤٩٥
سويسرا	٤٧٢	٨٧٤٧٥٠
الجملة	٣٧٦١	٦٥٨٥٧٣٢

فيتنفع من هذا الجدول انه يبقى لهذه الدول ان ينوب رجال عنها في المجلس والمشروع الذي شرحته بتقضي ان ينوب رجال عنها طبقاً لحقها لانه قد فرض في ان يكون اعضاء المجلس ٣٢ عضواً بعد طرح مستشاري الحكومة المصرية منهم وان لا ينوب اكثر من اربعة عن كل امة فاذا فرضنا ان هذا العدد الاعظم ناب عن كل من المانيا وايطاليا وبريطانيا النمطى وفرنسا والنمسا والمجر واليونان بلغ مجموع الذين ينوبون عنها ٢٤ نفساً فقط وبقي ثمانية ينوبون عن الامم الاخرى

اما عدد المنتخبين ( بالكسر ) الذين قسمهم الدول الاخرى غير الدول الست المار ذكرها فسألة اجد فيها من الصعوبة ما يجده كل من سعى في وضع دستور نيابي لانه يصعب علي

اما التجارة فارقامها متقولة عن تقرير مدير عموم الجمارك عن سنة ١٩٠٥ وقد استنتجت في حساب الاجزاء من المنة صادرات تركيا وارادتها وقيمها ٦١٦٧٣٢ ج . م وكذلك الصناعات والشرق الاقصى ( ٦٢٤٠٧٧ ج . م ) والمغرب الاقصى ( ٥٥٤٨٩١ ج . م ) وایران ( ١٠٥٠٦٢ ج . م )

\* ان تجارة هاتين الملكتين ليست مذكورة على حدة في احصاء الجمارك

X ان كثيرين من اهل رومانيا والجمهورية السوداء المذكورين من جملة رعايا الدول التي لم تحسم

(٢) يجب الآن ان ينوب نواب عن كل امة من هاتين الانتين على حدة



ان استنبط نظاماً بسيطاً سهل المراس يستوفي بكل ذوي الشأن حقهم بالقسط والمساواة ولكنني اعزي نفسي عن مجزئ هذا بانه لآن لم تستنبط بلاد من جميع البلدان نظاماً نائياً خالياً من كل شذوذ فلوفرشنا ان المئة وخمسين بورتغاليا والاثنتين وسبعين دنمركياً وكلهم لا تبلغ تجارتهم مبلغاً يذكر اعطوا الحق بان يكون عدد المنتخبين (بالكسر) منهم ٢٥ فالخاسب يرى لاول وهلة ان هذا الحق اعظم من اعطاء بريطانيا العظمى وفرنسا حق تسمية ١٠٠ منتخب مثلاً اذ رعايا كل منهما ١٤٠٠٠ نفس وقيمة تجارة الاولى اكثر من ١٨ ١/٤ مليون جنيه في السنة وقيمة تجارة الثانية اكثر من ٤ ملايين . خذ ايضاً روسيا والولايات المتحدة الاميركية والبلجيكا وسويسرا وهي بلاد كبيرة التجارة قليلة الرعايا جداً في مصرفاي نظام يستطيع الانسان ان يحمل منتخبياً على نسبة رعاياها القليلين ومتاجرها الكثيرة . ثم اذا ضربنا صفحا عن النسبة الحساية فاخيار ٢٥ نفساً مستكملي الشروط المطلوبة من رعايا الولايات المتحدة الـ ٢٩٣ اعصر من اختيار ١٠٠ مثلهم من بين رعايا ايطاليا الذين يبلغ عددهم ٢٤ ٤٥٤ في القطر . ثم انه لا بد من اعتبار تركيب رعايا كل دولة من الدول على حدة فالرعايا الروس مثلاً عددهم ١٢٧٠ بمصر لكن منهم ٤٣١ من اهل بخارى وخيوى وغيرها واما المانيا التي تبلغ قيمة تجارتها في مصر ٢٤/٢ مليون جنيه لرعاياها ١٢٨١ نفساً فقط ولكن وكيلها السياسي لا يستصعب ان يختار منهم ١٠٠ نفساً من الاعيان الذين يليق ان يعطوا حق الانتخاب

فاحول انظار الذين يحبون البحث في المسائل المتعلقة الى هذا الموضوع معترفاً بمجزئ عن اقتراح ما يطابق اصول المنطق او ما يكون مبنياً على مبادئ علمية من هذا القبيل واعرض الآن الاقتراح الثاني ما دمنا لا نجد سبيلاً الى خير منه ليكون قاعدة لاستيفاء البحث فاقول

اذا كان عدد رعية دولة لا يزيد عن الف نفس من ذكور واناث وجب ان الكشف الذي يتضمن اسماء اعيانها (المنتخبين بالكسر) لا يقل عن ٥ ولا يزيد عن ٢٥ واذا كان عددها اقل من الف فعدد اعيانها لا يقل عن ٥ ولا يزيد عن ١٠ فاذا قبل هذا الاقتراح بلغ عدد جماعة المنتخبين (بالكسر) من ٧٠٠ نفس الى ٨٠٠ وكان ٦٠٠ منهم من المانيا وايطاليا وبريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا والمجر واليونان

ثم اقترح ان الحكومة المصرية تعطى حق تعيين خمسة اعضاء في المجلس من غير رجالها وتختارهم من كشوف وكلاء الدول التي لم يبلغ عدد النائبين عنها في المجلس اربعة اعضاء

ويلوح لي ان اعطاء الحكومة هذا الحق يفيد كثيراً ولا خوف من ان نشط في استعمال سلطتها بعد القيود التي اشترت بها<sup>(١)</sup>. ووجه الفائدة من اعطاء الحكومة حق هذا التعيين انها تزيل يد ما يمكن ان يقع من الشذوذ والخلل في الانتخاب فيمكن ان تعين مثلاً عضواً ينوب عن رعية دولة لم يصيبها حق انتخاب عضو منها . ويمكن ان تعين ايضاً رجالاً من ارباب العلوم والفنون في المجلس ويمكن ان تسد النقص فتعين من ينوب عن اصحاب الصناعات او المتاجر كالصيادلة مثلاً اذا لم ينتخب العدد الكافي من الذين ينوبون عنهم واخلاصة ان المجلس الذي اقترح انشاءه يكون مركباً من

٤	موظفين في الحكومة المصرية
١	قاضي اوربي في الاستئناف الاهلي
٦	قضاة في المحاكم المختلطة إما بمقتضى وظائفهم او تعيينهم جماعة القضاة
٢٠	اعضاء منتخبين
٥	اعضاء تعيينهم الحكومة المصرية من غير الموظفين فيها
٣٦	الجملة

وغني عن البيان انه متى وضع القانون الفصل لهذا المجلس يذكر فيه العدد الذي يشترط حضوره في الجلسة من الاعضاء حتى تكون قراراته سالحة بعمل بها

### (ل) الخاتمة

لست اجعل الخطر الذي يخشى منه في وضع القوانين النظامية التي تسخن عند تسطيحها بالخبر على القرواس ولكن لا يمول عليها ولا يعمل بها عند اخراجها من القول الى الفعل . وقد اصاب الورد دفرين في التحذير من ذلك وهو ينشئ ما يقترحه لانشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في مصر . لذلك قهايت هذا الخطر بكل جهدي وجملت ممي انشاء مجلس قد لا يسلم من الشذوذ والقصور نظرياً ولكنه يفي اجمالاً بماجات مصر السياسية والادارية . وافرغت مجهودي خصوصاً في الاقتناع بجميع العناصر التي يتيسر الحصول عليها اجتناباً للخطر الذي يخشى منه في مصر خصوصاً وهو ان يكون قانوناً نظامياً لقضاء الاوطار الخصوصية تحت ستار الملحة العمومية . ولست ادعي اني نجحت تمام النجاح

(١) اني اعتقد ان الاختيار في الاملاك البريطانية المختلة يدل على ان الانحياز الذين يسمون في مجالس شورى القوانين من غير رجال الحكومة يحفظون على استقلالهم تمام المحافظة

في ذلك ولكي ارجو ان يكون ما اقترحه صالحاً لان بقاعدة لاستيفاء البحث وسد كل نقص - ومداواة كل داء يدو في المشروع الذي شرحته في هذا التقرير على ان جل الامر موقوف على رأي الدين م قادة الرأي العام في مصر . فللمصريين اقول انكم اذا شئتم ان تخلصوا - بعد زمان يمكن الانباه به من الآن - عما يؤخر تقدم البلاد وما تشكون منه بالصواب في الامتيازات الاجنبية فدونكم مشروعاً مبنياً على مثل المشروع الذي شرحت لكم اشهر خصائصه فانه الواسطة الوحيدة لتخلصكم من ذلك . وللأوربيين الذين اتخذوا مصر وطناً لم اقول اني اوري مثلكم ولست باقل منكم في ذلك فريقي ليست دون رغبتكم في الاحتراز من ارجاع استبداد الحكومة الذي كان القصد من الامتيازات الاجنبية الوقاية من شره . فاذا كنتم تستلبون بعض الحقوق والامتيازات التي تمزونها كثيراً نارة على صورة وطوراً على صورة اخرى تستعطون بسلبها فوائد اخرى مساوية لها قيمة ولا يعترض عليها كما يعترض على تلك وتستعطون ايضاً امتيازاً لا تثنى فيجده وهو انكم انتم تسنون قوانينكم عوضاً عن ان تعتمدوا في سننها على غير السياسة الاوربية ونفيلاتها وآراء اهل ١٥ عاصمة من الذين يجهلون الاحتياجات المحلية وان كانوا يقصدون احسن المقاصد . ومن سمع في العالم ان اعطاء قوم حق تقدير امورهم بنفسهم يعدّ هذا لاركان امتيازاتهم الا في بلاد الاضداد - بلاد الصحاب والغرائب فاسأل وجهاء الاوربيين المقيمين بمصر اتريدون تأييد نظام قدم قد مضى زمانه وانقضى وبات حائلاً في سبيل التقدم الصحيح أم تفضلون ان تساعدوا في اصلاح ذلك النظام حتى يصير مطابقاً لمقتضى احوال البلاد بعد تغييرها فتضمنوا بذلك حرج الزاوية في الاساس الذي تبنى عليه الجنسية المصرية باحسن معنى يحمل به ويعول عليه من معاني هذه اللفظة التي كثر الخطب فيها

## (٦) مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

ان وظائف مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وقانونهما النظامي معلومة عند كل الدين وجهوا النظر الى امور مصر ولكي استنتج مما يرد في الجرائد الانكليزية احياناً ان الجمهور غير عالم لما فيحسن اذا ان اشرحها بالايجاز اذ لا حاجة الى التفصيل فمجلس الشورى وهو اممها مؤلف من ٣٠ عضواً ١٤ منهم يمينون باسم خديوي عالٍ ومن جملةهم رئيس المجلس واحد وكيليه واما الستة عشر الباقون فينتخبون انتخاباً . وكيفية

التفاهيم هي ان كل بلدة تنتخب مندوباً لها ويحق لكل ذكر بالغ فيها التفاهيم فيجتمع هؤلاء المندوبون وينتخبون اعضاء مجلس المديرية التي هم منها ومهؤلاء لاجابة الى شرح واجاباتهم بالتفصيل (١). ثم ان مجالس المديرية تنتخب اعضاء مجلس شورى القوانين المندوبين واما الجمعية العمومية فتتألف من النظار و٤٦ من الاعيان ورئيس مجلس شورى القوانين ووكيليه واعضائه . ومنهم ١١ من مدن مصر الكبرى والباقيون من ٣٥ مركزاً وكيفية التفاهيم مثل كيفية انتخاب اعضاء مجالس المديريات

ويجتمع مجلس شورى القوانين ست مرات في السنة واما الجمعية العمومية فمرة على الاقل كل سنتين ولا يصدر قانون او امر عال مشتمل على لائحة ادارة عمومية الا بعد ما يعرض على مجلس شورى القوانين واذا لم تعول الحكومة على رأي المجلس فيه وجب ان تقبضه بسبب رفضها لرأيه ويجوز للمجالس ان يطلب من الحكومة سن قوانين . ويجب ان تعرض عليه ميزانية السنة المقبلة وحسابات الحكومة النهائية في السنة الماضية ويجوز للمجلس ان يعرض آراءه ورغباته في كل قسم من الميزانية فاذا رفضتها الحكومة وجب ان تبين اسباب رفضها لها . ولا يجوز ضرب ضريبة جديدة على منقولات او عقارات ولا ضرب ضرائب شخصية الا بعد ما يقر قرار الجمعية العمومية على ذلك . وهذا الامر الذي اصره اللورد دفرين عليه مهم جداً . ولكن الناس لم ينتهبوا اليه كثيراً لانه لم تضرب عليهم ضريبة جديدة منذ انشئت الجمعية العمومية . ويجب ان الجمعية العمومية تستشار (١) في كل سلفة عمومية (٢) في انشاء كل ترعة او سكة حديدية ثم في عدة مديريات او في ابطال تلك التربة او السكة الحديدية (٣) في فوز اطيان القطر المصري لتقدير درجات اموالها

فاذكر الآن بعض ما يمن لي عن سلطة هاتين الهيئتين وتأليفهما ارى قوماً يقولون ان اللورد دفرين كان ينوي ترقيةهما حالاً وسريماً ولكن الحكومة البريطانية والمصرية ملومتان لانهما لم تقبضا الوعود التي يدهيان ان اللورد دفرين وعدها بل اخلفتاها فلست ادري ما دليل اولئك القوم على صحة هذا القول اذ ليس في تقرير اللورد دفرين اقل شيء يثبت ولا يسع من يقرأ ذلك التقرير الا ان يستنتج منه ان الفكرة التي كانت غالبية على ذهن كاتبه حين كتابته كانت ضد ترقية المجالس التي نحن بصدد ما بوجه السرعة في مصر . فانه بعد ما ذكر كيف كان السير في هذا السبيل بالتأني والتردد والاستقراء والتجربة في بلاد الهند قال " واما ما اشرنا بانشائه في بلاد مصر فليس من الحراة وكرم

النفس للوصول الى الحكومة القانية ما لم يبتزئ سيامي هندي ان يشير بمثلر لبلاد الهند ولركان من غلاة حزب الثورة . ثم ان صلات المراسلة والمودة كانت دائمة بيني وبين اللورد دفرين وانا اؤكد انه لم يبد لي قط رأياً لا قولاً ولا خطاً من مثل الآراء التي تنسب اليه احياناً كما ذكرت آنفاً بل ان الباقي في ذهني من تأثير كل ما قاله وما كتبه هو انه لم يكن عظيم الثقة بنتائج التجربة التي كان البادى بها وانه لما رأى مقدار النجاح الذي تم فيها طالب نفسه ولم يخلُ سروره من الدهشة . وبعبارة اخرى ان اللورد دفرين لم يكن لسعة اخباره وحسن ادراكه لامور الجمهور يفتقر باسكان ارتفاع مجالس الحكومة القانية بسرعة في الديار المصرية بل كان غاية املر منها ان يقيم في مصر "شبه حاجز ولوفر حصين" بين اهلها وظلم الحكام السابقين وان ينشئ مجالس يمكن ان "تربي وتهذب" على توالي الايام حتى يصير "تقها معتدلاً" (١) فستان بين هذا البيان وبين ترقية هذه المجالس بالسرعة الى مجالس نيابية بمصاها التام

ثم التفت الى تاليف مجلس شورى القوانين فقد مر ان ١٤ من اعضائه او اقل من نصف اعضائه بواحد تعيينهم الحكومة . قال اللورد دفرين "ومزايا تعيين الاعضاء واضحة" وانا اوافقه على رأيه هذا ولكي أرى انه لم يلتفت الى امر هذا التعيين الالتفات الواجب مدة اعوام مضت بعد انشاء المجلس وان يمكن الاعضاء الذين يمينون في هذه الاعوام ينتقون بمزيد الاعتناء . والسبب في قلة الالتفات الى التعيين في ما مضى انفة الحكومة من ان يقال انها تشحن المجلس باعضاء يعوزهم الاستقلال . فهذه الالفة شريفة مدحوة ولكي ارى انه لا يحسن ان تعطى اكثر من حقها فان الهيئة الاجتماعية المصرية مركبة الآن تركيباً يسر للحكومة انتقاء رجال من ذوي الاخلاق والمقدرة والكفاءة في صناعاتهم واشغالهم بحيث يعلو مقام المجلس بانتظامهم فيه ويزداد قدره وتقوده في الامور الجائرة ولا يقال اذ ذلك ان الحكومة تشحن برجال آراؤهم السياسية معلومة ومبينة

واما الاعضاء الذين ينتقون انتخاباً للمجلس وللجمعية العمومية فواضح انه بمقتضى النظام الحالي تكون نيابتهم عن الرأي العام المصري على قدر اهتمام الناس بانتخاب المنتخبين (بالكسر) المتدوين وكانت فكرة اللورد دفرين الاساسية ان يجرى الفلاحين من مشايخ البلاد لانه كان يعدم اعظم ظالمهم فكتب يقول والواجب اطلاق الحرية للناس حتى ان اهل كل بلدة يكونون احراراً في انتخاب الشخص الذي يأتمنونه على اصواتهم في انتخاب اعضاء مجالس

(١) هذه الصبارات مقتبسة من كتاب له نشر في نهريري عن انسة المادية وجه ١٩

المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . فهذه الفكرة فكرة رجل يسوس الامم ويدبر امورها ولكن اخراجها من القوة الى الفعل في يوم مصر يستلزم اتصاف جمهور المنتخبين ( بالكسر ) بصفات لم يدركوها حتى الآن . فـ سياسة البلدة في مصر تقتصر في امور تلك البلدة وعدد الذين يهتمون من اهلها بما هو خارج عن تلك الامور قليل جداً . والمتاد ان اهل كل بلدة ينتخبون العمدة <sup>(١)</sup> او من يناظره ويطلع بصره الى العمدة مندوباً لهم وقد بات عمدة البلاد وشايفها الآن تحت مراقبة ادق كثيراً مما كان في ابام اللورد دفرين فالاعتراض على جعلهم مندوبي البلاد الذين يأتهمهم اهلها على اصواتهم قد ضعف عما كان حينئذ ولكني لا انكر انه لا يزال هناك عمل واسع للاصلاح والتقصين

هذا وقد راقب المستر متشل كيفية اعمال نظام الانتخاب هذا في فرس خصوصية فلما تيسر لسواء وكتب يقول "مهما كان ظاهر هذا النظام ساذجاً قديماً كمنظومات الامم الغابرة فاني مقتنع بانه وضع بعقل وحكمة ولا يحسن التمرض له الآن ولم اسمع الناس يشكون من الجبري عليه مع اني بذلت الجهد في البحث عن شكواهم " وانا اوافق على هذا القول بوجه الاجمال فانه مهما يكن في هذا النظام من النقص والقصور فالقصور ليس في ادوات النظام بالذات بل في الفكرة الدايمة لان هذه الفكرة الاوربية لم تتاصل في مصر حتى الآن بمنهاها المفهوم عند الاوربيين . ولا يزول ذلك النقص والقصور بتغيير ترتيب الادوات التي يتوكل هذا النظام منها اذ الحاجة ليست الى تغيير كثير في وظائف المجالس الحالية ولا الى تغيير كيفية تأليفها تغييراً جوهرياً بل الى الزيادة في تطبيق طريقة التعليم والتمرين التي اشار اللورد دفرين بها . وهذه الطريقة جارية منذ اعوام عديدة . فقد كان رأيي ان خير الطرق لتنفيذ مشروع اللورد دفرين الاصلي هي تشييط المشرعين المصريين ( اعضاء مجلس شورى القوانين ) حتى يفهموا عن آرائهم بتمام الحرية واظهار الميل والارتياح الى قبول اقتراحاتهم كلما تيسر تنفيذها واستعمال اللطف والمجاملة في شرح الاسباب التي تقتضي رفض اقتراحاتهم التي لا يمكن قبولها فجاءت نتيجة رأيي هذا طبع المرام . غير ان الفريق الذي تنطق الجرائد المدعية الوطنية بلسانه من اهل مصر يحسب ان مجلس شورى القوانين لا يقوم بما يجب عليه الا اذا اتخذ سبيل المارضة والعداوة لنظام الاحكام الحالي . فهذا الراي المخالف لحكم العقل والصواب قد جرب وخاب اذ لا خلاف في ان مجلس شورى القوانين كان في زمن من الازمان يجري على خطه مصبغة بالعداوة والشبهات وربما لم يكن ذلك منه عن عمد وقصد

(١) العمدة بقرم الآن مقام شيخ البلد في الايام التي كتب اللورد دفرين تقريره فيها

بل عن خطأ في ادراك سياسة الحكومة العمومية فتأق من ذلك ما لا بد منه في مثل تلك الحال وهو حدوث غيظ كثير وكدر شديد وتجاهل الحكومة لآراء المجلس . ولكن من يقابل الامور التي اشار اليها بحد عدولها عن خطة العداوة وما فعلته الحكومة بتلك الامور يجد ان المجلس استفاد كثيراً من توثيقه على الصدقة مع الحكومة سواء كان من جهة حفظ كرامته او زيادة نفوذه فان الحكومة قبلت أكثر ما اشار به المجلس اما كله او بعضه والذي لم تقبله لم ترفضه بل اجلته تأجيلاً فقط لاسباب مالية على ان تعود تنتظر فيه في المستقبل <sup>(١)</sup> والي مقتنع انه سيظهر على توالي الايام ان الذين يستصوبون دوام السياسة الحالية الآن هم الذين كانوا اشد رغبة في ترقية مجالس الحكومة الذاتية تدريجياً من الذين يطلبون قلب تلك السياسة

وهناك مسألة اخرى اريد الاشارة اليها بالاختصار قبل الفراغ مما نحن فيه وهي ان محاضر اعمال المجلس تنشر الآن في الوقائع المصرية والمعتمد انه يتر علىها زمان طويل قبل نشرها والمشهور ان المحاضر الرسمية تتضمن خلاصة وجيزة لما يجري في المجلس حقيقة فلذلك اقترح قوم ان يخصص مكاتب الجرائد جلسات المجلس ويأخذون آراء اعضاء المجلس غير متفقة في هذه المسألة على انهم اذا شأوا مخاطبة الحكومة فيها فالحكومة تحمل رأيهم محل الاعتبار ولكي ارى ان لا يتم ذلك الا اذا اتفقت أكثرية كبيرة من الاعضاء عليه لانه قابل للاثبات والتفي من وجوه عديدة

## (٧) الحكومة الذاتية المحلية <sup>(٢)</sup>

كتب الورد دفرين في تقريره يقول "ومقرر ان الحكومة الذاتية المحلية هي احد من اعداد اصلح مراقبة لما يقرب من النظام الدستوري" . وعليه انشأ مجالس المديرية التي ينتخب اعضاؤها كما مر شرحه <sup>(٣)</sup> وهذه المجالس يكون مدير المديرية رئيس مجلسها دائماً وعدد اعضاء المجلس منها يختلف من ٨ الى ٣ حسب اتساع المديرية . وقد نص في القانون النظامي انه يجب ان يستشار المجلس منها في ما كان مثل تغيير زمام المديرية او زمام البلاد واحداث او تغيير او ابطال الموالد والامواق في المديرية . ويجوز ان يستشار ايضاً في امور

(١) نجد كلاهما آخر عن خطة مجلس شورى القوانين في المسائل الذاتية في فصل (٢٦) ميزانية سنة ١٩٠٧

(٢) [ المزمع ] نص في الحكومة الذاتية جماعة الناس الذين يحكمون انفسهم

(٣) انظر (٦) مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

أخرى تستشير فيها جهات الادارة مثل ترقية المعارف العمومية والزراعة ورودم البرك والمستنقعات وتحسين الحاصلات وحفر المناصر وما شاكل ذلك

ومحل الضعف في نظام هذه المجالس هو ما سبقنا فاشترت إليه في كلاسي عن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية واعني بذلك ان تأليفها يتوقف على الأشخاص الذين ينتخبهم أهل البلاد مندوبين عنهم فان هؤلاء هم الذين ينتخبون اعضاءها. كتب المستر متشل يقول ان المرشحين لها يكونون عادة من طبقة واحدة من طبقات الناس ومن ذوي مصالح واحدة والمراد بذلك انهم يكونون عادة من الممد كما ذكرت في ما مر أو من المتطلمين الى الممدية وكلهم من اصحاب الاطيان . وهذا ما اقصد ان ارسخه في الاذهان مرة ثانية ليس لاني اشك في نفع مجالس المدير بات بل لكي يبق محفوفاً في البال عند ارادة كل تغيير ندر ييجي فيها قصد توسيع اختصاصها

فالعمرة في هذا الامر وما كان من بابي هي بكون السواد الاعظم من الاهالي لم يتقدموا التقدم الكافي للارتفاع بما يقدم اليهم من التسميات النيابية ولا عبرة بما يراه القليان المتعلمون من ابناء البلاد بخلاف ذلك . وهذه الحالة لا يكاد يحتمل انها تغير تغيراً يذكر الا بعد قضاء الزمان الطويل في تعليم الشعب كل مبادئ العلم ونشر المعارف بينه حتى تغير اخلاقه واحواله تدريجاً طبقاً لتقتضي ذلك التعليم وحتى ينتشر الاستقلال في الرأي والفكر بين طبقاته ويبلغ أهل القرى والكفور . فصالح السواد الاعظم من الشعب المصري تبقى منوعة بمن ينوب عنهم من الموظفين الاوربيين او الموظفين المصريين الذين اصحبت افكارهم وآراءهم انكار الاوربيين وآراءهم حتى ييجي ذلك الوقت ويجيء لا يزال بعيداً رغماً عن كل سعي وجهد في تقريره . وما من دستور مكتوب بالحبر على الورق منها كان مستقبلة بارعاً في استنباطه يقدر ان يؤول الى امة للتصويت والانابة عنها دفعة واحدة بعدما قضت القرون الطوال وهي لاصوت لها ولا نواب لاسمائها وانها لم تبدر حتى الآن دليلاً يعول عليه على انها ترغب في انابة نواب عنها مع ان فرصة ابداء تلك الرغبة معروضة عليها

وفي نظام مجالس المدير بات نقط أخرى ضعيفة ولكنني قبل الكلام عليها اذكر ما تم بعد كتابة اللورد دفين لتقريره قصد ترقية الحكومة الذاتية المحلية في جهات غير التي خصها بالذكر فقد انشئ بعض المجالس البلدية في المدن المصرية ولكن هناك مانع من توسيعها وترقيتها عاجلاً . اذ الامر الجوهر في هذه المجالس هو ان يكون لرجالها سلطة في ضرب ضرائب على أهل المدن التي تكون فيها لاغراض محلية . ولا يمكن اعطاءها هذه السلطة على الاوربيين من



سكان المدن الأبعد موافقة جميع الدول على ذلك. ولما كان في كل مدينة من المدن المصرية التي تذكر عدد من الادريين متفاوت في الكثرة والقلة فذلك يمنع من ضرب ضريبة اجبارية عليهم فالامتيازات الاجنبية الحالية هي المانة من التقدم. اما الاسكندرية التي توشك ان تعد مدينة اوربية فشاذا عن سائر المدن لانه انشي فيها مجلس بلدي منذ احوام بعد ما قاوضت الحكومة المصرية الدول مفاوضة شاقة زماناً طويلاً. ولم يتيسر انشاء مجالس بلدية في غيرها من المدن الا حيث اتفق السكان وضربوا على انفسهم ضرائب اختيارية. واول مدينة فعل سكانها ذلك المنصورة وهي مدينة مهمة انشي فيها مجلس بلدي مخلف سنة ١٨٩٦ وبعد ذلك انشئت مجالس بلدية مخلفة في خمس مدن اخرى وهي القيوم وطنطا وازقازيق ومدنهور وبني سويف فخذت كلها حذو المنصورة. وقد قدرت مصروفاتها كلها في السنة الجارية بمبلغ ٧٧٩٠٠ ج م منها ٢١٥٠٠ ج م تؤخذ من خزينة الحكومة والباقي من الضرائب المحلية التي يجيها رجال البلدية من السكان برضام. ويؤلف كل مجلس بلدي منها من المدير رئيساً واربعة اعضاء اوربيين واربعة مصريين ينتخبون كلهم انتخاباً ويشترط في من ينتخب ( بالكرس ) اعضاء المجالس البلدية ( ١ ) ان يكون قد بلغ من السن ٢٥ سنة على الاقل ( ٢ ) ان يدفع جنهين مصريين سنوياً على الاقل عوائد املاك او ان يسكن منزلاً ايجاره السنوي بقدر بمبلغ ٢٤ ج م على الاقل ( ٣ ) ان يكون قد تكفل بدفع الضرائب الاختيارية. ويشترط في من ينتخب ( بالفتح ) ان يكون في غالب الاحيان عارفاً بالقراءة والكتابة او ان يكون صاحب ملك حقيقي قيمته ٥٠٠ ج م على الاقل او ان يكون وكيل محل تجاري مهم او رجلاً من اهل الصناعات الحرة. ولهذا المجالس المختلطة سلطة على اقتراض المال بدو مصادقة الحكومة على ذلك

اما المدن التي لا تجي فيها ضرائب اختيارية فالحكومة تهب المال الذي يجي بمجالاتها ولكنها مع ذلك بذلت الجهد في انهاء مهمة سكانها للاهتمام بتدبير امورهم فانشات قومسيونات محلية في سبع وعشرين مدينة رئيس كل منها المدير وعضاؤها مفتش من مفتشي الصحة العمومية ومفتش من نظارة الداخلية ومفتش من نظارة الاشغال العمومية واربعة آخرون فالمفتشون يمينون بمقتضى وظائفهم والاربعة الآخرون ينتخبون انتخاباً. ويشترط في المنتخبين ( بالكرس ) ما يشترط في منتخبي المجالس البلدية المختلطة ما خلا التكفل بدفع الضرائب الاختيارية لما هو ظاهر ويجوز لكل منتخب ( بالكرس ) ان يصير عضواً في القومسيون المحلي. وهذه القومسيونات هي التي تضع ميزانياتها وهي التي تصرف الاموال التي

تعطيا الحكومة اياها وتقدر هذه المصروفات في السنة الجارية بمبلغ ٨٠٠٠٠ ج ٠٠٠ ويضع  
السبع والعشرين مدينة التي فيها قوسيونات محلية

وقد جاءت المجالس البلدية المختلطة والقوسيونات المحلية ولا سيما الاولى بما يطابق المرام  
بوجه الاجمال ولكن لي عليها ملاحظتين . الاولى اني اسلم بان هذه المجالس ونظارتها لا تخلو  
من اهمية سياسية اذ لا مشاحة في انه يحسن من الوجهة الادارية والوجهة السياسية ايضا  
ان يوكل سكان المدن المصرية بتدبير امورهم متى تنهوا الى ذلك زاد الاهتمام بهذه المجالس  
وارتقاؤها حتى تصير المراقبة التي اشار اليها اللورد دفرين في تقريره ولكني اقول ولا اخاف لومة  
لانني يتوهم اني قليل الخبرة على الحكومة الدائمة انه لو كلف الذين لم اعظم شان في هذه  
المجالس ان ينظروا اليها الآن من وجهة غير تبليط شوارعهم وجبر المياه الى منازلهم وانارتها  
بالكهربائية لتلقوا ذلك بمزيد الدهشة والاستغراب اذ كل ما سوى هذه الاغراض غريب  
عن افكارهم في الوقت الحاضر

والملاحظة الثانية يجب ان لا تترج من الازهان فقد كتب المستر منشل يقول " ان  
سكان مدن المديرية الذين ارتقوا في المعيشة حتى صاروا سكان مصر القاهرة يطلبون  
الماء والنور بالحاح شديد " . ولارب عندي في صحة هذا الكلام والشعور بالحاجة الى التحسين  
المحلي من الدلائل الحسنة . ومن الادلة القاطعة على ان هذه الرغبة في التحسين حقيقة لا  
صناعية اختلقها موظف شديد الخبرة ان الذين يطلبون التحسين يدفعون المال له كما هو  
ظاهر في المدن التي تجبي فيها ضرائب اختيارية وبالتالي انشئت فيها مجالس بلدية مختلطة .  
ولكن لا يغرب عن الافهام ان عدد الاوربيين والمصريين المتحذرين كثير في هذه المدن  
ولارب عندي ان الرغبة في التحسينات البلدية ستزيد هناك ونعم . فالمدن التي يكون سكانها  
مثل سكان المدن التي فيها بلديات مختلطة الآن يجب ان يبادر الى اتخاذ التدابير التشريعية  
فيها - اذا اعطيت السلطة على تنفيذها - للتغلب على تمنع افراد قليلين يعارضون مشيئة  
الاكثرية . واما المدن الاخرى التي يكون جل اهلها ان لم يكونوا كلهم من المصريين ويكون  
الاغنياء والمتحذرين اقل فيها فالواجب مزيد الاعتناء بامرهم على كل حال ولا يحسن بالحكومة  
ان تسيق الراي العام لاهلها كثيرا . فاني لا ازال مقيما على الراي الذي بسطته في تقاريري  
السابقة وهو ان معظم الاهالي لا يوزنون بفضولهم في الغالب عدم دفع الضرائب المحلية على  
المنافع التي تنتج عن ضرب تلك الضرائب

ثم انبحث الآن في ما تم من الامور الموقية للحكومة الدائمة بعد عهد اللورد دفرين

فالرأى فى كل مديرية لجنة عمد "وشياخات" رئيسها المدير او من ينوب عنه  
واعضاؤها موظف من الداخلية وعضو من النيابة العمومية واربعه عمد او اعيان وهؤلاء  
الاربعة ينتخبهم عمد المركز فهذه اللجان تنظر فى كل المسائل المتعلقة بالعمد والمشايج  
كالانقلاب "والزفت" والعقاب وما شاكل وتجتمع مرة كل شهرين ولها سلطة على رفت العمد  
والحكم عليهم بغرامة لا تتجاوز ٦٠٠ غرش صاغ او بالحبس الى ثلاثة اشهر على اهلهم وظانهم  
او على ذنوب اخرى معينة

وثانياً الرأى فى كل مديرية لجنة للترع والجسور تنظر فى قضايا مخالفة القوانين المستونة  
لها. رئيسها المدير واعضاؤها بائتمهندس المديرية وثلاثة من الاعيان الذين يعينهم ناظر  
الداخلية ولها سلطة الحكم بالحبس من ٢٤ ساعة الى شهرين وبالغرامة وباجبار الذين افسروا  
بالجسور الخ ان يرجعوها . ويجوز استئناف حكمها بالحبس فقط الى لجنة خصوصية تجلس فى  
نظارة الداخلية

ثالثاً الرأى فى كل مركز لجنة جسور النيل لمحاكمة ومراقبة كل الذين يذكرون فى  
كشوف خفر جسور النيل ولا ياتون الى مراكزهم عند الطاب او الذين يرتكبون جرماً وهم  
يؤدون وظائفهم . ورئيس هذه اللجنة مأمور المركز او من ينوب عنه واعضاؤها اربعة عمد  
ينتخبهم عمد ذلك المركز ولها سلطة الحكم بالحبس من خمسة ايام الى ثلاثة اشهر وبالغرامة من  
٢٥ غرشاً صاغ الى ١٠٠ غرش صاغ . وتستأنف احكامها الى لجنة اخرى مؤلفة من  
المدير والعمد

رابعاً متى بلغ ارتفاع الفيضان ٢٤ ذراعاً بقياس مصر تألفت لجنة لجسور النيل  
والفيضان فى كل مديرية رئيسها المدير واعضاؤها عمدتان ومأمور المركز وبائتمهندس  
المديرية او من ينوب عنه ولها سلطة الحكم بغرامة من ١٠٠ الى ١٠٠٠ غرش صاغ وبالحبس  
من ٢٠ يوماً الى ثلاثة اشهر . وتستأنف احكامها الى لجنة خصوصية تجلس فى نظارة الداخلية  
برئاسة الناظر

وانشئت ايضا لجان لعمد العربان ومشائخهم وقد اشترت اليها فى تقريرى الاخير ( وجه  
١٠١ ) وجه لا تختلف اختلافاً يذكر عن لجان العمد "والشياخات" المذكورة آنفاً فى  
تأليفها وادائها

واذا سطا الجراد على القطر انشئت لجان له  
فيتمتع بما ذكر ان عدة من هذه اللجان يقصد منها اجراء العدالة فقط

فهذه خلاصة الآلة او التدابير التي استنبطت لتعميد الاهالي الاشتراك في تدبير امورهم سواء كان في المجالس التي انشأها اللورد دفرين او المجالس والجان التي انشئت بعد سنة ١٨٨٣ بقي علينا ان ننظر هل يمكن تحسين هذه الآلة

اما من جهة حكومة المدن فأرى ان البلديات المختلطة والقومسيونات المحلية وافية بحاجتها كلها الآن ولا يحسن عمل شيء آخر غيرها ما دامت سلطة الحكومة التشريعية مقيدة كما سبق شرحه . واما من جهة حكومة المراكز فأرى ان التحسين ممكن فيها غير انه لا يمكن الأبتغير في القانون النظامي ولكن لا بأس بهذا التغيير

فقد كان قصد اللورد دفرين من مجالس المديرين ان تكون هيئات تشيخ بالامور ويكون الاتصال كثيرا بينها وبين المديرين . ولكنها لم تستعمل لهذا القصد كثيرا ومن اعظم الاسباب في عدم استعمالها هذا ان المادة السادسة من القانون النظامي تقضي بأنه لا يجوز لتلك المجالس ان تجتمع ما لم يدعها المديرون الى الاجتماع وان المديرين لا يجوز لهم ان يدعوها الى الاجتماع الا بأسر عال خديوي بعين تاريخ الاجتماع ومدة . وفرض ايضا انها لا تجتمع الا مرة واحدة في السنة . فأتى عن ذلك انها لم تجتمع حتى الآن غير مرة واحدة في كل مديرية ولا يحتمل انها تجتمع غير مرة واحدة ما دام كل اجتماع يقتضي صدور امر عال به فلا ادري لماذا لا تجتمع اكثر من ذلك فيجود طلب من المدير وبلا صدور امر عال من مصر القاهرة

ثم انه قد نص في القانون النظامي ان عدد اعضاء كل مجلس مديرية لا يزيد عن ثمانية ولا ينقص عن ثلاثة . ولكن الاحوال تغيرت في المديرية تنميا عظيما بعد ذلك فيقتضي ان يعاد النظر في امر العدد وان يزداد هذا العدد على الارحج

اما كون هذه المجالس تصلح لان تكون هيئات مشيرة فسألة يتوقف حلها على تلك المجالس تقسما وعلى صفات المديرين ولكن لا ريب عندي انه اذا كانت الحكومة المركبة بمصر القاهرة تدفعها في سبيل الاهتمام بالامور المحلية اندفعت في هذا السبيل وجاءت بنفع من هذا القليل

وهناك مسألة اخرى جديرة بالاعتبار وهي ما اذا كان الوقت قد حان للاستفتاء عن هذه الرسلط الادارية لاجراء المدالة وتحويل السلطة المطلقة للمجالس المذكورة للحكم بالقوة والفرامة الى الحاكم وتحويل ما بقي لها من الوظائف الى مجالس المديرين لكي تنظر في كل امور المديرية . فان وجود لجان كثيرة في كل مديرية لا يخلو من كلفة

ومشقة ادارية عدا ما يعترض به عليها من وجوه اخرى  
فهذه المسألة تحتاج الى بحث كثير وهي مطروحة الآن في ممرض النظر والاعبار  
والامل انه يبت الرأي فيها في خلال كتابتي لتقرير هذه السنة الجارية

### (٨) مسألة دنشواي

لا قصد ان اطيل الكلام في ما يعرف بمسألة دنشواي اذ قد قلت كل ما اريد قوله  
من هذا القبيل في مذكرة مؤرخة في ١٢ يوليو سنة ١٩٠٦ وقد طبعت وانما ازيد على ذلك  
انه لا احد يأسف من حدوث هذه الحادثة المشؤمة اكثر مني او من رجال الحكومة الذين  
اقتضت وظائفهم ان يفعلوا شيئاً فيها

فقد كانت نتائجها مشؤمة سيئة من وجهين . الاول اني وان كنت لم اشك قط في  
وجوب اتخاذ التدابير الفعالة السريعة لمعالجة الذين تمدوا على الضباط البريطانيين او في  
عدالة الاحكام التي حكمت بها المحكمة المعينة لنظر القضية المرفوعة على اولئك الجانبين لكنني  
لم اكن لاجعل ان تلك الحادثة ستؤم القليلي المعرفة بامور مصر بخلاف الحقيقة في حكمهم  
على احكام البلاد وادارتها . وهذا الخطأ مما يقضي بالاسف

والثاني ان هذه الحادثة حدثت قبل سكون الميجان الذي حدث بسبب حادثة الحدود  
بين تركيا ومصر فتوم الناس ان بين الحادثتين علاقة والحال انه لم يكن بينهما علاقة ولا  
حدثتا في زمان واحد فان مسألة الحدود انحلّت في ١٥ ماي حين كتب السرتقولاس  
اوكنور سفير بريطانيا العظمى كتابته الاخير الى ناظر اغارجية العثمانية واما حادثة دنشواي  
فلم تحدث الا في ١٣ يونيو<sup>(١)</sup>

ولم يكن لحادثة دنشواي علاقة بموضوع آخر خارج عنها الا ما ذكرته في مذكري المؤرخة في  
١٣ يونيو ووجهت الانظار اليه مراراً في السنين الاخيرة وهو شاهد من شواهد كثيرة على  
ان روح التمرد على القانون آخذ في الازدياد وان السبب فيه ليس السياسة بل صعوبة حفظ  
القانون والنظام في مصر مدة انتقالها من الحكم الاستبدادي الى الحكم القانوني في هذه السنين

(١) عرض قوم غير مرة بان الغرض من نشر كتاب بلا امضاء المحقق برسالة لي عن حادثة الحدود  
وانجعت اليه الانظار كثيراً هو اثبات عدالة الاحكام الصارمة التي حكمت بها المحكمة المختصة علي  
الجمانين من اهل دنشواي . فندفعا لكل مظنة من هذا القبيل اقول ان رسالتي المذكورة مؤرخة في ٢١ ماي  
اي قبل حدوث حادثة دنشواي بنحو شهر من الزمان . وربما كان الباعث على هذا اليوم ان رسالتي لم  
تعرض على البرلمان الا في شهر يوليو وقد كان السبب في تاخير نشرها اعداد الحاشية على ما اظن او نحو ذلك  
من الاسباب الخارجة عن السياسة كلياً

اما كيفية معاقبة الذين يعتدون على جيش الاحتلال في المستقبل فوضوعة الآن  
( ٢ يناير ) تحت النظر وهي مسألة وعرة كثيرة المتد سواء كان من الجهة القانونية او العملية

### ( ٩ ) الخدمة الملكية المصرية

من الامور التي يمتدح بها الجمهور ان مساعدة الاوربيين لازمة الى حدّ لقضاء اشغال  
الحكومة المصرية ولكن الآراء تختلف عند ارادة تعيين الحد لذلك اللزوم ولكل فريق من  
الفريقين المختلفين ادلة قوية على صحة رأييه . فقوم يقولون لي ان الخدمة تقصر عن ادراك  
الفاية المرومة من الحسن والكمال بتقليل المستخدمين الاوربيين عن العدد الذي تحتاج اليه  
خير الجمهور من السكان يجب ان يقدم على كل اعتبار سواء كان السواد الاعظم من المصريين  
الذين لا يسمع لم صوت يفضلون الحكومة الحسنة ايا كان رجالها على الحكومة الوطنية . فلا  
غنى والحالة هذه عن استخدام عدد عظيم من الاوربيين الآن والى ما شاء الله من الزمان .  
وقوم يقولون على ما يروى ان المصريين يفضلون الحكومة القاصرة الخلة اذا كان رجالها منهم  
على حكومة احسن منها واكمل اذا كان رجالها اجانب عنهم وانه من الخرق في السياسة ان  
يرقى التعليم والتهديب ونقل ابواب وغائث الحكومة العليا في وجوه المتعلمين وان المصريين  
لن يتعلموا حكم قومهم بنفوسهم ان لم يمترونا عليه وان كل اللل التي تأول الى سوء الادارة  
وفتية نزول تدريجيا بتوالي الايام وازدياد الاختيار . ولذلك لا يكفي انقاص عدد الاوربيين  
المستخدمين في الحكومة المصرية الى اقل ما يلزم لحفظها من الاختلال والتقصير بل الواجب  
انقاصهم اكثر من ذلك والسماح باخطاط الحكومة واخلائها كثيرا لاجل الوصول الى  
الفرص المطلوب

على اني لا ارى فائدة من البحث في هذه المبادئ المجردة اذ كلها من قبيل المجازفة التي  
ذمتها في محل آخر من هذا التقرير <sup>(١)</sup> . والمسألة التي نحن بصددنا من جملة المسائل التي  
تقتضي السيادة فيها اختيار وسط بين الطرفين المتناضين . فما هو واضح ولا يحتاج الى زيادة  
ايضاح اننا اذا اردنا ادخال تمدن النريين الى مصر فلا بد لادخاله من رجال اوربيين  
او مصريين اشرى روح التمدن الغربي وحصلوا المعرفة اللازمة للجري على طرق النريين في  
الحكومة . والحد الذي يحسن الوقوف عنده في تعيين هؤلاء الاوربيين والمصريين الذين  
نعملوا كالاوربيين يتوقف على مقدار الموجود من هؤلاء المصريين الاكفاء واصعب ما في  
هذه المسألة ان الموجود اقل من المطلوب بكثير

اما السياسة التي اتبعت من بدء احتلال الانكليز لمصر سنة ١٨٨٢ فكان مدارها على تقليل عدد الاوربيين في خدمة الحكومة المصرية بقدر ما في الامكان واستخدام المصريين في أكثر الوظائف المرووسة وفي كثير من الوظائف الادارية العليا وتمهيد السبيل وريداً رويداً لزيادة عدد المصريين في الوظائف العالية . واخذ ان كل الموظفين البريطانيين الكبار في الحكومة المصرية فاهمون هذه السياسة جيداً وربما كان بعضهم انجح من بعض في تدريب مرؤوسهم المصريين وتعليمهم وربما كان بعضهم يشدد أكثر من بعض بوجوب بلوغ المصري درجة عالية من الكفاءة قبلما يسلم بالتجاوز عن تعيين الاوربي وتعيين المصري مكانه . ولكني اقول اني لم اجد عند احد من كبار الموظفين البريطانيين في هذه البلاد اقل ميل الى المخالفة في كون هذه السياسة مطابقة للصواب والحكمة او اقل تمنع عن العمل بها متى اقتنع بوجود مصري اهل لتقلد الوظيفة التي تكون خالية

غير ان الصعوبة عظيمة جداً في سرعة استبدال عدد كبير من الموظفين الاوربيين بموظفين مصريين في الحكومة . ومهمة هذه الصعوبة غير معاملة جيدةً فلذلك يحسن لي ان اطيل الكلام عنها قليلاً فاقول ان البحث يجري كثيراً في هذه المسألة ولكن على فرض ان في الحكومة وظائف يتقلدها الاوربيون مع انه يسهل وجود رجال من المصريين اهل لتقلدها . ولست اقول ان هذا الفرض عار عن كل صحة على الاطلاق وانما اقول انه يوم الانسان يختلف الواقع كثيراً اذ لا ريب عندي ان الامر لا يتخلو من وجود وظائف قليلة اذا اخلاها الذين هم فيها الآن من الاوربيين لم يصير وجود من يصلح لان يتخللهم فيها من المصريين حالاً . ولكن معظم الوظائف التي يتقلدها الاوربيون الان انما يتقلدها للسبب الذي ذكرته آنفاً وهو ان الموجود من المصريين الاكفاء لا يكاد يني بالمطالبة ولولا خوئي من اثقال هذا التقرير بالاحصاء والارقام لكان لا يصير عليّ ان اثبت بالتفصيل ان معظم الشبان المصريين الذين تخرجوا من المدارس الثانوية او المدارس العليا دخلوا في خدمة الحكومة المصرية بلا صعوبة على الاطلاق وشكوى كل رئيس من رؤساء المصالح هي ان عددهم لا يكفي لسد حاجات الخدمة فكل من يتدبر تاريخ مصر الحديث وحالتها الحاضرة بالتروي والانصاف لا يستغرب ما ذكرت بل كان يستغرب عدم حدوث الصعوبة التي ذكرتها لو لم تحدث

اما استخدام الاوربيين في الحكومة المصرية فيقصد به غرضان الاول الحصول على ذوي معارف فنية وصناعية لم يكن يتيسر للمصريين تحصيلها الا متدعاهد قريب والثاني سد ما اعتري الخلق المصري من النقص بطول امر عليه من سوء الاحكام

فالتعرض الاول هو الباعث على معظم الاستخدام من حيث عدد المستخدمين . وهنا اعيد ما قلته قبل مراراً وهو ان سرعة تقدم مصر للمادي في الخمس عشرة او العشرين سنة الماضية لم يسبق لها نظير على الارحج غير ان مفاجأة هذه الحركة للقطر المصري لم تكن كلها نفساً بلا ضرر . ولست اطيل النظر في هذه المسألة من وجهها الادبي وانما اقول ان من القضايا المثبتة في علم الاقتصاد السياسي هوانه اذا ازدادت الثروة ازدياداً عظيماً فجأة ولم تزد معرفة كيفية استعمالها خيف ان لا يخلو نفعها من ضرر سواء كانت الزيادة في ثروة الفرد او ثروة الامة

فطفرة الديار المصرية هذه الطفرة الفجائية من الفتر الى الفتر زادت الصعوبة في استخدام المصريين دون الاوربيين في الحكومة المصرية لانه لما فاضت ميازيب الثروة على البلاد زاد الطلب من كل جانب لاستخدام اهل الصناعات والمعارف الفنية فاحتاج الامر الى محامين من الاوربيين لوسائل القضائية العديدة التي تجمت والتي لا بد فيها من معرفة الاوربيين وقوانينهم . وكذلك احتاج الامر الى مهندسين مائين لوسائل الري واطباء للاعلاء بالاستشفيات واحوال البلاد الصحية واطباء بياطرة لمقاومة طاعون المواشي ومساحين مثقلين لرسم خرائط الاطيان ومهندسين ميكانيكيين وميكانيكيين لاعمال عديدة وهلم جرا . وهذا الطلب نزل كله فجأة على بلاد غير مستعدة له مطلقاً ولا تكن في امكان البريطانيين الذين يشيرون على الحكومة المصرية ان يحنطوا لهذه الصعوبة كثيراً في اوائل سني الاحتلال وان كانوا قد سبقوا فادركوا احتمال حدوثها بعض الادراك . لان كل ما كان في طاقاتهم عمله مدة السنوات الست الاولى كان الجهاد في وقاية البلاد من الافلاس والتخلص من كابوس السودان وجمع ما يتيسر من المال من هنا ومن هناك لاصلاح الري ووضع اساس الثروة التي فاضت على البلاد الآن . فلم يتيسر في سنة ١٨٨٨ صرف مال يزيد عن ٧٠٠٠٠ ج . م . على المعارف العمومية ولم يكن عند الحكومة حينئذ غير ١٤ مدرسة فلم يأت فعل شيء لاصلاح نظام التعليم ( الذي لم يكن يصلح شيء في ايام اسماعيل باشا ) الا بعد سنة ١٨٨٨ ونجاة مصر من الافلاس (١) . فجملت الاموال تزداد بين يدي الحكومة منذ ذلك الحين وجعل الجهد في اصلاح ذلك النظام يزداد ويشد سنة فسنه حتى بلغ مصروف نظارة المعارف في هذه السنة ( ١٩٠٧ ) ٣٦٢٨٠٠ ج . م (٢) وزاد عدد مدارس الحكومة الى ٥٠

(١) اعني بذلك انه لم يتيسر انشروع في اصلاح امر المعارف العمومية والتعليم سنة ١٨٨٨ وظلت الحكومة بعد ذلك مأزولة الميسر بلا غزل المالية ولم تطلق منها الا بعد توقيع الاتفاق الانكليزي الفرنسي سنة ١٩٠١ (٢) عنة ١١٢٠٠ ج . م لورثتي الصنائع في بولاق واسيوط



عدد معلوما ٨٤٩ وعدد تلامذتها ١١٠٦٣ وزاد عدد كتابتبي الحكومة الى ١٢٢ والمعلمين فيها الى ٢٦٦ والتلامذة الى ٨٨٩٠ وتراقب نظارة المعارف ٤٤٣٢ كتابا آخر علاوة على تلك وتمتعها اعانات مالية وعدد المعلمين في هذه الكتابتبي ٦٣٥٨ والتلامذة ١٥٦٥٤٢ وابتدأت الحكومة بترقية التعليم الفني وصرفت ٤٣٥٠٠٠ ج ٠ م على بناء المدارس في العشر السنوات الاخيرة وبلغ المال الممنوح لبناء المدارس هذه السنة ٨٧٠٠٠ ج ٠ م ولكن هذه الساعي كلها لا تنتج حالا النتائج التي تفي بالطلب المتوارد على نظارة المعارف بشدة والحاج اذ لم يكن في الامكان ان الارتقاء الادبي والعقلي يجاري ارتقاء البلاد المادي في هذه الاحوال . ولا غرابة فان اعداد شخص للتطبيب يستغرق زمنا اطول من بناء مستشفى بومثو وهناك صعوبة أخرى كانت معترضة في الماضي ولا تزال معترضة الآن ايضا فقد قلت ان المصريين كانت تعوزهم المعرفة الفنية ولكن تحصيل هذه المعرفة لا يكون بالدرس في المدارس الابتدائية بل لا بد له في أكثر الاحوال من درس الدروس الثانوية وفي كثير من الاحوال من الدرس في المدارس العليا كدرسي الحقوق والطب ونحوهما . ولكن لما كان الشبان المصريون يجدون الشهادة الابتدائية كافية للاستخدام في الحكومة والارتقاء الي وظائف ذات رواتب كبيرة ايضا كان أكثرهم يكتفون بالدرس في المدارس الابتدائية ولا يكافئون النفس قضاء السنين الطويلة ودرس الدروس الصعبة في المدارس الثانوية والمدارس العالية التي تحملهم ثقلة اعظم من ثقلة المدارس الابتدائية . فلذلك اخذ عدد الطالبين الحصول على الشهادة الثانوية بتناقص تناقصا مطردا . فقرر الرأي سنة ١٩٠١ تلافيا لهذا المحذور على ان الذين يطلبون الاستخدام في الحكومة من الحائزين للشهادة الابتدائية لا يعينون في وظائف راتب كل منها يزيد عن ١٠ جنيهات مصرية في الشهر . فجاء تغيير ذلك النظام طبق المرام وازداد نقاط التلامذة على المدارس الثانوية ازديادا مطردا غير ان الذين يفتون الآن استبدال الاوربيين بالمصريين في الحكومة امسوا على قرني قياس ذي قرنين فاما ان يرجعوا الى العهد السابق الضار فلا يصحوا على طلب الشهادة الثانوية وتكون نتيجة ذلك انه لا يقوم من المصريين من يصلح للخدمة من الشبان المتصفين بالادوات اللازمة والمستوفين للشروط المطلوبة . واما ان يصروا على الشهادة الثانوية او الشهادة المتوسطة التي ذكرتها في تقريري الاخير (وجه ١٣٩) وينظروا ما لا بد منه طبعا بسبب ما يقتضي من الزمن للحصول على هذه الشهادة وتكون نتيجة ذلك استخدام عدد كبير من الاوربيين مدة من الزمان في الوظائف التي لا يمكن تدبير من يستخدم فيها من

### المصريين المستوفين للصفات والشروط المطلوبة

وبالاجمال ان املي وطيد بإمكان استبدال الاوريين بالمصريين تدريجياً في الوظائف التي تقتضي الضرورة استخدام الاوريين فيها الآن بسبب قصور معرفة المصريين للصناعات والفنون ولكن هذا الاستبدال سيكون بطيئاً بحكم الضرورة والتعجيل به لا يجدي غير خيبة الامل والفشل فيفضي على الأرجح الى رد فعل عاقبتُهُ الضرر على مصالح المصريين

قلت ان من الاوريين من يستخدم لعدم الاستغناء عن معارفه الفنية او الصناعية ومنهم من يستخدم سداً لنقص في الخلق المصري وهو لاء الاخرون قلال بالنسبة الى الاولين ولكنهم يتقلدون وظائف ام بكثير من وظائفهم في الغالب ولا احبل الكلام بهذا الصدد اذ لو شئت ان اوضح وجه الضرورة في استخدام الاوريين لمثل هذا الغرض لاقتضى ان انشئ مقالة طويلة في الخلق القومي لامة اميل بكليتي اليها واعطف عطفاً صادقاً عليها . ولو فعلت ذلك لسهل تأويل كلامي بغير مرادي وقيل اني اقصد ان اجرح عواطف احرص اشد الحرص على مداراتها ومعاملتها بنافذة الرفقة ولا ضطرت ان اشرح الاسباب التي تحدث الصعوبات عندما يسمى الشرق في تشرب روح الغرب واقتباس طرق الادارة فيه . وليس هذا محل البحث في ذلك فاكتفي هنا بقولي ان استبدال الاوريين بالمصريين في الوظائف التي من هذا القبيل يقتضي زماناً اطول من استبدالهم بهم في الوظائف الفنية والصناعية اذ الخلق القومي نبث بطيء النمو والتعليم في المدارس على اختلاف انواعها ليس سوى عنصر واحد من العناصر التي تميزه وترقيه . وغاية ما يقال انه يجب ان لا يدخر وسع في انماء كل الصفات الادبية والعقلية التي يتكون الخلق منها كلها معاً . ويظهر لي ان اشد ما فيه من النقائص احياجاً الى الاصلاح ونفوس الاود في تأهيل المصريين للادارة هو الخوف من تحمل المسؤولية الشخصية . وفقد القدرة على قضاء الوظائف التي يتقدها الموظفون المساولون بما يجب من الثبات والذكاء ومراعاة الآخرين . وميل المصري عادة الى التطرف فكراً وفعلاً .

تكلت في ما مضى عن المبادئ العمومية الداخلة في البحث في هذه المسألة فاجتألت الآن

عن حقائق الحالة

اني وان اكن قد اجتهدت في مراقبة استخدام الاوريين في الحكومة المصرية بوجه الاجمال وكان تعيين بعض الافراد في الوظائف المهمة مجالاً الى عادة لكنني لم ابحث في تفصيل ذلك منذ اعوام بل التصرت على ايضاح السياسة الواجبة الاتباع من هذا القبيل لروءاء المصالح تاركاً لم مجالاً واسعاً في الجري عليها . وعندي اننا لو جربنا على نهج آخر

لكانت النتيجة زيادة حصر الوظائف في مركز واحد عما يحسن ان يكون فرأيت اني اذا احصيت من في خدمة الحكومة المصرية الآن وقابلته بمن كان فيها منذ عشرة اعوام لم يخل ذلك من فائدة لي ولجمهور الذي اريد اطلاقه على الواقع . وعليه طلبت كشوقا من كل ديوان ومصلحة يتبين منها تركيب الخدمة المصرية الملكية في اول يناير ١٨٩٦ واول يناير ١٩٠٦ ويتبين تركيبها في التاريخين المذكورين من الجدول التالي وهو يحتوي على المستخدمين "الثقة" فقط . اما المستخدمون "الظهورات" فمنهم عدد كبير اكثره مصريون وهم مستخدمون خصوصا في مصلحة المساحة التابعة لنظارة المالية ومصلحة السكة الحديد ومصلحة البوستة

الدواوين	سنة ١٨٩٦				سنة ١٩٠٦				الزيادة	
	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون
الدواوين المركزية	٢٢١	٢٥	٢٤٦	٢٦١	٢٨١	٢٩	٢٩٩	٤٠	١٢	٥٢
السكرتارية	٢١	١٠	٢١	٢٠	٧	٢٧	١	٢٠	٤٠	٤٠
المراقبة	١٠	٤	١٤	١٢	١٢	٢٥	٢	١	١	١١
الاموال المتفرقة	٦٩	٤	٦٢	١٢	٤	١٧	١٤	١٤	١٤	١٤
الدفعات	٢٤	١	٢٥	٢٥	١	٢٦	١	١	١	١
مع الاراضي	٢٦	١	٢٧	٢٧	٢	٥٤	١٦	١٦	١	١٧
اتجاره	٢٤٦	٥٠	٢٩٦	٢٩٣	٤٦	٥٧٩	١٨٧	٤٠	١٨٢	١٨٢
غير السراجل	٦٦	٤١	١١٧	١١٦	٤٢	٢٢٩	١٧٠	٢	١١٢	١١٢
البوستة	٢٩٠	٨٤	٤٧٤	٦٢٨	٩٢	٧٢١	٢٤٨	٩	٢٥٧	٢٥٧
الموالي والنفقات	٢٢	٤٤	٢٧	٨٠	٨١	١٦١	٢٧	٢٧	٢٧	٦٤
المساحة	١٢	١٧	٢٠	٤٢	٢٨	١٠	٢٩	١١	٤٠	٤٠
الادغال الصومية	١٢٦٩	٢٨١	١٥٠	١٢٤٢	٢٥٦	٢٢٩٨	٦٧٢	٧٥	٧٤٨	٧٤٨
المخاض (١)	٥١٤	٥٢	٥٦٦	٥٤٠	٩٩	٦٢٩	٢٦	٤٧	٧٢	٧٢
المخاض (٢)	١٥٠٧	٢١	١٥٢٨	١٥٦٤	٢٦	١٦٠٠	٥٢	٥	٦٢	٦٢
المخاض (٣)	٦٢١	٩٢	٧٣٢	٦٩٤	١٦٠	٩٥٤	١٦٢	٦٨	٢٢١	٢٢١
السكة الحديد	٢٦٦٨	١٢١	٢٧٨٩	٤٦٨٠	٤٢٤	٥٢٠٤	٢١١٢	٢٠٢	٢٤١٥	٢٤١٥
الظهورات	٢٧١	٢٢	٢٩٢	٦٠٢	٢٧	٦٢٩	٢٢١	٥	٢٢٦	٢٢٦
الداخلية (٢)	١٥٨٤	٩١	١٦٧٥	١٠٠٥	١٥٠	١٩٥٥	٢٢١	٥٩	٢٨٠	٢٨٠
المجملة	١٤٤٤٤	٦٩٠	١٤٤٤٤	١٢٠٢٧	١٢٠٢٧	١٢٢٧٩	٢٥٨٢	٥٢٢	١٤٤٥٠	١٤٤٥٠

\* هذه الارقام هي لسنة ١٩٠١ لان مصلحة المساحة لم تكن قد انضمت الى هذه سنة ١٨٩٦  
 (١) عند قضاء الحاكم المصلحة والمستخدمين فيها (٢) عند صرف الضباط والاعوان في البوليس

فيتين من هذا الجدول انه في السنوات العشر التي نحن بصدددها زاد عدد المستخدمين من ٩١٣٤ سنة ١٨٩٦ الى ١٣٢٧٩ سنة ١٩٠٦ اي ٤١٤٥ مستخدماً وزاد عدد المصريين منهم ٣٥٨٣ والاوربيين ٥٦٢ وازيد على ذلك انه كان بين الاوربيين المستخدمين سنة ١٨٩٦ ٢٨٦ من البريطانيين و٤٠٤ من ام اخرى ومن المستخدمين سنة ١٩٠٦ ٦٦٢ من البريطانيين و٥٩٠ من ام أخرى فعدد المستخدمين من البريطانيين زاد في العشر السنين ٣٧٦ ومن سائر الاوربيين زاد ١٨٦

ولا اخن انه يستنتج من هذه الارقام نتائج عمومية كبيرة القيمة لان اشغال النظارات المختلفة متعددة فلا يتشبه عليها حكم واحد بل ان ما يكون تعيين الاوربيين له صواباً سي في بعضها قد لا يكون كذلك في بعضها الآخر ولذلك اطلت النظر في تفصيلها ولا يسعني ضيق المقام ان اذكر نتائج ما وجدت في كل ديوان ومصحة بالاسهاب فاكتفي بكلام موجز اشرح فيه ما وقفت عليه من الحقائق واستنتجته من النتائج

### (١) نظارة المالية

زاد عدد الاوربيين في الديوان المركزي ١٣ لسبيين الاول ان الاشغال المتصلة بالاجانب كثيرة جداً وذلك يقتضي ان يكون جانب عظيم من اشغال الخزينة والحسابات بيد رجال يحسنون معرفة الفرنسية او الانكليزية . والثاني انه انشئ في هذا الديوان مصحة للمعادن وليس في المصريين من يعرف المعرفة الفنية التي لا غنى عنها في امر المعادن وقد بذل الجهد في تقليل عدد الاوربيين في السكرتاريا ما امكن على ما يظهر . فقد كتب اللورد ادورد سسل يقول " اتنا نقمى استبدال بعض الاوربيين برجال من المصريين لو امكننا وجود اناس متعلمين منهم التعليم الكافي ولكن ذلك غير ميسور الآن " وزاد الاوربيون في التفتيش ٩ وسابست الكلام على مسألة التفتيش في الفصل المخصص بنظارة الداخلية وانما اقول هنا ان الفرض من تعيين مفتشين بريطانيين هو تدارك الاضرار الى تعيين عدد كبير من الموظفين الاوربيين في وظائف الاجراء والتنفيذ . ولا ارى الآن وجهاً لاحتمال تقليل عدد الاوربيين الموظفين في التفتيش اما الاموال المقررة والدقرخانة وبيع الاراضي فليس فيها ما يقال لان عدد الاوربيين لم يزد الا واحداً فيها كلها

واما عدد المستخدمين في الجمارك فقد ازداد كثيراً في السنين الاخيرة لازدياد تجارة

البلاد جدا فقد كان عدد المستخدمين فيها ٣٩٦ سنة ١٩٠٦ منهم ٣٤٦ مصريون و ٥٠ أوربيون فبلغ ٥٧٩ سنة ١٩٠٦ منهم ٥٣٣ مصريون و ٤٦ أوربيون فازداد المصريون ١٨٧ وقصص الأوربيون ٤ ومن هذه الأرقام يتبين ان هذه المصلحة افرغت الجهد بحسن ادارة المستر شيبي في تنفيذ سياسة الحكومة . وقد كتب المستر شيبي يقول :

” كل الوظائف الثانوية التي فيها الآن أوربيون يمكن ان يستخدم فيها مصريون سواء كانت ادارية او فنية ما عدا قليلا منها ولكن الأوربيين المستخدمين فيها الآن قائمون بالخدمة خير قيام وقد قضاوا فيها اعواما عديدة فلا يمكن استخدام المصريين فيها الا كما خلت وظيفة منها

وزاد عدد المستخدمين في مصلحة خفر السواحل من ١١٧ الى ٢٢٩ في السنوات المشري التي نحن بصدددها وكان عدد الأوربيين منهم ٤١ سنة ١٨٩٦ وصار ٤٣ سنة ١٩٠٦ وقد كتب مدير هذه المصلحة العام تقريرا مطولا في هذا الموضوع قال في ختامه

ان عدم تشجيع الضباط المصريين لوظائف اسمى من وظائفهم الحالية ليس من قلة اجتهاد مني في ترقيةهم فاني لم ادخرو سعا في ترقية كل ضابط مصري كما تيسر لي ذلك ولكني مقتنع الآن ان هذه الترقية ليست من قبيل المعروف معه لان العادة ان تكون عاقبتها وبالا على صاحبها وتعطيل مستقبله والسبب في ذلك انه ” بعد ما يرقى الى وظيفة اسمى من التي كان فيها يظهر انه غير مستوفٍ للمهام التي توهمه لبقاء فيها . وهذا يصدق خصوصا على ضباط البحرية “

وابنت في تقريره الاخير (وجه ٧٢) عظم ازدياد الاشغال في مصلحة البومنة في المشري السنين ١٨٩٥ ١٩٠٥ وان عدد المراسلات ازداد من ٢٢٤٠٠٠٠ الى ٥٠٧٠٠٠٠٠ فلا عجب اذا ازداد عدد المستخدمين في هذه الحال من ٤٧٤ الى ٧٣١ كما ذكر في الجدول فازداد ٢٥٧ عما كان عليه (١) واما الأوربيون منهم فلم يزد عددهم غير ٩ فقد كانوا ٨٤ ثم صاروا ٩٣

وعليه نقص عدد الأوربيين من ٢١٤ في المئة الى ١٤ في المئة وازداد عدد المصريين في الوظائف الحسنة الرواتب ازديادا مطردا

وازداد عدد المستخدمين في مصلحة المواني والفنارات من ٩٧ الى ١٦١ وزيادة الأوربيين

(١) وهذا عددا ١٢٠٠ من السعاة والميزعين والثامنين وكلم مصريون ما عدا ٢٤ منهم ١٣ في الاسكندرية و ٨ في القاهرة و ٣ في بورسعيد

منهم عطيّة اعني من ٤٤ الى ٨١ قال مدير عموم هذه المصلحة "والسبب في زيادة الاوربيين هذه الاعتماد على الانارة بطريقة لُكس لان نورها اسطع من النور القديم بكثير وائل نفقة ولكن ادارته تقتضي عناية زائدة وقد ثبت بالتجربة والاخبار ان استلام المصريين لها غير مأمون. وزد على ذلك ان الفئارات تستعمل ايضاً للارصاد الجوية وهذه لا يحسن المصريون الذين يحرسون الفئارات وحدها"

وهذه المصلحة قائمة على اركان تنفرد بها عن سواها فوائده الموائى والفئارات تؤخذ كلها من السفن الاوربية ومعظمها من السفن التي تمر في ترعة السويس وحسن ادارة هذه المصلحة يس مصالح الاوربيين اكثر مما يس مصالح المصريين بكثير فاستخدام الاوربيين فيها عدل من كل وجه

وكان عدد المستخدمين في مصلحة المساحة ٤٢ من المصريين و ٢٨ من الاوربيين في اول يناير سنة ١٩٠٦ ولكن هذا العدد لا يدل على الواقع فانه عدد الموظفين "المثليين" في تلك المصلحة وهم يديرون ويملكون ٦٠٠ مستخدم مصري من "الظهورات"

وقد كتب الكبتن ليونس يقول : "ولا يبرح من البال انه طلب مني ان انشئ مساحة بالغة شأوا المساحات عند الاوربيين في زمن اقصر من زمان انشاء كل مساحة اوربية فلم يسعني الا تعلم كل انسان العمل الذي يختص به فقط اما الآن وقد قل الضغط فاني اعلم انقياء منهم وادربهم تدريباً عاماً فاصداً ان استخدمهم في وظائف اعلى من التي هم فيها"

### (ب) نظارة الاشغال العمومية

كان عدد المستخدمين من الاوربيين في نظارة الاشغال العمومية ٥٢ سنة ١٨٩٦ وعدد المصريين ٥١٤ بلغ عدد الاوربيين فيها ٩٩ وعدد المصريين ٥٤٠ سنة ١٩٠٦ فزاد عدد الاوربيين في تلك السنوات العشر ٤٧ اكثرهم من البريطانيين وزاد عدد المصريين ٢٦ فقط على انه عند ايعال النظر في هذا المدد يجب ايضاً اعمال النظر في كون معروفات هذه النظارة السنوية زادت من ٩٣٤٠٠٠ ج م الى ٢٤٢٢٠٠٠ ج م فاقضت هذه الزيادة استخدام رجال من ذوي المعارف الفنية الذين لا يوجدون بين المصريين الآن الا نادراً . وزد على ذلك ان هذه الزيادة في عدد الاوربيين كان معظمها ايام استلام السروايم جارستن لادارة الاشغال العمومية وعموم الموظفين البريطانيين المشهورين عند الجميع يملهم الى المصريين وبشدة ورغبة في استخدام المصريين دون الاوربيين كما وجد سبيلاً الى استخدامهم

ومع ذلك فقد قضت ضرورة الحال على السروليم جارستن ان لا ينفذ سياسة الاستخدام المذكورة آنفاً في اكثر الاحوال بل اخطر ان يستخدم رجالاً من الاوربيين لينفع جمهور الاهالي المصريين وخصوصاً في زيادة ماء الري وتوزيعه . وقد كتب يقول ما اوافقه انا عليه وهو : ان زيادة المستخدمين من الانكليز زادت الخدمة حسناً وفاعلية على نسبة زيادتهم ومع ذلك فقد اعاد السروليم جارستن النظر في هذه المسألة ملياً ووضع مشروعاً لاجابة بي الى تفصيله هنا وانما اقول انه يتغنى زيادة عدد الموظفين في الوظائف العليا الادارية من نظارتهم قريباً وزيادة عدد اعظم منه على توالي الايام

### ( ج ) نظارة الحفانية

لا اقول عن هذه المصلحة الا قليلاً فان عدد المستخدمين فيها كلهم من المصريين تقريباً اذ ليس فيها غير ٣٦ اورياً بين ١٦٠٠ مستخدم وقد زيد عدد المستخدمين الاوربيين فيها ٥ فقط في العشر السنين الاخيرة فربما كان عدد الاوربيين فيها اقل مما يجب ان يكون

### ( د ) نظارة المعارف العمومية

كان عدد المستخدمين في نظارة المعارف العمومية ٧٢٣ سنة ١٨٩٦ اي ٦٣١ مصرياً و ٩٢ اورياً فبلغ عددهم ٩٥٤ سنة ١٩٠٦ منهم ٧٩٤ مصرياً و ١٦٠ اورياً<sup>(١)</sup> اي ان عدد المصريين منهم زاد في العشر السنوات الاخيرة ١٦٣ وعدد الاوربيين ٦٨ فلننظر في هذه الارقام بالتفصيل

اولاً ان جميع مستخدمي الكتاتيب وعددهم ٩٥ نفساً مصريون ما عدا رئيسة مدرسة بولاق لتعليم معلمات الكتاتيب

ثانياً ان عدد المستخدمين " التلميز والظهورات " في المدارس الابتدائية كان ٣٧٥ مصرياً و ١٠ اورياً<sup>(٢)</sup> في سنة ١٨٩٦ فصار ٤٤٢ مصريين ولا اورياً بينهم في ١ يناير ١٩٠٦ فلم يبق لاساعدة الاوربيين اثر في هذه المدارس

اما مدارس البنات فكان عدد المستخدمين فيها ٩ مصريين و ٨ اورياً سنة ١٨٩٦ فصار ٢٢ مصرياً و ١٦ اورياً سنة ١٩٠٦

(١) هؤلاء عدا المعلمون في الكتاتيب التي ليست تحت مراقبة الحكومة رأساً ومن جعلهم معلمين بمدارس المعلمون للكتاتيب ومنشئو الكتاتيب والكتبه المستخدمون في التدريس لكتابة ما يختص بالكتاتيب التي تأسست اعانة من الحكومة (٢) وكان عدا هؤلاء العشرة من الاوربيين ١٦ آخرون من معلمي المدارس الثانوية يقضون بعض وقتهم في التعليم في المدارس الابتدائية

وأما المدارس الخصوصية ومن جملة مدارس الزراعة ومدرسة الصنائع والفنون بيولاي ومدرسة الصناعة في المنصورة (١) فكان عدد المصريين المستخدمين فيها ٣١ والاوربيين ١١ سنة ١٨٩٦ فصار ٢٨ من المصريين و ١٠ من الاوربيين سنة ١٩٠٦

وأما ارقام في الدالة على عدد المستخدمين في المدارس الثانوية والمدارس العالية فقد نقص عدد المصريين منهم في المدارس الثانوية من ٨٣ سنة ١٨٩٦ الى ٤٦ سنة ١٩٠٦ بخلاف عدد الاوربيين فانه زاد من ٤١ الى ٧٣ في تلك المدة وكذلك المدارس العالية ( الطب والحقوق والمهندسخانة والمعلمين ) فقد نقص عدد المصريين فيها في السنوات العشر المذكورة من ٤٥ الى ٣٤ ولكن عدد الاوربيين زاد من ١٦ الى ٤٧ فالمدارس الثانوية والعالية تحتوي ١٢٠ مستخدماً اورياً من المئة والستين اورياً المستخدمين في نظارة المعارف كلها وقد زاد عددهم في هذه المدارس لا اقل من ٦٣ في السنوات العشر الماضية

وظاهر ان استخدام الاوربيين في هذه النظارة يختلف عن استخدامهم في ما سواها من النظارات لانه ان كان عدم التعليم الاوربي هو من الاسباب العظمى التي تمنع من استخدام المصريين في وظائف الحكومة العليا كما هو الواقع فاحسن طريقة لتأهيلهم للاستخدام هي تعليمهم ما تعوزهم معرفته . ولا غنى في هذا التعليم عن الاوربيين ما دام المعلمون الذين يصلحون له من المصريين غير موجودين . وهذا هو السبب في زيادة الاوربيين المستخدمين في المدارس الثانوية والمدارس العالية ولكن يحسن من كل وجه توقيف جميع المعلمين الاوربيين الى مصر اذا كان ذلك ممكناً لانه علاوة على الاعتراضات المعتادة التي يعترض بها على استخدام عدد زائد منهم اذا استمر جميع المعلمين الانكباب الى مصر على معدل يجيشهم في السنتين او الثلاث السنوات الاخيرة لم يعد يتيسر ان يرقوا الترقية المناسبة على كثرتهم فيحشى اذ ذاك ان تاخذهم السآمة ويغلبهم الاستياء وتغتر غيرتهم في قضاء واجباتهم الرسمية والحكومة تنظر في هذه المسألة بعين الاهتمام الآن ( ٢٧ ديسمبر ) والمأمول انه لا يبيح وقت وضع الميزانية لسنة ١٩٠٨ الا وتكون قد قرئت على قرار قطعي من هذا القبيل

#### ( هـ ) مصلحة السكة الحديد والتلفرافات

ان السكة الحديد والتلفرافات داخلتان مما في مصلحة واحدة ويظهر من الجدول التالي الفروع التي زاد فيها المستخدمون الاوريون والمصريون في هذه المصلحة

( ١ ) اما ورشة الصناعة فليست منها لانها تابعة لنظارة الاشغال العمومية



سنة ١٨٩٦		سنة ١٩٠٦		الزيادة	
مصريون	أجانب	مصريون	أجانب	مصريون	أجانب
١٠	٢٠	١١	٢٦	١	٢٤
٢٦	٢٩	٥٥	٧٤	٢٩	٤٨
٥٦	٥٩	١١٥	١٤٧	٦٠	٩١
٥٣	٢٠٤٨	٢٩٠١	٥٢٣٠	٢٣٨٢	٣٠٧١٤٥
١٤٤	٢٩٥٩	٤٥١	٥٢٨٢	٣٠٣٨	٢٤٤٣
المجملة					

فما لا يسر ذكره ان المصريين نقصوا ١٠ في التفتيش العالي والاوربيين زادوا ٤٨ في ذلك الحين اما المستخدمون في وكالة التفتيش فزادوا ١٦١ منهم ٧٠ من المصريين . ولكن معظم الذين زادوا من الاوربيين زادوا في ما يعرف بطبقة العمال الذين راتب الواحد منهم ١٦ ج . في الشهر او اقل فان الاوربيين منهم زادوا ١٤٥ والمصريين ٢٥٢٧ وقد كتب الكولونل مكولي يقول ان هذه الارقام توم بخلاف سياستنا المقصودة في المستقبل . ولكن السبب في زيادة عدد الاوربيين في الوظائف العليا هو ازدياد البضاعة ازدياداً سريعاً منذ سنة ١٨٩٦ فان الموظفين المصريين القدماء كانوا لذلك الحين يفرون بالفرض بالجري على طرفهم القديمة البطيئة ولكن لما تكاثرت الشغل لم يكن بداً من الجري على طرق جديدة قبل الاستعداد لها فخرّب المستخدمون المتقدمون فلم يفلحوا في الجري على الطرق الجديدة بالسرعة المطلوبة . ولما لم يكن لنا حيلة في قتل البضاعة الموجودة غير جلب الرجال المستعدين لنقلها من اوروبا جلبناهم من هناك

وقد شرعنا في اعداد المصريين للاعمال المطلوبة منذ مدة ولا ريب في ان كثيرين منهم يصلحون بعد حين لتقلد الوظائف العالية وقد ارسلنا بعضاً منهم الى سكك الحديد الاوربية على نفقة الحكومة لكي يتعلموا هناك . والتعلم هناك حسن من وجوه ولكن ليس من جميع الوجوه وهو الصلح لفرع الهندسة منه لفرع نقل البضاعة

ثم ان حاجتنا شديدة الى مهندسين ميكانيكيين من المصريين فاننا كلما جئنا بمدة مهمة الآن فلنزه ان نخي باوربي ايضاً ليستلمها وهذه هي الحال خصوصاً في العدد الكهربائي . ولا يخفى ان تعليم المهندس الميكانيكي حق التعليم ينتضي زمناً طويلاً ونفقة عظيمة وهذه الصناعة صعبة فاذا اردنا ان نعلم ان يحسنها من المصريين وجب ان نرغبهم في تعلمها بأكثر مما نرغب به الذين يدخلون معظم الفروع الاخرى

واقول عن يقين ان عدد الاوربيين سيقبل في مصلحة السكة الحديد على التوالي الايام ويجب ان يجري ذلك تدريجياً ولكن هذا الامر من اولى الامور بالاعتبار وسيبذل كل الجهد في تقليلهم حالاً بحدس لتقليلهم بلا ضرر

اما المستخدمون في مصلحة التلغرافات فاذا اعتبرنا عددهم على حدة وجدناه حسناً فقد كانوا ٢٩٣ سنة ١٨٩٦ منهم ٢٧١ مصريون و ٢٢ اوربيون ثم ازدادت الاشغال ازدياداً هائلاً فاقضى ذلك ان يزداد العمال فزيد عدد المصريين ٣٣١ فبلغوا ٦٠٢ وزيد عدد الاوربيين ٥ فقط فبلغوا ٢٧. ويستخدم كثيرون الآن من الخارجين من مدرسة بولاق

### (و) نظارة الداخلية

ابحث في مصالح الصحة والسجون ومنع الرقيق من مصالح نظارة الداخلية على حدة اما نظارة الداخلية فيبين عدد مستخدميها سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩٠٦ من الجدول التالي

سنة ١٨٩٦			سنة ١٩٠٦			الزيادة		
مدير	مدير	مدير	مدير	مدير	مدير	مدير	مدير	مدير
١٢٥	٢٣	١٤٨	١٣٢	٢٦	١٥٨	٧	٢	١٠
٨٠٣	٣	٨٠٦	٧٦٠	١	٧٦١	٤٣*	٢	٤٥
٣١٨	٢٩	٣٤٧	٣٨١	٤٤	٤٢٥	٦٣	١٥	٧٨
١٢٤٦	٥٥	١٣٠١	١٢٧٣	٧١	١٣٤٤	٢٧	١٦	٤٣

كنت في ما مضى ابحت في النظارات التي يعص ان يستدل فيها من الاحصاء على مقدار ما يصيب الاوربيين والمصريين المستخدمين فيها من ادارة البلاد اما الان فابحت في نظارة لا يصح استنتاج نتيجة فيها من الاحصاء ان لم اقل ان الاحصاء يوم فيها بخلاف الواقع فالجدول المذكور اتقا يدل على ان عدد الاوربيين المستخدمين في الوظائف الادارية من نظارة الداخلية هو ٧١ تقساً فقط والمصريين ١٢٧٣ وان الاوربيين زادوا في السنين العشر التي نحن بصدها ١٦ فقط والمصريين ٨٨ هذا مع حساب ٦١ مصرياً نقلوا الى نظارة المالية وزد على ذلك ان ال ٧١ اوربياً مستخدمون في بوليس القاهرة والاسكندرية وبورسعيد

\* ان هذا النقص عصى في الظاهر فقط والسبب فيونقل الدفترخانه ومكتب التسجيل الى نظارة المالية والغاء مستقدي المجالس المحسوية في المديرات (١) عدا صف الضباط والانفار

والسويس حيث مجموع البوليس الاوربي ١٨٨ نفساً فان الحاجة الى استخدام بوليس اوربي في المدن التي يكثر السكان الاوربيون فيها معلومة عند الناس عموماً فيبقى من المستخدمين الاوربيين ٣٣ منهم ١١ مفتشاً ووكيل مفتش في المديريات ولا ابلغ اذا قلت ان الكلام والجدال في امر هؤلاء الاحد عشر مفتشاً زاداً عن كل ما يقال في استخدام سائر الاوربيين في البلاد كلها . ولا غرابة في ذلك لان تعيينهم بمكان من الاهمية ليس لتعيين غيرهم كما سألته ولكن ذلك لا يسوغ تجاهل حقيقة الحال وقول ما يخالف الواقع فالذين يعارضون في استخدام الاوربيين في وظائف المديريات يتكلمون دائماً كأن الاوربيين ملأوا البلاد وقد زاد كلامهم هذا خصوصاً بعد النظام الذي أدخل الى مصر سنة ١٩٠٤ وهو جعل خدمة ملكية اوربية فيها بانتفاء شيان لها من المدارس الجامعة البريطانية . ولكن كلامهم هذا بعيد عن الصحة بمراحل وبيان ذلك انه استخدم ٣٣ بريطانياً بمقتضى هذا النظام الجديد في السنوات الثلاث التي مرت عليه وهي ١٩٠٤ — ١٩٠٦ فحين ٢٠ منهم في السودان و١٣ فقط في مصر ويدرس الآن ١٥ آخرون في المدارس الجامعة المختلفة ليعين ٦ منهم في مصر سنة ١٩٠٨ و ٨ في السودان . اما الثلاثة عشر الذين عينوا في مصر فتم خمس في نظارة المالية و ٨ في الداخلية ومن هؤلاء الثمانية ٤ وكلاء مفتشين في المديريات واما السبعة الذين يتم بهم عدد الاحد عشر فكلهم من رجال اكبر من هؤلاء سناً وقد عينوا قبل النظام الجديد وللمفتشين مجموعة لوائح يسترشدون بها ولكن لا فائدة من الاقتباس منها فهم في الواقع مستشارو المديرين ولا يتيسر تعيين واجبا عنهم بالضبط والتدقيق كما قال المستر متشل واصاب هذا وحمل من انهم النظر في هذه المسألة يعترف ان هذا النظام لا يخلو من النقائص والعيوب نظراً وان الجري عليه حسب المراد صعب عملاً لان وجود المفتشين يأول الى اضعاف سلطة المديرين وتقليل شعورهم بالمسؤولية الملقاة عليهم من الجهة الواحدة ولان عدم وجودهم كثيراً في المديريات قد يأول الى ارجاع مساوى العهد الماضي ووقوع الادارة في ارتباك عظيم من الجهة الأخرى . ولهذا لم تنقطع المناقشة من اوائل عهد الاحتلال الى اليوم في صعوبة اجتناب الاضرار التي تنتج عن زيادة المداخلة في شؤون الادارة المصرية مع عدم الوقوع في الاضرار التي لا بد منها اذا امتنعت تلك المداخلة كثيراً وقد جربت طرق متعددة للتوفيق بين ما في ذلك من المبادئ المتنافسة ولست اقول ان طريقة منها نجحت تمام النجاح اذ النجاح التام لا يدرك في اعمال نظام يتوقف على اخلاق الأشخاص الداخلين فيه وصفاتهم العقلية المخصوصة وقد وصف قوم علاجاً مجلفاً لهذه العلة وهو ان يعين المديرين من الانكليز فاننا لست

امدح هذا الرأي مطلقاً لان تدبير العدد الكافي من الانكليز الحائزين للصفات المطلوبة لا يتيسر في الحال ولأنه فضلاً عن ذلك يكون تعيين المديرين من الانكليز تقيراً بالمصريين لردم الى السبيل الذي يفضلهم عن حكومة بلادهم وتحق حينئذ حجة الذين يقولون ان المصريين لا يمكن ان يعملوا حكم انفسهم ما لم يميزوا ذلك ويمثلوا عليه . ثم اني وان كنت لا ادعي ان المفتشين كلهم مساوون في استيفاء البراعة وحسن السياسة والاسلوب او ان المديرين كلهم مستكملون للصفات البالغة تمام المرام لكني مقتنع ان المفتشين يزادون معرفة واختباراً للبلاد على الدوام وان المديرين يفضلون الذين سبقهم باعوام قليلة في البراعة والمقدرة

فاذا كان الامر كذلك وكان عدم المداخلة عرضة للاعتراض من وجوه كثيرة كما هو رأيي ومكروه ايضاً عند السواد الاعظم من سكان القطر فلا مندوحة لنا من الاستمرار على النظام الحالي مع ما فيه من النقصان والعيوب التي لا ننكر فهو مشابه للنظام الذي جرت عليه الحكومة الفرنسية في تونس منذ اوائل احتلالها لتلك البلاد كما يؤخذ من تقرير وضعه المسيو ريبوسنة ١٨٩٠ وهو ان الحكومة الفرنسية وضعت مراقباً فرنسياً بجانب كل قائد . والقائد بمثابة المدير في مصر وجعلت قيادة البوليس من جملة وظائف ذلك المراقب . فكل ما يراد على القواد او يصدر منهم يعرض على المراقبين الملكيين . فغاية ما يعمل الآن مراقبة اعمال هذا النظام وانتقاء المديرين بالاعتناء التام والسعي حينما يتيسر في اقتصاص المداخلة الانكليزية في ادارتهم لا في زيادتها

وفي سنة ١٨٩٦ كان عدد المستخدمين في مصلحة الصحة ٢٩٤ نفساً منهم ٣١ اوريون و ٢٦٣ مصريون فزاد عدد هؤلاء المستخدمين الى ٤٣٩ سنة ١٩٠٦ منهم ٦١ اوريون و ٣٧٨ مصريون اعني ان المصريين زادوا ١١٥ والاوريين ٣٠

ويقتل موظفون بريطانيون وظائف مفتشي اقسام هذه المصلحة وعددها ست . وبعد البحث في هذه المسألة ملياً مع السرهوراس بنشيج فقرر باشارته ان الوظيفتين اللتين تخولان من هذه الوظائف الست يقتلها طيبان مصريان وعلى توالي الايام بصيران من المفتشين الكبار وعددهم الآن ثلثة وكلهم بريطانيون

وقد انشئت وظيفة معاون بكتريولوجي حديثاً ولم يعين فيها احد حتى الآن فقر الرأي على ان تبقى خالية حتى يعلم مصري التعليم الكافي ويوظف فيها وقد أثبتت ان في العمل البكتريولوجي الآن طبيب مصري تبدو عليه دلائل البراعة والنجابة فلماذا انه بعد ما يدرس في العمل هنا زمناً يرسل الى اوربا حيث يقضي سنة في درس هذا الفرع الطبي حتى يصير

كفأ لهذه الوظيفة ثم يختار مصري آخر ليتعلم في القسم البكتريولوجي بمعمل مصر القاهرة والانظار بقمية الآن الى ارسال بعض الاطباء المصريين النخبين الى اوربا حيث يقرنون على العمل بعد اتمام دروسهم الطبية هناك . والى ارسال واحد من الموظفين الصغار في مستشفى القصر العيني بالقاهرة كل سنة الى اوربا ليتقن فيها علم فرع خصوصي من فروع صناعته وفي سنة ١٨٩٦ كان عدد المستخدمين في مصلحة السجن ٧١ مصرياً و ٣ اوربيين فزادوا حتى صاروا ١٤٩ مصرياً و ١٠ اوربيين في سنة ١٩٠٦ فعدد الاوربيين بينهم غير زائد كما هو ظاهر

وفي سنة ١٨٩٦ كان عدد المستخدمين في مصلحة منع الرقيق ٤ مصريين و ٢ بريطانيين فصاروا ٥ مصريين و ٨ اوربيين سنة ١٩٠٦ واستخدام قليلين من الاوربيين في هذه المصلحة ضروري جداً وكلهم في السودان

### (ز) الخاتمة

واذكر الآن النتائج العمومية التي استنتجتها بعد اعمال النظر ملياً في هذا الموضوع المهم اولاً اذا استثنينا مستقدي مصلحة السكة الحديد فعدد المستخدمين في الحكومة المصرية كان ٨٠٧٥ نفساً بين اوربيين ومصريين في غرة يناير ١٩٠٦ ولا يدخل في هذا العدد قضاة المحاكم المختلطة ولا الموظفون "الظهورات" كلهم تقريباً فاذا دخل هؤلاء الفريقان فيه فرمياً لم اخطئ كثيراً اذا قلت انه يبلغ ١٠٠٠٠ نفس ولا اكاد اصدق ان هذا الجيش من المستخدمين يلزم لادارة حكومة بلاد يسكنها نحو ١٢ مليون نفس . فكل من اعمل النظر في ذلك يحكم ان هذا العدد العظيم من المستخدمين المرؤوسين في الحكومة المصرية يزيد عن الحاجة كثيراً . والاولى لمصلحة الامة ان يقلل هذا العدد وتزاد روائب من بقي في الخدمة ولكن كل اصلاح شامل من هذا القبيل يقع وفقاً سبباً عند الجمهور ويبلغ كثيرين في الشدة والضيق ولذلك اجتمعت الحكومة عن مباشرته بجهد واهتمام الى هذا الحين اذ لا ريب في ان الشدة تكون عظيمة على الموظف الذي يخرج من الحكومة المصرية لانه ينتظر منه ان لا يعمل زوجته واولاده فقط بل اقاربه الآخرين ايضا في كثير من الاحيان حتى لقد سمعت ان موظفاً تشكى من زيادة واتبع بحجة ان تلك الزيادة لا تنفي بما يطلبه منه اقاربه بما لا يعلمون بها . فلماذا لا اظن انه يمكن اجراء اصلاح جوهرى او اصلاح سريع من هذا القبيل ولكن هناك وجه آخر يستحق الاعتبار على ما ارى وهو احالة عدد معين من المستخدمين الزائدين الذي ليسوا كفأ للخدمة على المعاش وعدم تعيين غيرهم في وظائفهم .

واعلن ان اللجنة التي تشغل الآن بتعديل درجات المستخدمين في الحكومة نظرت في هذه المسألة هذا واني لما رأيت ازدياد عدد الاوربيين هذا الازدياد العظيم في السنوات العشر الماضية شق علي امره في بادئ الامر لانه يتبادر الى وهم من يراه لاول وهلة ان المهمة لم تبدل في تنفيذ السياسة التي شرحتها في اول هذا الفصل ولكنني لما اسمت النظر في التفصيل فغير ذلك التأثير في تقسي لانه تبين لي ان من جملة الخمس المئة والاثني والستين اوريا الذين زادوا في تلك السنين ٣٠٣ انفس زادوا في مصلحة السكة الحديد حيث لم يكن للحكومة سلطة تذكر الا منذ عهد قريب . ثم ان راحة الجمهور وسلامة حياته ايضا ثوقان في السر على حسن ادارة سكة الحديد فلا محل اذا هنا للتعجج العمومية والشبهة بالسياسة على اولوية استخدام المصريين . ثم ان ٤٧ من اولئك الاوربيين زادوا في نظارة الاشغال العمومية حيث لم يكن غنى عن استخدام عدد كبير من الاوربيين وحيث اثبتت النتيجة التي حصلت البلاد عليها ان استخدامهم كان في محله . و ٦٨ زادوا في نظارة المعارف العمومية حيث كانت زيادتهم واجبة لتنفيذ السياسة التي من شأنها استبدال الاوربيين بالمصريين تدريجيا . و ٣٧ زادوا في مصلحة المواني والفنارات لاعتبارات خاصة بها وقد سبق شرحها . فهذه المصالح الاربعة كان حظها ٤٥٥ اوريا من الذين زادوا في السنوات العشر واما الباقون وعددهم ١٠٧ فزيادتهم ليست كثيرة في تلك المدة اذا اعتبرنا الاحوال الخصوصية التي اصبت مصر فيها . ولا اعني بذلك انه لم يكن يمكن الاستغناء عن قليلين من الاوربيين الذين دخلوا في خدمة الحكومة المصرية ولكننا اذا نظرنا الى هذه المسألة بوجه الاجمال وجدنا انهم لم يزيدوا زيادة تستحق المواخذة والقليل والقال

وعلى كل حال لم يكن غنى عن زيادة بعض المستخدمين الاوربيين ولا اري من الممكن او الموافق ان يقلل عددهم حالا بل ان بعض المصالح لا تزال محتاجة الى رجال منهم وربما لم يكن بد من استخدامهم فيها . وغاية ما اقول بهذا الصدد الآن اني ارجو ان هذا التقرير يحول الانظار من جديد الى عدم زيادة المستخدمين الاوربيين الا اذا ثبتت الحاجة الى زيادتهم جليا وهناك وجه آخر لهذا الموضوع العمومي اعده ام ما تقدم وهو انه لا يحق لمصريين ان يشكوا من استخدام عدد معتدل الكثرة من الاوربيين على شرط ان يبذلوا الجهد في تعليم المصريين تدريجيا وتدريبهم حتى يزيد نصيبهم من وظائف حكومتهم . وهذا امر اود ان ارمحه في اذهان رؤساء المصالح وارجو انهم يرحمونه ايضا في اذهان رؤسائهم الكبار لاني ارى انه يمكن ان يزداد تعليم الذين هم تحت الموظفين الاوربيين وتدريبهم عما هو عليه الآن

## الباب الثاني

في الامور الاقتصادية

### (١٠) حالة البلاد الاقتصادية

تكلمت في تقريري السابق (وجه ٢٨ - ٣٦) عن حالة مصر الاقتصادية وكانت النتيجة العمومية التي وصلت اليها ان "اليسر والثروة قائمان في مصر على اساس وطيء" ولا ازال على هذا الرأي ويسرني ان احدث كبار الثقات في هذه المسائل وصل الى مثل هذه النتيجة بعد فحص الامور فحصاً مستقلاً فقد قال المسيو ادمون نيري في مجلة "الاكونوميست اوروبيان" بمددها الصادر في نوفمبر "ان يسر مصر مبني على اساسات متينة جداً اذ انه ثمرة اصلاحات رسمت رسماً حسناً وممكن تنفيذها النظامي من مضاعفة قيمة ما يجنيه الاهالي وهو نفس الامر المشاهد في جمهورية الارجننتين منذ عشرين سنين الا انه اشد في مصر منه هناك لانها اكثر ازدهاراً بالسكان واجور العمال فيها اقل واحوال التربة والهواء اكثر موافقة بما لا يقاس للزراعة المتواليه من الارجننتين"

ولا نزال قيمة الاراضي الزراعية تزداد باطراد وتظهر درجة ارتفاعها من الحقائق الآتية فان مصلحة الدومين باعت بالزاد في السنة الماضية ١٩٠١٣ فداناً قطعاً مساحة الواحدة منها نحو ١٧ فداناً وقد كانت هذه الارض ثمنه في مجل الدومين الذي وضع منذ بضع سنوات بقيمة ٢٤٠٣ ج م الفدان فكان متوسط الثمن الذي بيعت به ٤٨٠٧ ج م وقد بلغ عدد المزايدين ٤٥٠ شخصاً كلهم مصريون ما عدا خمسة وهذا دليل آخر على ان الاراضي غير آخذة في الانتقال بالاجمال الى ايدي الاجانب<sup>(١)</sup>

وقد اخبرت ان هذه الارض تعطى مشتريها ربحاً سنوياً قدره ١/٤ الى ٤ بالمئة على حساب الاثمان التي دفعوها ويستدل من هذه الارقام على ان قيمة الارض كادت تبلغ اعظم ارتفاعها ولكن كثيرين من الثقات يظنون انه لا يزال هناك مجال لزيادة الارتفاع على فرض ان اسعار القطن لا تسقط سقوطاً عظيماً ومستديماً<sup>(٢)</sup>

(١) انظر فصل ١٤ في «توزيع الاطيان»

(٢) انظر الملاحظات الاخرى بهذا الموضوع في فصل ٢٤ تحت عنوان «التجارة والبحارك»

وبما يستوقف الابصار أكثر من ذلك أيضاً ارتفاع قيمة اراضي المدن وخصوصاً القاهرة والاسكندرية . والحقائق الآتية تنفي عن التفصيل والايضاح . فان الارض التي أقيمت عليها الوكالة البريطانية اشترت منذ نحو ١٢ سنة بعشرين قرشاً صاعاً المتر وقد بيع أخيراً المتر من الارض في جوارها تماماً بعشرين جنيهاً مصرياً وبلغني أنه جرت مبيعات عديدة في الاقسام التي هي اقرب منها الى وسط المدينة بأسعار تزيد على ٥٠ ج . م المتر وأنه دفع في حالة استثنائية ١٣٠ ج . م بالمتر ومثل هذه الشواهد يمكن ان يروى عن الاسكندرية وقد كانت نتيجة ذلك الطبيعية ان اصحاب الدخل القليل اضطروا الى السكنى في الضواحي والحكومة اضطرت ان تبني بعض البيوت وتوثرها لمستخدميها ولكن قيمة الارض في الضواحي ارتفعت كثيراً أيضاً . ولست ابدى رأياً في ما اذا كانت الاسعار الحالية تبقى على ما هي عليه غير أنه مما لا شبهة فيه ان كثيراً من الاراضي في الضواحي اشترى بقصد المضاربة

واني اغتنم هذه الفرصة لابيدي بعض الملاحظات في مسألة الموظفين ولاسيما الانكليز من الذين يضاربون سواء كان ذلك بالاراضي او بغيرها . فقد دار البحث كثيراً فيما اذا كان يجب سن قوانين في هذه المسألة والحالة هنا شبيهة جداً بالمقارنة في "الكوتيراتات" فاكل يعلم ان هذا النوع الاخير من المقارنة مضر ولكنه لم يستطع احد حتى الآن ان يستنبط طريقة مرضية لوضع حد لها وكذلك الجميع يعلمون على الأرجح ان موظفي الحكومة يجب ان لا يضاربوا ولكنه يكاد يستحيل وضع قوانين تمنع المضاربة وتسمح بتثخير المال تخثيراً جائزاً وعليه فقد عدل عن سن قوانين خصوصية . اما في العمل فينبغي ان لا يكون في المسألة صعوبة كبيرة اذ فطنة كل واحد يجب ان ترشده بلا صعوبة الى ما اذا كان يجوز له وهو موظف في الحكومة ان يتعاطى مسألة مالية خصوصية فاذا خافه الرب وجب عليه استشارة رئيس مصلحته والعمل بما يشير عليه به . واني عالم تمام العلم بالتجارب الخصوصية التي اضحى الموظفون الانكليز في مصر مرضين لما فاتهم يجدون انفسهم وسط مجتمع ربح كثير من افراد ارباحاً عظيمة في السنوات القليلة التي مضت فقد يفكرون ( وربما كان تفكيرهم مقروناً بشيء من الالم طبعاً ) ان معظم هذه الثروة نشأ عن تعبهم وجهدهم ولكنهم مع ذلك لا يشتركون في المنافع التي انالوها لغيرهم بل بالصد من ذلك يرون ان رواتبهم المتدلة باقية على ما كانت عليه وتنفقات المعيشة ازدادت من كل جهة ازدياداً عظيماً . ثم يلتفتون ليجدون امامهم وسائل يسهل بها في الظاهر ان يزيدوا دخلهم فتنتوq نفوسهم الى الاقتداء



بنعيم من الدين لا تقيدهم قيود الوظائف . فاربى ان اوجه انظار هؤلاء الموظفين الى انه من واجباتهم مقاومة هذه التجربة وأنه وان يكن لم يسبق قوانين صريحة بهذا المعنى فانهم ان اتقادوا الى هذه التجربة كان عملهم هذا ضد مشيئة الحكومة المصرية بل ضد مشيئة الحكومة الانكليزية ايضا

### ( ١١ ) القطن

كان من نتائج الموسم الماضي الحسنة ان خففت كثيرا في الوقت الحاضر ما كان يفتش منه على مستقبل القطن المصري عند كتابتي تقريري الماضي . ويرجع ان يزيد المحصول الحالي من نصف مليون الى ثلاثة ارباع المليون من القناطير عن المحصول الماضي رغما عن كون المساحة التي زرعت قطناً سنة ١٩٠٦ تقل ٦٤٥١٦ فدانا عما كانت سنة ١٩٠٥<sup>(١)</sup> على ما يظن . وترجع هذه النتائج الحسنة الى عدة اسباب  
اولاً . كانت الاحوال الجوية موافقة بوجه الاجمال  
ثانياً . كانت كمية الماء ونيرة تخففت وطأة المناوبات  
ثالثاً . كان الضرر الذي لحقته دودة القطن العادية طفيفاً بالنسبة الى ما كان في السنين  
الاخرى وسأشير خصوصاً الى المساعي التي بذلت لمقاتلتها  
رابعاً . كانت دودة اللوز التي فتكت فتكاً ذريعاً سنة ١٩٠٥ قليلة الوجود في السنة الماضية على العموم<sup>(٢)</sup> . وقد اصبح من المؤكد تقريباً ان الضرر الذي كان ينسب حدوثه الى الضباب ناشئ في الحقيقة عن هذه الدودة التي تظهر في الفصل الذي يكثر الضباب فيو عادة

فبالنظر الى هذه النتائج يحتمل ان الآراء التي تغلبت في اواخر سنة ١٩٠٥ لم تكن تخلو من التشاؤم . ولا ريب ان المسألة تستدعي دوام المراقبة فان اخبار فصل واحد لا يكفي للوصول الى نتائج عمومية ذات قيمة تذكر . ومعظم الخوف كما قلت في تقريري السابق هو من اجهاد الارض بتكرير زرعها وعلاج ذلك بيد اصحاب الاطيان والمزارعين

(١) كان كل النقص في الوجه القبلي اما في الوجه البحري فزادت المساحة المزروعة قليلاً

(٢) ومع ذلك فقد قال المستر جيسون ان هذه الدودة ظهرت في كل اراضي الدومين وانقصت محصول افندان ربع قطار على الاقل

وكل ما نستطيع ان نفعله الحكومة وكذلك الجمعية الزراعية بواسطة وكلائها هو ان تبينا الاضرار التي لا بد ان تلجم من هذا الاجهاد واما في ما سوى ذلك فلا نستطيع ان فعل شيء. وهناك مجال افسح للعمل وذلك بتوجيه العناية الى اختيار البذرة الجيدة. وقد وزعت الجمعية الزراعية في السنة الماضية بذرة منتقاة تكفي لزراع نحو عشرة آلاف فدان بشرط ان تباع البذرة التي تخرج منها للجمعية بثمن معين فوق ثمن البذرة العادية فحصل بهذه الطريقة من البذرة ما يكفي لزراع ٧٥ ألف فدان وسيوزع على المزارعين بقيمة نفقاتها. وقد كتب المستر فودن سكوتير الجمعية الزراعية يقول "انه مما يسر ان البذرة جاءت على ما يرام باجماع آراء المزارعين ويؤمل ان يوقف بهذه الوسيلة بعض الانحطاط المستمر في البذرة. ونشر التجارب التي تجري في التربة والنمو مع تجارب معمل الجمعية بكشف حقائق تساعد في ايضاح هذه المسألة الخطيرة" <sup>الطبعة الثانية</sup>

وقد وضعت مصلحة الدومين تحت امر الجمعية كمية من البذرة المنتقاة جيداً تكفي لزراع ٢٠ ألف فدان وتستخدم هذه المساحة لاستخراج البذرة منها هذه السنة وقد واصل النباتي التابع للجمعية الزراعية درس القطر الذي يثلف كمية كبيرة من البذرة في القطر وتوصل الى نتائج نظرية ذات قيمة عمومية. وهذا القطر هو علة اكثر ما يصيب البذرة من المضار مما كانت ينسب قبلاً الى الاحوال الجوية واسباب اخرى. وكثيراً ما يلزم إعادة زرع الاطيان التي زرعت قطعاً وذلك مضر ليس لما يقتضيه من زيادة العمل فقط بل لتأثيره في المحصول ايضاً فلو استؤصلت شافة هذا القطر لاستغني عن ذلك. وتحت النظر الآن طريقة رخيصة يمكن العمل بها لمقاتلة هذا القطر وسيتجرب في مساحات متسعة في فصل الزرع المقبل. وقد اخذ النباتي المذكور ايضاً في درس مسألة الوراثة في القطر وهي مسألة مهمة وستنشر النتائج التي وصل اليها في الكتاب السنوي الذي تصدره الجمعية الزراعية

توجهت الانظار اخيراً الى مسألة كمية القطن التي يمكن استخراجها في العالم ولا ريب ان مسألة الحد الذي يمكن ان يزداد اليه محصول القطن المصري مما يهم مصر خصوصاً. وقد ابنت في تقريري السابق (وجه ٥١) ان كل تعديل في ميزانية الوارد والصادر بين مصر واوروبا يجب ان يكون زيادة في الصادر من مصر عوضاً عن تقليل الوارد اليها من اوروبا وعليه رأيت ان ابحت في مستقبل محصول القطن المصري. وغني عن البيان انه لا يمكنني ان ادعي مزيد الدقة والصحة للنتائج التي وصلت اليها بعد استشارتي الثقات وذوي الدراية في الامر

ولكنها قد تكون ذات فائدة لمن يهتم هذا الموضوع على انه احصر كلامي في محصول القطن المصري فقط اذ لا يمكنني في الوقت الحاضر تقدير ما يمكن ان يستخرج من القطن في السودان<sup>(١)</sup>. غير انه من المؤكد انه مهما كان محصول تلك البلاد فان اسواق العالم تأخذ فوق القطن المصري. واقول ذلك لاني رأيتهم يذكرون من جملة المخاوف الوهمية التي تذكر احيانا بين ما يمكن ان يحدثه تقدم السودان من الضرر لمصر ان مناظرة السودان قد تضر بالقطن المصري. على ان الحقيقة اذا احسن فهمها هي انه لا خوف من ازدياد محصول القطن على المطالب بل ان الذين يعمل على رأيهم في الموضوع يخشون ان يزيد المطالب في العالم عن الموجود اما مساحة الاطيان التي يمكن زرعها في مصر حسب احصاءات نظارة المالية الزراعية فكانا يأتي

المجموع	الوجه القبلي	الوجه البحري	
فدان	فدان	فدان	
٥٣٢٩٦٣٨	٢٢٠٧٠٩٩	٣١٣٢٥٣٩	المزروع
١٠٤٧٤٦٢	١١٣٤٧٧	٩٣٣٩٨٥	غير المزروع
٦٣٨٧١٠٠	٣٣٢٠٥٧٦	٤٠٦٦٥٢٤	

وقد كانت المساحة المزروعة قطناً ١٥٠٦٢٩٠ فداناً سنة ١٩٠٦ اذا حسبنا ان محصول القطن الحالي ٦٣/٤ مليون قنطار كان متوسط محصول الفدان ٤١/٣ قنطار وتبلغ مساحة الاراضي المزروعة قطناً في الوجه البحري وحده ١٢٦١٠٧ فدادين وذلك ٤٠ في المئة من كل الاطيان الزراعية فيه. وكل هذه المساحة تروى الري الصفي فيمكن زرعها قطناً. فيظهر من هذه الارقام ان الارض الواحدة تزرع قطناً سنتين من كل خمس سنوات بوجه التعديل

وتبلغ مساحة الاراضي المزروعة قطناً في الوجه القبلي ٢٤٦١٨٣ فداناً وذلك جزء صغير من المساحة الزراعية فيه لان ما يروى الري الصفي هناك اقل من نصف تلك المساحة وزد على ذلك ان الاحوال الجوية جنوبي اسبوط غير موافقة لزراعة القطن ولكي نعلم الى اي حد يمكن زيادة المساحة التي تزرع قطناً افرض ان كل الاطيان التي

(١) انظر الملاحظات التي بهذا الموضوع في تقريري عن السودان في فصل (٧ التطن)

تروى ري الحياض في النصف الشمالي من الوجه القبلي أصبحت تروى الري العميق وان الاراضي البور في الوجه البحري والوجه القبلي اصلحت بحيث صارت تزرع فيكون مجموع مساحة الارض التي يمكن زرعها قطناً نحو ٦٠٠٠٠٠ فدان ( اي المجموع المذكور اعلاه وقدره ٦٣٨٧١٠٠ فدان الا نحو ٨٠٠٠٠٠ فدان جنوبي اسيوط ) . فلو فرضنا ان ٤٠ في المئة من هذه الاطيان تزرع قطناً وان متوسط محصول الفدان  $\frac{1}{4}$  فنتظار لا يمكن لهذه المساحة ان تعطي محصولاً سنوياً قدره نحو ١٠ ملايين قنطار . هذا وان جانباً كبيراً من الاطيان التي تزرع الآن تحسن وذلك يساعد في زيادة متوسط محصول الفدان ولا يبرح عن الاذهان من الجهة الاخرى ان محصول السنة الماضية وافقه فيضان جيد . واحوال جوية حسنة بحيث زاد متوسط محصول الفدان عن متوسطه في السنوات الاخيرة اما عشرة ملايين القنطار فيكون سبعة ملايين منها على الاكثر من انواع الميت عيني والعباسي واليانوفتش التي اشتهرت بها الدلتا وتكون الثلاثة الملايين الباقية من الانواع الواطنة التي تزرع في الوجه القبلي

وواضح ان ازدياد المحصول الى ١٠ ملايين قنطار لا يمكن ان يتم الا بعد ان تزداد كمية ماء الري زيادة كبيرة اما بتعليق خزان اصوان او بوسائط اخرى وبعد ان تصلح اطيان كثيرة في الوجه البحري . وقد قال السروليم جارستن وهو على الارجح اعظم ثقة في هذه المسائل " اني لا اخش انه يستحيل بلوغ محصول القطن المصري عشرة ملايين قنطار ولكنه يلزم لذلك سنين كثيرة ١٠ او ١٥ سنة "

وقد يمكن زيادة محصول القطن المصري ايضاً في المستقبل من باين آخرين احدهما تخفيف ببحيرات الوجه البحري واصلاحها والآخر ترقية الزراعة في الواحات . فبالطريقة الاولى تزداد مساحة الاراضي المزروعة ٨٠٠٠٠٠ فدان وكية المحصول ١٥٠٠٠٠٠ قنطار واما الطريقة الثانية فلا يمكن تقدير نتائجها في الوقت الحاضر

## ( ١٢ ) الجمعية الزراعية

تقدمت اعمال الجمعية بكل فروعها تقدماً يذكر في السنة الماضية وزاد عدد اعضائها زيادة كبيرة بسبب لجان المديرية التي انشئت سنة ١٩٠٥ فكان عدد الدفء دفعوا اشتراكاتهم ٤٤٥٠ عضواً سنة ١٩٠٦ يقابلها ٣١٣١ سنة ١٩٠٥ و ٢٤٣ سنة ١٩٠٤ وكانت فية الاشتراك السنوية اذ ذاك ٥ ج . م . واما الآن فانها جنية مصري واحد

والجمعية الآن لجان في اربع مديريات في الوجه البحري وواحدة في الوجه القبلي  
وسينشأ لجنتان جديدتان هذه السنة احداهما في الوجه البحري والاخرى في الوجه القبلي .  
ولم يمكن توسيع نطاق الجمعية باسرع مما وسع به لتعذر وجود شباب مصريين حائزين  
الاوصاف اللازمة فان الجمعية امتنعت منذ البداية عن توظيف احد في لجان المديريات غير  
الشبان المصريين الذين نالوا شهادة مدرسة الزراعة وقضوا مدة تحت التجربة في ادارة الجمعية  
او اباعدها . ومن اعمال الجمعية المهمة توزيع الاسمدة الكيماوية في السنة الاولى التي وزعتها  
فيها اي سنة ١٩٠١ بلغت قيمة الكمية التي جلبتها ستة آلاف جنيه واما في الفصل الماضي  
فبلغت قيمة ما وزعت ١٣٥ الف جنيه . وقد جاءت نتيجة استعمال المزارعين للاسمدة على اتم  
ما يرام . وفي الحقيقة يمكن ان يقال انه ما من بلاد في العالم كانت فيها تلك النتيجة احسن مما  
كانت في مصر وقد استخدمت هذه الاسمدة كثيراً في زراعة الحبوب فزاد محصول القمح  
من ثلاثة الى اربعة جنتيات بنسب متفاوتة من جنيه الى جنيه وربع من الاسمدة . وقد كانت  
السنة الماضية اول سنة وجهت فيها العناية الى محصول الدرة فانت النتيجة طبق المرام  
ومحصول الدرة ذو اهمية كبيرة للفلاح فمن الضروري اهتمام الجمعية به اهتماماً كلياً . وقد اصبح  
من الامور المقررة الآن ان الاطيان تنتفع في مصر انتفاعاً كبيراً من الاسمدة الكيماوية  
ولاشك ان المسألة اصبحت ذات شأن عظيم للبلاد والمزارعون يهتمون بها اهتماماً كبيراً فان  
كمية السماد الطبيعي الذي كانوا يستعملونه في الماضي قلت كثيراً ووجدت احوال يجب  
الجري على مقتضاها . ومع ان النجاش في استعمال الاسمدة الكيماوية كان سريعاً فالمسألة في  
طور طفوليتها ومنافعها غير معلومة تماماً في كثير من الجهات التي انشأت فيها الجمعية لجان حديثة  
فكيف بالمديريات التي ليس لها لجان فيها . ولا ريب ان استعمال الاسمدة الصناعية يزداد  
ازدياداً سريعاً بازدياد عدد مستخدمي الجمعية

وقد اقترحت الحكومة الجمعية مئة الف ج . م في السنة الماضية بفائدة ٢ بالمائة سنوياً للقيام  
بالعمل وساقطتها هذه الاموال من مستحقر الى ديسمبر فاستخدمتها الجمعية كلها ثم استردتها وارجمتها  
الى الحكومة . ولما كانت المبالغ التي تحتاج اليها في المستقبل عظيمة فقد ابغتها الحكومة انها  
لا تستطيع ان تفرعها بمبالغ اخرى وعليه اصبحت المسألة تجارية عادية . فانه لما كانت الحكومة  
تفرعها المال بفائدة قليلة وهي توزع الاسمدة بربح ٢ بالمائة فقط كان يستعمل على التجار ان  
ينظروها . اما في المستقبل فالجمعية لا تستطيع القيام بتوزيع كل ما يلزم كما كان في الماضي فيؤمل  
ان تفضل التجار محلها تدريجياً وتبيع باسعار رخيصة بحيث تستعمل المزارعين الى الحصول على

ما يلزمهم بواسطتها . وفي كل البلدان الاوربية قوانين صارمة بخصوص غش الاسمدة وضمان  
يعملها بخلاف ما في مصر فلذلك ترى المزارع المصري يود ان تستمر الجمعية على مشتري الاسمدة  
وتوزعها لعدم وجود ما يحميه من هذا التنبيل . والمال الذي عند الجمعية يسمح لها بتوزيع  
الاسمدة للقطن والسكر والذرة هذه السنة اما الحبوب فيضطر المزارعون ان يشتروا اكثر  
ما يلزمهم لها بطريق التجارة وستبذل الجمعية جهدها لوفاء المزارعين من الغش

### ( ١٣ ) الخضر والازهار والاثمار

وجهت النظر في تقارير السنية الاخيرة الى ما لزراعة الخضر والازهار والاثمار من  
القيمة التجارية . ولا ريب ان في مصر اراضي كثيرة موافقة جداً لان تكون بساتين ولو  
جعلت كذلك لانت يربح كبير وهناك ايضا اراض يمكن غرس الاشجار الكثيرة فيها اذ  
انها لا تصلح لشيء آخر . وقد قرأ الراي الآن على ان تمنح الحكومة مساعدة مالية لجمعية  
الاسكندرية الزراعية بشرط اتفاقها في المسائل المختصة بزراعة الخضر والازهار والاثمار . اما  
فيما يتعلق بباقي القطر فقد تألفت جمعية جديدة تدعى جمعية الخضر والازهار والاثمار  
التجارية في مصر ويسرني ان اذكر ان البرنس حسين باشا كامل صاحب الايادي البيضاء  
في هذه المسائل وما شاكلها قبل رئاستها . وقد امدتها الحكومة بمساعدة مالية كبيرة ومهلت  
عليها امورا اخرى كاستعمال الاراضي الخ

وقد انشئ بستانان في اول الامر ( مساحة احدهما ٥ افدنة والاخرى دون ذلك )  
في جوار القاهرة وعين للجمعية سكرتير انكليزي اسمه المستر ت . براون للقيام باعمالها  
وخصوصاً ما يتعلق باجراء التجارب لمعرفة اصلح انواع الخضر والفاكهة التي يمكن زرعها في  
القطر . وقد عهد اليه ايضا في تدريب عدد من الشبان في كل المسائل المختصة بشق كزراعة الخضر  
وتطعيم الاثمار والاشجار وغير ذلك من الامور التي ليست معروفة الا قليلاً في مصر . ولا  
تزال الجمعية في طور طفوليتها ولا ينتظر منها نتائج عظيمة قبل مضي عدة سنوات ولكن انشاءها  
يعد خطوة الى الامام ولو لم تكن تلك الخطوة الا خطوة صغيرة . ويؤمل ان ينشأ فيما بعد  
بساتين للتجربة في كل المدن الريفية الكبرى فتجري فيها التجارب ويرى فيها المزارعون رأي  
العين ما يمكن ان تنجيه بلاد مصر من هذا القليل . وكل الذين اعملوا الفكرة في هذه المسألة  
مجمعون على ان المشاهدة بالعين هي خير طريقة ان لم تكن الطريقة الوحيدة لاتناع  
المزارعين المصريين انه يمكن الاقدام على هذا النوع من الزراعة بنجاح وريج . وستتم الجمعية

الجديدة بنشيط غرس الاشجار واذا تكلت اعمالها بالنجاح فانها تقوم مقام الوسيط بين المزارع والتاجر حتى تكون حلقة الاتصال بين الفريقين

### ( ١٤ ) توزيع الاطيان

اوضحت في تقرير سابق ان السياسة التي جرت الحكومة المصرية عليها في السنوات الاخيرة هي السعي بوسائل شرعية مختلفة في ابقاء املاك صغار المالكين في ايديهم واجتناب عمل كل ما يمكن ان يؤدي الى خروجها من ملكيتهم وحلول الاوربيين محلهم فيها مع ايجاد كل التسهيلات المفعولة لاستخدام الاموال الاوربية في تحسين الارض في مصر . وهذه المسألة على غاية الهمية في رأيي سواء كان من الوجهة الاقتصادية او السياسية ولا حاجة بي ان اخوض في الادلة التي تقام على محاسن الاملاك الصغيرة او عيوبها فانها معلومة عند الذين درسوا المسائل الاقتصادية ولكنني اذكر نقطة ذات اهمية خصوصية بالنظر الى الحالة الحاضرة في مصر . فان التسابق في رفع الابعادات لم يول الى خلاف ذي بال بين اصحاب الاملاك والمستأجرين بعد لعدم ازدحام البلاد بالسكان ازدحاماً يذكر غير انه كلما زاد عدد الاهالي وقلت مساحة الارض البور التي يمكن زرعها خشي من وقوع المنازعات بين اصحاب الاملاك والمستأجرين على نحو ما جرى في البلدان الاخرى وحدث الشيء الكثير من العناء ولا سيما في الهند وارلندا . وخير واسطة لتأجيل حدوث هذا النزاع وتلطيف شدته اذا لم يكن بد من حدوثه هو الامتناع عن اتخاذ التدابير التي تقضي الى انقراض صغار المالكين . وليست الاعتبارات التي تصوب هذه السياسة باقل قوة من الاعتبارات الاقتصادية المحضة فاني لا اعلم شيئاً من شأنه قطع الامل باستقلال المصريين في المستقبل استقلالاً ادارياً حقيقياً واستعمالهم ما يمكن ان يتأوه يوماً من حق حكم أنفسهم بنفسهم غير الاهالي عموماً مثل ملائمة صغار الملاك وخصوصاً اذا كان بين كبار المالكين الذين يخلعونهم كثيرون من الاوربيين . وهذه الاعتبارات هي من جملة الاسباب التي حدث بي الى مراقبة حركة انتقال ملكية الاراضي مراقبة دقيقة مدة سنين عديدة . ويظهر من الجدول الآتي توزيع الاطيان على كبار الملاك وصغارهم في اول يناير سنة ١٩٠٦ واول يناير سنة ١٨٩٦ . وقد وقع الاختيار على سنة ١٨٩٦ لانها اول سنة احصيت فيها املاك الاجانب . اما املاك الحكومة فلا تدخل في هذا الجدول

١٨٩٦				١٩٠٦				مساحة الملك
اجانب		مصريون		اجانب		مصريون		
عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	
الاقدنة	الملاك	الاقدنة	الملاك	الاقدنة	الملاك	الاقدنة	الملاك	
٢٧٠١	٥٠٢٩	١٠١٢٧٣	٩٨١٩٠٤	٢٨٩٩	٤٤١٤	١٠٠٢٨٠٦	١٢٥٦١٧٠	نحت ٥ اقدنة
٧٨٦	٥٩٢٩	٨٠٠٢٤	٥٥٩٨٨١	٦٦٦	٤٩٥١	٧٦٩٦٧	٥٩٩٤١٤	من ٥ الى ١٠
٧٢٨	١٠٨١٣	٤٠٥٤٩	٥٦٤٢٠١	٥٧٥	٨٣١١	٢٧٢٤٢١	٥١٥٢١٧	من ١٠ الى ٢٠
٢٧٨	٩٢١٢	١٢٥٥٠	٥٠٧٩٥٩	٢٧٦	٧٢٦٠	١١١١٢	٢٧١٥٥٢	من ٢٠ الى ٣٠
٤٥٠	١٧٤٠٨	٨٨٤٧	٣٤٠٨٩٠	٢٥٥	٤١٥٩	١٢٤٦٦	٣١٧٣٤٢	من ٣٠ الى ٥٠
١٤٨٦	٥٢٥١٧٨	١٠٢٨٩	١٦٦٦٤٤٧	١٥٥٤	٥٩٤٢٧	١٠٩٢١	١٧٢٣١٧٥	فوق ٥٠
٦٥٢٩	٥٧٣٠١١٩	٧٦٠٧٤١	٤٤٢٧١٨٢	٦٤٢٥	٦٣٢٥٢٢	١١٤٧٣٢٤	٤٦٦٦١٢٥	المجموع

واقول ان هذه الارقام غير مضبوطة تمام الضبط لانها مجموعة من الاوراد الصادرة من كل بلدة فاذا كان شخص يملك ارضا في عدة بلاد ذكر غير مرة في كشوف الارقام . ولا يبرح من البال عند مقارنة الحالة سنة ١٩٠٦ بما كانت عليه سنة ١٨٩٦ انه حدث بعد سنة ١٨٩٦ امران زادا عدد صفار الملاك من المصريين المذكورين في سجلات الممولين الاول ان مصلحة المساحة ذكرت عددا من صفار الملاك على حدة وكانوا يذكرون قبلا في سجلات الممولين شركاء مع آخرين والثاني ان تخفيض رسوم التسجيل يسر لكثيرين من صفار الملاك ان يسجلوا عقود مشتراهم للاطيان

ولكن الجدول لا يخلو من ذلك من فائدة لانه يدل على ان صفار الملاك لم ينقصوا بل زادوا . فاذا نظرنا اولاً الى توزيع الاطيان على المصريين وحدهم دون الاجانب وجدنا ان الفئة التي يملك المالك منها اقل من ٥ اقدنة زاد عددها وزادت مساحة الاطيان التي تمتلكها زيادة عظيمة . وكذلك الفئة التي يملك المالك منها اكثر من ٥٠ فدانا زاد عددها ومساحة املاكها ولكن اقل من زيادة تلك . اما الفئات المتوسطة بين تلك الفئتين فقد نقصت في العدد والمساحة . وتعليل الزيادة والنقص سهل . فالاولا اني قلت آتفا ان تسجيل الملاك الصفار ليعود ما يشترونه من الاطيان قد ازداد ثم ان الارث في الشريعة الاسلامية يؤول الى تقسيم الاطيان وتجزئتها وكلا هذا الامرين يعمل ازدياد عدد الذين يمتلكون اقل من ٥ اقدنة ونقص الفئات المتوسطة المشار اليها آتفا على قدر ذلك الازدياد . وثانياً ان البلاد تزداد



ثروة ومالاً والمصريون يثرون اموالهم بمشترى الاطيان على وجه الاجال وكلا هذين الامرين يأول الى نقل عدد من الملاك من تلك الفئات المتوسطة الى فئة الذين يملكون اكثر من ٥٠ فداناً. والمرجح ان بيع اطيان الدائرة السنية حديثاً زاد عدد الملاك الكبار ايضا لان اكثر الذين اشتروها كانوا من المصريين

ثم اذا نظرنا الى مساحة الاطيان التي يملكها الاوريون والمصريون جميعاً نجد ان الاطيان التي يملكها الاوريون زادت نحو ١٠ في المئة منذ ١٨٩٦ ولكن عدد المالكين الاوريين قل قليلاً. واغلب ان سبب ذلك تأليف شركات الاراضي الاوروية فاذا كانت الامر كذلك فالامل ان ينتقل جانب كبير من الاراضي التي يملكها الاوريون الآن الى ايدي المصريين متى تم اصلاحها وعرضت للبيع

واقول في الختام ان مساحة الاطيان المسجلة زادت من ٥٠٠١٠٠١ فدان الى ٥٢٩٨٧٧٢ فداناً في السنين العشر الاخيرة فالزيادة ٢٩٧٧٦١ فداناً منها ٥٨٧٠٣ للاوريين و٢٣٩٠٦٨ للمصريين

### (١٥) بيع الاراضي الاميرية

كثرت الطلبات التي ترد على الحكومة المصرية لمشتري الاراضي الاميرية او اخذ امتياز بها فيحسن ان اذكر صريحاً السياسة التي تنوي الحكومة الجري عليها في هذه المسألة المهمة

لا ريب ان الحكومة عازمة على بيع مساحات متسعة من اراضيها البور في المستقبل ولكن موعد ذلك لا يزال بعيداً فانه ما لم تزد مياه الري في القطر المصري كثيراً فهداه الاراضي الواقع أكثرها في الوجه البحري لا يكون لها قيمة. ولم تقر حتى الآن ( ١١ يناير ) الطريقة التي تجري الحكومة عليها لزيادة المياه ولكن متى قرأ الرأي عليها استغفرت الاعمال اللازمة للحصول على تلك الزيادة عدة سنوات. ولما كان اصلاح معظم تلك الاراضي يحتاج الى اعمال كبيرة فالارجح انها تباع لشركات الاراضي او لافراد قادرين على القيام بالتفقات اللازمة لاصلاحها. اما الشروط التي يجري البيع عليها فلم تؤمن بعد وما دامت غير معينة فالحكومة لا تباع شيئاً من تلك الاراضي

وهذا القول يصدق ايضا الآن على الاراضي البائرة التي تروى بماء الفيضان او الماء الصفي او بماء الآبار. ولا استطيع ان اقول متى ينت الرأي نهائياً في تلك الشروط فان

هذه المسألة عظيمة الاهمية تقتضي بحثاً دقيقاً ونظراً طويلاً. ولا كانت الاعمال اللازمة لزيادة كمية ماء الري تستغرق عدة سنوات كما تقدم فلا حاجة الى الاسراع ببيت الرأي في تلك الشروط على انه من ام الاغراض التي ترمي اليها الحكومة في وضع تلك الشروط ان نتأكد ان الاراضي تباع بعد اصلاحها قطعاً صغيرة او تؤجر ويعطى المستأجر حق مشراها اذا شاء عند انتهاء مدة الايجار

### ( ١٦ ) البنوك

تقدمت المفاوضة الجارية مع البنك الاهلي في زيادة التقريب بينه وبين الحكومة تقدماً عظيماً على انه لا يزال ( ٢١ يناير ) هناك مسائل قليلة لم يبت الرأي فيها. وما يذكر من هذا البنك ويشكر عليه انه بذل جهده في العام الماضي لادارة شؤونه على وجه مطابق لمطالب الحكومة

ولقد كابدت جميع البنوك المصرية مشقة عظيمة في الشتاء الماضي بالنظر الى كثرة ما طلب منها من النقود لسد الحاجة التي نشأت عن اقبال موسم القطن اقبالاً لا مثيل له من جهة جودة المحصول وارتفاع ثمنه وذلك انه لما افتتح الموسم وردت طلبات عظيمة على البنوك من داخلية القطر ولم تكن البنوك قد استعدت لهذا الامر فحل بها ضنك شديد ودام هذا الضنك بضعة اسابيع بالنظر الى تأخير ورود النقود من اوربا ولكن موارد البنوك جاءت في الختام كافية للمطلوب رغمًا عن قلة النقود في سوق لندن يومئذ. وليس هذا الدليل الوحيد على ثبات البنوك المصرية ومثانتها فان هناك دلائل اخرى كثيرة تدل على ان اعمال البنوك جارية على مبادئ الحكمة والنظنة اكثر مما كان يعمد فيها منذ اعوام قليلة

### ( ١٧ ) دودة القطن

ورد علي من نظارة الداخلية يارب مفصل عن الاعمال التي جرت في العام الماضي لمقاومة دودة القطن ولولا ما فيدمس التطويل لاضفته الى هذا التقرير ولكن بكفني ان اقول ان مساحة الاطيان التي اصابها دودة القطن في سنة ١٩٠٦ بلغت ٢٤٣٢٧٤ فداناً يقابلها ١٦٩٢١٢ فداناً في سنة ١٩٠٥ والظاهر ان التدابير التي اخذت لمقاومتها نجحت نجاحاً عظيماً. قال المستر هورن بلوار بعد ما قاوم الدودة احسن مقاومة في مديرية البحيرة حيث اشتدت وطأتها خصوصاً : " وما انتهت التدابير التي اتخذت لمقاومة دودة القطن في العام الماضي

حتى زالت الريب التي كانت قد استولت على الناس أولاً فوجدنا الجميع في هذا العام ميالين الى العمل وراغبين فيه وكانت نتيجة مقاتلة الاولاد لها احسن مما كانت في العام السابق وكذلك كان انتظام العمل اتم طبقاً لما كان ينتظر واهتم كبار المزارعين بمقاومة الدودة على صاحبهم

وكتب المستر متشل عن النتائج عموماً يقول "اصبحتنا الآن قادرين على الفتك بدودة القطن الاعيادية والدودة التي تأكل جذور القطن وهو صغير والدودة التي تمهد السبل للفطر المعروف بالدودة المسلية ولكن دودة اللوز لم ننتد الى طريقة الفتك بها بعد"

### (١٨) السكر

تم الاتفاق بعد افلاس شركة السكر الذي ذكرته في تقرير العام الماضي (وجه ٤٥) على تمديدتها فمد أجل الشركة بموجب هذا الاتفاق ونقصت مصروفاتها وزيد رأس المال اللازم لادارة عملها وكانت الحكومة قد وعدتها بالمساعدة فابتاعت منها سكرها الحديدية بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ ج م

واصل بي ان المديرين الجدد وفقوا الى الاقتصاد والتوفير وانهم باذلون الجهد لجعل صناعة السكر رابحة على اتنا لا نعلم ما يكون نصيبهم من النجاح بل نترك ذلك لمستقبل الايام لان التوسع في صناعة السكر يتوقف على اتساع المساحة التي تزرع قصباً وزراعة القصب نفسها تتوقف على سعر السكر في العالم ونسبتنا الى سعر المحصولات الاخرى . هذا والراجع على ما يظهر ان زراعة السكر تبقى شائعة في المديريات القبلية . اما الاقاليم الوسطى فقد نقصت فيها المساحة المزروعة قصباً لان ارتفاع اسعار القطن حمل المزارعين على زرع بدلاً من القصب واقترح بعضهم تحسين مستقبل زراعة القصب بطريقتين . الاولى اجراء الامتحانات اللازمة لاخيار اكثر اصناف القصب محصولاً . والثانية مد السكة الحديدية الى الاطيان التي حول ربهما من ري الحياض الى الري الصناعي في جهة التربة الابراهيمية . وبناء على اقتراح الطريقة الاولى اجرت الجمعية الزراعة الخديوية امتحانات كثيرة في اطيان بعض المزارعين واخصول بجميع الان منها والمظنون ان النتيجة تكون حسنة . ثم ان الجمعية تفاوض البلاد الاجنبية الان في مسألة زراعة القصب . اما الاقتراح الثاني المتعلق بمد سكة حديدية الى القسم الغربي من جهة الابراهيمية فهو تحت البحث الان ولكن يخشى ان الخطوط الجديدة لا تأتي بمرج يناسب رأس المال الا اذا رفعت تعريفة النقل ولكن لا يمد ايضاً ان هذه الخطوط تزيد زراعة اصناف اخرى ايضاً غير القصب

### (١٩) نقود الورق

راجت نقود الورق التي اصدارها البنك الاهلي المصري رواجاً مطرداً فبلغ متوسط قيمة الاوراق التي تداولتها الناس يومياً في السنة الماضية ١٨٠٤٣٣٤ ج م يقابلها ٩١٣٢١٦ ج م سنة ١٩٠٥ وقد تناول هذا الزواج كل الاوراق على اختلاف فئاتها على انه شمل الاوراق الصغيرة التي قيمتها خمسون غرشاً وجنيه واحد بنوع خاص فتضاعف تداولها مع ان الزيادة كانت خصوصاً في الاوراق التي قيمتها ٥ ج م فا فوق سنة ١٩٠٥ وقد بلغت قيمة الاوراق المتداولة حتى ٣١ ديسمبر الماضي ٢١٧١٢٢٦ ج م يقابلها ١٣٨٨٧٧٣ ج م في مثل ذلك اليوم من سنة ١٩٠٥ وفي سنة ١٩٠٦ بلغ تداول اوراق النقود اعظمه اي ٢٣١٥٣٨٩ ج م يوم ٢٨ ديسمبر وفي سنة ١٩٠٥ بلغ اعظمه اي ١٣٨٨٧٧٣ ج م يوم ٣١ ديسمبر

### (٢٠) حركة النقود

الحقت بهذا التقرير مذكرة لاسيودوسن عن حركة النقود  
[ المترجم ] وقد اغفلناها لانها لا تتم معظم قراء التقرير العربي

### (٢١) البنك الزراعي

قبلت الحكومة المصرية في خلال السنة الماضية ان تضمن سندات بقيمة ٦٥٧٠٠٠٠ جنيه بصدرها البنك الزراعي بفائدة ٣ ١/٢ بالمئة منها ما قيمته ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه بدلاً من السندات الموجودة بهذه القيمة ولم تضمنها الحكومة والباقي من القيمة وهو ٧٠٠٠٠٠ جنيه اصدر منه ما قيمته ١٥٧٠٠٠٠ جنيه بالثمن الاصلي في ابريل سنة ١٩٠٥ وبقي اصدار سندات اخرى بقيمة ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه

وفي ديسمبر ١٩٠٦ خير حاملو السندات التي قيمتها ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه ولم تضمنها الحكومة ان يستبدلوها بسندات من التي ضمنها الحكومة بمد دفع ٦ في المئة فلم يحتر ذلك سوى حملة ما قيمته ١٥٠٠٠٠ جنيه من تلك السندات . فدخل على البنك من ذلك ٩ آلاف جنيه واضيفت الى ماله الاحتياطي

وقد عقد البنك السنة الماضية ٨٩٤٢٩ سلفية بقيمة ٣٤٦٦٧٣٦ جنيهاً مقابل ١٠٦٣٧٣ سلفية بقيمة ٢٨٦٤٥١٠ جنيهاً سنة ١٩٠٥ ومن هذه السلفيات ٣٦٦٢١ سلفية من فئة (١) اي سلفيات تصدر بلا رهن مقابل وصولات بخمسين غرشاً الى ٢٠ ج م والبقية وعددها ١٩٠

٢٨٠٨ سلفيات من فئة ب وهي سلفيات مطعاة برهن وتسد بعد مدة معلومة من السنين ويختلف قدرها من ١٠ ج. م. الى ٥٠٠ ج. م.

وبلغ متوسط قيمة السلفيات التي من فئة ب ٥٩٢ ج. م. يقابلها ٤٢١ ج. م. سنة ١٩٠٥ وسبب ذلك تغيير البنك لنظام السلفيات في اواخر سنة ١٩٠٥ وجعلها مساوية لثلاثين ضعفاً من قيمة المال على الطين عوضاً عن ٢٥ ضعفاً

وقد كان تحصيل مال الفائدة والاستهلاك جيداً في خريف سنة ١٩٠٦ بسبب حسن موسم القطن وارتفاع الاسعار فحصل قبل آخر ديسمبر مبلغ ١٧٠٨٩١٠ ج. م. وهو كل ما يستحق عن السنة الا ٥٤٠٠٠ ج. م. فحصل ٥٠٠٠ ج. م. منها في الاسابيع الثلاثة الاولى من يناير

وسدد ٢٦٢٥ سلفية من فئة ب بقيمة ١٢٨١١٢ ج. م. مقدماً السنة الماضية والاربع ان اكثرها سدد باموال اقترضت من محلات اخرى بفائدة اقل من ٩ في المئة

ونخفض معدل الفائدة على السلفيات القديمة والجديدة التي يصدرها البنك من ٩ الى ٨ في المئة ابتداء من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ طبقاً للاتفاق المقود مع الحكومة المصرية بان تنخفض الفائدة ١ في المئة بعد ان يزيد مجموع السلفيات عن ٧٠٠٠٠٠ ج. م.

## (٢٢) صناديق الوفر في البوستة

بلغ مجموع المال المدوع في صناديق البوستة ٢٣٦٠٠٠ ج. م. في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وكان ٣٢٥٠٠٠ ج. م. في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ فتكون الزيادة في السنة الماضية ٨٩٠٠٠ ج. م. وكان عدد المدوعين ٤٣٤٢٤ نفساً فزاد ايضاً حتى بلغ ٥٩٠٨٤ نفساً منهم ٤٣٨٧٧ من رعايا الحكومة المحلية والباقيون وقدرهم ١٥٢٠٧ من ام اجنبية مختلفة جاهاً ايطاليون او يونانيون

وزاد ايضاً عدد الاولاد الذين يودعون المال بواسطة اوراق التهمة زيادة تذكر في العام الماضي فبلغ ٤٢٢٥ نفساً في ٣١ ديسمبر وقد قر الرأي على ارسال كاتب من كتاب البوستة مرتين في الاسبوع الى المدارس الكبيرة في مصر والاسكندرية لاستلام النقود التي تكون قد توفرت عند الطلبة وذلك لرفع مشقة الذهاب الى مكتب البوستة عنهم وقد جرى تخصيص عظيم في مسألة صناديق الوفر في العام الماضي وذلك انه وقع اتفاق بين مصلحي البوستة في مصر وانكلترا فخواه انه يجوز تحويل الاموال التي تتوفر في صناديق

البوستة من كل من البلدان الى الاخرى وعمل بهذا الاتفاق من اول يناير سنة ١٩٠٦ ثم جرى اتفاق آخر على هذا النمط مع مصلحة البوستة في إيطاليا وعمل به من اول نوفمبر سنة ١٩٠٦

### (٢٣) صناعة التعدين

يصدر فردينا ( في ١٣ يناير ) تقرير مسهب للسنة ولس عن صناعة التعدين فاجنزي<sup>١</sup> بذكر نتيجته العمومية قال  
تؤيد المعلومات التي جمعت في السنة الماضية الرأي الذي ابدته في تقريري السابق وهو ان كل الدلائل تدل على ترفي صناعة التعدين واتساعها في المستقبل فهناك مناجم قديمة كثيرة تبدي<sup>٢</sup> على بعد ١٢٥ ميلاً من القاهرة جنوباً وتنتهي الى حدود السودان وهي لا تحتاج الا الى من يدير العمل فيها ثم ان التنقيب عن المعادن لا يشتد في البلاد ما لم تفتح للثقبين ولا بد من مضي وقت في البحث والاعمال الاجتهادية ولا يزال نصيب مصر من مناجمها والتعدين فيها مجهولاً اما الصحارى فلم يكذب بوجه التفات اليها وما جرى من البحث والتنقيب فيها لقليل لا يذكر

### (٢٤) التجارة والجمارك

لا حاجة بي الى تفصيل نتيجة التجارة واعمال الجمارك بل اختصر في ذلك نظراً الى التقارير التفصيلية التي تنشر عن هذه المسائل وتشرحها شرحاً وافياً فالتصير على الامور العمومية الآتية .

ازدادت التجارة المصرية مع البلدان الاجنبية ازدياداً مطرداً منذ تسع سنوات متوالية عن كل ما سبقها فبلغت قيمة الوارد والصادر ٤٨٨٨٨٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٦ اي انها زادت ٦٩٦٤٠٠٠ ج . م عما كانت عليه في سنة ١٩٠٥ وزادت من ضعف ما كانت عليه سنة ١٨٩٨ التي كانت تحسب سنة لا مثيل لها

وبلغت قيمة الوارد على القطر المصري ٢٤٠١١٠٠٠ ج . م وبلغت قيمة الصادر منه ٢٤٨٧٧٠٠٠ ج . م فتكون زيادة الوارد ١١٣٪ في المئة وزيادة الصادر ١٪ عما يقابلها في سنة ١٩٠٥ ولم تزد قيمة الوارد من البضاعة على الصادر منها في السنة الماضية ولكن النقود الواردة على البلاد بلغت ٩٠٧٧٠٠٠ ج . م حال كون الصادرة منها لم تزد عن ٢٠٦٨٠٠٠ ج . م فيكون الوارد الصافي ٧٠٠٩٠٠٠ ج . م يقابله اقل من مليون في سنة

١٩٠٥ وما يذكر ان هذا الصافي لم يبلغ ٥٠٠٠٠٠ ج ٠ م من قبل . فالظاهر ان في القطر اموالاً كثيرة مذكورة فيه<sup>(١)</sup> . ولعمادة المصريين هذه علاقة عظيمة بسعر الاطيان فلا ريب في ان ثروة اصحاب الاطيان والاملاك ازدادت كثيراً كما انه لا ريب في ان كثيرين من المصريين اكتسبوا مالاً لم يدروا ما يفعلون به غير ادخاره او شراء الاطيان به وعليه لا يصح ان يكون ريع الاطيان وحده قاعدة ثمينها كما هي الحال في البلدان الاخرى

قلت في تقريرى السنوي الاخير ان رسوم الجرك على الفحم الحجري والسوائل التي تؤخذ وقوداً وغم الخشب والحطب وخشب البناء وزيت البترول جعلت اربعة في المئة بدلاً من ثمانية ولكن لا يمكننا بيان النتيجة التي نتجت عن هذا التقيص بسبب العوامل الكثيرة التي اثرت في التجارة كاختلاف رسوم الشحن واضطراب الاحوال في روسيا وظهور الطاعون البقري . ولكن تبين لي ان سعر الفحم وسعر الخشب المجلوب من سواحل البحر المتوسط نقصا نحو ٤ في المئة . ولا يصح ان يقال ان استيفاء رسم قدره ثمانية في المئة على معظم اصناف البضاعة يحول دون رواج التجارة ومع ذلك فلا شك انه يحسن تقيص رسم الجمارك في المستقبل حتى يصير اربعة في المئة على جميع الاصناف وتقييد ذلك بكونه احتياطاً مالياً ولكن لا يتظر اتخاذ هذا الاحتياط في ميعاد قريب لكثرة المصروفات التي تطلب من الحكومة من كل جهة

### (٢٥) تجارة السجائر

بدفع الآن رسم جركي قدره عشرون غرشاً صاعاً على الكيلو من الدخان الوارد الى مصر ولم يكن يسترجع شيء من هذا الرسم على الدخان الذي يعاد اصداره من مصر منذ بضع سنوات ولكنه قرأ الراي سنة ١٨٩١ على ارجاع ٥٠ في المئة منه اي ١٠ غروش صاع على الكيلو متى اعيد اصداره وكنت وقتئذ ميالاً الى هذا التعديل ولكن الامر جاء على خلاف ما كنت انتظر فاني علمت بعد ذلك ان مدخني السجائر المصرية في الخارج لم يستفيدوا منه بل ذهب كل الربح على ما يظهر الى جيوب الوسطاء . وما يحسن ذكره ان تجارة اصدار السجائر من مصر ليست على ما يظنها البعض من الاهمية فانها وان يكن ربحها يزيد كثيراً عما في انكائرها لا تبلغ عشر هذه التجارة في العالم

(١) ذكرت جريدة غرفة التجارة الانكليزية في عدد يناير شواهد غريبة عن ميل المصريين الى ادخار المال . وقد اثبتت بحوادث كثيرة من هذا التميل من ذلك ما قبل لي عن ثقة منعه قريش وهو ان مصرياً غنياً توفي وترك ثروته كلها وقدرها ٨٠٠٠٠ جنيه ذهباً مذكوراً في مترله ولا ريب ان ادخار المال هذا يصح كثيراً على ارتكاب المجانيات

وقد رفعت الحكومة الالمانية الرسوم الجمركية على واردات السجائر في اول يوليو سنة ١٩٠٦ من ٢٧٠ مارك (١٣ غرشاً صاعاً) الى ٧ ماركات ز ٣٤ غرشاً صاعاً) في الكيلو وضربت ايضاً على السجائر الاجنبية ضريبة جديدة لتدرج حسب سعر الالف وبلغ متوسطها على معظم الاصناف التي تصدر من مصر الى المانيا نحو ٢٧٠ مارك (١٣ غرشاً صاعاً) في الكيلو فاصبح مجموع ما يدفع على السجائر الواردة عليها (من رسوم جمركية وضريبة) ٩٧٠ مارك اي ٧٤ غرشاً صاعاً على الكيلو . وكانت المانيا لذلك العهد في مقدمة البلدان التي تجلب السجائر المصرية ولكن الرسوم المذكورة اثرت فيها فان ما جلبته من السجائر المصرية كان ١٩٠٦٤٣ كيلو في الاشهر الستة الاولى من سنة ١٩٠٦ فبسط الى ٧٥٨١٥ كيلوقط في السنة الاشهر الاخيرة من تلك السنة . وقد التمس اصحاب معامل السجائر المصرية من الحكومة ان ترد اليهم كل الرسوم التي يدفعونها عند اعادة الاصدار وليس نصفها فقط . ولكن ذلك يحمل الحكومة خسارة ٦٠ الف جنيه سنوياً لانه وان كان ما يلحق السجائر الصادرة الى المانيا من ذلك يبلغ ٣٠ الف ج.م فقط ولكن يجب معاملة السجائر الصادرة الى البلدان الاخرى بمثل تلك المعاملة فتمنح الحكومة بمصر ٦٠ الف ج.م

وبعد انعام النظر في هذه المسألة قرأ الرأي على عدم اجابتهن الى طلبهم لان العمل به مخوف بصعوبات لا حاجة الى شرحها وزد على ذلك ان الحكومة الالمانية فرضت تلك الرسوم بقصد حماية تجارتها على ما علمت فاذا ردت الحكومة المصرية كل الرسوم التي تأخذها فالمرجح ان الحكومة الالمانية تزيد رسومها على نسبة ذلك بحيث تكون النتيجة ان دافعي الضرائب من المصريين يخسرون ٦٠ الف جنيه واصحاب معامل السجائر سيفي مصر لا يستفيدون شيئاً لأم ولا غيرهم . وهذا حجة قاطعة

ثم اني اغتنم هذه الفرصة فاذكر شيئاً عن تأثير زيادة الرسوم الانكليزية في تجارة السجائر المصرية بعد ان زيدت من ٣ شلينات و ١٠ بنسات في الليبرية الى ٤ شلينات و ١٠ بنسات في ٤ ابريل سنة ١٩٠٤ فان كمية السجائر المصرية الصادرة الى انكلترا هبطت من ٢٢٢٨٠٣ ليبرات سنة ١٩٠٣ الى ٢٦١٩٦٨ ليبرة سنة ١٩٠٤ و ٢٢٩٥٩٣ ليبرة سنة ١٩٠٥ فيظهر ان زيادة الرسوم في انكلترا ادت الى نقص ما يصدر من السجائر المصرية اليها . وقد زيدت الرسوم الانكليزية هذه الزيادة لتزيد بها ايرادات الحكومة الانكليزية وليس لحماية التجارة كما في المانيا ولست اعلم هل وقت زيادتها هذه بالمرام . ولكني احب بالنظر الى مصلحة مصر ان تعاد الرسوم الانكليزية الاصلية



## الباب الثالث

### في المالية

(٢٦) حسابات سنة ١٩٠٦

جنيه مصري	كانت ميزانية السنة الماضية كما يأتي :-
١٣٥٠٠٠٠	الايرادات
١٣٠٠٠٠٠	المصروفات
٥٠٠٠٠	الزيادة
١٥٣٣٧٠٠٠	فاظهرت الحسابات النتائج الآتية
١٣١٦٢٠٠٠	الايرادات
٢١٧٥٠٠٠	المصروفات
	الزيادة

فزادت الايرادات ١٨٣٧٠٠٠ ج م عما قدرت به وكانت هذه الزيادة في كل فصل مهم من فصول الحسابات على تفاوت بينها ثم ان الايرادات زادت ٥٢٤٠٠٠ ج م عن ايرادات سنة ١٩٠٥ التي لم يسبق لها نظير (وقدرها ١٤٨١٣٠٠٠ ج م) اما المصروفات فزادت ١٦٢٠٠٠ فقط عما قدرت به فالزيادة الصافية كانت اذاً أكثر مما قدرت به بمبلغ ١٦٧٥٠٠٠ ج م

(٢٧) المال الاحياطي

كانت حالة المال الاحياطي في اول يناير سنة ١٩٠٧ كما يظهر من الجدول التالي

المصروفات	الايرادات
جنيه مصري	جنيه مصري
دفعات استئجارها	١٢٠٨٧٧٠٧ رصيد يناير ١٩٠٦
للاشغال العمومية ٤٦٧٤٥٨٥	١٠٨١٨١٢ تصفية الدائرة ...
.	٣٨٥٠٤٨ منشورات ...
١١٠٥٥٤١٣ رصيد ١ يناير ١٩٠٧	٢١٧٥٤٣١ الزيادة ...
١٥٧٢٩٩٩٨ الجلة	١٥٧٢٩٩٩٨ الجلة

فيظهر إذاً أنه في ايناير سنة ١٩٠٧ كان الباقي من المال الاحتياطي ١١٠٥٥٠٠٠ ج. م منها ٢٣٥٣٠٠٠ ج. م مخصصة للصرف في المستقبل والرصيد الباقي غير مخصص ٨٧٠٢٠٠٠ ج. م

### (٢٨) الدين المصري

بلغ مجموع الدين المصري ٩٦٤٨٤٠٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وبلغ مال الفائدة والاستهلاك في تلك السنة ٣٧٠٩٠٠٠ جنيه وسدد من أصل هذا الدين ٣٠٣٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٦ فيكون الدين الباقي على مصر ٩٦١٨١٠٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ وقد بلغ مال الفائدة والاستهلاك ٣٦٩٩٠٠٠ جنيه ولكن لا يغرب عن البال أن عند الحكومة المصرية وفي صندوق الدين سندات من أصل هذا الدين قيمتها ٨٧٦٥٠٠٠ جنيه وفائدتها ٣٣١٠٠٠ جنيه وبناءً على ذلك يكون مجموع الدين الذي يتداول الجمهور سندات ٨٧٤١٦٠٠٠ جنيه وتكون فائدته التي تدفعها الحكومة (الممولون المصريون) ٣٣٦٨٠٠٠ جنيه

ذكرت في تقرير السوي السابق (وجه ٦٢) أن الدين المصري كان ٩٦٢٥٧٠٠٠ جنيه سنة ١٨٨٣ (بداية الاحتلال) ومال الفائدة والاستهلاك ٤٢٦٨٠٠٠ جنيه وأن هذا الدين كله كان بيد الجمهور حينئذٍ. وبعد ذلك عقد القرض المضمون وقدره ٩٤٢٤٠٠٠ جنيه ثم قرض آخر قدره ٤٨٨٢٠٠٠ جنيه لإنشاء أعمال عمومية واستبدال معاشات وتعيين مرتبات لأعضاء العائلة الخديوية ثم زاد الدين الاسمي ٣٩٠٤٠٠٠ جنيه بسبب تحويل بعض الديون سنة ١٨٩٨ فبلغ مجموع الديون التي زادت على مصر بعد سنة ١٨٨٣ ١٨٢١٠٠٠٠ جنيه ولكن من الجهة الأخرى سدد دين الدائرة السنية وكان ٩٠٠٩٠٠٠ ج. م من سنة ١٨٨٣ ونقص دين الدومين إلى ١٣١٦٠٠٠ ج. م بعد أن كانت ٨٢٥٥٠٠٠ ج. م سنة ١٨٨٣ ونقص ١٦٥٩٠٠٠ جنيه من الدين المضمون فصار ٧٧٦٥٠٠٠ جنيه ونتيجة ذلك كله أن الدين المصري نقص ٢٧٦٠٠٠ جنيه عما كان عليه في سنة ١٨٨٣ ومال الفائدة والاستهلاك نقص ٥٦٩٠٠٠ جنيه بسبب بيع أراضي الدائرة والدومين وتحويل فائدة الدين المحتاز من خمسة إلى ثلاثة ونصف في المئة وفائدة دين الدومين من خمسة إلى أربعة وربع فقط

على أن هذا الحساب يتضمن السندات التي عند الحكومة وفي صندوق الدين وفائدتها

فاذا طرحنا هذه السندات يكون الدين المصري قد نقص ٩٠٤١٠٠٠ جنيه ويكون مال الفائدة والاستهلاك الذي تدفعه الحكومة وبالتالي الممولون المصريون قد نقص من ٤٢٦٨٠٠٠ جنيه الى ٣٣٦٨٠٠٠ جنيه اي ٩٠٠٠٠ جنيه كل سنة . فلي الحسابين تكون النتيجة على اتم ما يرام وهذه الارقام دليل ساطع على ان المصريين استفادوا القوائد العظيمة من الاحتلال البريطاني (١)

### ( ٢٩ ) ميزانية ١٩٠٧

نقدر ميزانية الايرادات والمصروفات لهذه السنة كما يأتي :

الايادات	١٤٧٤٠٠٠٠ ج . م
المصروفات	١٤٢٤٠٠٠٠ " .
الزيادة	٥٠٠٠٠٠ " .

وقد قدرت الايرادات بمزيد التأني والحذر كالعادة وهي تنقص ٥٩٧٠٠٠ ج . م عن ايرادات سنة ١٩٠٦ او قد ذكر السرفسنت كوربت المستشار المالي في مذكرته الايضاحات الوافية عن هذه الميزانية سواء كان عن الايرادات او المصروفات فلا حاجة بي الى اعادة ما قاله فاحصر كلامي في امر عظيم الشأن يحتاج على ما يظهر لي الى زيادة ايفضاح فان امر ما ورد في الكتاب اللطيف الذي كتبه اعضاء مجلس شورى القوانين الى ناظر المالية عن ميزانية السنة انهم اشاروا بتخفيض الضرائب وزيادة المصروفات في آن واحد كما فعلوا في ما مضى ولما كان القصد من زيادة المصروفات هذه ترقية المعارف العمومية وتنظيم الحاكم الشرعية فاني اوافقهم على ان ذلك امر مرغوب فيه ولكنني على يقين ان اعضاء مجلس الشورى الذين يعرفون تاريخ البلاد الحديث حتى المعرفة بواقفوني ايضا على ان اول امر يجب مراعاته هو حفظ التوازن المالي فيبحثنا اذا ان يفهموا جيدا المبادئ الرئيسية التي يتعين على الحكومة المصرية مراعاتها في سياستها المالية في الاحوال الحاضرة وان يستنجوا من هذه المبادئ الحدود التي لا يجوز تعديها في تقليل الايرادات او زيادة المصروفات . وهذه المبادئ اربعة وهي

اولاً اجتناب كل ما يمكن ان يؤدي الى ضرب ضرائب عمومية جديدة  
ثانياً تدبير المال اللازم لسد المصروفات المتزايدة التي تطالبها المصالح التي بدفع الممولون

مصرفاتها كالحرية والبوتة والحفانية ونحوها  
ثالثاً ان الحكومة مضطرة الآن ان تأخذ من الضرائب العمومية كل المصادر التي  
تحصل الحكومة الاموال اللازمة لها في البلدان الاخرى من الرسوم والضرائب المحلية  
رابعاً ان يكون الوفرة السنوي من زيادة الايرادات على المصروفات كبيراً ليتوفر بذلك  
المال اللازم للاموال العمومية الكبيرة كالسكك الحديدية والري ونحوها مما لا تزال البلاد  
في حاجة شديدة اليه الا اذا كانت تفترض المال له اقتراضاً

اما في ما يختص بالبلد الاول فاقول اني لا اعتد كثيراً بالاحصاءات التي يقصد  
منها اظهار ما يصيب الفرد في البلدان المختلفة من الضرائب لانها تبقى عادة على معلومات  
لا تفي بهذه المقابلة . فان بعض البلدان يدخل الايرادات والمصروفات المحلية في حسابات  
الامة العمومية وبعضها يخرجها منها . وبعضها يستدين المال لتثقيف والانتفاع برمجيه وبعضها  
يستدينه لينفق على ما لا ربح منه فيكون حملاً على الامة . وبعضها يدخل ايرادات سكك  
الحديد ومصرفاتها في حسابات الامة العمومية لان سكك الحديد تكون ملكاً للامة  
وبعضها لا يفعل ذلك لان سكك الحديد تكون ملكاً للشركات لا للحكومة . فالمقابلة بالفيض  
والتدقيق تكاد تكون محالاً مع وجود هذا الاختلاف . ويقال عن ثقة بلا تطويل  
وتفصيل في الحساب ان ما يصيب اهل مصر من الضرائب قليل جداً بالنسبة الى ما يصيب  
اهالي كل بلاد من بلدان اوروبا وان الضرائب خففت كثيراً عن سكان مصر في الاعوام  
الاخيرة . والعيب في النظام المالي بمصر الآن ليس ثقل الضرائب بل عدم توزعها بالقسط  
على الناس كما سأبينه (١)

وحسي ان افول الآن ان سياسة تخفيض الضرائب التي جرت الحكومة عليها منذ اعوام  
عديدة من اعظم الاسباب في ازدياد ثروة البلاد

ولما كان اعضاء مجلس الشورى قد اعربوا عن رغبتهم في زيادة تخفيض الضرائب  
ليستخرج من ذلك انهم يتحسنون هذه السياسة تمام الانحسان ولا يتصورون العدول عنها  
واما في ما يختص بالبلد الثاني المذكور آنفاً وهو سد النفقات المتزايدة التي تقتضيها  
مصارح يجب على دافعي الضرائب عدلاً ان يقوموا باعبائها فلا ينبغي عن الازدهار ان  
المصارح الادارية ظلت مدة ٢٢ سنة بعد ابتداء الاحلال البريطاني في احتياج  
شديد الى المال بحكم الضرورة لان الحكومة المصرية لم تكن حرة في التصرف بايرادات

مصر السنة ١٩٠٤ والراجح انه لا يعلم الا القليلون عدا الواقفين على حقائق هذه المسألة انه لو لم يقد الاتفاق الانكليزي الفرنسي سنة ١٩٠٤ لوقعت الادارة المصرية في ورطة ولكن قد هذا الاتفاق وانما شر الوقوع فيها . ولذلك لم يكده عقده يتم - حتى انتهت الطلبات من المصالح التي تنفق الاموال على الخزينة المصرية بعد ان اُجلت الى ذلك الحين وهذه الطلبات نجت عن احنياجات جديدة اقتضاها يسر البلاد وازدياد ثروتها واصلاح الطرق الادارية فيها . ويظهر مما ورد في تقرير السنتين الاخيرين ان تلك الطلبات كانت ثقيلة جدا وهي لا تزال كذلك وان الجهد في سدها كان عظيما جدا ايضا . فاننا اذا ضربنا صفحا عن مصروف المصالح ذات الايراد ( وهذه قد ازداد مصرونها بازدياد الايراد ) وجدنا انه زيد ٥٣١٠٠٠ ج . م في ميزانية ١٩٠٥ و ٥١٨٠٠٠ ج . م في ميزانية ١٩٠٦ للقيام بمصروفات ادارية محضة في مصالح ليست بذات ايراد ولكن مصروفاتها ضرورية لا غنى عنها ومع ذلك كله لم تستطع الخزينة ان تسد كل الطلبات اللازم سدها . بل لا يزال يطلب منها مصروفات اضافية من كل جانب فان مصالح كثيرة لا يزال يعوزها مستخدمون ولا تزال رواتب مستخدميها ادنى مما يجب ان تكون فان ارتفاع اسعار الاثياء وازدياد نفقات المعيشة في هذه الايام غيرا المركز المالي لكل موظف ومستخدم في الحكومة من اعلام الى ادنام . ويطلب قوم الآن بالحاح تنقيح لائحة المعاشات . فهذه الامور وانما لما يسهل ايراده يجب ان تعطى حقها من المراجعة والاعتبار عند النظر في كل اقتراح يراد به زيادة تخفيض الضرائب او زيادة المصروف لجهة معينة

واما المبدأ الثالث وهو عدم وجود نظام من نظم الضرائب المحلية فقد تكلمت عنه في فصل الحكومة المحلية من هذا التقرير . وانما اقول هنا ان لا علاج لهذه العلة ما دام نظام الامتيازات الاجنبية على ما هو عليه ولا غنى للحكومة عن نقد الاعانات المالية للجالس البلدية والقومسيونات المحلية مع علمها ان هذه الاعانات لا تفي بمجايات تلك المجلس والقومسيونات وان اعطاهما لها يؤخر في اجرائها اصلاحات ام واقف للاهالي عموما .

واما المبدأ الرابع وهو ابقاء زيادة الايرادات على المصاريف عظمية لتدبير المصروف الاساسي اللازم لعمل الاعمال العمومية العظيمة فبدأ عظيم الامة ويجب شرحه جيدا حتى يفهم جليا فاقول ان جميع الناقدين حتى اشد هم عداوة لنظام الحالي - وهو لاء عدم غير قليل في مصر وانكثرا - لا يسمهم ولو كرهنا عنهم الا التسليم بان السياسة المالية التي جرت الحكومة المصرية عليها من بدء عهد الاحتلال البريطاني لم تخل من الفجاح وم

يتسلمهم هذا رغماً عنهم يضمنون قوة انتقادم. اذ لا مبدأ سياسي اصح واصدق على الاربع من انه اذا كانت مالية بلاد من البلدات مخنلة او مرتبكة ظهر تأثير ذلك في شؤونها السياسية والادارية عموماً بخلاف ما اذا كانت ماليتها منتظمة صحيحة فانه يمكن حينئذ اصلاح ما في حكومتها او ادارتها من العيوب والنقائص شيئاً فشيئاً وان لم يمكن اصلاحها كلها. اما النجاح المالي الذي اثمرت اليه نتائج عظيمة عن قدرة البلاد على تجديد قواها وعن اجتهاد اهليها كما اثبت في تقرير السنة الماضية (١) وكل ما للحكومة من الفضل في ذلك هو انها اطلقت المجال للطبيعة حتى تعمل عملها وساعدتها بعض الشيء في سيرها بخلاف ما كان يفعله الحكام السابقون

فلا مشاحة في ان النجاح قد حصل ومن البراهين عليه انه صرف على سكك الحديد والترع والمباني في العشرين سنة الماضية ١٩٣٠٠٠ ج م من المصروفات غير الاعتيادية ولم يستلف منها الا ٣٦١٠٠٠٠ ج م والباقي وقدره ١٥٦٩٣٠٠٠ ج م دفع من الايرادات وفضلاً عن ذلك بقي الرصيد ٨٧٠٢٠٠٠ ج م في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ للقيام باعمال عمومية اخرى ذات ربح وايراد (٢) ولا يفت عن الاذهان ان هذا المبلغ هو علاوة عن المال الاحتياطي والرصيد الذي يستعمله صندوق الدين وكل من هذين الميزنتين يؤخذ من الايرادات ايضاً ويبلغ مجموعهما ٣٠٥٠٠٠٠ ج م ومهما يكن من ذلك فواضح انه لا تستطيع بلاد في العالم ان تستمر على اخذ مصروفاتها العمومية والمحلية مع مصروفات الاعمال العمومية الكبيرة من ايراداتها العمومية الى ما شاء الله فالباقي من المال الاحتياطي يكفي عدة اعوام على الاربع ولكن لا بد من تقادم يوماً ولا خوف من ذلك من الجهة المالية اذ الخطة التي تجري عليها كل حكومة حالتها الطبيعية والثقة بها عظيمة بعد نفاذ ما لها الاحتياطي هي ان تستدين مالا لتنفق منه على عمل الاعمال العمومية. الا ان حالة الحكومة المصرية غير طبيعية لسوء الحظ فان الفرمانات الشاهانية التي صدرت حين كانت مصر على شفا الانفلاس من كثرة استدانة الاموال ومصرفها بلا حساب تثبت الحكومة المصرية من جهة عقد القروض. ولست اقول ان هذه التبيد لا يمكن ان تنك لاني على يقين من تدبير طريقة لفكها متى حان الزمان لذلك ولكن ما دامت مصر مقيدة بها فالاصوب تأجيل الزمان الذي يقتضي إما توفيق المصروف الاسامي او استدانة المال. وليس لهذا التأجيل غير سبيل واحد وهو ان تبقى زيادة الايرادات على المصروفات عظيمة كل سنة ولا مزيل

الى بقاء هذه الزيادة عظيمة غير ابقاء الزيادة في المصروفات السنوية على قدر الزيادة في الايرادات السنوية . وعلى ذلك يؤمل ان الزيادة تظل كل سنة على قدر ما كانت في السنة الماضية ( ٢١٧٥٠٠٠ ج م ) يستعاض بها عما يؤخذ من المال الاحتياطي

فيهما اذا ان نعلم كم كانت زيادة الايرادات المصرية السنوية في السنين الاخيرة وقد بحثت عن ذلك بحثاً مدققاً فوجدت انه لا يتيسر لنا تعيين ذلك بالتدقيق من مجرد النظر في الارقام الواردة في الحسابات المطبوعة وذلك لان الايرادات زادت بادخال مبالغ فيها كانت تترك قبلاً خارجة عنها او كانت تذكر فيها كإيرادات صافية بحيث ان كل زيادة من هذا القبيل تقابلها زيادة مناسبة لها في المصروفات ايضاً فهي زيادة اسمية لا حقيقية . ثم ان الإيراد من ضرب النقود يختلف كثيراً فلا يصح ان يعد من جملة ابواب الإيراد التي يقاس عليها . هذا من الجهة الواحدة ومن الجهة الاخرى نجد ان تخفيض الضرائب الذي تم في السنين الاخيرة ينقص زيادة الايرادات السنوية نقصاً موقفاً ان لم يكن دائماً . فبعد ما حسبت حساب هذه العوامل المؤثرة في زيادة الايرادات تبين لي ان الايرادات زادت على معدل ٥٥٣٠٠٠ ج م في كل سنة من السنوات الخمس الماضية . ولا يمكنني ان اقول ان كانت متوسط هذه الزيادة يستمر دائماً وانما اقول اني لا ارى سبباً يوجب عدم استمراره لا سيما وان الاموال الطائلة التي تجعل الآن مصروفات اساسية لا بد ان يكون لها ريع وايراد في المستقبل على وجه من الوجوه . غير ان الامر يتوقف على ثقل فصول السنة وعلى سعر القطن ولا يمكن الانباء بكل امر من هذين الامرين الأعلى سبيل الحدس والتخمين . ولكن مهما كان المستقبل فلا ريب في ان المبلغ الذي ذكرته آنفاً وهو ٥٥٣٠٠٠ ج م يصح ان يتخذ دليلاً يستدل به الآن . فالواجب ان لاتزاد مصروفات الحكومة الآن عن هذا المبلغ والاّ تعدينا المبادئ الجوهرية التي ارى المحافظة عليها امراً واجباً

واعود بعد هذا الشرح الطويل الى النظر في ميزانية السنة الجارية . فقد قدرت المصروفات فيها بمبلغ ١٤٣٤٠٠٠٠ ج م بزيادة ١٢٤٠٠٠٠ ج م عن المصروفات التي قدرت في ميزانية ١٩٠٦ ولكن من هذه الزيادة ٢٧٥٠٠٠ ج م غير حقيقية بل ظاهرية لانها حاصلة عن ذكر مبالغ في الايرادات والمصروفات كان لا يذكر منها قبلاً الا صافي الاعداد بعد طرح مبلغ من آخر<sup>(١)</sup>

(١) وقد اوضحت ذلك بالتفصيل في سنة ١٩٠٤ ( وجه ٢٤ )

ويجب أيضاً طرح مبلغ ٣٢٠٠٠٠ ج.م من الزيادة المذكورة آنفاً لمعرفة الزيادة الحقيقية في المصروفات وذلك للأسباب التي شرحها السرفسنت كوريت في مذكرته والمبلغ المذكور هو ما بقي من الاعتمادات الخصوصية التي منح أكثرها البناء سنة ١٩٠٦ فنقل الى حساب هذه السنة ولا ريب في أنه يبقى مبلغ يعادله بلا صرف في ختام سنة ١٩٠٧ ولا حاجة مجلس شورى القوانين الى ما يرى ويروم بقدر الامكان طرح مبلغان آخران أيضاً عند تقدير ميزانية السنة الجارية احدهما ٣٥٠٠٠ ج.م لحساب التعداد وهذا مصروف لا يتكرر سنوياً والآخر ٤٤٠٠٠ ج.م اضيفت الى مصروفات جيش الاحتلال وهذا وان يكن يتكرر سنوياً لكنني ارجو ان لا يزيد عما هو عليه. فجملة هذه المبالغ الاربعة ٦٧٤٠٠٠ ج.م واذا طرحناها من الزيادة كلها وقدرها ١٢٤٠٠٠٠ ج.م ٢٠ بقي ٥٦٦٠٠٠ ج.م فالزيادة الحقيقية في المصروفات الادارية لم تزد عن مبلغ ٥٥٣٠٠٠ ج.م وهو ما قلت آنفاً أنه متوسط زيادة الإيرادات السنوية الأ زيادة قليلة قدرها ١٣٠٠٠ ج.م ولم يكن من الحكمة ان تزداد المصروفات عن ذلك

هذا وفي اعلم ان الناقد الذي لا يتجاوز طبقة الناقدين الاعياديين والذي لا يسأل عما يقول او يفعل يقتصر غالباً على الاطتاب في طلب اصلاحات يجب الجميع اجراءها ولكنه لا يبين طريق الوصول الى المال اللازم لاتمامها. فلست اشكو من خطئه هذه واما من يقول ويقول وهو شاعر بأنه مسؤول عن اقواله وافعاله فلا يسمع ان يفقل الامر الاخير اي تدبير المال اللازم للاصلاح ولهذا اطلت الكلام في هذا المعنى حتى يعلم اعضاء مجلس شورى القوانين خصوصاً الحدود التي لا يحسن بالحكومة ان تعتمداها لاجابة رغائبهم وتحقيق امانتهم بوجه السرعة سواء كان من جهة تخفيض الضرائب او من جهة زيادة المصروفات لانها اذا تمت تلك الحدود كانت العاقبة على الاربع مما يسوهم ويسود الامه التي يتوبون عنها. وسأتكلم على حدة عن امكان الاصلاح في المسائل الخصوصية التي وجه مجلس شورى القوانين الانظار اليها

### ( ٣ ) العلاقات المالية بالسودان

سيجري قريباً تغيير جديد مهم جداً في العلاقات المالية بين مصر والسودان فقد كان الشك في المنفعة المادية من امتلاك السودان جائزاً منذ بضعة اعوام ولكن كل شك من هذا القبيل اخذ في الزوال سريعاً ان لم يكن قد زال تماماً وسأصعب في تقريرى عن السودان



في الكلام عن الارتقاء السريع الجاري في السودان ببناء السر رجبند ونجت وأعوانو واقتصر هنا على قولنا ان إيرادات السودان زادت زيادة كبيرة تجيز التغير أو الابتداء بالتغيير على الأقل في علاقات السودان المالية بمصر ومعها كانت الآراء في الماضي بخصوص المنفعة المادية من امتلاك السودان فلم يكن هناك ريب في فائدة تلك البلاد لمصر

وقد جرت الحكومتان الانكليزية والمصرية على مبدأ لا ينقض في سياستهما السودانية وهو انه من الجمهوري ظهر مصر وأهلها ان تكون مياه النيل من منبعه الى مصبه يدها ولما كان امتلاك السودان بناء على ذلك منحوماً على حكام مصر وجب عليهم ترقية موارد تلك البلاد لمصلحة أهلها ولكي لا تنقل عبأ على المالية المصرية . ولكن هذه الترقية لا تتم إلا باتفاق المال والمال انما يتيسر الحصول عليه من الحكومة المصرية . وقد انفتح جلياً منذ البداية ان الحكومة المصرية لا يمكن ان تنتظر ريعاً من المال الذي تنفق في ادوار الترقى الاولى ولكن يؤمل ان السودان نتمكن بعد ذلك من دفع فائدة المال الذي يصرف عليها . وقد دنا الوقت الذي نخطو فيه الخطوة الاولى في هذا السبيل

فأول مسألة اقتضى النظر فيها هي مقدار المال الذي يجوز ان يحسب ديناً على السودان فبعد فحص الحسابات نجحاً دقيقاً ظهر انه صرف الى آخر سنة ١٩٠٦ مبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ ج ٠ على أعمال عمومية فيها فقر الرأي على ان تدفع فائدة ٣ في المئة على هذا المبلغ . وتم الاتفاق مع الحكومة السودانية على ان تدفع الى الحكومة المصرية ٤٥٠٠٠ ج ٠ أي فائدة ٣ في المئة على مبلغ ١٥٠٠٠٠ ج ٠ م من اول يناير ١٩٠٨ وبعبارة اخرى ان الاعانة المالية التي تمد بها الحكومة المصرية السودان لسد عجزها السنوي ستقتصر قدر ذلك المبلغ ويؤمل ان تزداد الاموال التي تدفعها السودان على سبيل الفائدة سنة فسنه ولكن لا ينبغي عن المال ان السودان مستصرف مصروفات اساسية اخرى ويمكن ان دينها يزداد غير اني واثق انه لا يمضي زمان طويل حتى تستغي السودان عن الاعانة المالية وتقلب الحال عليها فتبتدي بدفع مبلغ صافٍ للحكومة المصرية فائدة المال الذي اقترضته

### (٣١) ملخص الحالة المالية

ملخص حالة الحكومة المصرية المالية في غرة يناير سنة ١٩٠٧ بما يأتي  
اولاً - يظهر من حسابات سنة ١٩٠٦ ان الإيرادات زادت ٢١٧٥٠٠٠ ج ٠ م عن

المصروفات . وقد بلغت ايرادات تلك السنة ١٥٣٧٧٠٠٠ ج . م وهي اعظم من ايرادات كل سنة من السنين السابقة

ثانياً . تقدّر ايرادات سنة ١٩٠٧ بمبلغ ١٤٧٤٠٠٠٠ ج . م . والمصروفات بمبلغ ١٤٢٤٠٠٠٠ ج . م فتكون زيادة الايرادات على المصروفات ٥٠٠٠٠٠ ج . م

ثالثاً . كان رصيد المال الاحياطي ١١٠٥٥٠٠٠ ج . م منها ٢٣٥٣٠٠٠ ج . م مخصصة لمصروفات اسباسبية مختلفة

رابعاً . سددت ديون بقيمة ٣٠٣٠٠٠ جنيه في خلال سنة ١٩٠٦ . وببلغ مجموع الدين المصري الاسمي الآن ٩٦١٨١٠٠٠ جنيه . منها ٨٧٦٥٠٠٠ جنيه عند الحكومة او مندوبي صندوق الدين والباقي وقدره ٨٧٤١٦٠٠٠ جنيه بيد الجمهور

خامساً . يبلغ ما استدانته حكومة السودان من الحكومة المصرية ليصرف على الاعمال العمومية ٣٥٠٠٠٠٠ ج . م . وستدفع فائدة ٣ في المائة على ١٥٠٠٠٠٠ ج . م من هذا الدين من غرة يناير سنة ١٩٠٨

### (٣٢) الايلولة

شرحت في تقريرى السنوي الاخير ( وجه ٧٦ ) رسم الايلولة وقلت ان مجلس شورى القوانين طلب الغاءه . فعظم هذا الرسم وهو ما يحميه موظفو المديريات قد التفت وخسرت الحكومة بذلك ايراد ١٨٠٠٠ ج . م سنوياً بوجه التقدير وبقي منه ما تجمعه المحاكم الشرعية وهو غير كثير ولا مانع من الغائه من الوجهة المالية ولكن هذه المسألة داخلة في جملة المسائل التي ننظر نظارة الحفائية فيها الآن قصد تنقيح كل الرسوم التي نتقاضاها المحاكم الشرعية فلا يبت الامر فيها الا بعد ما تقرغ نظارة الحفائية من ذلك

### (٣٣) مال النخيل

عاد مجلس شورى القوانين فالح على الحكومة في الغاء مال النخيل وقد اشترت الى هذه المسألة بالايجاز في تقريرى الماضى ( وجه ٧٥ ) وابنت ما ينشأ عن الغاء تلك الضريبة من الحيف في توزيع الضرائب وينظر كيف هذه المسألة بالتدقيق في هذه السنة غير انه لا يمكننى القول بما يقر عليه الرأي نهائياً في امرها لما في تقاضيلها من الصعوبة ولانه يترتب على الغاء هذه الضرائب تقليل الايرادات ١٣٠٠٠٠ ج . م

### (٣٤) اموال الاطيان

ذكرت في تقريرى السنوي السابق (وجه ٧٣) ان ما تأخر من اموال الاطيان لم تبلغ قيمة الأ. ٣٥٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٣ و ٢١٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٤ و ١٨٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٥ بعد ان كان يبلغ مبلغاً عظيماً في ما مضى . اما في سنة ١٩٠٦ فان كل المطلوب من اموال الاطيان وقدره ٥٠٠٠٠ ج.م تحصل بكل سهولة ولذلك كانت حوادث الحجز على العقارات او المنقولات اقل من ان تذكر ولا ريب ان السبب الاعظم في ذلك هو اقبال موسم القطن في الفصل الماضي وارتفاع ثمن القطن ومع ذلك فان في هذا الامر دليلاً على نجاح البلاد وحسن احوالها لان الواقع الذي لا ريب فيه هو ان اموال الاطيان اصحت الآن خفيفة على عاتق الفلاحين بسبب اصلاح نظام الري من جهة وبسبب تخفيفها وتعديلها في بعض المديريات من جهة اخرى

### (٣٥) تعديل ضرائب الاطيان

تم تعديل ضرائب الاطيان في مديرتي اسبوط وجرجا في العام الماضي ويسرني ان اذكر ان الاعتراضات على اعمال لجان التعديل كانت قليلة فانها لم تبلغ سوى ٥٣ اعتراضاً في مديرية اسبوط حيث المساحة التي عدلت ضرائبها تبلغ ٤٩٥٠٠ فدان وملاكها ١٢٥٠٠٠ وزد على ذلك ان اللجنة التي تنظر في تلك الاعتراضات رفضت ٣٣ اعتراضاً منها اما مديرية جرجا وهي اصغر من مديرية اسبوط فقد بلغت الاعتراضات فيها ٣٢ اعتراضاً ولكن اللجنة رفضت نصفها بعد اعادة النظر على الاطيان التي عدلت ضرائبها وقد ابتدأ تعديل الضرائب في مديرية المنيا والمنتظر ان يتم هناك وفي مديرية بني سويف في خلال سنة ١٩٠٧ وعند ذلك ينتهي تعديل الضرائب في القطر المصري كله وكانت الابتداء بـ سنة ١٨٩٩

وقد ذكرت في تقريرى السنوي السابق (وجه ٧٤) ان الضرائب الجديدة لا يعمل بها الا في السنة الخامسة التالية للسنة التي تم التعديل فيها وبناء على ذلك كانت المديريات التي حصلت فيها الضرائب على التعديل الجديد ارباعاً في آخر سنة ١٩٠٦ وستحصل بحسب هذا التعديل في مديرتين اخريين من اول يناير سنة ١٩٠٧ وفي بقية المديريات في خلال السنوات الآتية من سنة ١٩٠٨ الى ١٩١٢

### (٣٦) تصفية الدائرة السنية

تمت تصفية الدائرة ويبت كل املاكها واستلم المشترون واكثرهم من المصريين ١٦٠٠٠ فدان من اطيائها بين غرة اكتوبر ١٩٠٥ وآخر مارس ١٩٠٦ وقد علمت ان الاموال التي استلفت لشراء هذه الاطيان لم تكن كثيرة

وبلغ نصيب الحكومة من ارباح التصفية في آخر سنة ١٩٠٦ نحو ٣٢٠٠٠٠٠ ج م دفع لها منها ٢٦٠٣٠٠٠ ج م والباقي لها ٥٩٧٠٠٠ ج م وقد ذكرت في تقريرى الاخير (وجه ٧٣) ان بعض اعضاء العائلة الخديوية يدعون بحقوق لهم في ااصاب الحكومة من مال التصفية فقد حكمت محكمة مصر الابدائية بسقوط دعواهم هذه ولم تنظر امام محكمة الاستئناف حتى الآن (٩ يناير)

### (٣٧) مصلحة الدومين

لم تقلل حسابات هذه المصلحة سنة ١٩٠٦ بعد غير انه يرجع ان تبلغ زيادة ايراداتها على مصروفاتها ١٦٠٠٠٠ ج م على الاقل وقد بلغت قيمة ما سدد من دينها في خلال السنة ٢١٨٦٩٣ ج م وتبلغ قيمة الباقي منه ١٣١٥٦٩٢ ج م. والراجح انه لا تنحى سنة ١٩٠٠ حتى يكون هذا الدين قد سدد كله اما الاراضي التي لم تباع فكانت مساحتها ١٤٧٤٥٦ فداناً في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦. فاذا دامت اسعار الاراضي الزراعية على ما هي عليه الآن فانه بقي للحكومة عدد تمام تصفية هذا الدين اكثر من ١١٧٠٠٠ فدان بوجه التقدير وفيها ٥٠٠٠٠٠ ج م على الاقل

### (٣٨) المعاشات

ان القوانين التي تعطى بموجبها المعاشات لموظفي الحكومة المتقاعدين او لورثتهم بعد وفاتهم لا تخلو من التعقيد وقد عدلت مراراً لاسباب مالية وغير مالية ولكن الحقوق التي اكتسبها المستقدمون بمقتضى القوانين السابقة لم تمس عند تعديلها ولذلك تجد بين موظفي الحكومة الآن من تختلف حقوقهم في المعاش اختلافاً كبيراً. فوظف يشقى المعاش بحسب لائحة سعيد باشا الصادرة سنة ١٨٥٤ وآخر بحسب لائحة اسمعيل باشا الصادرة سنة ١٨٧١ وآخر بحسب لائحة توفيق وهي احدها عهداً وقد صدرت سنة ١٨٨٢

ولا حاجة الى الاضافة في مزايا كل من هذه الاوائح وانما اذكر ان لائحة سعيد باشا كانت اكثرها مفضاه اما لائحة اسمعيل باشا فاعل من لائحة توفيق باشا سمحاً بوجه الاجمال

ولكنها تمتاز عليها من بعض الوجوه حتى ان كثيرين من الموظفين اخبروا البقاء عليها مع انهم خيروا في استمداد حقوقهم من لائحة توفيق باشا عند ما صدرت سنة ١٨٨٧  
 اما الموظفون الذين عينوا بعد سنة ١٨٨٧ فيعطون المعاش بمقتضى لائحة توفيق باشا  
 وتستصبح هذه اللائحة الوحيدة التي يعمل بها بعد انتهاء المعاشات المستحقة بحسب القوانين القديمة الا اذا غيرت . فقد اثبت الاخبار ان لائحة توفيق باشا تحتاج الى التعديل كما يقتضيها لانه نعيم عنها في العشرين سنة التي مضت عليها مشكلات وشواذ كثيرة لا يمكن التخلص منها على الارجح الا بتعديل اللائحة تعديلاً تاماً على اساس علي مطابق للعدل اما امكان تحسين المعاشات في غضون ذلك التعديل فمسألة اخرى محفوفة بصعاب كثيرة لارتباطها من جهة بمسألة تحسين حالة موظفي الحكومة على وجه العموم ومن جهة اخرى بما اذا كانت موارد الحكومة المالية تسمح لها بان تزيد شيئاً من هذا القليل  
 وما يزيد هذا الامر الاخير وضوحاً ان قائمة المعاشات الملكية والمسكرية لسنة ١٩٠٧ تستغرق ٤٨٠.٠٠٠ ج ٠ م من المصروفات المقدرة في الميزانية بمبلغ ١٤٢٤٠.٠٠٠ ج ٠ م يطرح منها ٨٠.٠٠٠ ج ٠ م تستقطع من رواتب الموظفين على المعاش فيبقى ٤٠٠.٠٠٠ ج ٠ م تدفعها الحكومة . وهذا المبلغ يشمل المعاشات المستحقة بحسب لوائح تزيد سخاء عن اللائحة الحالية كما تقدم فهو سينقص بانتهاء تلك المعاشات وسينقص ايضاً بانقطاع معاشات الموظفين في الدائرة السنية والمصالح الاخرى التي انتمت . ولا يخفى ان عدداً كبيراً من المعاشات استبدل في السنوات الاخيرة قبلت قيمة هذا الاستبدال منذ سنة ١٩٠٠ ٥٢٧.٠٠٠ ج ٠ م ثم ان عدد موظفي الحكومة زيد كثيراً في المدة الاخيرة وهذا يزيد ما يصرف على المعاشات . واول مسألة واجبة المعرفة قبل الاقدام على تغير جديد هي ما اذا كانت هذه العوامل المتناقضة تزيد المبلغ الذي يصرف على المعاشات او تنقصه . وطبعاً قرأ رأي الحكومة على البحث في هذه المسألة بحثاً حاسياً لتقف على حقيقتها فتتمكن لحسن الحظ من الاستعانة باثنين من كبار الحساب في لندن وهما المستر ويات والمستر ريان فجاء امصر في الربيع الماضي وتوليا جمع المعلومات العديدة اللازمة للبحث ولكن تقريرهما لم يرد حتى الآن ( ٢ يناير ) والمرجح انه لا يقتصر على اظهار المبلغ النهائي الذي يلزم صرفه على المعاشات بحسب اللائحة الحالية بل يظهر ايضاً متوسط عدد الرفيات من مستخدمي الحكومة وما شابه ذلك من المسائل . وعسى ان تكون النتائج المالية التي يظهرانها مما يفسر للحكومة السخاء في اللائحة الجديدة التي تقصها للمعاش ولكن كل وعد من هذا القليل يكون قبل

اوانه حتى يعلم المبلغ الذي تقتضيه المعاشات بموجب اللائحة الحالية

### (٣٩) مصلحة البوستة

بلغ ايراد مصلحة البوستة ٢٣٧.٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٦ يقابلها ٢٠٦.٠٠٠ ج م سنة ١٩٠٥ وذلك من تخفيض بعض الرسوم في هذه السنة كما سأتنبه . وبلغ مصروفها ١٥٨.٠٠٠ ج م فيكون الايراد الصافي ٥٢.٠٠٠ ج م والتقدم عام لكل فرع من فروع هذه المصلحة

وقد خفض رسم تسجيل الرسائل في داخل القطر فجعل ٥ مليات بدلاً من ١٠ فكانت النتيجة ان السجلات زادت ٧٠ في المئة . وزاد عدد الرسائل المتبادلة بين بريطانيا والمستعمرات البريطانية من جهة والقطر المصري من جهة اخرى ٦٠ في المئة بسبب تخفيض رسم التخليص وجعله بنسبة واحدة

وخفض رسم التخليص على الرسائل المتبادلة بين ايطاليا ومستعمراتها من جهة والقطر المصري من جهة اخرى من اول يوليو سنة ١٩٠٦ فجعل رسم التخليص ١٥ سنتيماً على الرسائل الواردة على القطر المصري من تلك الجهات و٥ مليات على الرسائل الواردة اليها من القطر المصري

وبلغت قيمة طرود البضائع المرسلة على يد البوستة ٤ اضعافها في السنوات العشر الماضية وبلغت قيمة مجموعها ٢٢٦.٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٦ وفي ذلك زيادة قدرها ١٧ سبعة المئة عما يقابلها في سنة ١٩٠٥

وزادت الحركة في اعمال قسم الطرود المحول عليها بقم زيادة مطردة كما زادت في السنوات الماضية . وكنت اؤمل ان تكون معاملة هذا القسم قد امتدت الى بريطانيا العظمى ولكنني اسف جداً لان ذلك لم يحصل بعد

وبلغت قيمة النقود التي ارسلت على يد مصلحة البوستة ٢٥٣.٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٦ يقابلها ٢٣٣.٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٥

وخفضت عمولة البوستة على ارسال النقود في داخلية البلاد فجعلت ٣ مليات بدلاً من ٤ منذ اول يناير سنة ١٩٠٦ فزادت الحوالات المالية زيادة سدت ما كان يمكن ان يحدث من العجز بسبب هذا التخفيض

وزاد تبادل حوالات البوستة بين القطر المصري من جهة وبريطانيا العظمى

ومستمراتها من جهة أخرى زيادة تذكر . وقد ادخل نظام هذه الحوالات في شهر ابريل سنة ١٩٠٥ فصدر في تلك السنة من اول ابريل الى ٣١ ديسمبر ١٨٥٤ حوالة من القطر المصري تبلغ قيمتها ٣٥١٤ جنيها ودفع ٢٤١٦ حوالة تبلغ قيمتها ١٨٦٤ جنيها وبلغ عدد الحوالات الماددة من مصر في سنة ١٩٠٦ - ١٩٦٤ حوالة تبلغ قيمتها ١١٧٧٠ جنيها ودفع ٦٣٥٠ حوالة تبلغ قيمتها ٤٨٠٠ جنيها

وتنح في العام الماضي ١٢ مكتبا جديدا للبوستة . وانتهى ١٥١ بوستة طوافة . وادخل نظام توزيع المراسلات على المنازل في ١٧ بندرا فاصبح عامنا لجميع المدن الكبرى

### (٤٠) الملح

لا يخفى انه لما انفي احتكار الملح من غرة يناير سنة ١٩٠٦ قبلت شركة الملح والصودا التي كان لها وحدها الحق في بيعه ان يبيع على يد وكلائها بحيث لا يتجاوز ثمن الكيلو منه بالفرق ما بين وكان ثمنه مدة الاحتكار خمسة مليات وتكفلت الحكومة ان لا تشغل ملاحاتها او لا تؤثرها لغير الشركة مدة ست سنوات ( ثم زيدت تلك المدة الى عشرين سنة )

ومذا الاتفاق لا يمس حقوق اصحاب الملاحات التي ليست في اراضي الحكومة ولا حقوق الذين اخذوا الامتيازات بملاحات بورت سعيد . بل يحق لهؤلاء الاخيرة ان يقتضي امتيازهم ان يبيعوا الملح في القطر المصري عند الغاء احتكاره بنفس الشروط التي تبيعه بها شركة الملح والصودا . وقد بلغ الخزون من الملح في داخلية القطر اقله في آخر ديسمبر سنة ١٩٠٥ لان الذين يبيعون بالفرق امتنعوا طبعاً عن المشتري لما هلكوا بقرب تخفيض الاسعار . فلما انفي الاحتكار تهافت الناس على المشتري في يناير فبلغت المبيعات في ذلك الشهر اكثر من ربع الكمية التي يمت في خلال السنة السابقة

ومع ان الاسعار التي باعت شركة الملح بها كانت تفي للبائعين بالفرق وربما عظيم لو باعوا الكيلو بمليين ( اي اعظم سعر للبيع بالفرق ) لكنهم اغتموا في البدء فرصة تخفيض الثمن لربح ارباح كبيرة يبيعوا اكثر من مليون فلم يمض زمن طويل حتى ظهرت آثار المناظرة والمزاولة في اسعار الجملة والفرق فان الملح المستخرج من بورت سعيد والملاحات المخصوصة عرض في اسواق القطر ايضا فلم يأت شهر ماي حتى نزل سعر الملح بالجملة الى نصف ما كان عليه تقريبا ثم نزل اكثر من ذلك في خلال تلك السنة وهو يختلف الآن ( ٦ يناير ) من ٣٠

ملياً الى ١٢٠ ملياً في كل ١٠٠ كيلو على حسب المناظرة وبعد الحفل الذي يستخرج الملح منه ونزلت اسعار البيع بالمفرق ايضاً ولكن معظم الربح من هذه المزاخمة والمناظرة كان من نصيب الباعة على ما يظهر . وبما يدل على ذلك انهم وجدوا حديثاً ان افة الملح اي الكيلو وخمس تباع بالمفرق بمليين وتشترى بالجملة على حساب ٨٠ ملياً كل مئة كيلو فيربح الباعة أكثر من مئة في المئة ولا ريب في ان تخفيض الثمن ادى الى زيادة "المقطوعة" زيادة كبيرة حتى بلغت مئة الف طن على الاقل سنة ١٩٠٦ وقد خسرت الحكومة من ايراداتها بالغاء الاحتكار ١٧٠٠٠ ج م . ومؤكد ان الشارين وصغار البائعين بالمفرق استفادوا بقدر ما يعادل هذا المبلغ او يزيد عليه وان الغاء الاحتكار عاد بالفائدة على الاهالي عموماً

#### (٤١) مدينة القاهرة

قلت في كلامي عن ميزانية هذه السنة ان اعظم عيب في نظام مصر الحالي هو عدم توزيع الضرائب بالقسط والسواء . ولا ريب في هذا القول فان ما يصيب الاطيان من الضرائب أكثر مما يجب ولا اعني بذلك ان مال الاطيان اعظم مما يجب ان يكون <sup>(١)</sup> فان اسعار الاطيان وحدها تدل على ان الحالة ليست كذلك وانما اقصد ان اهل الحرف والصنائع وسكان المدن عموماً لا يتحملون ما يجب ان يتحملوه من الضرائب . ولاظهار ذلك اذكر الحقائق الآتية عن ايرادات مصر القاهرة ومصر وفاتها في السنوات الثلاث الاخيرة واستقني منها الاموال التي صرفت على ابنية الحكومة وعلى كباري النيل . فقد بلغت المصاريف بعد طرح تلك المبالغ كما يأتي

١٩٠٦	١٩٠٥	١٩٠٤			
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	...	...	...
٩٤١٣٤	٩٢١٧٠	٥٨٦٥٧	...	...	...
٣٩٥٤٦	٣٤٤١٥	٢٨٦٢١	...	...	...
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	...	...	...
٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٨٤٥٠	...	...	...
٩١٠٠٠	١١٠٠٠	٥٧١٠٠	...	...	...
٢٤٩٦٨٠	٥٨٥٨٥	٢٤٩٦٨٠	الجملة		

(١) انظر كلاماً بهذا الشأن في فصل " (٢٤) اموال الاطيان "



والضريبة الوحيدة التي تجبى من سكان المدن في القطر المصري هي هوائد الاملاك وقدورها ٨ في المئة من قيمة ايجارها وهذه بلغت في مصر القاهرة في السنوات الثلاث الماضية كما يأتي :

جنيه مصري

٩١٦٥٥

١٩٠٤

٩٩٠٥٨

١٩٠٥

١٠٠٣٧٦

١٩٠٦

فيظهر مما تقدم ان جانباً كبيراً من المصروفات المحلية في القاهرة يتحملها دافعو الضرائب في القطر عمومًا وان اصحاب المازل الذين زادت ثروتهم كثيراً في السنوات الاخيرة لا يدعون الى الخزينة المصرية غير رسوم الجمارك على البضائع الواردة التي يستعملونها فالضرائب غير موزعة اذًا بالسواء واذا أريد انشاء مصارف في العاصمة فلا بد من النظر في فرض ضرائب محلية اخرى على اهلها وربما نظر ايضاً في انشاء مجامع بلدي لها

## الباب الرابع

### في الري

(٤٢) فيضان سنة ١٩٠٦

زاد "تصرف" النيل سنة ١٩٠٦ زيادة تذكر عنه في السنوات السبع التي سبقتها. ففي تلك السنين كانت مناسيب النيل دون المتوسط حتى بلغت في صيف احداها اوطأ ما ذكر في التواريخ. اما السنة الماضية فكان اعلى منسوب بلغة النيل مثل منسوب الفيضان المعتدل لا الفيضان الجيد. وكان هبوط المياه طبيعياً. فبناء عليه يتظر ان تكون حالة النيل في صيف ١٩٠٧ احسن مما كانت عليه منذ بضع سنوات

(٤٣) خزان اصوان

عاد الخزان بفوائد عظيمة على البلاد سنة ١٩٠٦ كما عاد عليها في السنين السابقة. وقد ابتدأوا باملائه ماء في ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٥ فبلغ الماء الخزون فيه اعلى ارتفاعه في ٩ يناير سنة ١٩٠٦ ولكنهم لم يحتاجوا الى زيادة ماء النيل بـ ١٠ ماي. فجعلوا يفرغون منه منذ ذلك اليوم من ٦ الى ٢٠ مليون متر مكعب يومياً حتى فرغ في ٢١ يوليو اي بعد ما كانت مياه الفيضان قد مرت باصوان. وضبط عيون الخزان لتفريغ الماء اللازم من اصعب الامور ويقتضي دوام الاعتناء ودرس مناسيب الماء جنوبي الخزان. غير ان المستر مكدونلد المهندس المقيم في اصوان ومساعدته المستر كوبر افقنا ذلك "حتى جملاء" في مصاف المغم "على ما قال السروليم جارستن. وما دمتا في الكلام عن توزيع المياه اقول ان موظفي الري لقوا من اهالي القرى في القسم الاخير من الصيف الماضي "ما يدعش من قلة احترام القوانين والمبالاة بالوائح فبات تنفيذها اعسر بكثير مما هو عليه عادة". ولا ريب عندي ان بعض ذلك ناشئ عن عدم موافقة لائحة الترع الدائر المبحث الآن على تنقيحها. والبعض الآخر عن عدم احترام القوانين فان هذا الزوج قد سرى في البلاد كما اشرت اليه مراراً ومن اسباب ذلك الحركة التي حدثت في الصيف الماضي اثر مسألة الحدود بين مصر وتركيا. وقد تمت التكميلات التي اشرت اليها في تقريري السابق (وجه ٧٨) وهي سمكة مصنوعة من الفرائث والسمن وتتمدة تحت عيون الخزان على عرض النهر ويختلف عرضها من ٣٠ الى

٦٠ متراً . وقد اتفق على بنائها ٣٠٤٠٠٠ ج . م فجاءت طبق المرام واستحق المستر مكدونك واعوانه مزيد الثناء عليها . واكثر هنما ما قلته في السنة الماضية وهو ان الخزان وطيد الاركان ثابت البنيان

#### (٤٤) اعمال التحويل في مصر الوسطى

سرف نحو ٧٠٠٠٠٠ ج . م السنة الماضية لتحويل ري ٦٤٥٥٠ فداناً من ري الحياض الى الري الصيني . فبلغت المساحة التي حولت كلها ٢٨٦٦١٨ فداناً وبلغ كل ما صرف على تحويلها ٢٤٦٦٠٠ ج . م . اي نحو ٩ ج . م الفدان وقع اعتماد قدره ٦١٣٠٠٠ ج . م لادامة هذا العمل سنة ١٩٠٧ وسيلازم مبلغ مثله لسنة ١٩٠٨ ويؤمل ان يتم التحويل كله في آخر سنة ١٩٠٨ . ويبلغ كل ما يصرف حسب التقدير الحالي ٤٢٠٠٠ ج . م . ولكن اذا استمرت قيمة الارض واجور العمال على الارتفاع فربما لم يكف المبلغ المذكور لذلك . وقد اشترت مراراً الى غرامة مركز الحكومة في مشرى الاطيان اللازمة لاعمال التحويل فان ارتفاع قيمة تلك الاطيان فانج عن اعمال التحويل تقسمها ومع ذلك فالحكومة تضطر الى مشتراها بالثمن الذي سبغله الاطيان المجاورة لها بعد اتمام تحويلها . وقد اجاز القانون المتعلق بذلك لاصحاب هذه الاطيان ان يرجعوا الارباح العظيمة من هذا التحويل ولكنهم ثقل الوطأة جداً على دافعي الضرائب . ويظهر لي انه مجحف ايضاً بمخوفهم لعدم بعض التعديل بعد مفاوضات طويلة مع الدول وسرى ما تكون نتيجة هذا التعديل

#### (٤٥) قناطر اسنا

ذكرت في تقريرى الماضي ( وجه ٧٧ ) ان الرأي قرر على انشاء سد في اسنا بليبوت جنبه واستعطى مقاوئته للقواجات اريد . والنرض منه رفع منسوب المياه ايام الفيضان حتى تستغل الحياض في جهات اسنا عن الفيضان جيداً كان اوردنيماً فقد قامى اصحابها كثيراً من ضرر الشراقي في السنين الرديئة الفيضان وقد شرعوا في بناء هذا السد سنة ١٩٠٦ فجاءت الاعمال الابتدائية على ما يرام وحي بكل الآلات اللازمة وبمقدار كبير من المواد وانشئت المحلات والمنازل والمستودعات واقم مستشفى ايضاً هناك وابتدأ العمل في الطرف الشرقي في اول ديسمبر وابتدأ ايضاً بناء السد عند الهويس من الجهة الغربية وبلغ مجموع ما صرف سنة ١٩٠٦ ١٥٩٠٠٠ ج . م بعضها على مشرى الارض ولكن اكثرها على مشرى الآلات والمواد

## الباب الخامس

### في المواصلات

#### (٤٦) السكة الحديد

ارى من الواجب عليّ ان اذكر مزيد اعباري للخدمات الجليلة التي خدم بها الماجور جنستون القطر المصري حتى توفاه الله في السنة الماضية. فادارة سكة الحديد ادارة فلما يشكر الانسان عليها ولا سيما في القطر المصري حيث يقامي مديروها العذاب من عيوب نظام فرضته الضرورة السياسية عليهم ولكن الماجور جنستون كان غير من يصلح لاستفزاز النفع من هذا النظام الفاسد لعظم براعه في صناعته وعلومته التي لا يترها كل وثباته ومثابرتة واستقامة قصده ودمائه اخلافيه مع شدة ميله الى المسألة . ولا يعرف مقدار نجاحه في اعماله غير العارفين بالمصاعب التي لافها في سبيله وقد عاش حتى شهد الناء ذلك النظام وزواله ولكنّه لم يعيش حتى يحنى كل القوائد التي تجنى من الفائز

قلت في كلامي عن ميزانية السنة الجارية ان الاتفاق الانكليزي الفرنسي الذي أبرم سنة ١٩٠٤ وقع حين كان توقيتاً لازماً لانتفاذ مصر من الوقوع في ورطة ادارية شديدة . وهذا القول يصدق على مصلحة السكة الحديد أكثر مما يصدق على كل مصلحة سواها . فالتاس انما يلتفتون في مثل هذه الامور الى النتائج ولا يدري الا القليلون انه لو لم يجسر لمصلحة السكة الحديد المصرية ان تزيد نسبة مصروفات الاعمال الى الايرادات وان تزيد مصروفها الاساسي على توسيع نطاقها وتحسين ما عندها لجرت عن ان تفي بحاجات البلاد المتزايدة . ولكن ذلك قد تسر لها والحمد لله وانا اكتب الآن ما اكتبه عنها وقد زادت آمالى فيها عما كانت عليه في ما مضى

فاولاً كانت نسبة مصروفات الاعمال الى الايرادات ٥٥٦ في المئة سنة ١٩٠٥ و ٥٤٧ في المئة سنة ١٩٠٦ ولا تكون اقل من ٦٠ في المئة في السنة الجارية . وبعض السبب في هذه الزيادة ارتفاع سعر الفحم الحجري واجرة العمال وبعضه الاعتماد على الرأي الخائب الذي اشار به السرتشارلس سكوتر وهو ان يكون تعجيد القاطرات بال من الايرادات وليس من المال الاحتياطي

وثانياً صرف من الثلاثة ملايين الجنيه المصري التي اشار المستر تشارلس سكوتز بصرفها نحو ٦٢٥٠٠٠ ج . م الى آخر سنة ١٩٠٦ وأعطى مبلغ ٦٠٠٠٠٠ ج . م ليصرف في هذه السنة . ويظهر الآن انه متى صرفت الثلاثة الملايين كلها فلا بد من صرف مليون آخر ايضاً  
ويظهر من الجدول التالي ان الارباح الصافية تزيد عن فائدة المال المصروف محسوبة في المئة

السنة	قيمة رأس المال *	الارباح الصافية	نسبتها في المئة من رأس المال
١٩٠٢	٢٠٣٨٣٠٠٠	١٠٥٩٠٠٠	٥'١٩
١٩٠٣	٢٠٨٤٨٠٠٠	١٠٧٣٠٠٠	٥'١٤
١٩٠٤	٢١٢٨٠٠٠٠	١٢٣٣٠٠٠	٥'٧٩
١٩٠٥	٢٢٠٠٠٠٠٠	١٣٢٧٠٠٠	٦'٠٣
١٩٠٦	٢٣٢٠٠٠٠٠	١٤٧٥٠٠٠	٦'٣٥

وقد بلغ عدد مكاب سكك الحديد ٢٢ ٥٥٠ ٠٠٠ نفس سنة ١٩٠٦ يقابله ٢٠ ٠٣٦ ٠٠٠ نفس سنة ١٩٠٥ وبلغت زنة البضاعة التي نقلت سنة ١٩٠٦ ١٩ ٠١٢ ٠٦٧ طنان منها ٣ ٩١٦ ٦٧٣ طناً للجمهور و ٣ ٤٦ ٣٧٩٥ طناً لمصلحة السكة الحديد يقابل ذلك ٢ ٠٢ ٢٢٢ ٠ طنان سنة ١٩٠٥

#### (٤٧) السكك الحديدية الضيقة

بلغ طول سكك الحديد الزراعية المفتوحة في القطر المصري ١١٤٥ كيلومتراً . والشركات الثلاث صاحبة هذه السكك قائمة بعملها قياماً حسناً على ما يظهر . وقد تحسنت ادارة سكة حديد الفيوم التي شكوت منها في تقارير السابقة تحسناً عظيماً . وقد ادخل العنصر الاوربي فيها فكانت النتيجة في سنة ١٩٠٦ ان المصروفات نقصت ٤٠٠٠ ج . م . والربح الصافي زاد ٦٠٠٠ ج . م عما كانا سنة ١٩٠٥

\* ان قيمة رأس المال عينت بالنقد - يرلانة لم يتيسر حصر المبالغ التي صرفت على سكة الحديد المصرية بالضبط . وإلزاماً ان القيمة المذكورة آنفاً ليست دون الواقع

وبلغ عدد الركاب في العام الماضي في السكك الحديدية التابعة لهذه الشركات ٦٨٣٤٠٠٠ نس ٠ وبلغ وزن البضاعة التي نقلت بها ١٢٩٠٠٠ طن ٠ وقد سرتي ان عدد طلبة المدارس الذين يستخدمون هذه السكك في ذهابهم وابلهم يزداد ازدياداً سريعاً والاحجرة التي تؤخذ منهم تختلف بين ١٥ و ٣٠ غشاً في الشهر على نسبة المسافة التي يقطعونها

وقد زادت حركة النقل على هذه الخطوط زيادة عظيمة حتى ان القاطرات التي كانت منذ بضع سنوات تكفي للقيام بالعمل المطلوب منها اصبت الآن غير كافية وادركت كل الشركات انها في حاجة الى الاهتمام بامر المحطات لان هذه المحطات اصبت ضيقة بالنسبة الى كثرة القطن الذي يخزن فيها قبل شحنه في المراكب حتى ان بعض معامل القطن رفضت نقل قطنها في هذه السكك لهذا السبب

#### (٤٨) مصلحة التلغرافات

بلغ ايراد مصلحة التلغرافات ١٠٤٠٠٠ ج ٠ م في سنة ١٩٠٦ وزاد المصروف فيها ١٦٠٠٠ ج ٠ م عما كان عليه في سنة ١٩٠٥ فبلغ ٩٠٠٠٠ ج ٠ م وقد خصص مبلغ ٨٠٠٠ ج ٠ م من زيادة المصروف انتار اليها بزيادة رواتب المستخدمين وكان عدد التلغرافات المخصوصية التي ارسلت في سنة ١٩٠٥ مليوني تلغراف فبلغ ٢٣٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٠٦

ولا يمكن الآن لتقليل ساعات العمل على المال او السعي في التقييف عليهم باعطائهم يوم راحة في الاسبوع لان عدم لا يزال ال مما يجب ان يكون بالنظر الى العمل المطلوب منهم لا سيما وانه يزداد سريعاً ولكنه يؤمل ان يخرج في هذا العام من المدارس عدد كافٍ من التلامذة الذين يتعلمون التلغراف فيتمسك بذلك تخفيف العمل على المال

وقد زاد عدد الطلبة في قسم التلغراف في مدرسة الصنائع والفنون عما يمكن ان يسع فاستؤجر مسكن آخر لاثامه الزائدين وهذا المسكن يسع ٣٠ تلميذاً ٠ ثم ان مصلحة السكك الحديدية اخذت تبني مدرسة خصوصية لها لكي تعلم فيها طلبة فن التلغراف التابعين لتعلمها التجاري او لمصلحة التلغراف

### (٤٩) التليفونات

ازداد عدد التلغرافات المستحيلة في العام الماضي عما يقابله في العام في سنة ١٩٠٥ والمظنون ان السبب في ذلك هو ان الخطوط التليفونية بين بورسعي القاهرة والاسكندرية لا تزال غير كافية لاداء المطلوب . ولذلك فتحت الحكومة المال اللازم لانشاء خطين جديدين في هذا العام . وقد مد خط التليفون بين مصر وطنطا . وتقدم العمل في انشاء خطوط تليفونية في الارياض كثيراً وبلغت الخطوط التليفونية المستحيلة الآن ١٣٧٥ خطاً

### (٥٠) حركة الانتقال بين مصر واوروبا

ذكرت في تقريرى السنوي السابق ان عدد الذين قدموا القطر المصري بطريق الاسكندرية او بورسعيد بلغ ١٠٠ الف قس في سنة ١٩٠٥ وانه كان ٩٠ الفاً في سنة ١٩٠٤ و ٧٤ الفاً في سنة ١٩٠٣ و ٦٠ الفاً في سنة ١٩٠٢ بقطع النظار عن الجنود وقد بلغ هذا العدد في سنة ١٩٠٦ نحو ١٠٧٠٠٠ منهم ٨٧٠٩٧ قدموا بطريق الاسكندرية و ١٩٨٥٠٠ بطريق بورسعيد . ولست اعلم كم كان بينهم من السياح ولكني لا اشك في ان القسم الاعظم منهم من التقيمين في القطر المصري دائماً وقد نزل الى القطر المصري في السويس ٨٦٣ ١٤ نفساً غير المذكورين وغير الحجاج



## الباب السادس

### في الاعمال العمومية

#### (٥١) ميناء الاسكندرية

يسر عليّ ان اشرح الاعمال المهمة التي عملت اخيراً في ميناء الاسكندرية من غير رسم يوضحها فانصر على خلاصة تقرب ذلك من ذهن القارئ

واولاً انكم عن الميناء الخارجي فقد صرف مبلغ ١٠٣٠٠٠ ج م منذ سنة ١٩٠٥ على عمل ستة مراس جديدة لسفن الفحم وتخازن واسمة لخزنه وابتدأ استعمال مرسين منها منذ الصيف الماضي وانبثت ( في ١٧ يناير ) ان الثالث والرابع منها يتان في آخر يناير وان الخامس يتبدئ استعماله في آخر اغسطس . ثم اعطي اعتماد مالي اضافي قدره ٥٥٠٠٠ ج م في السنة الجارية لبناء مرسين آخرين وهما لازمان جداً لان مقدار ما ورد من الفحم في سنة ١٩٠٦ زاد بمقدار ٥٠٠٠٠ طن عما ورد منه في سنة ١٩٠٥ وبمقدار ٥٠٠٠٠ طن عما ورد سنة ١٩٠٠ ففى تم بناء المراسي الستة اتسعت النسيجة على الرصيف في الميناء الداخلي فتمهارة العمومية وقد اعطي ١٠٠٠٠ ج م سنة ١٩٠٥ لتوسيع الارض عند الطرف الاخير من رصيف الفحم والمأمول ان ذلك يتم في آخر يونيو من هذه السنة وفتح اعتماد قدره ١٢٩٠٠٠ ج م سنة ١٩٠٥ لبناء ستة ارصعة لمراكب الخشب في القباري وجعلت جائزة للفراجات المانجا والمقاولين اذا كانوا يقومون العمل قبل الوقت المتفق عليه وهو ابريل ١٩٠٨ ولكي لا ادري ان كانوا يستطيعون اتمامه قبل ذلك وفتح اعتماد آخر قدره ١٢٠٠٠٠ ج م لاطالة الحاجز الحالي الذي تشتت الامواج عليه وعمل حاجز آخر مثله من جهة رصيف المواشي الجديد عند السبخ والمأمول ان الحاجز المذكور آتقاً يطال في آخر ١٩٠٧ بحيث يمنع الامواج التي تثيرها الرياح الغربية من الدخول الى الميناء . واعطي نحو ٢٥٠٠٠ ج م لبناء ميناء للمواشي قرب السبخ وقد تم بناؤه في اغسطس ١٩٠٦ وهو يستعمل الآن

اما الميناء الداخلي فقد فتح اعتماد قدره ١٠٦٠٠٠ ج م لبناء ارصعة جديدة وارصة مراس في الماء العميق عند رصيف الترساة ولكن هذا العمل تأخر ويؤمل ان يتم مرسو



من المراسي الاربعة في شهر نوفمبر وآخر في شهر يناير سنة ١٩٠٨ والانتظار متجهة الآن الى شراء ما يلزم من عدد الرقع والنقل ونحوها

واعطي نحو ٦٧٠٠٠ ج.م من المال الاحتياطي لاصلاح ميناء الاسكندرية فصرف نحو ٣٣٢٠٠ ج.م منه الى آخر ١٩٠٦ علاوة على ١٠٦٠٠٠ ج.م صرفت على الترميم واصلاحات اخرى ثانوية . ثم اعطي مبلغ ١٠٠٠٠ ج.م لجرف البحر الجديد بالكراكات بين الصغور وعرضه ٦٠٠ قدم وسيكون عمقه ٣٥ قدماً . وقد استعانوا بكراكات الامبرالية البريطانية كثيراً في هذا العمل والمأمول ان العمل كله يتم في يونيو من السنة الجارية . وارجو بعد اتمامه ان يتم الاتفاق على ان كراكات الامبرالية تجرف الرمال الواقعة الى الشمال الشرقي من الحاجز الكبير الذي تنتفس الامواج عليه . اما الآن فهناك مساحة ٥٠٠ فدان لا تصلح الا لرسو السفن الشراعية التي لا يلزم لها ماء عميق فقدر ما يلزم جرفته يبلغ ٣١٠٠٠٠ متر مكعب ففى تم جرف هذا المقدار تصبح الاسكندرية من احسن مواني البحر المتوسط ان لم اقل انها تصبح احسنها

وستتم الاعمال الجارية الآن سنة ١٩٠٩ وحينئذ ينتظر ان يزيد مقدار ما يمر بميناء الاسكندرية من الواردات والصادرات كثيراً فقد كان مقدارها ٢٣٩٤٠٠٠ طن سنة ١٩٠٠ فصار ٣٤٥٠٠٠٠ طن ١٩٠٥ و ٣٦٦٠٠٠٠ طن سنة ١٩٠٦ فاذا فرضنا ان متوسط زياتها السنوية يكون ١٠ في المئة وهو متوسط على غاية الاعتدال فالصادرات والواردات تزيد حتى تبلغ ٤٨٨٠٠٠٠ طن سنة ١٩٠٩ وحينئذ يكون قد تم ٨٠٠٠ متر من المراسي او متر لكل ٦٠٤ طنات من البضاعة وقد زار الاميرال بلومفيلد والمستر ملاغال مهندس ميناء الاسكندرية المشهور اشهر المواني التجارية في بريطانيا العظمى وقارة اوربا في الصيف الماضي قصد تغيير ما يريان تغييره موافقا لحاجات الاسكندرية فوجدا ان نسبة المراسي الى طنات البضاعة متر لكل ٢٨١ طن في تريستا ومتر لكل ٣٦٨ طن في همبرج ومتر لكل ٣٨٠ طن في مرسيلا ومتر لكل ٢٣٣ طن في المافر ومتر لكل ٢٧٤ طن في لفربول ومتر لكل ٤٠٢ طن في منشستر ومتر لكل ٥٨١ طن في جلاسكو وان اربعة اضافية كانت تبني في كل ميناء من تلك المواني وان الميناء الواحد الذي تزيد فيه نسبة المتر الى الطن على ما هي في الاسكندرية هو ميناء انتورب حيث النسبة متر الى ٧١٩ طن ولكن لا يخفى ان كثيراً من البضائع التي تمر بميناء انتورب يرسل بحراً الى داخلية البلجيك والمانيا ومع ذلك فقد ابتدأوا هناك باطالة الرصيف ٤٥٠٠٠ متر . وعليه لاربب عندي

انه متى تمت الاعمال الجارية الآن في ميناء الاسكندرية يحتاج الامر الى عمل اعمال اخرى غيرها ولكن يحتمل ان اتمام ميناء بورت سعيد يخفف عن ميناء الاسكندرية غير ان رأيي هو ان تجارة القطر المصري تزداد ازدياداً عظيماً بحيث لا يؤثر ميناء بورت سعيد في ميناء الاسكندرية شيئاً

اما العمق اللازم للدخل بوناز الحوض التجاري فلم يكمل حتى الآن لانهم التزموا ان يوقفوا الجرف بالكرات مراراً هناك في السنة الماضية لكي لا يؤخروا الجرف اللازم لاعمال الميناء . ومع ذلك فقد استعملوا ذلك الحوض لثلاث وعشرين باخرة تجارية بقيت فيه مدة ٨٨ ١/٢ يوم واستعملته الحكومة لسفنها مدة ٥٧ يوماً . وهذا العمق قاصر عن الوفاء بمحاجات البواخر التجارية الكبيرة التي تختلج الى ميناء الاسكندرية . وسيزيد قصوره هذا متى فتح الممر بين الصخور في الخريف المقبل

#### (٥٢) ميناء بورت سعيد

تقدم العمل في ميناء بورت سعيد في العام الماضي تقدماً عظيماً على جانبي القناة واوشك الحوض العظيم الذي أنشئ على الشاطئ الايمن ان يتم وهو معد للباخرة التي تنقل الفحم وأنشئت مستودعات كثيرة على الشاطئ الغربي بالقرب من حوض الشريف . فدت الخطوط الحديدية اليها والامل عظيم ان العمل يجري فيها بكل ما يمكن من السرعة لان الناس متشوقون الى انجازها بالنظر الى نمو التجارة في البلاد وازدحام البضائع في الاسكندرية

#### (٥٣) كباري النيل

تقدم العمل في كوبري الروضة تقدماً عظيماً والمرجح اتمام بنائه في الاجل المتفق عليه مع المقاول . قال السيد وليم جارست : ان العمل جارٍ على غاية ما يرام والقولاذ الذي يستعمل لهذا الكوبري من النوع الجديد

ولما سئل السيد بنيامين باكر تقدم تقرير عن هذا الكوبري كتب ( في ١ فبراير ) ما يأتي اجريت اليوم التفتيش في كوبري الروضة فاقول ان حالته حسنة من حيث العمل فيه والمواد المدة له . وان بناءه يعد مثلاً لاهم الاعمال التي يقوم بها بناؤ الكباري اعطيرون على احدث الطرق . اما الاعمال التي يقوم بها العمال الوطنيون فحسنة ايضاً غير ان

الضرورة تقضي بإعادة بعضها مرتين وذلك لعدم وجود آلات يرشمة بمصر كما في البلاد  
الأخرى . وحيث ان في مصر عمالاً أخرى تقضي برشمتين فقد اخذ المقاولون يملون عمالاً  
آخرين هذا العمل مهما كلفهم الامر لكي يتوفر العدد اللازم منهم لكبرى الروضة  
ولا شك ان تعليم عمال احياطين ليس بالامر السهل على السر وليم اؤوله وشركائه  
ولكنه يفيد البلاد لاحتياجها الى المبرشرين

اما الرسوم الموضوعة ليناك كوبري جديد في بولاق فلا تزال تحت النظر . والمأمول  
ان هذا العمل يمرض للنقصة العمومية في اثناء هذه السنة . وقد قدرت قيمة الارض اللازم  
تزع ملكيتها عند طرفي الكوبري ببلغ ٦٨ ٠٠٠ ج . م

#### (٥٤) المباني العمومية

كانت الحاجة الى المباني العمومية عقبه فعرض تقدم الاصلاح على اختلاف انواعه  
رغمًا عن كثرة الاموال التي انقفت في السنوات الاخيرة . ولا تزال الطلبات ترد من كل  
جهة لانشاء مستشفيات ومدارس ومكاتب بومسة ومراكز بوليس الخ . وهي طلبات لا يمكن  
اجابتها اليها كلها دفعة واحدة

وقد صرفت نظارة الاشغال العمومية وحدها على المباني العمومية في سنة ١٩٠٦ مبلغاً  
لا يقل عن ٧٨ ٠٠٠ ج . م فتم بناء ٤٣ بناء وابتدأ بناء ٤٨ وبلغ ما صرف على المدارس  
والورش وحدها ٩٦ ٠٠٠ ج . م كل ذلك هذا ما تصرفه مصالح السجون والصحة والجمارك  
التي تهتم هي نفسها ببنائها العمومية

## الباب السابع

في الادارة

(٥٥) المكاتب الرسمية

اشرت غير مرة الى ميل الموظفين في مصر الى الاكثار من المكاتب الرسمية على غير حاجة . وادامي الآن مثال يدل على هذا الانحطاط دلالة صريحة وهو ملف رسمي يحوي ٣١ صفحة مكتوبة كلها بالة الكتابة . والاولى منها مؤرخة في ٢٦ من فبراير ١٩٠٥ وهي ترجمة عقد بيع مكتوب بالعربية وقد جاء فيه " ان الحكم محمد عثمان علي الزاكر من ناحية بنيان بمديرية اصوان اشترى من ابن اخيه محمد علي الزاكر من اهالي تلك الناحية والمديرية نصف حمار يبلغ ١٩٥ غرشاً "

والظاهر انه وقع شك في كون الحمار مشترى او مسروقاً فتبادل الموظفون في اصوان ودقلة والقاهرة وغيرها ٢٣ افادة رسمية في هذا الموضوع وآخر افادة منها مؤرخة في ١١ من نوفمبر ١٩٠٦ هذا ولم نتقرر بعد ملكية الحمار مع انها ظلت موضوع البحث مدة سنة وتسعة اشهر . فأمل ان رؤساء المصالح يذلون جهدهم في منع مثل هذه الاعمال

(٥٦) البوليس

لا يكاد المصلح يجد بين كل القضايا المعقدة التي يضطر الى حلها قضية اصعب من قضية تنظيم بوليس مستوف شروط وظيفته . ومصر مثل غيرها من البلدان لا ينتظر ان يجري فيها على نظام اداري بعد اصلاحه وتحسينه ينتج نتائج عظيمة في الحال بل جل ما يمكن عمله فيها هو ان يسير الانسان تدريجياً في السبيل الذي يؤدي الى الغرض المقصود حتى يحصل التحسين المطلوب على توالي الايام ولا ريب عندي ان نظارة الداخلية سائرة في السبيل المؤدي الى الغرض المقصود من هذا القليل . فقد انشأ اللورد كيتشر مدرسة للبوليس سنة ١٨٩١ ولكنها لم تتقدم نقداً ما سريعاً جداً فقلة المال كما في الحال في سائر الاصلاحات . الا ان توقيع الاتفاق الانكليزي الفرنسي اكسب مصر حريتها المالية منذ سنتين او ثلاث سنوات فجاء ذلك بالنتيجة الشافية فانه بدخل المدرسة الان ثم يخرج منها

نحو ٣٠٠ تلميذ سنوياً وبعد ما يتعلمون فيها ستة اشهر ونصف شهر يصيرون كونسبلات ويطلقون مرتباً اعظم من مرتب البوليس الذين يؤخذون من الجيش . والمأمول ان قوة البوليس كلها تؤلف على هذا النمط في المستقبل ولكن عدد الذين يطلبون الدخول الى المدرسة الآن لا يزيد كثيراً عن عدد المراكز الخالية

اما النتائج التي يؤمل الوصول اليها على توالي الايام فلا يتيسر الكلام عنها من الآن . قال المستر مثل "واسمع الناس احياناً يشكون قائلين ان الكونسبلات الجدد يستخدمون ما يؤثرونه من زيادة القمم والدكاك لزيادة ابتزاز المال من الاهالي . ولكن مهما يكن في تثقيف اخلائهم ونفوس اودم من المشقة فاعلموا لا يدخرون وسعاً في ذلك وفي تشويقهم الى مبادئ اسمي من التي كانت قبلاً نصب عيونهم وذلك تحت ادارة الماجور الجود مدير المدرسة الجديد وبحسن ارشاده . على انه لا بد من خيبة الأمل في بعض من اولئك التلامذة ولكن لا نصف عزائم المستر مثل والماجور الجود بسبب ذلك اذ لا ريب عندي ان الكونسبلات الذين يخرجون من تلك المدرسة يكونون بوجه الاحمال ارق بكثير من الذين يدخلون في خدمة البوليس على النظام الذي كان متبعاً قبلاً . وعلى كل حال لا يمكن الانسان ان يفعل أكثر مما يفعل الآن . قال المستر مثل " ولا اظن ان بوليساً في العالم يعلم احسن مما يعلم البوليس المصري الآن " وانا اشهد بصحة هذا القول بناء على ما رأيته من تلك المدرسة اما من جهة الآداب والاخلاق فلا ينتظر من الكونسبل المصري ان يكون ارق فيها من الهيئة الاجتماعية التي يعيش فيها

ثم ان المدرسة تعلم تلامذة غير الكونسبلات ليكونوا ضباطاً في البوليس وهي تخرج نحو ثلثين من هؤلاء الضباط كل سنة . قال المستر مثل " والذين يطلبون ان يتعلموا ليكونوا ضباطاً كشار لاحد لعدد وكثرتهم كلما زادوا علماً وتهذيباً وضعفوا جسماً وبنية فقد طلب تسعة عشر تلميذاً من الذين اتقوا دروسهم الثانوية الدخول الى المدرسة في شهر سبتمبر الماضي فلم يقبل منهم بعد الفحص الطبي غير ثمانية "

ثم ان التعليم في هذه المدرسة كله بالعربية وما يحسن ذكره انه لم تحدث في السنة الماضية حادثة سكر او تمرد او سرقة فيها

ويقيم التلامذة الآن في بناء استوَجروا لم يثباتهم المدرسة التي بنى لم يبلغ ٤٥٠٠٠ ج . والمأمول انها تم في شهر اكتوبر المقبل وقد ربط مبلغ ٥١٠٠٠ ج . في ميزانية السنة الجارية لزيادة عدد البوليس وزيادة

راتبه ايضا . ولا حاجة الى شرح الوجوه التي يصرف هذا المال فيها وانما اقول ان ١١٣ كونسبتلأ اوربياً آخرين استخدموا في مصر القاهرة والاسكندرية وقتال السويس

### (٥٧) الحفر

اذا كان انشاء بوليس مضمون في القطر المصري بعد امر اصعب الحل فرما كانت مسألة تنظيم الحفر في الارياف اصعب منه اذ البوليس يتبعون نظاماً عسكرياً والاقتار عاشون تحت انظار ضباطهم ولكن الحفراء يتفرقون في طول البلاد وعرضها بحيث يصعب ان يعدوا من عامة الناس لا من وظيفي الحكومة وشأنهم في ذلك شأن العمدة . وقد ابنت الاصلاحات التي ادخلت في هذه المصلحة في تقريرى السويين السابقين بياناً وافياً فلا حاجة الى اطالة الكلام الآن فيه . ولا ريب ان ذلك حسن فان الحفراء باتوا احسن حالاً مما كانوا عليه من جهة الاجور والسلاح والملابس وزد على ذلك ان الذين يسهرون الليل منهم لا يطلبون لخدمة في النهار كما كانوا يطلبون من قبل وان لم يكن يمكن منهم من الشغل في اطيانهم الخصوصية . وما يجدر ذكره لم مقروناً بالتناء عليهم بالرغم مما ينسب اليهم من الاتفاق مع القصوص والمتشردين — ولعله لا يخلو من العصبه احياناً — هو انه قد قتل منهم اربعة عشر رجلاً في العام الماضي حين قيامهم بوظيفتهم وقد اعطت الحكومة مكافأة قدرها ٥٠ ج.م لعائلة كل من هؤلاء القتلى

ولكن مع دلائل هذا القصد لا يزال الحفراء بوجه الاحمال ادنى من ان يعدوا قوة كافية لحفظ الامن وقد ذكرت في العام الماضي ان الحكومة عينت ملاحظين للحفراء براتب شهري يتراوح بين ثلاثة جنيهات وخمسة في الشهر وناطت بهم مراقبة عدد من النواحي والمرور فيها برفقة خفراء يؤخذون بالتناوبه كل ذلك بناء على طلب مجلس شورى القوانين ولكن يسوفي ان اقول انه وان كان هذا المشروع حسن الوضع لكن لم تأت النتائج مطابقة لما كان ينتظر منه . قال المستر متشل " ولا يعني ان اقول ان هذا المشروع جاء بنتائج نسق المصروفات التي صرفناها عليه رغماً عما بذلناه من الاجتهاد فيه " والسبب في ذلك هو ان الملاحظين اقصمهم قصر وعن القيام بواجباتهم وقد اصاب المستر متشل حيث قلبه . " لا يرجحى من الحفراء مزايا غير موجودة في رؤسائهم " . ومع ذلك فان المشروع لا يهمل ولكن شأن هذه المسألة شأن غيرها من المسائل المديدة التي يتوقف اصلاحها على اخلاق العمال المواطنين بها فان الأمل الوحيد في الحصول على نتيجة حسنة في المستقبل

معلق بوضع نظام صحيح والاتكال على الثبات والتحرين والتدقيق في اختيار الرجال لتعزيز هيئة الموظفين وترقية اخلاقهم تدريجياً

على ان هناك عقبة تترض في سبيل الاصلاح وهي انه يصعب الحصول على العدد اللازم من العمال للقيام بالخدمة رغمًا عن زيادة الرواتب في الايام الاخيرة والسبب في ذلك ارتفاع اجور العمال في طول البلاد وعرضها

وقد اتصل بي ان بعض الدوائر تحسن جعل الخدمة اجبارياً ولكني لا استحسن ذلك والمستر متشكك يرى رأيي وفي ظني ان السبب الاكبر الذي يجعل بعضهم يميلون الى الرأي الاول هو ان كثيرين يرغبون في زيادة عدد الخفراء ولكنهم لا يريدون ان يقوموا بالخدمة اللازمة لذلك ولكن الحقيقة هي ان عدد الخفراء كافٍ في معظم الجهات وقد يزيد عن الحاجة في غيرها ولكن النقص ناشئ عن عدم كفاءتهم ولذلك اوافق على رأي المستر متشكك وهو يرى ان احسن طريقة لحل المشاكل الناتجة عن هذه الحال « هي الامتناع عن زيادة عدد الخفراء زيادة تذكر الا اذا قصت بذلك احوال خصوصية وقتياً والميل الى تنقيص العدد وزيادة الاجور وقد بلغت نفقات الخفراء في المديرية في العام الماضي ٥٥١ ٠٠٠ ج ٠ م منها ٤٧٤ ٠٠٠ ج ٠ م قام بدفعها الاهالي و ٧٥ ٠٠٠ ج ٠ م مقتها الحكومة من ايرادها العمومي ولم يتيسر للحكومة زيادة هذه المقتة في سنة ١٩٠٧ بالنظر الى المصروفات التقديرية المطلوبة منها في جهات اخرى

#### (٥٨) العمدة

اشرت في تضاعيف كلامي على مسألة ادخال المجالس النيابية تدريجياً في القطر المصري الى ان اساس المشروع الذي وضعه اللورد دفرين هو السعي لاقتاد الاهالي من ظلم مشايخ البلاد<sup>(١)</sup> وزدت على هذا ان اهالي القرى لا يزالون ينتخبون العمدة بوجه عام نواباً عنهم وذلك على الرغم مما خولهم اياه القانون النظامي من حرية الانتخاب ولا مشاحة في ان مركز العمدة تغير عما كان عليه منذ ٢٥ عاماً فاصبح العمدة لا يستطيعون ان يتجاوزوا حدود وظيفتهم كما كانوا يفعلون في ذلك العهد ولكن سلطاتهم ضمت من جهة اخرى كثيراً فقد قال المستر متشكك "انا قد ابعثنا النواب الذين يستطيعون وحدهم ان يكونوا واسطة التقارب بيننا وبين الاهالي"

(١) انظر "٦" في مجلس شورى القوانين والمجموعة العمومية

وانا لا اشك في صحة قول المستر مثل غير انه لم يكن مناص من اضعاف سلطة الصمد في دور الانتقال من حكومة استبدادية الى حكومة ساد في عصرها النظام وامتد فيها ظل القانون . وقد ارتئي الناء نظام القرى القديم الغاء تاماً بالنظر الى صعوبة تنفيذه ومنافاته لروح العصر . ولكن المستر مثل يعارض في هذا الرأي وانا اشاركه في هذه المعارضة وارى وجوب المحافظة على هذا النظام وبذل الجهد في اصلاحه رغمًا عما يمترضه من الصعوبات التي توهي المزائم

### (٥٩) السجون

يبحث ذوو الحل والعقد مؤخرًا بحثًا متفيضًا في مسألة معاملة المسجونين في القطر المصري . ولست اريد الخوض فيها في هذا التقرير لان رأي الباحثين لم يقر على شيء حتى الآن (١٠ يناير) ولان مدير عموم السجون سيبحث في هذه المسألة بحثًا وافيًا في تقريره القادم ومن المحتمل ان تنفذ التدابير لارسال اصحاب السوابق من المجرمين الى اصلاحيات خاصة بالبالغين من الحلم والادراك غير انه لا بد من احداث شيء من التغيير في القانون قبل انقام ذلك

وقد اتفق نحو ٧٥٠٠٠ ج ٠ م على بناء السجون في السنة الماضية منها ٣٠٠٠٠ ج ٠ م على بناء الاصلاحية الجديدة ونحو ٢٧٠٠٠ ج ٠ م على بناء سجن في القناطر الخيرية

### (٦٠) ادارة تحقيق الشخصية

ان تحقيق البوليس لشخصية حسب النظام الذي وضعه الكولنل هارفي ( باشا ) منذ اعوام لا يزال يأتي بفائدة عظيمة ولا تنحصر فائدته في بيان سوابق المجرمين الذين يحاولون اخفاء شخصيتهم الحقيقية باسماء مستعارة بل تشاغل وجهًا آخر وهو رفع التهمة عن الذين يتهمون خطأ بارتكاب بعض السوابق فقد ظهرت فائدة هذا الوجه الثاني في حوادث كثيرة في العام الماضي

وما تسرّ معرّضه هو ان تخوف الناس من هذا النظام في بادىء الامر اخذ يزول . قال الكولنل هارفي " ولم يتفق قط في حادثة من الحوادث ان رجال النيابة او القضاة ارتابوا في صحة هذا النظام بل كانوا يقبلون شهادة المجرمين بحالاً ويمدونها بشهادة قاطعة "



## (٦١) الحشيش

من الاخبار التي ترواح النفوس الى سماعها ان عدد الذين آل تعاطيهم الحشيش الى اختلال شعورهم وادخالهم مستشفى المجاذيب في القاهرة نقص نقصاً مطرداً في السنوات الاخيرة ولكن لا ريب في ان الحشيش لا يزال رائجاً عظيماً وقد بلغ ما ضبطه رجال خفر السواحل والبوليس والجمارك في العام الماضي ١٥٣٤٥ كيلو غراماً . ومن الغريب ان الحادث المعروف بمجاذنة شبه جزيرة سيناء سهل السبل لادخال الحشيش الى القطر المصري تسهيلاً عظيماً وذلك لان بلك الهجانة المتوط به مراقبة الحدود عند الصحراء الغربية دعي الى شبه جزيرة سيناء للقيام فيها وقتياً في فعلي الصيف والربيع الماضيين فما علم المهربون ان الحدود خلت من المراقبين حتى فاض بحر الحشيش على القطر المصري كما قال المستر مثل . وربما كان ذلك هو السبب في ثقل اسعار الحشيش في خلال العام الماضي فلها تفاوتت من ٦٥ فرنكا الى ١٢٠ في الكيلو

ولما كان كل الحشيش الذي يتدفق في القطر المصري وارداً من بلاد اليونان الحث الحكومة المصرية على الحكومة اليونانية حين المفاوضات في تجديد المعاهدة التجارية بين الحكومتين في منع زرع الحشيش في بلاد اليونان منعاً تاماً ولكن الحكومة اليونانية أبت ذلك فتم الاتفاق بمدئله على اخذ تدابير مختلفة لمقاومة اصدار الحشيش من البلاد اليونانية الى القطر المصري وامم هذه التدابير وضع ضريبة اضافية على الاطيان التي تزرع حشيشاً ومنع اصداره الى القطر المصري منعاً تاماً ولا ريب في ان الحكومة اليونانية تسمى في انجاز وعودها بكل صدق واخلاص . على انه وان يكن ابداء الرأي الآن صريحاً في ما ينتج عن ذلك بعد قبل اوانه لكفي لا ارى بدءاً مع ذلك من ان اقول ان تهريب الحشيش الى القطر المصري لم يقاوم بعد مقاومة فعالة . ولا غرابة في ذلك فان مقاومة صعبة جداً لان طول ساحل اليونان وقرب جزر الارخبيل العديدة من البر يسهلان تهريبه على المهربين فانهم كثيراً ما يأتون بالحشيش الى جهة غير مطروقة في احدى تلك الجزر ثم يرسلونه الى القطر المصري في السفن الصغيرة التي تخفي في البحر المتوسط وهي كثيرة العدد بعضها بخاري وبعضها شراعي ولذلك رأى احد الاذكياء العارفين باحوال التهريب ان خير واسطة لحفظ القانون هي ان لا يسمح بنقل الحشيش من جهة الى اخرى في بلاد اليونان وان لا يؤذن من اصداره الا في ثراو ثرين معينين كبيراً وبتراس مثلاً . لانه يمكن ان يراقب حينئذ مراقبة فعالة وهو رأي جدير بالاعتبار

## (٦٢) المسكر

تكلمت بالايجاز عن هذه المسألة المهمة في تقريرى السابقين وقد دار البحث عليها في البرلمان اخيراً فرأيت ان ايسر الكلام عنها هذه المرة أكثر مما فعلت في المرتين السابقتين كتب المترمثل يقول " انه وان تكن المسكرات لم تنأصل في مصر بعد لكن تعاطي المسكر زاد عما كان عليه مع شدة مقاومتنا له ضمن دائرة اختصاصنا ومع كره معظم الاهالي له ايضاً "

واليك مجمل المعلومات التي يمكن استخلاصها من احصاءات الجمارك . كانت زنة " المشروبات الروحية " التي دخلت القطر سنة ١٩٠١ ٥١١١٧٦ كيلو فارتفعت الى ٦٧٤٢٧٦ كيلو سنة ١٩٠٥ وهي آخر سنة عندي احصاؤها الآن ( ٣ يناير ) ٠ وزادت " المشروبات الروحية " الموضوعة في الزجاجات في تلك المدة من ٨٥١٢٧ "دسته " الى ١١٤٨٤٩ "دسته " اما الكحول الصرف فقد قل " الوارد منه " من ١٣٩٢٤٧٥ الى ٥٨٣٠٢٦ كيلو " وزاد الوارد من البيرا الموضوعة في البراميل من ٩٩٦٧٧ الى ١٢١٤٩٤ "دسته " والموضوعة في الزجاجات من ١٥٧٩٠٨ الى ١٦٧٨٦٩ دسته والوارد من الخمر من ٤١٣٥٩ الى ١٣١٠٩١٧٩ كيلو والموضوع منها في زجاجات من ٣٣١٧٧ الى ٤١٣٥٩ دسته ونزد أكثر المشروبات الروحية من فرنسا والجزائر وتركيا وانكلترا واليونان وبرد الكحول الصرف من النمسا والمجر وروسيا والبرا من انكلترا والمانيا والنمسا والخمر من قبرص واليونان وايطاليا وتركيا وكذلك من فرنسا والجزائر ولكن بكميات صغيرة بالنسبة الى البلدان الاخرى وتصب معرفة مقدار الزيادة التي نشأت في الواردات عن زيادة النزلاء الاوربيين في القطر ومقدار الزيادة التي نشأت عن زيادة تعاطي المصريين للمسكرات . غير انه مما لا ريب فيه ان الوارد من تركيا وهو العرق ( الزبيب ) وما شاكل من المشروب يتعاطى أكثره المصريين والطبقات الواطئة من الاوربيين . وقد ازداد الموسكى انتشاراً وكذلك نوع رخيص من البيرا الانكليزية ورد منه مقدار كبيرة اخيراً . والرأي الغالب على الذين يوثق بحكمهم ان تعاطي الخمر الواردة من الخارج لم يزد ازدياداً كبيراً عند المصريين ما خلا الطبقات العليا

وام كثيراً من مسألة المشروبات الواردة من الخارج مسألة المسكرات المصنوعة في

داخل القطر . فان في القاهرة ٤٣ معرلاً للكحول منها ١٣ للوطنيين والباقي بملكه الاجانب ويستخرج الكحول في مصر من الدبس ( عل السكر ) وتجارته محصورة كلها تقريباً في شخص واحد ويؤخذ من احصاءاته ان الكمية التي تستخرج له زادت من ١٧٨ ٦١٩ كيلو سنة ١٨٩٩ - ١٩٠٠ الى ٤٤٣٢ . ٣١ كيلو سنة ١٩٠٥ - ١٩٠٦ ونحو نصف هذه الكمية يستعمل للشرب والنصف الآخر للوقود ويقطر الزبيب في كل انحاء القطر وتباع الالاف منه بسبعة غروش ولكنه يتعذر تقدير مجموع الكمية التي تقطر منه

وقد اوردت في ما تقدم خلاصة المعلومات التي امكنتني الحصول عليها من الاحصاءات ولست اشك في صحة النتيجة العمومية التي وصل اليها المستر مثل فقد قال — " ان عادة شرب الخمر والمشروبات الروحية شاعت بين شبان الطبقات العليا من الاهالي " فهم يشبهون بالاوربيين في عاداتهم ولكنهم لا يعرفون دائماً الحد الذي يجب ان يقفوا عنده فالقاعدة عند الاوربيين المحترمين ان لا يفرطوا في شرب الخمر ومن فرط منهم شذء عن القاعدة واما المصريون فالذين يتعاطون الخمر يميلون الى الافراط منه . اما الفلاحون فلم تطرق اليهم عادة شرب المسكرات ولا يصح ان يعد السكر من اسباب ارتكاب الجرائم . ومن النادر ان تجد مصرياً سكران ولو في مدينة من مدن الارياف " وهاك جدولاً يمدد حوادث السكر التي حدثت سنة ١٩٠٥ و ١٩٠٦ في كل انحاء القطر في الاشهر العشرة الاولى التي تنتهي في ١١ أكتوبر

١٩٠٦	١٩٠٥						
٨٨١٠	٨٨٣٦	...	...	...	...	...	في الشوارع
٣٢	٧١	...	...	...	...	...	في المحلات العمومية
٨٨٤٢	٨٩٠٧						

قلت في تقريري عن سنة ١٩٠٤ ان القطر المصري قد استفاد كثيراً جداً بنوع عام من اتصاله باوروبا ولكن ان كان التقدم الاوربي يوصل اليه ما يزيل الفضيحة الكبرى من فضائل الاسلام وهي الامتناع عن المسكرات فذلك عار على اوروبا ولا ريب انه يخشى على

(١) كتب مدير علوم الجمارك يقول " واذكر على سبيل الاستنهاد عن عادات الطبقات العليا انه وصلي منذ مدة كتاب من رجل فرنسي من الذين يجلبون الخمر من الخارج فصد فيو ان يقتني منه " فواتيره " فذكر انما اربعة من الذين يتعرون منه وكلمهم باشارات مسلوكة وموظفون في المحكمة ما عدا واحداً

المتصفين بهذه الفضيلة من قدها . ولا ازال على رأيي هذا من حيث العار ومن حيث الخوف من زوال هذه الفضيلة وكما مرّت سنة بغير اصلاح القوانين الحالية ازداد الخوف من زوال تلك الفضيلة

وانتقل الآن الى ذكر ما للحكومة من السلطة على مقاومة هذه الآفة ومنه يظهر ان سلطتها غير كافية فان بيع المشروبات الروحية بالمفرق مقيد بقانون " المحلات العمومية " كالقهوات والمطاعم والحانات والبارات الخ . فلا يمكن بيعها في هذه المحلات بوجه الاجمال الا بعد حصول اصحابها على رخص من الحكومة وهذه الرخص تعطى مجاناً فلا تأخذ الحكومة شيئاً عليها مع اني لا اعرف مسوغاً لضرب الضرائب افضل من ضربها على هذه الرخص . وقد استثنيت " الاحياء الاوربية " في القاهرة والاسكندرية وبورت سعيد والاسميلية والسويس " من هذا القانون بناء على طلب الدول فيستطيع الانسان ان يفتح حانة فيها على شرط ان يشعر البوليس بذلك قبل فتحها بأسبوعين ومضى اعطيت الرخص لم يمكن استرجاعها الا بامر المحكمة واذا كانت بيد الاجانب وجب صدور قرار من الحاكم المختلطة باسترجاعها وهذه القاعدة تنحى على كل اصحاب الحانات وما شاكلها من المحلات التي تفت قبل ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠١ وهو التاريخ الذي ابتدأ فيه العمل بالقانون المتعلق بهذه المسألة . ولا يمكن للمحاكم ان تحكم بسحب الرخص نهائياً الا في احوال خصوصية اهمها

- (١) بيع المشروبات الروحية المنشوذة او الشرع في بيعها
- (٢) صدور احكام في جنایات او جفج معينة على اصحاب الرخص . ولكن سحب الرخص في هذه الحالة يدوم خمس سنوات فقط
- (٣) تعاطي الخشيش في المحلات التي يد اصحابها رخص اذا كان قد سبق لحكم عليهم لمثل هذا الذنب
- (٤) المقارنة في تلك المحلات اذا كان قد حكم على اصحابها لهذا الذنب في خلال السنوات الثلاث السابقة

ولفتشي الحكومة الحق بعد اعلان التنصليات في ما يتعلق بالاوريين ان يشتواكل المحلات العمومية ولكنهم لا يعملون به لانه يفضي الى الكدر والاستياء يستلزم نفقات كثيرة ولا يأتي بفائدة في الاحوال الحاضرة بل لا بد للحصول على الفائدة من مراقبة المشروبات الروحية الواردة من الخارج والمصنوعة في القطر ومراقبة تجارتها ويجب من القوانين لمعرفة درجة الكحول وذكر المواد المضرة بالصحة العمومية وتعيين طريقة التحليل الخ . والحكومة

مستعدة لانشاء المعامل النكياوية وتعيين المفتشين الجديرين للقيام بالعمل ولكن ما دامت العقبات الناشئة عن الامتيازات الاجنبية موجودة فلا فائدة من ذلك  
اما تجارة الكحول بالجملة وبيع المشروبات الروحية بالفرق في المحلات التي لا تشرب فيها  
لفير مقيدتين بقوانين الآن

ولا يجوز انشاء معامل البيرا والكحول بلا رخصة غير ان الحكومة لا تستطيع الامتناع  
عن اعطاء الرخص اذا كان الموقع الذي يراد انشاء المعمل فيه موافقا وقام الذي يطلب  
الرخصة بكل الشروط التي تشترطها مصلحتنا الضبط والربط والصحة العمومية فيظهر من  
هذه الخلاصة المختصرة ان سلطة الحكومة غير كافية للقيام بما تقتضيه هذه المسألة . وليس  
هناك الاوجه واحد يرجي منه خير وهو ان الحكومة اتمت بهذه المسألة كثيرا منذ اعوام  
ولم تكن الحانات قد انتشرت في الارياض حينئذ فقر رأبها سنة ١٨٩١ على ان لا تعطى  
رخصة بانشاء حانة في بلدة لا يبلغ عدد سكانها ٣ آلاف نسمة الا في احوال خصوصية  
ولكن موظفيها اعملوا تنفيذ هذا القرار بعض الاحمال فتر الرأي في مارس سنة ١٩٠٥ على  
عدم اعطاء الرخص في كل بلدة كبيرة كانت او صغيرة بلا إذن من نظارة الداخلية وقد  
تولى المستر مثل نفسه النظر في طلب كل رخصة مدة السنتين الماضيتين فحال ذلك دون  
تكاثر الحانات ولا شك عندي انه من ام الاسباب في حصر اكثر حوادث السكر في المدن .  
وكل ما سمعته يؤيد الرأي الذي ابداه المستر مثل وهو ان رذيلة السكر لم تنطرق بعد الى  
اهالي الارياض تطرقا يذكر . واقول ايضا انه رغما عن قصور القوانين الحالية لخملة  
المستر مثل واعوانه على المسكرات في الثلاث السنوات الماضية لم تخل من الفائدة لان  
عدد المحلات العمومية التي تباع فيها المشروبات الروحية في كل انحاء القطر كان ٤٣١٤ في  
٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥ فنقص الى ٣٤٢٥ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ اي انه قل ٨٨٩ في  
سنة واحدة وكان عدد هذه المحلات العمومية ٣٤٢٥ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ منها ٩٧٣  
محلا في " الاحياء الاوربية " في القاهرة والاسكندرية وبورت سعيد والسويس قل  
عددها ١١٧ في خلال السنة ويسرني انه ليس في القرى التي يقل عدد سكانها عن ٣  
آلاف نفس غير ٥٥ حانة

اما اصحاب هذه المحلات فتمهم ١٩٨٦ اجانب والباقيون وعددهم ١٤٣٩ من رعايا  
الحكومة وقد دهشت لما علمت ان ١٩١ من هؤلاء مسلمون  
وقبل ختام الكلام في ما نحن فيه احب ان اوجه بعض الاقوال خصوصا الى الذين

يهتمهم امر الاصلاح في مصر من اهل انكلترا . فاقول ان في مصر مسائل عديدة تقتضي العناية والاهتمام . وانا واثق ان الحكومة جرت في كثير منها كما في مسألة التعليم ومسألة استخدام المصريين مكان الاوربيين وغيرها على سياسة صحيحة مطابقة لرأي الناس في انكلترا داخل البرلمان وخارجه اذا كنت قد ادركت رأيهم على صحيح . وهذه السياسة كانت حرة سمحاء ومستظل كذلك الى ما شا . الله . واما نحن الى مال وزمان لتوسع فيها على الرسم الذي رسمه لها واضعها وعلى غلط ما تم منها حتى الآن . ولكن هناك طائفة أخرى من الاصلاحات التي لم نتقدم تقدمًا يذكر ومن جملتها ما يختص باصلاح الآداب العمومية ولا سيما امتثال شافة انواع مختلفة من الرذائل ويظهر لي من المسائل العديدة التي تسأل في البرلمان ان الاهتمام بمثل هذه المسائل شديد هناك

اما السبب في قلة التقدم فيها فهو ان نظام الامتيازات الاجنبية الحالي يحول دون الاصلاح من هذا القبيل . ومما قلت لم ازد على ما يجب ان اقولهُ لاقناع كل من يهتم اصلاح مصر بأنه ان لم يغير ذلك النظام عما هو عليه فلا امل في تقدم هذا الاصلاح تقدمًا جوهريًا او سريريًا . ورب قائل يقول ولماذا لا تفتح الدول في كل مسألة من هذه المسائل على حدة . فاقول ان ذلك جرب ولكنهُ لم يأت بنتيجة ترغب الجرب في الجري عليه . وربما ادرك الانكليز اخفاق الجاري على هذه الطريقة من تذكر الصعوبة التي يجدها الانسان في حمل مجلس النواب والاعيان على المصادقة على مشروع قانون واحد يشهد الاختلاف والجهد فيه فما بالهم بالصعوبات التي تجدها مصر في عرض تدابيرها التشريعية العديدة ليس على مجلسين فقط بل على خمس عشرة دولة واقناعهم بقبولها والمصادقة عليها مع احتياج كثيرات منهم الى مشاورة مجالسها الشورية قبل البت في مصادقتها عليها اورفضها لها

ولست اعلم دواء لهذا الداء غير ما ذكرته في تقاريرى السابقة وهو انشاء مجلس عملي تشريعي ذي سلطة على سن قوانين تنفذ على الاوربيين المقيمين في القطر المصري ومتى انشئ فاول عمل يعله يكون انشاء محاكم جنائية لمعاقبة الذين يتعدون القوانين التي يسنها . فحينئذ يمكن توجيه العناية الى المسائل المتعددة التي يجب الاعانة بها على وجه يرضي معه الوصول الى نتائج حسنة . واما قبل ذلك فلا

هذا هو الحل الجمهوري الوحيد للمشكلات الحالية فادامت مصر غير حاصلة عليه فهي تبذل في المستقبل ما تيسر لها من السعي القليل في سبيل الاصلاح المطلوب كما كانت تفعل في الماضي ولكن لا يفتوا احد بمقدار ما ينتج عن سعيها هذا اذا ما ينتج عنه لا يمكن ان

يكون وافيًا بالمراد حتى تحصل على الحل المذكور آنفًا. وعليه أرى أنه يجب على كل المصلحين المصريين ان يوجهوا جل جهدهم الى هذا الامر الآن لأنه امر جال سواء نظرنا اليه من جهة المصالح المصرية او الاوربية او من جهة شرف الحكومة البريطانية وقدر التمدن الاوربي عموماً. وكل ما سواه من الامور لا يذكر بجانبه في الاهمية. وما دام ذلك المجلس غير موجود فليس من العدل بل من الجور والعبث ايضاً ان تلام الحكومة البريطانية او الحكومة المصرية او كلاهما على وجود مساوئ وعيوب يعترف هؤلاء بوجودها كما يعترف النافذون واللائقون ويتأسفون من وجودها كما يتأسفون هم ولكنهم لا يستطيعون مداواتها حتى يصلح النظام التشريعي الغالب الآن على بر مصر

### (٦٣) المقامرة

اغتنمت الحكومة المصرية في الربيع الماضي فرصة المفاوضات الدائرة مع حكومة اليونان لاجراء تغييرين مهمين في الطريقة التي تجري عليها في معاملة اصحاب محلات المقامرة من اليونان وهم كثيرون فاتفقت مع حكومة اليونان اولاً على ان يكون للبوليس المصري الحق في دخول كل النرف التابعة لحل عمومي تجري فيه المقامرة وكان لا يجوز له قبلاً الدخول الا الى النرف التي تجري فيها المقامرة فعلاً. وثانياً ان يعمل قواس من الفصالية اليونانية في كل بندر من البنادر تحت امر رجال البوليس دائماً ليسير معهم عند اول اشارة منهم الى محل المقامرة الذي يريدون تفتيشه

وقد جاء هذان الاصلاحان بفوائد عظيمة فكان في مصر القاهرة في اوائل سنة ١٩٠٦ سبعة عشر محل قمار للاوربيين منها ١٥ لجماعة من اليونانيين فاقفل من هذه المحلات الخمسة عشر اثنا عشر محلاً. وقد جرى مثل ذلك في الاسكندرية فاقفل ثمانية محلات من المحلات الاثني عشر المهمة فيها ويقال ان الاربعة الباقية غير ناجحة وقد حدث الآن مشكلة تدل على الارتباك والعقيد الذين يشآن عن تعدد المحاكم في القطر المصري. فان صاحب محل للمقامرة اتهم حديثاً بارتكابه "مخالفة" حسب القانون اليوناني فيحكم القنصل باب المسألة ليست من اختصاص بل من اختصاص المحاكم المختلطة. ولكن المحاكم المختلطة تمد القنب فجحة خارجة عن دائرة اختصاصها بحيث انه لا يمكن محاكمة المتهم على الاطلاق في الوقت الحاضر وقد لخص المستر متشل شرح الحالة الحاضرة بقوله

"وبالاجمال يقال ان المعاهدة الجديدة جاءت بفائدة جلية ولكن النتائج التي حصلت

لا تكاد تذكر في جنب ما اضاعه البوليس من الوقت وما تحمله من المشقة. وما دام هؤلاء القوم يمكنهم ان يوقعوا بين البوليس والحاكم المختلطة والحاكم القنصلية فالمسألة أصبحت الآن محصورة في ما اذا كان يمكنهم ان يربحوا ربحاً يذكر بعد كل المضايقة التي يجربونها م والمقارون منا . على انه لا يمكن استئصال هذه الآفة ما دامت الامتيازات الاجنبية على ما هي عليه

### (٦٤) تجارة الرقيق الأبيض

تتألف اللجنة التنفيذية لجمعية منع الرقيق الأبيض في الاسكندرية من تسعة اعضاء مغربيين من الطوائف الاوربية المختلفة ويضاف اليهم الماجور هوبكنسون حاكم بوليس الاسكندرية وقد اظهر مزيد الاهتمام بهذه المسألة . وسكرتيرها هو المستر بلاتر الذي كان مستخدماً في لندن وفبرس وجنى منهما اختباراً عظيماً وهو رئيس قلم بوليس مركزي ينظر في كل المسائل التي تتعلق بالآداب العمومية ويسرني ان اذكر انه لم يبلغي شكوى عن لسان احد من سوء تصرف البوليس او تعرضهم له بلا مسوغ

وقد أُنقذ سبع عشرة فتاة في العام الماضي من ايدي المتاجرين بالاعراض وسلمن الى الجمعية . وقد علمت انه يعترض في سبيل مساعي هذه الجمعية ثلاثة امور وهي اولاً ان الجمعية ليس لها ذاتية قانونية لان الحكومة لم تعترف بها رسمياً فينتج عن ذلك انه لا يمكن مقاضاة هيئة الجمعية عند الاقتضاء بل المصو الذي يكون له علاقة بالحادثة التي تقضي الى المقاضاة . على ان المنتظر ان تعترف الحكومة بهذه الجمعية رسمياً في ميعاد قريب ( ٢١ يناير ) وعند ذلك يصير لها ذاتية قانونية كجمعية الرقيق بالحيوان

ثانياً ان نظام الامتيازات الاجنبية يحول دون اتخاذ الاجراءات الفعالة بالسرعة الواجبة ضد الاروبيين بالنظر الى الطرق المتخذة الآن في تنفيذ تلك الامتيازات وان يكن القنصل قد مددوا يد المساعدة الى هذه الجمعية ونفوا تسعة وثلاثين قواداً سيف العام الماضي بناء على شكواها

ثالثاً ان خلو القاهرة وبور سعيد من جميعات غمائل الجمعية التي في الاسكندرية ينزل يد هذه الجمعية ولكننا نأمل ان اعتراف الحكومة بها يوول الى انشاء فروع لها كما جرى في جمعية الرقيق بالحيوان بعد اعتراف الحكومة بها



## (٦٥) جمعية الرفق بالحيوان

يقتضي عليّ ان احيل الذين يهمهم هذا الموضوع بنوع خاص على التقرير الوافي الذي اوشك ان يصدره ( ٢ يناير ) المستر هوراس رمبولد السكرتير الاكرامي لجمعية الرفق بالحيوان في القاهرة . ويسوّفني ان المستر رمبولد عازم على السفر من القطر المصري قريباً بعد ان ساس الجمعية وادار ماليتها على وجه يطلق الالسنه بمدحه والثناء عليه

واحب ان اوجه الانظار بنوع خاص الى امر اشار المستر رمبولد اليه في تقريره وذلك ان اربعة اخماس المال الذي يكتب به لهذه الجمعية في القاهرة يقوم بدفعها الاوريون ولا سيما الانكليز الذين في الحكومة المصرية مع انه لا ريب في انهم لا يعدون من طبقة الاغنياء وذلك بخلاف ما في الارياض فقد اكتب اهل القيوم ببلغ ١١٥ ج . م للفرح الذي أنشئ في تلك المدينة واكتب اهل المنصورة ببلغ ١٩٠ ج . م واكتب اهل طنطا ببلغ ١٣٣ ج . م واهل امسيوط ببلغ ٤٥ ج . م وأنشئ مستشفى للدواب في المنيا بلغت نفقته ١٢٠٠ ج . م ومعظم هذا المال اكتب به اعيان المصريين . على اني وانني بان توجه انظار المصريين الاغنياء المقيمين الآن في القاهرة وهم كثيرون الى هذا الامر كافٍ لحلهم على مد يد المساعدة الى هذه الجمعية . لان الهبات التي جاءت الجمعية من المصريين في القاهرة في العام الماضي مقتصرة على ما اكتب به لتلاميذ مدرسة المعلمين التابعة لثظارة المعارف العمومية من جهة وتلاميذ المدرسة الحربية في الباسية وصف ضباطها من جهة اخرى فبلغ ما اكتب به الفريق الاول ٢٥٠ غرشاً صاعاً وهي حسنة تذكر لم مع الشكر وما اكتب به الفريق الآخر ٥٥٠ غرشاً صاعاً ولكني اؤمل كثيراً ان آخرين من الذين عندهم من المال الذي يتفوقونه على عمل الخير ما ليس عند اولئك الطلبة يتعدون بهم ويحذون حذوم

ولا مشاحة في ان جمعية القاهرة وسائر الجمعيات تؤثر الآن تأثيراً جلياً في البلاد كلها وان كان تأثيرها لا يزداد الا تدريجاً فان ماملة الحيوان الاعجم اصحت الآن احسن بكثير مما كانت عليه قبلاً

## (٦٦) الحج

بلغ عدد الحجاج المصريين ١١٦١٥ في سنة ١٩٠٦ فنقص عما كان عليه سنة ١٩٠٥ (حين كان ١٤٣٦٦) ولكنه زاد عن متوسط عددهم في الست عشرة سنة الماضية (٦٢٥٧) ثم ان التدابير العسكرية التي اتخذت لمرافقة الحجاج على نحو ما ذكرت في تقرير السوي السابق (صفحة ١٠٧) جاءت طبق المرام واقتضى الحج بسلام ولم يصب ما يكدر صفوه أما المصاريف التي صرفتها الحكومة على الحجاج الذين رافقوا الحجاج فلم تزد الأ قليلاً عما دفعته الحجاج أنفسهم

وقد حاولت الحكومة في العام الماضي ان تقنع الحجاج بان يوصوا بحفظ محلات لم من قبل في بواخر معينة تجر من السويس في مواعيد معينة ايضاً فاخفقت في ذلك كل الاخفاق لان الحجاج يفضلون الذهاب الى السويس حيناً يشاؤون والسعي في السفر منها في اقرب آن ولكن الحكومة عازمة على اتخاذ طريقة اخرى لتنظيم سفر الحجاج فتقوم بطرات مخصوصة بهم من الوجهة القبلية والوجه البحري وتنقل امتهتهم مجاناً وقد أعطي مجلس الكورنثينات مبلغاً قدره ٩٢٠٠ ج. م لانشاء محل للتطهير في السويس حتى يسهل التطهير عند السفر الى الحجاز

## (٦٧) تجارة الاسلحة والذخيرة

لا غنى عن مراقبة بيع الاسلحة واقتنائها نظراً الى كثرة الجنائيات خصوصاً في القطر المصري ورجال البوليس باذلون اقصى جهدهم في ذلك والقانون يخولهم السلطة الوافية بالفرض المقصود ولكنه انما يخولهم اياها نظراً واما عملاً فتتفقد القانون من اعصر الامور لان البوليس يلزم ان يعلم من الدفاتر المعروضة لتفتيشه ما يفعل باشو الاسلحة وغيرهم بما عندهم من الاسلحة ولكن كثيراً ما يتفق ان ما يذكره البائع او الشاري عن ذلك يكون كاذباً او غامضاً فلا يدرك البوليس مقصوده منه فتتلاقى لهذا المحذور قر الرأي حديثاً على ان يلزم الشاري بوضع امضائه ثم تبين ان ذلك يقع في محذور آخر وهو التفاه آثار صاحب الاعضاء واقامة الدعوى عليه اذا كان امضاه مزوراً وكثيراً ما يتفق ايضاً ان الشراء يتم على يد صديق او خادم ليقى اسم الشاري الحقيقي مجهولاً فقد ظم اخيراً من خص الدفاتر بالتدقيق في بندر من بنادر المدير بات ان كل اسم وكذلك كل عنوان مذكور فيها كان مزوراً وظاهر

من فحص الدفاتر ايضا ان الاسلحة والذخائر كثيرا ما ترسل من جهة الى اخرى باسم شخص لا وجود له مطلقا

غير ان اسلحة كثيرة ضبطت وصودرت في السنة الماضية بموجب احكام صادرة من المحاكم . والمأمول ان دوام السهر والمراقبة على ما يرد وما يباع من السلاح وتنفيذ قانون امتناع الاسلحة وبعبء يقلل عدد الاسلحة التي لم تعط بها رخص حتى لا تتجاوز حد الاعتدال ولا يغرب عن البال ان الامتيازات الاجنبية لا تجيز التعرض للاروبيين في هذه المسألة

### (٦٨) مصلحة الرقيق

لا يخطئ من يقول ان تجارة الرقيق قد بطلت في الوجه البحري . اما الوجه القبلي فقد حدث فيه حادث ذو شأن في ديسمبر سنة ١٩٠٥ بين جنود مصلحة منع الرقيق وعربان العشاباب النازلين في صحراء اتياي بين النيل والبحر الاحمر . وتحرير الخبر ان دورية ارسلت من دروا الى ساحل البحر الاحمر بناء على بلاغ من بعضهم ولكنها وصلت متأخرة لسوء الحظ فلم تستطع منع الفاسدين عن ازالة قافلة من الرقيق الى البحر . على انها تمكنت من معرفة المحل الذي كانوا نازلين فيه فدار القتال بينها وبينهم فأصيب احد الجنود برصاصة وجرح جرحا بالغا . اما العربان فتشتتوا واستولت الجنود على بعض جمالهم وبنادقهم . ولما غي الخبر الى الكبتن مكردو الف دورية اخرى وضم اليها فصيلة من رجال خفر السواحل . فما مضى ١٥ يوما حتى قبضت على زعماء الجناة فحكم على عشرة منهم بالاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة وعلى واحد مدة ست سنوات كذلك

ولم تحصل بمصلحة منع الرقيق خبر عن تجارة الرقيق في قتال السويس في السنة الماضية ولكن ذلك لا يدل على ان الخفاصة قد بطلت اذ يحتمل انها لا تزال تجري سرا

### (٦٩) بلدية الاسكندرية

زادت ايرادات المجلس البلدي الاعتيادية في الاسكندرية في سنة ١٩٠٦ مبلغ ٣٧٠٠٠ ج . م . ما كانت عليه في سنة ١٩٠٥ فبلغت ٢٢٦٠٠٠ ج . م . وتكاد تكون زيادة الايراد كلها ناشئة عن زيادة ثروة المدينة ونموها . اما المصروفات الاعتيادية فبلغت ١٨٥٠٠ ج . م . يقابلها ١٨٠٠٠ ج . م . سنة ١٩٠٥ فتكون زيادة الايرادات الاعتيادية على المصروفات الاعتيادية ٤١٠٠٠ ج . م . وكانت ايرادات هذا

المجلس عند انشائه في سنة ١٨٩٠ لا تزيد عن ٥٤٠٠٠ ج م .  
ولما انشئ الرصيف الجديد في الاسكندرية وضعت البلدية يدعا على مساحة عظيمة من  
شاطئ البحر وجزائها لاعدادها للبناء . وكان المظنون في ذلك الوقت ان بيع تلك القطع  
يأتي بالمال الكافي لسد ما اتفق على بناء الرصيف وقدره نحو ٣٦٠٠٠ ج م . والظاهر من  
ثمن ما بيع من تلك القطع حتى الآن انه اذا بقي السعر على ما هو عليه يبلغ ثمن تلك الارض  
كلها مليوني جنيه . وبناء على ذلك يكون مركز بلدية الاسكندرية فريداً في بابها لان  
معظم المجالس البلدية يتن تحت عبء الديون حال كون بلدية الاسكندرية غير مدينة من  
جهة بل عندها ملك يرجى ان تمكن عند بيعه من اجراء اصلاحات كثيرة ومع ذلك ارى  
وجوب التروي قبل اقدام على زيادة المصروفات زيادة تذكر

#### (٧٠) مراقبة الآلات البخارية

يزداد عدد طلبات الرخص لادارة الآلات البخارية في الاعمال الصناعية . فيبلغ عدد  
الرخص التي اعطيت في العام الماضي ٦٠٩ . ويبلغ عدد الآلات البخارية في القطر المصري  
الآن ٦٤٤٧ آلة منها ٣٤٩٧ مستعملة في الصناعة و ٣٩٥٠ آري  
ولم يحدث في العام الماضي انتجار في الآلات البخارية . قال السروليم جارمن :  
وقد ظهر التحسين جلياً في ادارة هذه المصلحة ولكن لا تزال هناك صعوبة سببها قلة  
كفاءة العمال الوطنيين الذين توكل اليهم ادارة معظم تلك الآلات . على اننا نأمل ان  
انتشار تعليم الصنائع والفنون في البلاد يزيد معارف هؤلاء العمال

#### (٧١) الفئارات

أُطي الفئار المقام في جزيرة الاخوين بالبحر الاحمر ووضع فيه مصباح اقوى من الذي  
كان فيه . وبلغت نفقة ذلك ٦٠٠٠ ج م . وقد اتفق نحو ٣٩٠٠٠ ج م على فئار  
سجناب قرب بورت سودان وسيضاه قريباً . ولا يزال البحث جارياً في انشاء فئار آخر على  
ساحل اريقية عند خليج السويس على بعد عشرين ميلاً من فئار صخر نيو بورت جنوباً بقرب

## الباب الثامن

### في الصحة العمومية

#### (٧٢) مستشفيات الحكومة

بلغ عدد الذين عولجوا في مستشفيات الحكومة في السنة الماضية نحو ٢١ ٠٠٠ مريض في العيادات الداخلية و ١٢٨ ٠٠٠ مريض في العيادات الخارجية والزيادة مطردة في عدد الذين يعالجون في هذه العيادات سنة فستة

وقد تكررت الشكوى من عدم مناسبة بناء القصر العيني في القاهرة لان يكون مستشفى ولست ارتاب في صحة هذه الشكوى وفي ان الضرورة ستقضي بانشاء مستشفى جديد في القاهرة ولكن شدة الحاجة الى الابنية الاخرى قد تدعو الى تأجيل هذا العمل اما مستشفى الاسكندرية فقد كتب السرهوراس بنشج عنه ما يأتي

” يزداد اقبال الوطنيين من سكان الاسكندرية على هذا المستشفى الذي يديره الدكتور بشس وقد تحسنت ادارته العامة ومعالجة المرضى فيه عما كانت عليه في السنين الماضية “ ومن الامور التي تدعو الى الارتياح في هذا الباب اهتمام الافراد في مصر الآن بمساعدة الحكومة في هذا السبيل . مثال ذلك ان شواربي باشا انشأ مستشفى في قايوب فيه ثلاثون ممريراً وعين مبلغاً من المال يدفع الى مصلحة الصحة العمومية سنوياً للاتفاق على هذا المستشفى حيث يعالج جميع المرضى مجاناً فكان شواربي باشا باحسانه وجوده خير قدوة للمترين من اصحاب الاملاك في هذه البلاد

#### (٧٣) مستشفى القطاء

لا يزال متوسط الوفيات بين القطاء كثيراً جداً فقد توفي ٩٥ من ١١٢ دخلاً في السنة الماضية ويقول السرهوراس بنشج ان كثرة الوفيات ناتجة عن سوء حال الاطفال قبلما يوثق بهم الى المستشفى لان الامهات اللواتي ينفذن اطفالهن كذلك يغفلن عنهم بعد الولادة حالاً فلا يلتفتون عادة الا بعد تعرضهم للعوامل الجوية ساعات

### (٧٤) الامراض المعدية

بلغ عدد اصابات الجدري التي بلغ الحكومة خبرها ١٩١٠ في سنة ١٩٠٦ يقابلها ٤١٨٩ اصابة في سنة ١٩٠٥  
ولم يظهر فرق يذكر في اصابات الحصبة فقد بلغت ٣٠٠١ في سنة ١٩٠٦ يقابلها ٣١٣٩ في سنة ١٩٠٥  
وزادت الاصابات بالدفثيريا فبلغت ٣٥٩ في سنة ١٩٠٦ وكانت ٢٥٨ في سنة ١٩٠٥

### (٧٥) تطعيم الجدري

بلغ عدد الاولاد الذين طعموا بلقاح الجدري في مصر في سنة ١٩٠٦ نحو ٤٣٩ . ٠٠٠ يقابلهم ٤٢٧ . ٠٠٠ في سنة ١٩٠٥ . وقد كتب السرهوراس بنشنج في ذلك ما يأتي : —  
" ويقال بالاجمال ان التطعيم يتم على ما يرام بين الوطنيين طبقا للقانون ولكن ذلك لا يصدق على الاوربيين لان القانون لا يجبرهم على تسجيل مواليدهم في مكاتب الصحة العمومية "   
وقد أجل استخراج اللقاح في معمله عن نتائج حسنة جدا وبلغ متوسط النجاح في التطعيم الاول ٩٨% في اثنته وفي الذين أعيد تطعيمهم ٨٢ في اثنته

### (٧٦) وفيات الاطفال

لا تزال وفيات الاطفال فاحشة في كثرتها واليك عدد الوفيات بين البانين والاطفال في القاهرة مقط : —

الاطفال	البالغون						
١٤٩٢٧	٧٦٠٥	...	...	...	...	...	مصريون
٣٢٧	٥٧٨	...	...	...	...	...	اوربيون

ولا ريب في ان زيادة الوفيات بين المصريين بالنسبة الى الاوربيين مسبة عن كون الاوربيين اشد عناية باطفالهم منهم ويجدرني في هذا المقام الاشارة الى الصيدليات التي انشأها بعض السيدات المحسنات في القاهرة وسواها لعناية بالاطفال فانها خليفة بمساعدة الجمهور وانباله عليها

### (٧٧) مستشفى المجاذيب

وسع نطاق هذا البمارستان مؤخرًا وزيد عدد الاسرة فيه من ٥٢٠ الى ٦٤٠ وكان في جوارره بناء للجيش المصري يستعمله مستشفى فاخلاه في شهر ديسمبر الماضي وهذا المنزل يرم الآن ويعد لحاجة البمارستان ومق تم العمل فيه يتيسر قبول ١٧٢ مريضاً آخر وهذا البناء يقلل الزحام الى ان يفتح البمارستان الجديد في الخانكا وقد اعدت جميع رسوم هذا البمارستان وعين المكان الذي يبنى فيه وسور ما مساحته ٧٥ فدانا من الارض لهذا الغرض

وقد اشترت غير مرة الى ضرورة سن قانون للجائين ولكن تراكم الاشغال الاخرى حال لسوء الحظ دون اتمام هذا القانون على ان المسألة ستعال نصيباً كبيراً من الاهتمام في السنة الحالية

### (٧٨) الطاعون

زاد عدد الاصابات بالطاعون زيادة تذكر في سنة ١٩٠٦ بالنسبة الى سنة ١٩٠٥ فبلغ عدد الاصابات ٦٣١ والوفيات ٤٧٥ يقابلها ٣٦٦ اصابة و ١٨١ وفاة في سنة ١٩٠٥ وقد كتب السرهوراس بنسج في ذلك ما يأتي : —  
” يستحيل تعيين علة هذه الزيادة الكبيرة في عدد الاصابات وجل ما يقال اننا لا نتوصل الى وضع حد لهذا المرض الا بالمراقبة والاهتمام الدائمين“

### (٧٩) الرمد

يسرني ان مكافئة الرمد التي كان السرارنت كابل اول من نادى بها وتابته الحكومة فيها لا تزال جارية بهمة واقدام وقد بدت الحاجة الى انشاء مستشفيات ثابتة للرمد في المدن الكبرى لاستعجال التطبيب في الخيام في اثناء فصل الصيف حيثما يكثر التهاب الميون فيزيد عنه في سائر فصول السنة وسيفتح المستشفى الرمدى الاول الذي انشأته الحكومة في طنطا في خلال هذه السنة . وقرر مبلغ من المال في ميزانية هذه السنة لانشاء مستشفى آخر في اسيوط ولكن اعيان هذه المدينة يفكرون الآن في انشاء هذا المستشفى على نفقتهم فاذا تم لم ذلك خصت الحكومة المال ببناء مستشفى في مكان آخر وقد زاد عدد الذين عولجوا في السنة الماضية سبعة آلاف وكان مجموع زيارات المرضى

الذين عولجوا في المستشفيات ٩٤٠٠٠ زيارة ومجموع العمليات التي عملت ٨٠٠٠ وقد كتب السرهروراس بنشنج يقول : -

” يزداد ارتياح الناس في جميع انحاء القطر المصري الى هذه المستشفيات واعتماد عليها ولا يقتصر ذلك على الفقراء الذين يعالجون مجاناً بل يتناول المومنين الذين يدركون فائدة هذه المستشفيات في تخفيف الآلام والالوجاع “

وفي هذه المستشفيات الآن اربعة اطباء مصريين وقد قال السرهروراس بنشنج ” ان اهتمامهم بمعلم ونشاطهم ونجاحهم مما ترتاح اليه النفس ويحمل على الامل الشديد بارتفاع هذا المشروع في المستقبل “

#### (٨٠) البرك

اشرت في تغاريري الماضية الى وجوب ردم برك الماء الراكد التي تكون في جوار المدن والقرى المصرية وفي قلبها احياناً في السنة الماضية بدى باخراج هذا الفكر الى حيز الفعل فتمنعت الحكومة خمسة آلاف ج ٠ م لهذا الغرض فاحسن اتفاقاً وسبوا الى العمل في السنة الحالية ولكن شدة الحاجة الى المال في الاعمال الاخرى قفت لسوء الحظ بانقاص هذا المبلغ الى ٣٠٠٠ ج ٠ م ولي امل كبير برده الى اصله في المستقبل

#### (٨١) ماء الشرب في البنادر

كتب السرهروراس بنشنج في هذا الموضوع يقول : -

” لا يزال ماء الشرب الذي تستقيه شركة القاهرة من آبار روض الفرج جيداً جداً من جميع الوجوه ويفاض في صفائه من الثواب احسن ماء للشرب في مدن اوربا وقد قل الصدا الذي كان يبعث في اول الامر من بعض الانابيب القديمة بسبب اشتداد الضغط عليها ويومج الشباب التي تفصل به ولا ريب في انه سيزل في المستقبل “  
”ومعامل التقليل التابعة للصحة ترافب يومياً تقارة الماء وطهارته بفحصه فحماً بكتريولوجياً “  
”وقد وفرت مرشحات جويل المستعملة في الاسكندرية والمنصورة بالفرض تماماً فجاء “

برشحات مثلاً الى دمياط حيث تم مد انابيب الماء في خلال السنة الماضية “  
” وابتداً العمل في مد انابيب الماء في منوف وينتظر الفراغ منه قبل انصرام العام ويستقى ماء هذه المدينة من الآبار وقد عرضت مقالة لتقديم ماء الشرب من الآبار الى مدينة الزقازيق ومبشر في العمل قريباً “



" وميوثي برشجة من مرشحات جول الى حلوان في سنة ١٩٠٧ والحة منصرفة الى درس مشروع جر ماء الشرب الى دمنهور وبنا وقتنا والحة الكبرى وسواها من المدن والمأمول الشروع في بعضها في خلال السنة القادمة "

## (٨٢) الكلب

ابتداً التطبيب في مستشفى الكلب الخاص بالحكومة في اول مايو ١٩٠٦ فنجح نجاحاً كبيراً وبلغ عدد الذين عولجوا فيه ٤٥١ منهم ٦٣ اورياً من القيين في مصر و ٢١ مريضاً جاءوا من فلسطين وسورية خصوصاً ليعالجوا والباقون وعددهم ٣٦٧ مصريون ولم يمت من جميع الذين عولجوا سوى اربعة

ولا ريب في ان التدابير التي اتخذت في سنة ١٩٠٥ ولا تزال نافذة المفعول في سنة ١٩٠٦ في القاهرة والاسكندرية وبورت سعيد من كم افواه الكلاب واهلاك الضال منها جاءت باحسن النتائج في اتقاص عدد الاصابات بالكلب بين الحيوانات وبين الناس

## (٨٣) الطاعون البقري

حدث في السنة الماضية ٣٦٤ اصابة بالطاعون البقري في حظائر معجر الاسكندرية و ٩ اصابات في ملحانة الاسكندرية و ١١ اصابة في حظائر معجر بورت سعيد و ٤٧ اصابة في سائر انحاء القطر المصري

وكثرة الاصابات بالطاعون البقري في حظائر الحاجر تشير الى الخطر العظيم الذي يحيط بمصر اذا سمحت باستجلاب المواشي الحية من البلدان الملوثة بالطاعون البقري ولذلك انصرفت الحمة الى استجلاب المواشي العقيمة السليمة من السرب ورومانيا

## (٨٤) حمى الملاريا

جاعد الدكتور روس جهاداً حسناً في اباداة الطاعون من بورت سعيد فقلت حمى الملاريا وسائر انواع الحميات فيها والظاهر ان تربة ارض بورت سعيد مشبعة بالاقدار وان لا بد من تدبير طريقة صالحة لصرف الاقدار منها والخطوة الاولى في سبيل هذا المشروع تكون بانشاء مجلس بلدي مختلط والموضوع بأسره معروض للنظر ولا تزال الامم اعيلية سليمة من اصابات الملاريا الخبيثة والحة مبدولة في اباداة البعوض من السويس وبعض انحاء القاهرة

### (٨٥) الابنية غير الصحية

من قانون في شهر اغسطس سنة ١٩٠٤ يخول الحكومة حق التحكم في الابنية التي لا تنطبق على شروط الصحة وهذا القانون يشمل جميع الابنية الخاصة بالاعمال الصناعية من اتون الجير الى دكان الجزار ومن وابور حليج القطن الذي يعمل فيه ثلاث مئة عامل الى دكان الصباغ الصغير وقد كتب الدكتور جرنفل احد مفتشي الاقسام في مصلحة الصحة العمومية ما يأتي : —

”بدأ تحسين يذكر في بعض انواع الابنية لا سيما الاصطبلات في المدن الكبيرة والزرائب في بعض البنادر ودكاكين البدالين

”ولا يسع المتأمل الا استعظام الفرق بين حانوت البدال الذي كان شائعاً في القرى منذ سنة وكان عبارة عن كوخ حقير مظلم قذر فاسد الهواء كثير الجرذان وبين الحانوت الجديد المفروش بالبلاط والمستوفي شروط النظافة والترتيب الذي اخذ يشيع في تلك القرى ”وكان البدالون في ما مضى يبيعون المشروبات الروحية — واغلبها من ادنى الانواع —

فنعوا عن بيعها ما عدا الذين عندهم رخص قديمة للبيع بالفرق وفائدة الكف عن بيع الكحول على هذه الصورة كبيرة من الوجهة الصحية فقد رأيت بنفسي البدالين يقطرون الكحول في دكاكينهم ويصبغونه ويصبونه في زجاجات ويبيعونه كنيكا أو سواه من المشروبات التي قد تكون رانجة او التي يروجونها

”على ان مجال العمل لا يزال مشغافاً فقد وجهنا اهتمامنا الى المعامل الكبيرة كوابورات حليج القطن فاهتمنا بالتهوية والتدابير الصحية ولكن بقي هناك امور اخرى تخص بتشفيل الصغار وساعات العمل ونحوها مما لا بد من النظر فيه متى تيسر وجود الموظفين الكفاء على ان ذلك يحتاج الى سن قوانين جديدة”

ويمكن بي ان اقول ان من بعض القوانين التي يشير اليها الدكتور جرنفل يستدعي معاونة الدول فلا يحسن تعليق الآمال الكبيرة بما سيتم من هذا القليل

## الباب التاسع

### في الحقانية

#### (٨٦) المحاكم المختلطة

ان التقرير السابق الاذبال الذي ينشره (٢٥ يناير) السر ملكولم مككرث قريباً  
بغني عن الاسهاب في الامور المتعلقة بالحقانية ولذلك اكتني بابداء بعض الملاحظات  
على امور ذات اهمية خصوصية

ذكرت في تقريري عن السنة الماضية ( وجه ١٢٢ ) ان اللجنة الدولية التي كانت عاقدة  
جلساتها منذ شهر يناير سنة ١٩٠٤ قبلت خمسة امور من الثانية التي كانت الحكومة المصرية  
قد عرضتها عليها اولاً . ثم صدرت دكرينات خديوية بتلك الامور الخمسة وبما يحمل  
ذكره انه لم تصادف مسألة منها صعوبة تستحق الذكر فان اللجنة تناقشت في موضوع كل  
منها صارفة النظر عن الوجوه السياسية الخارجية ومع ذلك لم تبلغ حد الفصل فيها الا بعد  
سنتين وتسعة اشهر . وحسبنا هذا دليلاً على عدم موافقة النظام التشريعي الحالي لما تقتضيه  
احوال البلاد الآن

واما الامور الثلاثة الباقية من الثانية التي عرضتها الحكومة المصرية فهي اهمها ولا تزال  
تحت البحث وهي

- (١) القانون الذي يجيز بيع السلم ولو كان الغرض منها مجرد دفع الفروق
  - (٢) قانون توحيد انظام التسجيل المختلفة ( في المحاكم المختلطة والمحاكم الشرعية والمحاكم  
الاهلية ) وضبط نظام السجلات العقارية عموماً . وغاية المأمول انهم لا يبطئون في هذا  
الاصلاح الشديد اللزوم والعظيم الاهمية
  - (٣) قانون لاصلاح الخلل العظيم في النظام الحالي لحجج الملكية العينية وذلك  
بادخال نظام تسجيل عقود الملكية على مبدل قانون طورنس وحسب القوانين المتبعة في المانيا  
والنمسا وتونس والبلدان الاخرى
- وقيل ان انتقل من الكلام عن المحاكم المختلطة ار يد ان اوجه الانظار الى ما جاء في  
تقرير السر ملكولم مككرث حيث قال :

" ان قانون مرافعات المحاكم المختلطة هو ( كغيره من الامور الكثيرة في مصر ) في حاجة شديدة الى المراجعة والتنقيح . ولولا ما يحول دون ذلك من الاعتراضات السياسية والتشريعية لثم اصلاحه منذ زمن طويل . فن جملة معايير الكبرى انه يهد للقصور سبيل الماطلة والتأخير ووضع العقبات بواسطة الاجراءات المعروفة " بالحكم غيائياً لعدم تقديم طلبات " ( وهذا ما لا وجود له في قانون المرافعات الاهلي ) فالغصم الذي من مصلحة التأخير في الفصل يمكنه بهذه الواسطة ان يحسب غائباً قانوناً ولو كان حاضراً فعلاً فيمتنع عن المرافعة او الاشتراك في اي شيء كان من الاجراءات حتى يصدر الحكم عليه — وهو غيائياً حسب القانون — فالنتيجة ان الخصوم يكونون هم اصحاب الحل والمقد دون المحاكم وهذا امر ينه اليه محاموهم غاية الانتباه . وبالاختصار يرى فريق من اعظم القضاة دراية وكفاءة ان الآلة القضائية الحالية اصبحت غير قادرة على القيام بمهمها فلا بد من ادخال اصلاح الى اجزائها كافة اذ قد بلغت درجة يجب عندها " اصلاح محاكم الاصلاح نفسها " ولا شك ان المسألة التي يشير اليها السرمملكولم مكثرت تسحق النظر

### (٨٧) المحاكم الاهلية

اما من جهة المحاكم الاهلية فاقصر على توجيه النظر الى ملاحظات السرمملكولم مكثرت في موضوع محاكم الراكر . ومعلوم ان هذه المحاكم انشئت منذ ثلاثة اعوام بقصد تسهيل القضاء والاسراع فيه وغولت حق الحكم بالحبس مدة لا تتجاوز الشهر وبالغرامة الى جنبيين مصريين . والتحقيق امام هذه المحاكم منوط بالوليس وحده فلا دخل لتبائة العمومية فيه وقد اعترف الجميع بان هذا النظام قد صحح ولذلك اصبح في النية تحويل هذه المحاكم الحق بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر وبالغرامة الى عشرة جنهيات مصرية . وفي النية ايضا تحويلها السلطة للحكم في السرقات الصغيرة التي لا تتجاوز قيمة المسروق فيها ٢٥ غرشاً صائناً

### (٨٨) المجرمون الاحداث

اطلت الكلام في تقريرى عن السنة الماضية ( وجه ١٢٩ — ١٣٢ ) على المسألة المهمة المتعلقة بمعاملة المجرمين الاحداث . وقد ذكرت انه أنشئت محاكم خصوصية للاحداث واشترت الى وجوب زيادة الانتباه قبل سوقهم اليها . ولا شك ان التفاح كان قرين الارمين كليهما فقد قامت محكمتا مصر والاسكندرية بواجباتهما حتى القيام ودقق النظر مدة السنة

الماضية في الاحكام الصادرة على الاحداث المجرمين وفي مسألة جسمهم احتياطياً ووجهت انظار القضاة واعضاء النيابة الى كل قضية وجد فيها ما يحتاج الى نظر وقد قال السرمكولم مكرث " ان هذه المراقبة انجبت نتائج حسنة جداً والامل عظيم باستمرار هذا التقدم "

وبما يسر ذكره ان عدد الاحداث الذين حوكموا سنة ١٩٠٦ كان ٣٣٤٦ يقابلهم ٧٢٥٩ سنة ١٩٠٥ وان عدد الذين حكم عليهم بالحبس نقص من ٤٨٢ الى ٧٩ وتنشأ الآن اصلاحية كبيرة للصبيان والبنات وسيزاد عليها قسم للصنائع فتزول بذلك صعوبة من اهم الصعوبات التي تعترض القضاة حتى الآن وحينئذ يتمكنون من ارسال الصبيان والبنات الى اصلاحية متى رأوا وجوب الحكم عليهم بهذه العقوبة

### (٨٩) الجنائيات

بلغ عدد الجنائيات التي ارتكبت سنة ١٩٠٦ ٣٢٠١ يقابلها ٣٠١١ سنة ١٩٠٥ فتكون الزيادة ١٩٠ جناية وقد نقص عدد السرقات ( من اصحاب السوابق ) ١٥٠ سرقة ونظر ايضاً نقص قليل في جنائيات الشروع في السرقة واتلاف المزروعات والتزوير والاختصاص وهتك العرض غير ان جنائيات القتل زادت من ٥٨٣ الى ٧٤١ والشروع في القتل من ٣٤٤ الى ٣٩٣ والسرقة من ٤٤١ الى ٤٩٧ والحريق عمداً من ٤٤٠ الى ٥٢١ ولا مشاحة ان هذه الزيادة التي اشرت اليها مراراً في تقاريري السابقة هي اسوأ ما يوجب الاستياء في مصر . وكثيراً ما يلح على الحكومة في البحث عن اسباب هذه الزيادة وازالتها عوضاً عن معاقبة المجرمين لان ذلك هو العلاج الحقيقي لهذا الداء وانا اوافق على انه متى زادت الجنائيات في بلاد وجب البحث عن سبب زيادتها ولكني اقول ان معالجتها بغير العقاب يجب ان تتوقف على السبب الذي يظهر التحقيق نوعه . ثم ان زيادة الفقر تؤدي الى زيادة الجنائيات غالباً ولكن ما من شخص يعلم ولو قليلاً عن احوال بر مصر يظن ان الجنائيات زادت في القطر المصري اخيراً بسبب الفقر فلا بد اذاً من سبب آخر له ومعرفة غير صعبة في رأبي . فالسبب هو على ما ارى ان القانون لا يرهب المجرمين الارهاب الكافي لروهم فقد عوقب مرتكبوا ٤٣٤ في المائة فقط من الجنائيات التي ارتكبت السنة الماضية واما مرتكبوا ٦٤ في المئة الباقية فقد تمعذرا الاعتداء اليهم او اثبات الجريمة عليهم بعد الاعتداء اليهم

حدثني رجل فرنسوي خطير الشأن خبير باحوال الجزائر قال ان القوانين العرفية استبدلت اخيراً بالقوانين المدنية الاعيادية في بعض البلاد الواقعة خلف الجزائر فاستنتج احد مشايخ الجزائر من ذلك استنتاجاً غريباً حيث قال "على العدل السلام اذ لا بد فيه من شهود الآن"

فالى هذا القول اوجه انظار الذين يريدون الاسراع في ادخال الاساليب الغربية بمرمتها الى بلاد شرقية متأخرة لانه لم يدرك في خلد الشيخ قط انه قد يحكم على البريء اذا تضر وجود الشهود واتما الذي خطر بباله هو انه ما دام لا يحكم على احد بلا شهود فالمجرمون ينجون اذاً من العقاب . وهذا نفس ما يجري الآن في القطر المصري فقد قلت مراراً واعد الآن ايضا اني اعارض في اتخاذ التدابير النيفة لحل هذه المسألة وارى ان لا يحدث اقل تغيير جوهرى في النظام الحالي غير انه لا يصح ان يفتر احد بالوقت المطلوب او بالصعوبات التي لا بد من ملاقاتها قبل ان يحل حكم القانون المنتظم محل النظام الاستبدادي الذي ظلت احكامه تجري على المصريين الى عهد قريب . وعلينا في اثناء ذلك ان نستقدم كل الوسائل الممكنة لتقليل عدد الجنايات ومنع الميل الى ارتكابها فضلاً عن تحسين نظام البوليس والقضاء وذلك باخذ الطرق الموافقة كالتعليم وانشاء اصلاحيات للبالغين

غير اني اؤمل مع ذلك ان ينال المجرمين العقاب الموافق متى ثبت ذنبهم . واني ازدرى بالشفقة الكاذبة التي تأخذ قوماً على الجانبين دون الجاني عليهم . وكثيراً ما لاحظت من بعض الادلة ما جعلني اعتقد ان هذه الشفقة تقرب من التناهي في القطر المصري

اما عدد الممنوع فوجب للرضى أكثر من عدد الجنايات فقد بلغت الممنوع سنة ١٩٠٦ ٦٣٨٥٣ مجنة يقابلها ٧٧٠٦٠ مجنة سنة ١٩٠٥ فتكون قد نقصت ١٣٠٢٧ مجنة وام سبب لهذا النقص هو انه تقرر في السنة الماضية ان يباح للمجنى عليهم طلب محاكمة المذنبين بدلاً من النيابة العمومية في بعض الجرائم الصغيرة التي لا يخشى منها الاخلال بالنظام العام

وقد اشترت في تقريرى عن السنة الماضية ( وجه ٧٩ ) الى ان النيابة العمومية قد شطت وانفطرت في طلب العقاب فادعى الامر الى كثرة رفع القضايا العمومية في جرائم صغيرة ولكن بقطع النظر عن هذا السبب نقص عدد الممنوع نقصاً حقيقياً مهماً فقد بلغ عدد

السراقات ١٦٥٧٩ سنة ١٩٠٦ يقابلها ١٨٥٢٦ سرقة سنة ١٩٠٥ فتكون قد نقصت ١٩٤٧ سرقة وكعب النائب العمومي في ذلك يقول "ان سبباً غير معلوم علم اليقين ولكن يحتمل ان يكون السبب تأثير قانون سنة ١٩٠٤ الذي يقضي بالاشغال الشاقة على بعض ذوي السوابق

من السارقين . ومعلوم ان الذين عادتهم السرقة يخلفون اخلاقاً كليا عن الذين يرتكبون السرقة بأكره فاولئك طائفة تحترف السرقة احترافاً وبعضهم يقتصر فيها على مرفقات خصوصية فمنهم سارق الطسوت القماشية وسارق الخبز وسارق الديوك الرومية وسارق المزمى وقام منهم في هذه الايام سارق الدراجة ( البيسكلت ) ايضاً هؤلاء وانثالهم المقصودون في القانون الذي ابتداء العمل به منذ ابريل سنة ١٩٠٤ وقد نظرت المحاكم تلك السنة في ٢٨٤ قضية وفي سنة ١٩٠٥ في ٤١٧ قضية وفي سنة ١٩٠٦ في ٤٢٥ حكمت على كثيرين من هؤلاء المجرمين الذين ادمنوا السرقة بالاشغال الشاقة مدة سنتين مع تخفيض المدة المحكوم بها عليهم اذا اظهروا حسن السلوك . وقد علمت منذ شهرين من رؤساء مصلحة السجون انه حكم مرة ثانية على تسعة منهم بعد الافراج عنهم فمن المحتمل اذا ان النقص في عدد مرتكبي هذه الجريمة ناشى عن وجود قسم كبير من المجرمين السرقة في السجون

واول اخيراً انه نظر في ٦٩٨٨١ مخالفة في السنة الماضية وذلك اقل ١٨ في المائة مما كان سنة ١٩٠٥ وهذا دليل على ان التدقيق قد زاد في رفع القضايا في هذه الجرائم الطفيلة وما دنا في الكلام عن الامن العام اشير الى حادثة جرت حين كتابة هذا التقرير وهي انه قبض في اواخر يناير ١٩٠٧ على ثلاثة روسيين في الاسكندرية لشبهة ولعت عليهم بالنار على سف باخرة روسية كانت راسية في ذلك الميناء فطلبت القنصلية الروسية بحق الامتيازات الاجنبية تسليم هؤلاء المذنبين اليها لترسلهم الى روسيا حيث يحاكمون ولا ريب في ان طلبها هذا قانوني كما ان اجابتها الى طلبها امر واجب على الحكومة المصرية ومع ذلك قام قوم في الاسكندرية يحرضون على نصرة هؤلاء المذنبين

ثم امتد هذا التحريض الى القاهرة ايضاً ونشرت مقالات شديدة على غاية الطيش والحماسة في بعض الجرائد فهاج قوم من الاوربيين وهجمت خوغاؤهم على القنصلية الروسية في الاسكندرية وكسرت شعارها وعقدت اجتماعات عمومية في القاهرة وجرت مظاهرات شديدة في الشوارع فاضطر الحال الى وضع قوة من البوليس لحفارة منزل تفعل روسيا الجنرال قامت واجباتها بشتات وحكمة في القاهرة والاسكندرية كليهما . ولما علمت الجرائد المحلية الكبرى بحقيقة الحال فجمت اعمال المايجين اما المتهمون فارسلوا الى بلادهم على باخرة روسية وتحدث الناس حينئذ باصر الذين كانوا السبب في التحريض والتوبيخ في هذه المسألة لانهم من اعظم المنتصرين للامتيازات الاجنبية . فيظهر جلياً من ذلك انهم لا يثبتون على رأي واحد ولكن عدم ثباتهم هذا لا يمنع ان يتخذ دليلاً على وجوب تعديل

نظام الامتيازات الاجنبية او على عدم وجوبه  
وأولى من ذلك بالاعتبار ان الحوادث التي حدثت بسبب تلك الواقعة تدل على  
المتاعب والاضطراب التي تنشأ عن ازدياد الاوربيين مريماً في القطر المصري فان كثيرين منهم  
من اهل الخصومات والقلقل فيسهل على المخرضين ان يهيجوا شهواتهم ولكن يصسر عليهم  
تسكينها بعد اثارها . ثم ان اهل الطبقة التي نحن بصددھا منهم ميالون طبعاً الى تعدي  
القوانين وهذا الميل يقوى فيهم ويزيد متى علموا ان نظام الامتيازات الاجنبية يمنع من  
استعمال السلطة التي يمنحها القانون في بر مصر بمثل السرعة والتأثير اللذين تستعمل بهما في  
البلدان الاخرى . فلا جرم ان الامتيازات الاجنبية تأول الى اضعاف اعمال الادارة  
والقضاء . وهذا امر جلل يستوجب اعتبار اولي الشأن واهتمامهم على ما أرى ولا يهتم به  
احد اهتمام اولئك الاوربيين الذين يحافظون على القانون والذين اتخذوا بر مصر موطناً لهم .  
ولذا ولغیرهم من الاسباب أرى انه يحسن بهم ان يتدبروا الامر جيداً قبل ان يقدموا على  
معارضة الاصلاحات التي مرّ الكلام عليها في اوائل هذا التقرير

ولهذه المسألة وجهاً آخر حقيقياً بالاعتبار فقد اتهم فيها ثلثة بمحاولة نفس سقبة  
والظاهر ان التهمة مبنية على اسباب قوية فلو افلحوا في سعيهم فلربما كانوا قد قتلوا كثيرين  
من الاوربياء فلا محل للشفقة عندي على اناس يسعون في ادراك اغراضهم السياسية بمثل  
هذه الوسائط . ولكن لا يخفى انهم لم يسلموا الى رجال الحكومة الروسية بناءً على كونهم قد  
اتهموا بجنایة بل لان رجال الحكومة الروسية طلبوا نقلهم الى باخرة لارسالم الى روسيا .  
فكان الواجب القانوني على الحكومة المصرية ان تفعل ما فعلت تماماً ولو لم يهتم اولئك الروس  
الثلثة بارتكاب جريمة ما على الاطلاق

فليكن معلوماً اذاً انه بمقتضى نظام الامتيازات الاجنبية يمكن نفي المذنبين بذنوب  
سياسية من القطر المصري ولو لم يمدوا القانون العمومي ولا يقلل هذا الامكان وجود حامية  
انكليزية في القطر المصري بوجه من الوجوه . وهذه الحالة القانونية يمكن ان تنتج نتائج قابلة  
للاعتقاد من الوجهة العمومية

## (٩٠) الحاكم الشرعية

اريد ان اوجه النظر الى الملاحظات التي ذكرها المرمكولم مكلريث في تقريره عن  
الحيرة التنظيمية التي تنشأ عن الصعوبات المتعلقة باستبدال اعيان الوقف وانصافاً لديوان



الوقوف القول أنه لا يستحق معظم الانتقاد العام الذي يوجه إليه أحياناً ولا اقصد بذلك أنه لا يحتاج الى اصلاح بل ان المساواة في ما نحن فيه واقعة على المحاكم الشرعية لا على الديوان وليس من يشك في ان الصعوبات العظيمة التي تحول دون حمل هذه المحاكم على القبول باستبدال عين من اعيان الوقف لا تقصر بمصالح المستحقين في الوقف فقط بل تؤثر تأثيراً سيئاً ايضاً بمنعها تقدم البلاد . وهذه المسألة من المسائل التي يصعب على غير المسلمين التعرض لها للاسباب التي اشترت اليها مراراً فاحول اليها انظار اعضاء مجلس شورى القوانين وغيرهم من اصحاب النفوذ في اصلاح المسائل الاسلامية المحضة . وعلى ذكر المحاكم الشرعية القول ان مجلس شورى القوانين حوّل النظر اخيراً الى وجوب تحيين حال القضاة الشرعيين فتم شي من هذا القبيل واول ان يتم أكثر منه قريباً

والامر الجوهري هو وضع نظام يمكن الاكفاء دون سواهم من الانتظام في سلك القضاة الشرعيين . فناظر المعارف الحالي مهم بهذه المسألة اشد الاهتمام ولديه الآن مشروع لانشاء مدرسة لتفريع القضاة الشرعيين والمأمول ان سعيه هذا يكمل بالفلاح

## الباب العاشر

### في التعليم

#### (٩١) نظرة اجمالية

حدث تغيير مهم في موطنى نظارة المعارف العمومية في السنة الماضية فبعد ان كانت هذه النظارة ونظارة الاشغال العمومية في بد ناظر واحد منذ سنة ١٨٩٤ تحلى فخري باشا عن نظارة المعارف وعين سعد باشا زغول من نابيى اعضاء محكمة الاستئناف الاعلية خلفاً له في هذه النظارة كما ورد قبلاً (١)

وكانت نظارة فخري باشا مقرونة بالارثقاء في جميع الشؤون الخاصة بالتعليم وله فضل كبير في تحيين نظام الاعانات للكتاتيب بما ابداه من العناية والمهنة وبعد النظر وقد خسرت نظارة المعارف العمومية خسارة جسيمة باستقالة يعقوب ارتين باشا الذي تقلد منصب وكالة النظارة منذ سنة ١٨٨٤ الا قليلاً . ولم تكن عناية ارتين باشا

بشؤون التعليم، مقتصرة على اهتمام الموظف فقط بل كان منشأها ادراكه حاجات البلاد الحقيقية وعزمه على تخليد اثره في هذا الجزء من عوامل الارتقاء فاعتزل منصبه بعد ان رأى معظم المبادئ التي ناضل عنها معمولاً بها وفي البلاد نظاماً يحكم الاتقان للمدارس . وكان حسن التدبير والادارة بما اتصف به من التساهل والحلم المقرونين بالثبات فله فضل كبير في تقدم نظارة المعارف وحسن ادارتها في العشرين سنة الماضية بما ابداه من الدراية والعلم والخبرة ومن دلائل الاعتراف بتعاظم شأن التعليم ترقية المستردنلوب الى منصب مستشار لنظارة المعارف وهو الرجل الذي اصابه من الانتقاد ما لم يصيب سوى القليلين من موظفي الانكليز في مصر ولكنني واثق بنجي زمان يعترف الجمهور فيه بما اعترف به الآن من انه ليس في موظفي الحكومة المصرية سوى قليلين من الذين قاموا بخدمات كاثي قام بها المستردنلوب في ترقية مصالح الامة المصرية الحقيقية وتوفير اسباب سعادتها

وقد سبق لي ان اسبب غير مرة في وصف خطة التعليم العامة المتبعة في مصر فلا أحتاج الى اعادة الكلام فيها بالتطويل وحسي ان اقول الآن انني بالرغم من الانتقاد المر الذي توجه كثيراً الى هذه الخطة لم اقف على ما يغير رأيي في سلامتها من العيوب واما مشكلة التعليم الجاهلي في المدارس العليا فلم اجد من رد على الحجج التي اوردها في تقريري الاخير ( صفحة ١٣٢ — ١٣٧ )

وعليه فالخطة الاخيرة لا يعدل عنها وفوق ذلك كله فتناظر المعارف الجديد سعد زغلول باشا موافق عليها كل الموافقة

وقد اطعت على اعتراض الذين يقولون ان المبالغ التي أنفقت على التعليم لا تكفي لسد حاجات البلاد وهو قول اصادق عليه وجوابي على هذا الاعتراض ما قلته قبلاً من ان يد الحكومة المصرية لم تطلق في التصرف في ايراداتها الا في سنة ١٩٠٤ . اما مؤخرًا فقد زاد المخصص للتعليم زيادة سرية<sup>(١)</sup> فكان ١٩٧٠٠٠ ج.م. في سنة ١٩٠٣ واصبح ٣٧٤٠٠٠ ج.م. في السنة الحالية . وقد اسببت في فصل آخر من هذا التقرير في وجوب المحافظة على التوازن المالي<sup>(٢)</sup> ولكنني آمل ان المخصص للمعارف في اعتمادات سنة ١٩٠٨ يزداد زيادة عظيمة من دون ان يحاد عن هذا المبدأ المالي القويم والامور التي تقتضي اشد الاهتمام هي (١) ترقية التعليم الصناعي (٢) اتخاذ التدابير

(١) انظر الفصل (٩) في <sup>٣٠</sup> الخدمة الملكية المصرية <sup>٣١</sup> حيث التفاصيل . - وفاة

(٢) راجع الفصل (٢٩) عن موازنة سنة ١٩٠٧

تشويق الناس الى احترام صناعة التعليم (٢) انشاء الابنية اللازمة للمدارس . والذي اخشاه ان اتقاز هذا الامر الاخير سيكون بطيئاً بحكم الضرورة فالمسألة ليست مسألة مال فقط اذ لودبر المال فلا سبيل الى انشاء جميع الابنية المطلوبة للمدارس الا بعد انتقضاء زمان طويل

### (٩٢) التعليم الابتدائي العالي

بلغ عدد المدارس الابتدائية العالية التي تحت ادارة نظارة المعارف العمومية ومراقبتها ٣٢ مدرسة وفي اوائل السنة الماضية فتحت مدرسة جديدة في بنها تسع ثلاث مئة تلميذ وبلغ مجموع التلامذة ٧٥٨٤ في سنة ١٩٠٦ يقابلهم ٦٨١٥ في سنة ١٩٠٥ و ٧٩ في المئة من الطلبة مسلمون

ولا يسع الناظر الى المدرسين في هذه المدارس الا الشعور بشدة الحاجة الى المعلمين فقد تبين بالاحصاء ان ١٧٢ معلماً من ٤١٠ معلمين حائزون لشهادة التعليم او دبلوما احدى الكليات وثلاثة حائزون للشهادة الثانوية و ١٢١ حائزون للشهادة الابتدائية و ١١٤ بلا شهادة ما

وفي ما سوى المدارس الداخلة تحت ادارة نظارة المعارف مباشرة عرض عشرون من المدارس الابتدائية الحرة ان تكون تحت مراقبة هذه النظارة وبلغ عدد الذين يتعلمون في هذه المدارس ٤٦٩٠ تلميذاً

وكان عدد الذين تقدموا لامتحان الشهادة الابتدائية الاخير من مدارس الحكومة ١٦٣٦ طالباً وعدد الذين تقدموا من المدارس الحرة والذين درسوا في بيوتهم ١٧٣٦ فنجح من المجموع ٩٠٤ فقط اي ٢٧ في المئة منه ومعظم الذين سقطوا قصرُوا عن اجتياز امتحان اللغات الاجنبية او الحساب ولست ارتاب في ان كثرة عدد الساقطين تدل في الغالب على عدم كفاة المعلمين الذين يدرسون هذه الفروع

اما الذين نالوا الشهادة وعددهم ٩٠٤ فان ٥٦٤ منهم يوالون طلب العلم في مدارس الحكومة وسواها و ٢١٤ انتظموا في خدمة الحكومة و ٢٦ في اعمال اخرى خصوصية والباقيون وعددهم مئة لا عمل لهم

### (٩٣) التعليم الثانوي

فتحت مدرسة ثانوية رابعة في القاهرة في السنة الماضية في دار موقنة . والعمل جارٍ

في بناء مدرستين ثانويتين جديديتين أحدهما في القاهرة والاخرى في الاسكندرية ويحق للتلامذة ان يتقدموا لامتحان الشهادة الثانوية بعد دراسة ثلاث سنوات ولكن النظارة سهلت في السنة الماضية السبيل لاول مرة على الذين يرغبون في متابعة التحصيل سنة رابعة وما يحسن ذكره ان ١٦١ تلميذاً اغتفوا فرصة هذا التسجيل منهم ١٠٣ من تلامذة القسم الادبي و٥٨ من القسم العلمي وعندي انه اذا انشئت مدرسة جامعة او كلية عالية في مصر فليتها يجب ان يكونوا من امثال هؤلاء التلامذة \*

ولقد بلغ عدد الطلبة الذين تقدموا لامتحان الشهادة الثانوية ٧٤٠ يتألفهم ٤٤٧ في سنة ١٩٠٥ و ٣٧٩ في سنة ١٩٠٤ انفصح ٣٦٦ منهم او ٤٩ في المئة من المجموع وكان متوسط سن الطالبين ١٩ سنة وخمسة اشهر . وعدد المسلمين من الناجحين ٢٥٦ او ٧٠ في المئة من المجموع يقابلها ٦٦ في المئة سنة ١٩٠٥ و ٦٨ في المئة سنة ١٩٠٤

ومن الناجحين الذين بلغ عددهم ٣٦٦ ٢٧٧ استظفوا في المدارس الفنية و٧٢ في خدمة الحكومة و١٢ في الاعمال الحرة و٥ لا يعرف لهم عمل ونحو ٤١ في المئة يدرسون الحقوق و ١٦ في المئة يدرسون الطب ودخل ٢٤ فقط من الناجحين مدرسة المعلمين الخديوية

### (٩٤) التعليم الابتدائي (الكتاتيب)

تقدم التعليم الابتدائي في الكتاتيب في السنة الماضية تقدماً يذكر في اوائل السنة عني بتفصيل قانون الاعانات تنقيح الراغب في اتخاذ كل اعتقاد وجه اليه فزيد الوقت المخصص لدرس القرآن واصول الدين الاسلامي في يروجرام الدرس الحق بالقانون في فصلين من النهار الى ثلاثة ونيه في مواضع كثيرة من القانون الى وجوب الاهتمام بالتعليم الديني في جميع المدارس الاسلامية فاصبح نصف النهار في الكتاتيب الاسلامية خاصاً بتدريس القرآن واصول الدين الاسلامي ولا يخفى ان تكرير جزء كبير من الوقت القصير المخصص للتعليم للاستظهار غيياً قابل للاعتراض من الوجهة التعليمية ولكن الرأي العام الاسلامي الخ عن اخلاص قصده ورغبة صادقة في وجوب زيادة الوقت الممنون لتدريس القرآن فلم يحسن بنظارة المعارف ان تكون بمنزل عن رغبة المسلمين في هذه المسئلة وفي ما سوى ذلك فقد جعلت قوانين الكتاتيب قابلة للتوسع حتى يستطاع جعلها مطابقة لاحكام المكان والزراعة ويبقى فيها مجال لارعمال فرائح المدرسين ومقدورهم

\* ساجت في ما يلي ( اتصل ٢٤ ) في امر انشاء المدرسة الجامعة

وقد قابلت الجرائد والجمهور هذا التغيير في القوانين بالارتياح التام فأصبح الامل ممدوداً على انها تفي بالثابة وتحرك هم المحسنين وذوي البر الى نشر التعليم الابتدائي باشاء الكتاتيب وإيقاف المال عليها

ولا يستتج مما تقدم ان القوانين القديمة فقت باهال التعليم الديني في الكتاتيب الاسلامية فقد تبين في التفتيش السنوي الاخير ان عدد التلامذة الذين بلغوا الثالثة عشرة كان اقل من ٣٠٠٠ وعلى ذلك فان ٤٤٣٢ تليذا كانوا يحفظون جميع القرآن غيباً ٣٨٣٣ تليذاً يحفظون ثلاثة ارباعه و ٤٥٩٤ يحفظون نصفه و ٧٣٦٢ يحفظون اكثر من ربعه و ٥٢٨٩٣ يحفظون منه ما يقل عن الربع بمقادير مختلفة - فعدد الذين استظفروا نصف القرآن كان مساوياً لعدد طلبة السنة الثالثة في القراءة والكتابة والحساب

فهذه الارقام تبرهن على ان ما تم من التغيير في الكتاتيب بفضل الاعانات لم يقلل من شأن التعليم الديني بادخال العلوم الاخرى بل ان التعليم الديني اصاب نصيباً وافراً من التحسين العام

ولقد اشرت في تقريرى السنوي الماضي الى الاهتمام باشاء الكتاتيب وتحسين الموجود منها بغيرة الاهالي ومخائهم الا ان غيرة الجمهور في بعض المديرات وتنت لسوء الحظ ولكنها اشثت في بعض المديرات الاخرى فجاءت بنتائج محمودة واخص بالذكر مديرية الدقهلية التي مديرها مصطفى ماهر باشا فقد توفقت جمعية تحسين الكتاتيب - المساعي المشكورة - التي انشئت فيها منذ اقل من سنتين الى بناء ٢٦٨ كتاباً نصفها يمع الواحد منه من ٨٠ الى ١٠٠ تليذاً وقد بني بعض هذه الكتاتيب بما تبرع به بعض المثريين وأنشئ غيره بما اكتب به اهالي الناحية التي هو فيها ويقدر مجموع نفقة بناء هذه الكتاتيب بثانين الف جنيه مصري ولما كان انشاء الكتاتيب بلا تدبير المال اللازم للاتفاق على ادارتها بما يرناب سيلة فائدتى فقد تمحقت الجمعية ان لا بد من مصدر ايراد دائم لما يضم الى الاعانة التي تمنحها الحكومة للاتفاق على الكتاتيب فبذلت المساعي لتدبير الاوقاف فحككت اعمالها في هذا الباب بالنجاح ايضاً وادقف اهل الخير ٣٠٩ افدنة من الاطيان ذات الربع بعضها من اجود اطيان المديرية فضلاً عن بعض المقارات في المنصورة وخص ربع هذا الوقف بكتاتيب المديرية عامة او ببعضها وتقدر قيمة هذه الاوقاف بمبلغ ٤٦٠٠ ج م. وايرادها السنوي بمبلغ ٢٥٠٠ ج م. اي بنوسط ١٠ ج م. فلكتاب الواحد في السنة ومع ان هذا المبلغ والاعانة واجور التعليم التي يدفعها الطلبة لا تقوم بنفقات الكتاب مع ابلاغه الدرجة المطلوبة

من الكفاءة لكنها على كل حال سند كبير ومضى اخذت فوائد هذه المدارس تبدو للعيان وتحركت ارجحية الناس بروؤيتهم ثمرة اعتمادهم فالمرجح ان يتوالى الجود بالمال لهذا الغرض . وثيقة الكتاب الواحد من ٤٠ الى ٥٠ ج ٢٠ . في السنة ماعدا اجور التعليم واعانة الحكومة ليكون في المنزلة المطلوبة من الكفاءة . وسبب في مديرية الدقهلية ٤٣ كتاباً جديداً ووعد بعضهم بارصاد ٥٧ فدائاً لها

اما في سائر القطر فالتقدم في هذا الباب مخيب للآمال اذا قوبل بما تم في مديرية الدقهلية فقد بلغ مجموع الكتاتيب الجديدة التي انشئت في السنة الماضية ٣٣٠ وعدد ما رم من القديمة نحو ٩٠ وبلغ مجموع الاطيات التي اوفت على الكتاتيب ٣٢ فدائاً بقدر ريعها يبلغ ٣١٠ ج ٢٠

وفي اواخر السنة الماضية تألفت جمعية في القاهرة لتحسين كتابتها فبلغ مجموع ما اكتتب يؤ لها ١٦٠٠ ج ٢٠

وليس من ينكر ان ما تم في مديرية الدقهلية يستحق الاعتبار حتى ولو سلمنا ان الدافع في مثل هذه الاحوال ليس الاختيار بل يغلب ان يكون منشأه حث مدير المديرية وان نصيب الموظفين من تحريك المهم في هذا الشأن اكثر مما قد يطرق في البلدان الغربية . فما حدث يدل على ان في اهالي الارياك الذين لا يباون في الظاهر بكل ما لا يختص باطيانهم ومصالحهم الشخصية استعداداً كالياً لاعانة المشروعات العمومية الشديدة فاذا لم يكن هذا الشعور هو حب المصلحة العمومية بعينه فانه الثبر الذي يسبك حب المصلحة العمومية منه

وفي سنة ١٩٠٥ فر قرار الحكومة على تشييط المهتمين بانشاء الكتاتيب بمج الارض اللازمة لبنائها واشترطت لذلك بعض شروط وفي السنة الماضية رأيت من الحكمة اضافة شرط آخر يقضي بأنه اذا كانت قيمة الارض المطلوبة تتجاوز ٥٠٠ ج ٢٠ فلا تعطى الارض الا اذا كان للكتاب مصدر ريع دائم ينتج ٤٠ ج ٢٠ على الاقل في السنة فبلغ عدد الطلبات التي تقدمت في السنة الماضية ٣٤١ قبل منها ٢٧٩ ورفض ٤٣ وبقي ١٩ في معرض النظر والبحث ومن هذه الطلبات ١١٥ جاءت من مديرية الدقهلية . وبلغ مجموع مساحة الارض التي وهبتها الحكومة في سنة ١٩٠٦ لانشاء الكتاتيب ٣٢ فدائاً يقابلها ١٥ فدائاً في سنة ١٩٠٥ وكان نصيب اهالي مديرية الدقهلية من هذه الحبة نصفها . وجميع الطلبات التي يقصد بها غير الكتاتيب حقيقة تتال حقها من الاعتبار والجود

وقد تيسر لظارة المعارف بعد انشاء الكتاتيب الجديدة ان تخطو خطوة في سبيل

توحيد العمل وتنظيمه فقد كان من مساوئ الكتابات في العهد الماضي ان يقل عدد التلامذة في بعضها عما يجب لتنظيم الفرق او للقيام بترتيب معلم كفوء وكثيراً ما كان في المكان الواحد بضعة كتابات صغيرة يتناظر الواحد منها الآخر وجميعها سواء في النقص وعدم الكفاءة فحيناً أنشئت كتابات جديدة بذلك المساعي لضم ما يعلق وجوده من الكتابات الصغيرة اليها بعمدة اصحاب النفوذ من اهالي الناحية وتقل معلم الكتابات الصغيرة الى الكتابات الجديدة حتى لا يقولوا بلا عمل فكان من ذلك ان تيسر لنظارة المعارف في السنة الماضية حين تفتت لوائح الاعانات ان تزيد الالية التلامذة في الكتابات التي تأخذ الاعانة من ٢٠ الى ٢٥ ولكن النظارة لا تنوي انفاذ هذا القانون بصرامة بل انها اتخذت تدابير تبقى الكتابات بمقتضاها تحت التفتيش اذا بدا وجه الامل من زيادة عدد تلامذتها ولو فطم الحد المطلوب فتج من هذه الخطة ان نقص عدد الكتابات التي تحت المراقبة ولكن عدد التلامذة والمعلمين زاد زيادة كبيرة وفي الجدول التالي بيان الارقام عن السنوات التسع التي تقل فيها مشروعات الاعانات

عدد المعلمين والمعلمات		عدد التلامذة			عدد الكتابات		السنة
المجموع	الاناث	ذكور	المجموع	بنات	صبيان	التي تحت المراقبة	
٤٩٩	٠٩	٠٤٩٠	٠٠٧٥٣٦	٠٠٥٩٨	٠٠٦٩٣٨	٠٣٠١	١٨٩٨
٥٧٥	٠٤	٠٥٧١	٠١٠٤٠٧	٠٠٥٦٨	٠٠٩٨٣٩	٠٤٠٣	١٨٩٩
٦٣٤	٠٧	٠٦٢٧	٠١٢٣١٥	٠٠٩٩٧	٠١١٣١٨	٠٤٨٣	١٩٠٠
١٣٦٤	١٢	١٣٥٢	٠٢٦٨٣١	٠٢١٤٠	٠٢٤٦٩١	٠٩٢٥	١٩٠١
١٥٨٧	١٣	١٥٧٤	٠٣٩١٣٥	٠٢٩٦٣	٠٣٦١٤٢	١٣٤٦	١٩٠٢
٢٢٨٣	٢٢	٢٢٦٠	٠٧٦٢٢٨	٠٥٥٢٦	٠٧٠٢٠٧	٢٦٢٣	١٩٠٣
٥٦٥١	٣٠	٥٦٢١	١٢٤٤٨٦	٠٨٦١٥	١١٥٨٧١	٣٦٩٨	١٩٠٤
٦٣٢٧	٣٢	٦٢٩٥	١٤٥٦٩٤	٠٩٦١١	١٣٦٠٨٣	٤٨٥٩	١٩٠٥
٦٥٨٤	٣٣	٦٥٥١	١٥٦٥٤٢	١٠٧٠٤	١٤٥٨٣٨	٤٤٣٢	١٩٠٦

واكبر اعانة منحت لكتاب واحد في السنة الماضية ٣٣ ج ٠ م و ١٥٠ مليماً ومتوسط الاعانات ٥ ج ٠ م و ٥٠٠ مليماً ومتوسطها لكتاب الدرجة الاولى ١٠ ج ٠ م و ٢٨٠ مليماً ولكتاب الدرجة الثانية ٤ ج ٠ م و ١٠٠ مليماً

### (١٥) تعليم البنات

سارت مشكلة تعليم البنات في مصر في متزلة من التقدم تدعو الى شدة الاهتمام بها فان ما كان الوالدون يدونه في ما مضى من الاستكفاف من تعليم بناتهم في مدارس الحكومة والمدارس الخصوصية أخذ في الزوال سريعاً . ولا تقتصر رغبة الوالدين الآن في تعليم بناتهم فقط بل تتجاوز الى الاهتمام بنوع التعليم الذي تعلمه المدارس فقد كان الوالد منذ بضع سنوات يقصر اهتمامه على السماح لابنته بالدرس في مدرسة مكثفياً بذلك اما الآن فكثيرون من الوالدين يزورون المدرسة السنية ويطلبون الوقوف على بروجرامها فاذا لم يلائمهم اعرابوا عن رغبتهم في البحث عن مدرسة خصوصية تفي بناتهم . ومدارس الحكومة الابتدائية للبنات تمد الطالبات للامتحان لنيل الشهادة الابتدائية واللواتي يجزن هذا الامتحان يحق لهن الانتظام في مدرسة العلمات . وقد اعراب بعض الوالدين عن رغبتهم في توسع بناتهم في العلوم ولكن شدة الحاجة الى الملمات المتدربات حملت نظارة المعارف على توجيه كل قواها الى اختيار سياق للدروس يؤهل الطالبات للدخول في مدرسة العلمات . في سنة ١٩٠٦ ترك بعض التليذات المدرسة السنية لأن والديهن رغبوا في تعليمهن فروعاً لا محل لها في بروجرام مدارس البنات وبناء على ذلك ستضطر الحكومة الى اعمال الفكرة في ما اذا كان الزمان قد حان لسرعة خطوة اخرى في سبيل تربية التعليم العالي للبنات واعداد بروجرام اعلى من البروجرام الحالي فان منهاجاً كهذا يصادف ارتياح الوالدين الذين لا يحسبهم اعداد بناتهم لمهنة التعليم بل يرغبون في تعليمهن تعليماً عالياً مستوفياً

وقد بلغ عدد مدارس البنات ٢٠٩٠ مدرسة في ديسمبر ١٩٠٦ فيها ١٣٧٠٥ تليذات اي زيادة ١٥ في المئة عن عدد التليذات في سنة ١٩٠٥ و زاد عدد البنات في الكتابيب زيادة كبيرة ففي سنة ١٩٠٠ كان عددهن ١٦٤٠ تليذة في ٢٢٥ كتاباً ( في جملة الكتابيب التي تحت مراقبة الحكومة ) فبلغ عددهن في سنة ١٩٠٦ في كتابيب الحكومة وحدها ٢٠٤ و ٢١٣٥ بنات في الكتابيب الخصوصية التي تحت مراقبة الحكومة

وقد ادخل اصلاح جليل في امر تدبير الملمات المتدربات ولا يخفى ان من الامور المرغوب فيها حصر التعليم في مدارس البنات الابتدائية في النساء فقط ولكن الضرورة قصت باستخدام بعض المشايخ المتقنين في السنة الماضية حلت معلمة من مدرسة البنات محل احد هؤلاء المشايخ فكان ذلك الخطوة الاولى في الاستبدال الذي يحصر التعليم في مدارس البنات الابتدائية في النساء



## (١٦) التعليم الصناعي

كان م الحكومة بترقية التعليم الصناعي قبل السنوات الخمس الماضية مقتصرًا على مدرسة الصنائع والفنون التي أنشئت في بولاق في سنة ١٨٣٩ ومدرسة المنصورة الصناعية التي أنشئت في سنة ١٨٨٩

وفي سنة ١٩٠١ بذكر الماسي في انشاء مدارس صناعية لتعليم ابناء الصناع واصحاب الحرف باستجداء ذوي البر وتحريك اريحية الاحالي  
وفي الوقت عينه فتحت الحكومة الورش الصناعية في بولاق سنة ١٩٠٣ وفي اسبوط في السنة الماضية فبلغت قفقات بناء كل واحدة منهما وتجهيزها ٢٠٠٠٠ ج م . لا يدخل فيها ثمن الارض . ويبلغ ما تنفقهُ المخزينة على كلٍ منهما ٤٠٠٠ ج م . في السنة وفي سنة ١٩٠١ أنشئت مدرسة صناعية في الاسكندرية لابناء " شيالي " جبركها بهمة شفي بك مدير عموم الجمارك

ولم يبق سوى ذوي الخير والارحية نداء الحكومة فبنى محمود باشا سليمان في سنة ١٩٠٣ مدرسة صناعية في ابي نج وأوقف عليها المال بمجد ومطاء وهذه المدرسة تعلم الصنائع الشائعة في تلك الجهة وهي الحياكة والنجارة والخراطة والحداثة ونحوها وهي تحت مراقبة الحكومة ولكن ادارتها بيد الباشا وحده وقد نجحت نجاحًا عظيمًا فكانت خير أثر لما انطوى عليه مؤسستها من حب المصلحة العامة المقرون بالتفعل . وفيها الآن ٩٢ تلميذًا يتعلمون مجاكم<sup>(١)</sup>  
وفي السنة عينها فتحت جمعية العروة الوثقى اكتابًا لانشاء مدرسة صناعية في الاسكندرية فاكتب بشرة آلاف جنبيه مصري وقد تم بناء هذه المدرسة بعد ان تأخر لاسباب قاهرة فافتتحت الحكومة الارض بثمن زهيد ووهبت الجمعية ٣٠٠ ج م لانعام البناء وهي تساعدها في اتياع العدد والاجهزة وستسع هذه المدرسة ٥٥٠ تلميذًا ويكون لها ريع دائم قدره ٨٠٠ ج م في السنة

وفي سنة ١٩٠٤ أنشأت جمعية التوفيق القبطية مدرسة صناعية في القنطرة بمصر لتعليم النجارة والحداثة والعمل جارٍ في انشاء مدرسة صناعية لبطية في بولاق أكتب بالمال

(١) من اسباب تشويق الناس الى التعليم الصناعي اعطاه الذين يتعلمون في الورش الصناعية في بولاق واسبوط ومدرسة ابي نج من الخدمة العسكرية وقد اعفي طلبة ١٠ سن في بولاق والمنصورة ومدرستي الزراعة والمهندسة من قبل

اللازم لها اجابة لدعوة البطريركية القبطية . وقد تقدم من هاتين المدرستين طلب الى الحكومة لاستجداء رفقها وسينظر فيه متى حان الوقت لاعداد اعتمادات سنة ١٩٠٨ وفي السنة الماضية ابنت مدينة القيوم ومدينة بني سويف رغبة في انشاء المدارس الصناعية فاكتبوا في القيوم نحو ٩٠٠٠ ج . م . لهذا الغرض ووعده بعضهم بدفع اشتراكات سنوية الى مدومينة للاتفاق على المدرسة واكتبوا في بني سويف بمثل هذا المبلغ ووافقوا ٦٦ فدائنا لينفى ريعها على المدرسة . وقد اجل بناء المدرستين الى زمن حتى تبنيها طبقا لآراء ذوي الخبرة وهذا التأخير توازيه الفائدة الحاصلة من الاعتماد على رسوم ومقاييس محكمة الوضع

وقد شرع دولة البرنس حسين كامل باشا في انشاء مدرسة صناعية لمديرية البحيرة فيرى مما تقدم ان ما قبلت به دعوة الحكومة من التلبية ينشط المهتم ويدعو الى الارتياح والآمال معقودة على سريان هذه الروح في البلاد بأسرها فتتحرك هم اهالي البنادر الكبرى ويشارون في انشاء المدارس الصناعية في بنادرم وادارتها على نفقتهم اذ ليس بين اعمال البر ما هو اجدر بالرفد واحق بالمعونة من هذا العمل وليس بينها ما يعود بالخير والنفع مثله لا على طبقات الفقراء فقط بل على الامة بأسرها

ولما رأت الحكومة انتشار هذه الرغبة الاختيارية وشدة الحاجة الى التعليم الصناعي في مصر فكرت في السنة الماضية في وجوب استقدام احد ذوي الخبرة والكفاءة لدرس المسئلة بمخاضها والاشارة عليها بالنتائج التي يحسن نهجها فيها في المستقبل خوقت الى استقدام المستر سدي ولز ناظر مدرسة برمي الفنية في لندن قدوس الموضوع درساً دقيقاً وافياً وزار المدارس على اختلاف طبقاتها ودرجاتها وورش الحكومة والورش الخصوصية وقابل اصحاب الاعمال في القاهرة والمديريات ووضع تقريراً شافياً ثميناً ضمنه لملاحظات عن المدارس الموجودة التي يراد الشروع فيها وشورته في ما يجب اتباعه في المستقبل

ولا أحاول تلخيص تقرير المستر ولز ولكني اريد الاعراب عن موافقتي لاقواله التالية وهي "ويصلح نجاح العمل على مقدار التضامن والتعاون اللذين يكونان بين المدارس الصناعية ومن فيها وبين اصحاب الاعمال سواء كانوا في الحكومة او خارجاً عنها فيجب ان يكون مديرو هذه المدارس من كبيرهم الى صغيرهم شديدي العلاقة بالذين يستخدمون مفرجها فيستطاعونهم نصيحتهم ويستعملونهم اليهم وينظرون في حاجاتهم فيكتبون ثقتهم في اعمال هذه المدارس ورغبتهم في استخدام طلبتها بعد خروجهم منها"

فوقع تقرير المسترولز وقصاً حسناً في نفس الحكومة فعمدت الى البحث عن خير الطرق  
لائخاذ اقتراحاته

ولا يخفى ان مشكلة التعليم الصناعي مرتبطة ارتباطاً محكمًا بمسئلة الارتقاء الزراعي وقد  
طلما جاهرتم الجرائد وسواها بوجود انشاء نظارة للزراعة ولكن الحكومة مع اعترافها بوجود  
اتخاذ التدابير لمساعدة الزراعة فضلت تنشيط روح الاعتماد على النفس بين اصحاب الاطيان  
على انشاء نظارة اخرى وعلى توسيع مجال الاعتماد على الحكومة لانه من آفات الضعف  
في الشرق

ففي سنة ١٨٩٨ ساعدت الحكومة في تأليف الجمعية الزراعية الخديوية وهي جمعية  
اختيارية جل اعضائها من اصحاب الاطيان الذين يدفعون لها رسماً معيناً والغرض من  
تأليفها اقامة المعارض واجراء الامتحانات الزراعية والعلمية وتقديم التقاوي والسماد الصناعي  
والاهتمام بالاجمال بجميع مصالح الفلاحين ويرى من هذا التقرير<sup>(١)</sup> وتقارير الماضية ان  
الجمعية قامت بخدمات جليلة الفائدة في تنشيط المهتم وتحسين الشؤون الزراعية

فلما عرضت مشكلة انشاء مصلحة للاهتمام بالتعليم الصناعي قرأ القرار على الجمع بين شؤون  
الزراعة والصناعة وانشاء مصلحة تابعة لنظارة المعارف تدعى ادارة الزراعة والتعليم الصناعي  
ينسج فيها على منوال المصلحة التي نظمتها السرهوراس بلشكن في ايرلندا وادارها بدراية  
وحذق وعين المستر سدن ولزمديراً عاماً لهذه المصلحة وسيتولى اعماله فيها حالماً يستطيع  
اعتزال مركزه في انكلترا

ولا يستطيع الآن تعيين علاقات هذه المصلحة بالجمعية الزراعية الخديوية تعييناً تاماً  
ولكن يجدر بي ان اقول في هذا المقام ان المصلحة الجديدة لا يراد بها الاستغناء عن الجمعية  
وفروعها المنتشرة في المديرية بل انها تعتمد في القيام باعمالها على جمعيات كهذه تمثل مصالح  
الزراعة في البلاد فالمصلحة الجديدة لم تنشأ لازالة الاعتماد على النفس بل لتقوية مبدؤ  
ولماوتته

وسيعرض المسترولز قريباً اقتراحات اخرى ييسط فيها رأيه في كيفية اتقاذ طريقته  
ولي امل بتدبير المال اللازم حين تعدد اعتمادات سنة ١٩٠٨

### (٩٧) تعليم المعلمين

ورد في تقرير جاء في من نظارة المعارف العمومية ما يأتي  
 " يجب ان لا ندخر وسعاً في زيادة المعلمين المدرسين الاكفاء في العربية والانكليزية  
 والرياضيات لانها الطريقة الوحيدة التي يؤمل منها لتدبير المدرسين للدارس الابتدائية  
 وتعيين العدد اللازم من المعلمين الوطنيين في المدارس الثانوية "  
 والمسألة ذات شأن عظيم وهي الآن في معرض النظر في نظارة المعارف العمومية فاذا  
 لم يكن في الطاقة تدبير المال اللازم في ميزانية ١٩٠٨ للتقدم في هذا الامر تقدماً محسوساً  
 بت آمالي خيبة عظيمة

وقد وصفت في تقرير الماضي ( صفحة ١٤٧ ) الاسلوب المتبع في اعداد المعلمين  
 فاكثرتي الآن بالاشارة الى الفجاح الذي تم في السنة الماضية  
 زاد عدد الطلبة في المدرسة الناصرية حيث يتدرب معلمو العربية والعلوم التي تدرس فيها  
 فكان عدد الحاضرين في آخر سنة ١٩٠٦ ٢٥٤ يقابلهم ٢١٠ في سنة ١٩٠٥ و١٦١ في  
 سنة ١٩٠٤ و١١٥ في سنة ١٩٠٣ و٩٧ في سنة ١٩٠٢ وقد جاء في التقرير الذي اشرفت  
 اليه آنفاً " ان هذا يـمر عن سد حاجات النظارة ولكن الزيادة التي وقعت في السنتين  
 الماضيتين لم يـر بها الزمان الكافي بعد لتؤثر في عدد المتخرجين وانما بظن ان مشكلة تدبير  
 العدد الكافي من المشايخ المدرسين المراكز التي تعمل على مراكز الفقهاء حلت على ما يرام وجل  
 الفضل في هذا الحل عائد الى التحسين في مرتبات المراكز التي يشغلها المعلمون المتخرجون في  
 المدرسة الناصرية "

اما في ما يخص بمدرسة المعلمين الخديوية التي فتحت ابوابها مؤخراً فقد اذيع منشور  
 منذ نحو سنة يضمن للطلبة الذين يقوم دروسهم فيها شروطاً مالية احسن من قبل فكانت  
 النتيجة طبق المرغوب ولبي الدعوة ٣٥ من جازني الشهادة الثانوية وهم يتدربون الآن في  
 هذه المدرسة

وفي مدرسة عبد العزيز لمعلمي الكتاتيب ١٢٤ طالباً يقابلهم ١١٦ في السنة الماضية

وفي مدرسة الفيوم لمعلمي الكتاتيب ٧٢ طالباً

وفي مدرسة قايوب ٦٧ طالباً

اما دوائر التمرين والتدريب فقد علمت عنها ان ٦٥ طالباً من المعلمين حضروا الفرق

الخصوصية لطلعي المواضيع الانكليزية والرياضيات في مدارس القاهرة وهذه الدروس تلتى في دار مدرسة المعلمين الخديوية وقد بلغني ان الذين اتوا درس سنتين منهم استفادوا فائدة حسنة وافادوا

ولا تزال الدروس التي تلتى مرتين في الاسبوع على المعلمين في كتابات الحكومة والكتاتيب التي تحت مراقبتها سائرة على قدم النجاح وتعد هذه الدروس في مكانين في القاهرة وفي ٢٩ مكاناً في المديرية ويحضرها ٢٦٣٦ من الفقهاء والعرفاء وقد بلغ عدد الذين نجحوا في امتحان شهر اغسطس الماضي ٣١٠

### (٩٨) الجامعة المصرية

تألفت لجنة من اعيان المصريين اخيراً للنظر في انشاء مدرسة جامعة وطنية وقد قرأت المنشور الذي اذاعه سكرتير اللجنة (قامم بك امين) بامعان وتدقيق فلم اجد فيه ما لا يطابق آرائي فقد ورد في المنشور المذكور ان اسلوب التعليم المتبع في مدارس الحكومة الآن ناقص - وهو قول يوافق الجميع عليه - وانه يستحسن تسهيل السبل لتعليم أرق من الذي يتيسر طلبه في مدارس الحكومة الفنية كالحقوق والطب الخ وذلك بانشاء جامعة علمية ادبية تفتح ابوابها لكل طالب علم مهما كان جنسه ودينه وهو مبدأ حسن لا يختلف فيه اثنان وغرض محمود يحسن توجيه مياعي الناس اليه على اختلاف مللهم وفحلهم ولما كانت اخراج هذا المشروع من القوة الى الفعل يقتضي زماناً فاني اشير على اصحابه ان يدرسوا تاريخ انشاء المدارس الجامعة في البلدان الاخرى ويبدلوا الجهد في افهام المصريين الغرض الحقيقي الذي يتوخونه ويحدر بهم ايضاً اعمال الفكرة في بعض التفاصيل الخاصة بالمشروع واهمها امر تدبير الطلبة وتعيين اللغة التي تُفخذ اساساً للتعليم واعداد الاساتذة والمعلمين للجامعة في المستقبل فهذه هي الامور الجوهرية التي يحسن ان يدور البحث الاول عليها ويتلوه امر الشؤون المالية وعلاقة الجامعة بنظارة المعارف والمدارس الفنية العالية وتأليف مجلس ادارة لها ووضع نظام لادارة الطلبة والسكن الى غير ذلك من الامور التي تستحق النظر والاعتبار

وام المسائل كلها هي من يكون طلبه العلم في هذه الجامعة والمفهوم من منشور اللجنة ان الرأي السائد انما هو استخدام عدد من الاساتذة لاقفاء الدروس "على كل راغب في التعلم يريد ان يحضر درساً ليتفقه في العلم ويقضي وقته في ما يفيد" وطني انت

جامعة هذا غرضها تقصر عن ادراك الغاية المنصوص عليها في المنشور فتوسيع نطاق فائدة الجامعة يتفي بأن يكون لما كان مجتمع شرعي وان يكون الانتظام في عضويتها مطمئناً للإبصار وطلب العلم فيها من الاعمال الشريفة الجدية ويجب امتحان الذين يطلبون الانضمام اليها حتى يثبت انهم قابلون للاستفادة من دروسهم فيها وان يشترط على الطالب حضور عدد معلوم من الدروس وان قدّم قوانين لحفظ النظام بين التلامذة والمفهوم ان طلبة الجامعة يأتون من جميع الذين يرضون في ادراك منزلة من الحذق التي تفوق المنزلة التي يستطيع بلوغها في الكليات الموجودة والذين يتولون الى ترقية مداركهم بجلب التعليم العالي بامم معانيه وذلك مما يقضي بتكليف مشروع الجامعة لاستئجار ابناء الاغنياء المصريين — وكثير ما ام الآن — الى الاقبال عليها وعدة الزمان الذي يقضونه فيها جزءاً من رأس مالم العمل في جهاد الحياة كما يمد ابناء الطبقة المالية في اوربا التعليم في جامعاتها

وليس غرضي من الاشارة الى هذه الأمور تثبيط همه القائمين بامر هذا المشروع فان ذلك بعيد جداً عن مرادي وانما قصدت تقديم بعض النصائح لهم في الخطة التي يحدر بهم اتباعها وتحويل مهم اليها ومع اني قلت ان لا بد من مضي زمان ما قبل اخراج المشروع من القوة الى العمل فليست ارى مانعاً يحول دون القيام وخير ما يتفاد به في حل الصعوبات التي قد تبرز لقاء مقاليد نظارة المعارف الى رئيس اللجنة السابق

#### (٩٩) مدرسة الزراعة

في هذه المدرسة الآن ٦٥ تلميذاً منهم ٣٨ مصريون و ٢٧ من الامم الاخرى ومن المصريين ٢٩ مسلمون يقابلهم ٢٢ في سنة ١٩٠٥ فيرى من ذلك ان نسبة التلامذة المصريين زادت ولكن المجموع لم يزد زيادة تدعو الى الارتياح ويتظر ان ينال التليذان المصريان اللذان أرسلتا الى مدرسة الزراعة الملكية سيرة سيرت شهادتهما قريباً

وجميع الموظفين الثنين المصريين في الجمعية الزراعية الخديوية من متخرجي هذه المدرسة ولما كانت الجمعية قد وسعت نطاق اعمالها مؤخراً فسيوجد فيها مراكز خالية لكثيرين من تلامذة هذه المدرسة في السنوات المقبلة وقد ابلغ ديوان الاوقاف ومصحة الزراعة السودانية وبعض الشركات الزراعية ناظر المدرسة انها مستعدة لاستخدام التلامذة فانخفضت التدبير لاعلان هذه الحقائق واصبحت الامال مفعودة على زيادة كبيرة في عدد طالبي الدخول في شهر اكتوبر القادم

### (١٠٠) مدرسة الهندسة

في هذه المدرسة ٨٩ تلميذاً يقابلهم ٥٧ في سنة ١٩٠٥ و ٣٥ في سنة ١٩٠٤ و ٢٣ في سنة ١٩٠٣ و ٥٨ من المجموع الحالي مسنون و ٤٠ منه قبلوا في شهر سبتمبر الماضي منهم ثلاثون من المسلمين وكانت نسبة المقبولين من المسلمين الى المجموع في سنتي ١٩٠٣ و ١٩٠٤ خمسين في المئة وفي سنة ١٩٠٥ ٦٦ في المئة وفي سنة ١٩٠٦ ٧٥ في المئة فعدد طالبي الدخول من المسلمين أخذ في الزيادة واني ارجب في تحويل انظار الشبان المصريين ووالدهم الى التسهيلات التي يجودونها في هذه المدرسة والى انه لا يخفى من كثرة الزحام بين عارفي فن الهندسة في المستقبل القريب وقد سبق لي ان ذكرت في هذا التقرير<sup>(١)</sup> ان مصلحة الاشغال العمومية لا تكاد تجد كفايتها من المهندسين

### (١٠١) مدرسة الحقوق

في هذه المدرسة الآن ٣٥٨ تلميذاً منهم ٢٦٣ من المسلمين وقد اطردت الزيادة في عدد طالبي الدخول في السنوات الست الاخيرة فقد كانوا ٣٠ في سنة ١٩٠١ فصاروا ١٦٧ في سنة ١٩٠٦ وفي يونيو الماضي نال اربعون تلميذاً الدبلوما فانظم ١٨ منهم في خدمة الحكومة وتعاطى ٢٢ حناعة المحاماة ولا ريب في ان درس الحقوق محبوب عند الشبان المصريين الآن على ان المسئلة هي ما اذا كان الذين يدرسونه لا يزدبون عن المطلوب بعد سنوات قليلة وقد كتب المسيو برناردي وكيل لجنة الامتحان في يونيو الماضي المباراة الآتية وهي خليقة باعتبار الشبان المصريين الذين شرهوا يستعدون لتلقي المهنة اني يتوون احترامها وباعتبار والدهم فقال " اني موقن ان الحكومة والبلاد في حاجة الى الاكفاء من حائزي شهادة الحقوق ولكنهما لا تتحاجان الى العدد الكثير منهم وعندي ان الموجود من عارفي علم الحقوق في مصر يفوق المطلوب وان من مصلحة الحكومة والبلاد صرف افكار الشبان الى تعلم الفنون الاخرى التي املت اهمالاً كبيراً يوجب الاسف "

(١) انظر (٢٩) الخدمة الملكية المصرية

### (١٠٢) مدرسة الطب

حاز عشرون تليذاً شهادة هذه المدرسة في سنة ١٩٠٦ وطلب ٩٧ تليذاً الدخول فيها فلم يسع المدرسة قبولهم كلهم فقبلت ٥٧ منهم فقط . ولا ريب في ان نسبة الاطباء الى عدد الاهالي الآن صغيرة وان الاعتماد على الاطباء والحاجة اليهم يزدادان كلما ازداد الناس عدداً وتطوراً وعلى ذلك فقد قال الدكتور كيننج مدير المدرسة " وانني مقتنع بوجود التزام الحضر في عدد الاطباء الذين يخرجون من المدرسة لأنه اذا ظهر لهؤلاء الشبان بعد خروجهم منها ان لا عمل لهم قصص عدد طالبي الدخول اليها دفعة واحدة فلا يعود الى سابق عهده الا بعد ان تنضرب الحكومة من ثلة عدد الاطباء من الشبان وعندئذ ان من اشد الآفات على البلاد الاكثار من الاطباء المعوزين " وقد اورد الدكتور كيننج حججاً صديدة على صحة رأيه البادي في عبارته الاخيرة لا يسعي اثباتها بالتفصيل

### (١٠٣) مدرسة الطب البيطري

في هذه المدرسة الآن ثلاثون تليذاً منهم عشرة دخلوها في سنة ١٩٠٦ وفي السنة الماضية جاز سبعة تلامذة الامتحان النهائي ونالوا الدبلوما بعد ان اتقوا دراسة ثلاث سنوات

### (١٠٤) مدارس العميان

اتمت مدرسة العميان في الزيتون في جوار القاهرة سنتها الاولى كمدرسة عمومية في ٣٠ سبتمبر الماضي وقد لبى الجمهور الدعوة لاصناف هذه المدرسة بالمال فانقضت السنة وسيل في صندوقها وصيد صغير لحسابها وقد عزمت احدى السيدات المحسنات على وقف بعض عقاراتها على هذه المدرسة فيزداد بر ريعها الدائم ولكنها تبقى في حاجة شديدة الى معونة الجمهور ورفده.

وقد وسع نطاق عمل المدرسة في السنة الماضية بفتح ورشة في القاهرة تحت ادارة معلم انكليزي كان في ورشة كهذه في انكلترا فيتعلم التلامذة حبك السلال والكراسي وقد نجحوا نجاحاً باهراً في الاعمال الصناعية وفي الدروس . وبلغ متوسط عدد التلامذة الداخلين في خلال السنة ٢٧ ومتوسط الذين اشتغلوا في الورشة من التلامذة الخارجيين عشرة وفي الاسكندرية مدرسة صغيرة للعميان تعمل عملاً حسناً ايضاً



### (١٠٥) كلية فكتوريا في الاسكندرية

في كلية فكتوريا في الاسكندرية الآن ٢١٥ تلميذاً منهم ٧٩ اسرائيليون و٧٩ مسيحيون و٥٧ مسلمون والعمل جارٍ في بناء الدار الجديدة التي منتقل المدرسة اليها وهي تسع ٣٥٠ تلميذاً يكون منهم ١٢٠ الى ١٥٠ داخليين

والظاهر ان بعض عبارات القيتها عند وضع حجر اساس البناء الجديد في الحريف الماضي اولت على غير الوجه المقصود منها ففهم البعض انني اشير بادخال التعليم الزمني الخالص من كل صبغة دينية الى مصر ولكن ذلك بعيد عن الواقع فاني لا اوافق على التعليم الزمني وحده في مصر او في سواها نعم ان التعليم الديني لا محل له في بروجرام كلية فكتوريا بسبب اختلاف مذاهب التلامذة ولكن الطلبة من اسرائيليين ومسيحيين ومسلمين يتلقون دروساً دينية اختيارية عن معلمين قد لا يكونون ضرورية بين معلمي المدرسة الدائميين. ولعلمي الدين الخيار في تعليمي على الوجه الذي يروق لمواطني انني مصيب في قولي ان معظم تلامذة كلية فكتوريا يتلقون التعليم الديني اما في بيوتهم او في المدرسة ولست اقول انه يحسن الجري على هذا المنوال في المدارس الاخرى ولكننا اذا اعتبرنا احوال مصر الخصوصية فقد مد هذا الاسلوب حاجة عمومية والظاهر انه مقرون بالنجاح

### (١٠٦) المكتبة الخديوية

في المكتبة الخديوية الآن ٦٤٠٠٠ مجلد وقد اهدت الدائرة السنية اليها في السنة الماضية مجموعة ثمينة مؤلفة من ١٠٠٧ مجلدات وهي جزء من مكتبة الخديوي ابراهيم باشا وبلغ عدد الذين زاروا غرف القراءة في سنة ١٩٠٦ ١٧٠٠٠ يقابلهم نحو ١٤٠٠٠ في سنة ١٩٠٥ وبلغ عدد الذين زاروا غرف التحف ١٢٠٠٠ يقابلهم ٨٠٠٠ في سنة ١٩٠٥ ومن الدلائل على تعاظم شأن قسم اعارة الكتب كثرة الطلبات التي تقدمت لزيادة الكتب في الحقوق والطب والفلسفة والأدب

## الباب الحادي عشر

في العلوم والفنون

(١٠٧) مصلحة المساحة

أطال السرفسنت كوربت في كلامه على الميزانية في بيان أهمية العمل الذي عملته مصلحة المساحة . وقال انها منحت اعتماداً قدره ٥١٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٦ واعتماداً آخر قدره ٧٠٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠٧ لتتمكن بذلك من الاسراع في عملها وانا اقول الآن انها انشئت سنة ١٨٩٨ وشرعت سنة ١٨٩٩ في طبع ونشر خريطها على مقياس ١:٣٥٠٠٠٠ ومحت ٦٩٠٠٠٠٠ فدان وطبعت ٣٢٥٠٠ خريطة لخطة ملاهين فدان منها . غير انه يلزم ايضاً رسم ١٢٠٠٠ خريطة للمديرتي الشرقية والبحيرة اللتين يلزم ان تعاد مساحتهما لانهما مسحنتا قبل اتمام عمل الثلاث الذي من شأنه اثبات صحة المساحة اما الارض التي مسحت لرسم خريطها فليست سوى جزء صغير من اعمال هذه المصلحة لانه عند طبع الخريط ترد شكاوى عديدة وكل منها تتحقق بدقة . في التسعة الاخير التي انتهت في ٣١ اكتوبر سنة ١٩٠٦ حقق ٣٢٣٥٤ شكوى ووجد ٥٤٥٣ منها فقط في محلها ومن هذا العدد الاخير ٣٥ في المئة ناتج عن خطأ القياس و٦٥ في المئة عن خطأ في المعلومات التي أعطيت لمندوبي المصلحة

(١٠٨) المساحة الجيولوجية

كان معظم عمل هذه المصلحة في السنة الماضية تقصى الصحراء الشرقية وعمل تقرير ابتدائي عن القسم الممتد منها بين ٢٦ و٢٢ من العرض الشمالي وفي خلال السنة الماضية نشر اثنتا عشرة التقرير البريطاني تقريراً بقلم الدكتور اندريوس من اعضاء الجمعية الملكية عن ذوات الفترات التي عاشت في الدور الجيولوجي الثالث في الفيوم وقد ووصف فيه بقايا الاحافير التي جمعت في السنوات الخمس الماضية في الصحراء الواقعة شرقي بركة قارون

(١٠٩) المرصد الفلكي

زيد على الآلات التي في المرصد آلة لرصد الكهربائية ( الكنتوجراف ) كانت قد

استعملت منذ اوائل سنة ١٩٠٦ لتسجيل اختلافات كهربائية الجو . وقد زيد عليها ايضا بارومتر يركب هناك الآن

ووضع في محل المنطاس آلات لقياس المنطاسية وتسجيلها وتم تصحيحها وضبط تركيبها تقريبا وبعد ذلك ابتدئ درس المنطاسية في هذه الجهات الافريقية على وجه أتم وأوفى بالمقصود مما كان في الماضي

### (١١٠) الآثار المصرية

نقدم ترميم المياكل على ما يرام . واقام المسيو لجران في الكرنك كل الاعمدة التي سقطت سنة ١٨٩٩ ومراد المسيو مسيرو ان يشرع بعد ذلك في اقامة المدخل الساقط في الطرف الغربي من قاعة الاعمدة

وقد أتم المسيو بارسنقي ترميم هيكل ادفو . وابتدأ المسيو كويل يحفر في سقاره فصر على آثار مهجة من عهد الدولة التاسعة والعاشر ووجد المسيو لقيفر والمسيو ادجار المفتشان في مصلحة الآثار أشياء لا تخلو من الفائدة . فالاول اكتشف قطعاً مكتوبة من رواية مينندر والثاني وجد تحفا ومصوغات فضية نفيسة في الزنازيق من عهد رمسيس الثاني وقد تم دهن متحف القاهرة من الداخل ويمكن الآن ترتيب ما فيه بسرعة وأضيف الى فهرس المتحف سبعة مجلدات . ومصرق من المتحف في السنة الماضية عشرون تمثالاً صغيراً لم يعثر الا على ستة منها . ويراد الآن عاكمة بعض الخفراء بسبب سرقتها

### (١١١) حفظ الآثار العربية

أثقف في السنة الماضية مبلغ ١٣٢٠٠ ج . م على حفظ ابنية قديمة اسلامية وقبطية . منها ٨٠٠٠ ج . م دفعتا ديوان الاوقاف و ٤٨٠٠ ج . م دفعتا الحكومة المصرية و ٤٠٠ ج . م دفعتا بطرركانة الاقباط ومن أم الاعمال التي عملت ترميم جامع السلطان حسن وجملة ما أثقف عليه الى غاية السنة الفائتة ١١٠٠٠ ج . م . غير انه يلزم عمل أشياء كثيرة ايضا فيه لحفظه من السقوط حفظاً تاماً

هذا وقد ذكرت في تقريري السنوي الماضي ( وجه ١٥٦ ) انه بناء على اشارة المستر سومرس كلارك فقرر ترميم الديرين القبطيين المشهورين في سوهاج والمعروفين بالدير الابيض والدير الاحمر فتم تحصن هذين الديرين وقدرت نفقة ترميمها ولكن لم يتفق غير

٦٠٠ ج ٠ م في السنة الماضية على الدير الابيض لان بناءه أتمى في حالة سيئة جيدة فلم يتسر الاسراع في ترميمه أكثر من ذلك

### (١١٢) حديقة الحيوانات

ان الجنائن الواسعة التابعة للسراي التي شادها اسماعيل باشا في الجزيرة قد حولت الآن الى وجهة يقصد منها المنفعة العمومية فجعلت منذ بضع سنوات حديقة للحيوانات يقصدها الكثيرون للترفيه وربما يقصدها بعضهم للعلم والاستفادة

ذكرت في تقاريري السابقة ان رسم الدخول الى تلك الحديقة أنقص من قرشين الى نصف قرش من اول يناير سنة ١٩٠٥ لتسهيل الدخول على الطبقات الدنيا من الناس فجاءت النتيجة طبق المرغوب لان عدد الزائرين بلغ ١٧٥٨٧ نفساً سنة ١٩٠٥ و ٢٢٣٤٢٥ سنة ١٩٠٦ وكان ٦٤٧٤١ سنة ١٩٠٤ وبلغت قيمة ما تحصل من رسم الدخول ١٧٠٧ ج ٠ م سنة ١٩٠٦ وفي هذا المبلغ زيادة قدرها ٣٢٢ ج ٠ م عما يقابله في سنة ١٩٠٤ مع ان الرسم انقص عما كان عليه في تلك السنة

هذا والمظنون ان الايال التي استخدمها هنديال كانت افريقية ولكن لم يحاول احد ان يجعلها داجنة في هذه الازمان او ان يذللها ويعلمها اذ لو كان يمكن استخدامها لكان يحسن قتل الانغال عليها حيث يتمدد قتلها على الحمالين في جهات السودان النائية التي لم يرتق فيها العمران . وقد دار البحث على هذه المسألة منذ سنتين او ثلاث سنوات فقرر الرأي على تجربة ذلك . ولما كان هناك ستة ايال صنيعة في حديقة الحيوانات وقد قضت فيها مدة من الزمن اغنم الكبتن فلاور هذه الفرصة ووضع في هذا الموضوع تقريراً كثير الفائدة لا ينبغي من اثباته برمته هنا غير ضيق المقام وقد قال فيه انه يظهر ان الايال الستة تحكي الايال الهندية التي من قدها في الفهم وقبول العلم ولين العريكة وهو يرى انه ليس ثم مانع قاطع من تذليل الايال الافريقية وتعليمها غير انه يقتضي لذلك نفقات اذ لا بد من وضع مقادير عظيمة من الطعام في الطرق التي تسير فيها . وهناك صعوبة اخرى عظيمة وهي كون الجهات التي يحتاج الناس فيها الى استخدام الثيلة للنقل تكثر فيها الايال البرية فيجشى عند ذلك ان الايال انذلة تحفل وتشرذ في الاباطح والمقتنعات بحمولتها لا سيما وان تذليلها لا يكون تاماً

وهاك ما قاله الكبتن فلاور في الختام والراجع ان استخدام مركبات ذات اربع عجلات

عما يساق بمدد محركة وفتح الطرق اللازمة لما تنقل الاثقال في السهول والجهات التي تمر القوافل فيها يكون خيراً من استخدام الاثقال وارخص ونحن ننتظر الآن نتيجة التجارب التي تجرب باللاتوموبيل في بحر النزال رجاء ان تزيدنا علماً ومعرفة بهذا الامر  
هذا في السهول والسكك المطروقة واما البلاد الكثيرة التلال والجهات التي لا تزار الا من حين الى حين في جنوب السودان فيمكن ان استخدام بعض الاثقال المذلة فيها يكون مفيداً جداً للنقل والجولان والارتياح ليس الآن فقط بل بعد اعوام كثيرة ايضاً . وعليه يمكن ان نضم الطرق التي تسير فيها الى مواحل ويوضع العلف لها في كل مرحلة حتى تقبل طعامها فيها حين وصولها اليها كما يجري الآن في الجهات الكثيلة السكان في الجنوب الشرقي من اسيا

وقد قال الكبتن فلاور في سياق الكلام " والموجود من الاثقال في الرقبة كثير لا يتعد بعيداً وحملها الحصول على الحاج منها بحسب قوانين وقواعد معقولة . واما ما كانت يقال منذ اعوام من ان هذه الاثقال قد قلت واشرفت على الانقراض فقد ثبت عكسه بعد فتح الجهات الاستوائية من افريقية "

## الباب الثاني عشر

في الخاتمة

( ١١٣ ) الخاتمة

لا ارى خيراً من ان اختم تقريري عن هذه السنة بكمالات يسيرة اوجبهها خصوصاً الى الموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية . فانهم حريون في هذه الاحوال اكثر مما كانوا في الماضي بان يسموا مني كلاماً يفيد من حيث كونه يندم على المسلك العام الذي يسلكونه واخطأ التي يجمعونها

سمحت كثيراً في هذه الايام الاخيرة ان المصريين عموماً لا يشكرون على المعيرات التي لا ريب في انهم نالوها بواسطة الاحتلال البريطاني . ولا يجهن ان ابحت في ما اذا كانت هذه النعمة صهيحة او لا اما رأيت المحرومي فهو ان اقل ما يقال فيها هو انها لا تغل من مبالغ كثيرة . وبها يكن منها فعي ليس مما بهم امره للبريطانيين الموظفين في الحكومة

المصرية . نعم ان كل علامة ظاهرة على عدم الشكر تحرك شعوراً بخيبة الأمل في نفوس الذين جدوا وكدوا وتجنسوا المشاق لخير المصريين ونجحوا في ذلك نجاحاً عظيماً بوجه الاجمال اذ ذلك الشعور طبيعي ومشتفر . ولكن يجب على الموظفين الذين اعينهم ان يذكروا ان الشكر على الجليل ليس في المتداد فضيلة من فضائل الام وان يوجهوا بعد هذا جل مهمهم الى الواجب عليهم وذلك الواجب جلي واضح وهو ان يستمروا في المستقبل على الجهد والاجتهاد في قضاء مهمتهم السامية بكل قوتهم وطاقاتهم كما كانوا يفعلون في الماضي لانها مهمة هم نجاحهم فيها جمهور المصريين الذين لا يسمع لهم صوت وليس المصريين فقط بل اهل بلادهم وكل امة متقدمة في اوربا ايضاً

على ان هناك سبب اقوى واحق بان يخيب آمال اولئك الموظفين البريطانيين ويضعف عزائمهم وهو ما بدت دلالة في الايام الاخيرة فان ظهرت ان اقواماً من بني وطنهم يحطثون مقاصدهم ويحملون افعالهم على غير مرادهم منها ويصرفون الصعوبات العظيمة التي يجلبونها في مراكرهم ويحملونها مساوية مساوئ ومنكرات لا طاقة لهم على ابطالها ويقللون ما فعلوه من الحسنات ويبالغون في تعظيم ما لم يفعلوه حتى الآن وينتقدون الادارة المصرية عموماً انتقاد المتعنت المتشفي لا انتقاد العادل المنصف . على ان هذا كله على فرض صحته يرتد لا يوجب ضعف الزائم وضرر النفوس فالادارة المصرية ليست معصومة عن الخطاء ولا خالية من العيوب . وانتقادها بالانصاف لا يخلو من فائدة ولا غنى لكل من تقلد المناصب العمومية عن التعرض لانتقاد كثيرين من الجائزين ولكني مع هذا كله مقتنع ان كثيراً من النقد والكلام الذي يمدح تحريفاً عن عمد وتوجهاً للحقائق انما هو حاصل عن قلة علم صاحبه وخير ردة عليه هو تقريب ذلك العلم منه حتى لا يفوته امره . ولا اعني بذلك ان كل ناقد غير صحيح العلم حسن النية اذ لست اجهل ان لنظام الاحكام الحالي في مصر اعداء كثيرين . فكل موظف موزول . وكل طالب وظيفة لم يظفر ببنيته . وكل مغارِب بالاطيان طامع بالملكاسب التي فتح اعمال السروليم جارستن واعوانه ابوابها امامه . وكل طامع الابهار الى امتياز عظيم القدر من الامتيازات التي كان يقتنصها من الحكومة المصرية في الزمن الغابر او كان يتواطأ مع تلك الحكومة على اقتناصها من الامة المصرية في ذلك الحين — هؤلاء وكثيرون آخرون على شاكلة هم اعداء النظام الحالي الطيبين وان كانوا كثيراً ما يخفون عداوتهم تحت ستار الحجة المقبولة التي لا يخفى كذبهم ورياءهم فيها عن عين الخبير البصير . فهذه عداوة يسرفي وجودها والواجب على الموظفين البريطانيين ان يديروا ادارة البلاد

دائماً على وجه لا يقلها مطلقاً . ثم انها تخلق البال وتكرر الصفاء هنية من الزمان ولكنها لا تؤثر تأثيراً يذكر لانها لا تمثل الرأي البريطاني العام

فهذه الاسباب اقول انه ليس ثم ما يوجب ضعف العزائم . ولكن هناك ضرباً آخر من الانتقاد حقيقاً بالاعتبار خصوصاً لاني سمعته كثيراً من الذين يعمل على حكمهم من الاوربيين والمصريين وهوان بعض الموظفين البريطانيين يميلون في هذه الاعوام الى الابتعاد عن المصريين وان الميل الذي يجب ان يزداد بين الشعبين كل منهما الى الآخر كلما ازداد ظهور النفع من دخول البريطانيين في شؤون المصريين اخذ يقل عوضاً عن الازدياد . ولست اطيل البحث هنا لمعرفة مقدار ما نتج من ذلك عن السياسة المتبعة في مصر اذ الموظفين المروءسون غير مسؤولين عن تلك السياسة . وغاية ما اقول من هذا القليل هو اولاً انه لم يكن مناس من بعض هذا البعاد لان الذين كانوا يعرفون مظالم العهد الماضي ومعارفه قد ولى زمانهم وثانياً لان ما ينتج من ذلك البعاد عن تحريف الذين يعرفون ما في تلك السياسة ويحولونها عن حقائقها ويوهون مقاصدها على شعب كثير التصديق هو أكثر مما ينتج منه عن تلك السياسة نفسها . على انه ان كان ذلك البعاد آخذاً في الازدياد فعلاً بين الشعبين فتداركه يمكن ليس بتغيير تلك السياسة ولا بتدابير اصلاحية خاصة بل بفعل الاشخاص وسلوكهم . فانه كثيراً ما يقال لي ان الشبان من الموظفين البريطانيين الذين اتوا هذه البلاد حديثاً لا يتحاملون ايلام عواطف المصريين كما يتحامل ذلك الذين جاؤوا قبلهم . وعندي ان معظم السبب في ذلك هو ان وظائف الحكومة ازدادت تعدداً وتركيباً واجباتها ازدادت كذلك فازدادت الصعوبة في جعل كل شخص تحت مراقبة رئيسه الشخصية وسيطرته الدائمة . ومهما يكن السبب في ذلك فاني احوّل انتباه كل موظف بريطاني الى هذا الامر اذ ما من عاقل في هذا القطر يعتقد ان واحداً من البريطانيين الذين يخدمون الخديوي غير مستقيم وصادق او غير عادل فالواجب ان يكون ميل الناس اليهم مثل اعتقادهم هذا بهم . ويحق لمن يقرأ اقوالى هذه ان يطلب مني ان ازيد معاني جلاء ووضوحاً على ان ذلك يصير علي فاني بعد ما اختلفت امور الادارة في الشرق خمساً وثلاثين سنة اراني عاجزاً عن تعيين الصفات التي يجب ان يكون الغربي متصفاً بها وتعيين السلوك الذي يجب ان يسلكه ليجوز ثقة الشرقي ويكتسب حسن ظنه به ولكنني مع ذلك واثق ان الغربي يستطيع ان يجوز تلك الثقة ويحصل على حسن الظن . فعلى كل موظف بريطاني ان يتعلم باخباره ومجاوبته اخلاق الذين يخالطهم كيف يجوز ثقتهم به ويكتسب حسن ظنهم فيه . وليتذكر

خصوصاً ان كل ازدراد او استخفاف يقع منه في المعاشرات الاجتماعية يؤدي بكل تأكيد الى اخفاق المسمى وان كل كلمة تقال بلا تروق وكل فعل يفعل بلا تأن واعتبار يمكن ان يخرج المواطن حيث لا يقصد جرحها ويغضي الى عواقب لا يعلم الا الله مؤداها  
فمسي ان لا يخطئ احد قسدي من اقوالي هذه اذ لا قصد لي ان الوم احداً وانما قسدي النصيحة واني عالم ان كل بريطاني موظف تقريباً في هذا القطر تزيد اشغاله عن طاقته وان الشكاوى الجزئية التي تبليغي من حين الى حين ناتجة عن ضيق وقت اولئك الموظفين عن الالتفات الى كل الامور الصغيرة التي تعرض عليهم . واني عالم ايضا انهم يحملون ما يحملون حتى تضيق اخلاقهم ويفرغ صبرهم ولكني اؤمل مع ذلك انهم يتذكرون ان من ام واجباتهم السي في اكتساب اميال الذين يماثلونهم ويخالطونهم فانهم اذا افعلوا في ذلك كان جزاؤهم سهولة اتمام الاصلاحات التي يهجم اتمامها  
هذا واني الخ ( الامضاء )  
كرومر

## الملحق الاول

كتب من الجمعيات العمومية عن تعديل الامتيازات الاجنبية

( ١ )

من رئيس غرفة التجارة الانكليزية في الاسكندرية الى ارل كرومر

الاسكندرية في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٦

مولاي اللورد

اقترحتم نفاذكم على غرف التجارة وماشايبها من الجمعيات في تقريركم السنوي الماضي عن حالة مصر ومالياتها وادارتها ان تبدي رأيها في ما ورد فيه من الاقتراحات المتعلقة بالنفاذ الامتيازات الاجنبية

وبناء على ذلك عقدت لجنة غرفة التجارة الانكليزية عدة اجتماعات للبحث في هذه المسألة فانشرف الآن ان اعرض على نفاذكم نتيجة ما تداولته من الاقوال في القرار الآتي :

قررت اللجنة اولاً انها ترى النزلاء الاوربيين في مصر لا يقبلون النفاذ الامتيازات الاجنبية ما لم تحدد العلاقات بين مصر وانكثرتا تجديدًا جلياً يفرض دوام النكفة الراجعة



لانكثرا في مصر . ففى حذوت تلك العلاقات فن رأي اللجنة ان الناء الامتيازات يكون مفيداً وموافقاً جداً

ثانياً . نرى اللجنة في ما يتعلق بالمجلس التشريعي المختلط ان الهيئة الاجتماعية المصرية غير مستعدة الآن بوجه الاجمال لان ننتخب او ننتخب منها اعضاء يقومون بالاعمال الخطيرة الشأن التي يقتضيها المجلس التشريعي . وليس بين الطوائف والمصالح المختلفة ارتباط واتحاد كاف لتأليف هيئة موافقة من المنتخبين . اما الذين يليقون ان ينتخبوا فقلائل وهم اكثر الناس اشغالاً واقلامهم فراعاً فقلما يحتمل انهم يترشحون للانتخاب والذين عندم الوقت الكافي لذلك لا يمكن ان يقال انهم من الطبقة التي يمكن الاعتماد عليها اذا انتخبوا اعضاء لمجلس كهذا ثالثاً . تحفظ اللجنة آراءها في ما يتعلق بالامور الاخرى في هذه المسألة ايضاً

وقد بحثت اللجنة التي تنوب عن اعضاء غرفتنا المقيمين في القاهرة فوافقت لجنتنا الرئيسية على الفقرة الاولى والثالثة من هذا القرار واما الفقرة الثانية المتعلقة بالمجلس التشريعي فانها تعترف بالصعوبات المذكورة فيها ولكنها ترى انها ليست بما يتعذر التغلب عليه وانه يمكن ان يوجد بين اعيان النزلاء من يعول عليهم

هذا وافي الخ ( الامضاء ) ب . كنجهام

( ٣ )

من طائفة الافوكاتية في القطر المصري الى اول كرومر  
الاسكندرية في ٢١ يناير سنة ١٩٠٧

مولاي اللورد

اجتمعت نقابة طائفة الافوكاتية في القطر المصري للمداولة في المسألة التي عرضتموها غفامكم عليها ما اذا كان يجب تعديل في نظام التشريع الحالي فيما يتعلق بالاجانب فهي وان كانت لا ترى ان لها الحق في ابداء رأي بقيد طائفة الافوكاتية ادبياً قبل استشارتهم في مسألة ذات شأن كهذه الا انها ترى في النظام الحالي كلفة ومشقات عديدة تؤدي الى بطء كثير وصعوبات عديدة فيحتاج الى اصلاحات جوهرية وهذه الاصلاحات تقتضي ضرورة البحث والنظر حتى لا يمس اجراؤها الضمانات المؤكدة للاجانب الآن

هذا وافي الخ - رئيس نقابة الافوكاتية

( الامضاء ) سيموند

(٣)

من غرفة التجارة المختلطة الدولية الى اول كرومر

القاهرة في ٢٥ يناير سنة ١٩٠٧

مولاي اللورد

انه وان تكن قوانين الغرفة التجارية المختلطة ( الدولية ) لا تنجح لها الاشتغال بالمسائل السياسية الا انها اجابة لرفقة فخامتكم قد انضمت النظر في الاقتراحات الواردة في تقريركم عن سنة ١٩٠٥ والتي من شأنها الغاء الامتيازات واستبدالها بضمائم جديدة . فتشرف بعرض نتيجة بحثها عليكم

كانت الامتيازات بادى بدء معاهدات تجارية غرضها ايجاد المعاملات التجارية بين المسلمين والمسيحيين فلذلك اعطي الاجانب امتيازات مختلفة هي في الحقيقة ضمانات لاشخاصهم ومنازلهم ومقنعاتهم وكان القسم التجاري المحض من تلك الامتيازات كثير الهمية وقتئذ وهو الذي يهم التجار الاجانب مباشرة . اما الآن فقد استبدل بمواد المعاهدات التجارية مع الباب العالي وهي اوسع منه وصالح وبالائفاقات التجارية المبرمة مع مصر . ثم جاء قانون المحاكم المختلطة بالضمانات اللازمة للاعمال التجارية

وعليه لم يبق في الامتيازات الاجنبية اليوم ما يحتاج الى البحث الا الاسماء غير التجارية وهي تشمل الضمانات العمومية التي للاجانب ولو لم يكونوا تجاراً اي حماية اشخاصهم ومنازلهم وعدم اختصاص المحاكم بحماكتهم في المسائل الجنائية . ولما كانت هذه المسائل لانهم التجار من حيث هم تجار بل تحمهم بالذات فالغرفة التجارية المختلطة ( الدولية ) التي تمثل مصالح تجارية محضة لا تستطيع ابداء رأيا فيها ولا الاشارة باتباع هذا التعديل او ذاك في مسألة الامتيازات . ولكنهما نقول من الوجهة التجارية ان الامتيازات لا نتمتع الاجانب بل تضمن لتجارهم الحرية التي لا غنى لهم عنها في القيام باعمالهم ولذلك لا نستصوب الغاءها . ثم ان فخامتكم ترون ان الدرجة التي بلغت مصر من التقدم والحقوق المألومة عن نظام البوليس المصري وما شاكل ذلك من الامور توجب معاملة الاوربيين معاملة خاصة بهم مدة مديدة من الزمان . فقامت الحال كذلك والبلاد لم تستعد بعد لالغاء الامتيازات الغاء تاماً فبس نظام محترّب لا يحلّو من

الخطر . ولماذا يستبدل النظام الحالي الذي يرضي بوجه الاجال بنظام جديد لا تعلم خباياه ولا تقدر نتائجه

ولا ينبغي عن الازهان ان النضل في تقدم ثروة هذه البلاد التقدم العجيب الذي افاد المصريين كما افاد الاوربيين يرجع جانب كبير منه الى هذا النظام والى ثقة الاوربيين بدوامه

وهب ان المجلس التشريعي الذي تقترحون تخاتكم انشاءه جاء طبق المرام فكيف يكون تنفيذ قوانينه الجديدة اذا انبط ذلك بالادارة المصرية

ان في ذلك صعوبة كبيرة ان لم يكن معضلة لا تحل كما يتضح من النظر الى الطريقة التي تنفذ بها اللوائح الجديدة المتعلقة بالصحة العمومية مثلاً او تنظيف الشوارع وحفظ النظام فيها عموماً

اما في ما يتعلق بحماية الاشخاص ومنازلهم فكل ضمان جديد وهمي لا محالة اذ قد بذلت الماسعي الكثيرة لتنظيم البوليس او تجديد تنظيمه ومع ذلك يقع تحت نظرنا يومياً حوادث عديدة تدلنا على عدم اعتماد رجاله للقيام باعمالهم الفنية

واما من جهة المحاكم الجنائية فلا ضمان للاوربيين غير من كونهم لا يحاكمون الا في قنصلياتهم . وقد قامت المحاكم القنصلية باعمالها دائماً على وجه لم يترك مجالاً لشكوى منها على ما نعلم وقد اصبت تخاتكم في بيان البطء الذي ينشأ عن الاجراءات التي يجب اتباعها في مفاوضة الدول للموافقة على الاصلاحات التي يراد اجراؤها او التعديلات التي يراد ادخالها على القوانين واللوائح الموجودة . فحبذا لو وجدت طريقة لتسهيل تلك الاجراءات والامل ان ازدياد الاتفاق مع الدول التي لها شأن في هذه المسألة يوصل الى حلها على ما يرام هذا وافي الخ

( الامضاء ) نائب الرئيس  
م . بوشنيدير

## الملحق الثاني

كتاب من ارل كرومر الى رئيس غرفة التجارة الانكليزية في الاسكندرية  
عن النيل في ١٨ فبراير سنة ١٩٠٧

سيدي

ورد عليّ كتابكم المؤرخ في ١٧ ديسمبر فارجو ان تعربوا لغرفة التجارة عن عظيم شكري لها على تليتها ما طلبته في تقريري السنوي الماضي من ابداء الراي في الاقتراحات التي جاءت فيه عن الامتيازات الاجنبية . فالملاحظات التي ابدتها لي ذات فائدة وسهل محل النظر والاعتبار

وقد لحظت ان الاقتراحات التي وردت في تقريري السنوي الماضي وصفت بانها "تأول الى الناء الامتيازات الاجنبية" . فاقول ان هذا الوصف لا يطابق تلك الاقتراحات لان الآراء التي عرضتها على الجمهور في السنة الماضية والتي ساذبدها تفصيلاً في تقريري الآتي لم يكن الغرض منها الناء الامتيازات الاجنبية بل تعديل النظام الحالي على وجه يبي ما هو لازم منها لغير الاوربيين في مصر ويعدل النظام التشريعي تمديلاً مطابقاً لمتنص احوال البلاد . وقد ذكرت غرفة التجارة نتيجة مداولتها على هيئة قراوين

اما القرار الاول فقد اعربت غرفة التجارة فيه عن ترددها في تأييد ما اقترحت من التغيير حتى تحدد العلاقات التي بين الحكومة الانكليزية والحكومة المصرية تحديداً يضمن بقاء الكفة الراجحة لانكلترا في مصر . فقد امرتني حكومة جلالة الملك الآن ان اقول انها تعترف بان دوام ما جرى من الاصلاح في مصر حتى الآن وترقية ذلك الاصلاح بثوقان على الاحتلال الانكليزي . وكذلك يقال في كل تغيير يطرأ على نظام الامتيازات الاجنبية . وبناء عليه تطلب حكومة جلالة الملك ان يفهم الجميع انه ليس ثمّ موجب للتردد في تغيير ذلك النظام بسبب الشك في دوام الاحتلال البريطاني للقطر المصري

اما القرار الثاني فيشعلني بالصعوبات التي تحول دون انشاء مجلس تشريعي يجوز ثقة البلاد فتلك الصعوبات عظيمة ولكنني اؤمل التغلب عليها ولا اطيل الكلام بهذا الصدد الآن لاني عازم على الاصهاب فيه في تقريري عن السنة الماضية

( الامضاء ) كرومر

هذا واني الخ

## الملحق الرابع<sup>(١)</sup>

### الاساس اللغوي للتعليم<sup>(٢)</sup>

#### في مدارس الحكومة المصرية

قد كثر في الايام الاخيرة البحث بين الجمهور فيما يجب ان يكون واسطة التعليم بمدارس الحكومة المصرية من اللغات ولما حسن ان نذكر هنا ما ينبغي به وجه الصواب فيها فنقول

ان الآباء المصريين على وجه العموم يرغبون في ان يكون معظم تعلم اولادهم بواسطة لغة أوروبية ذلك ليعرفوا هذه اللغة المعروفة الحقة التي تؤهلهم لان يحصلوا على الفوائد الادبية والعلمية والمادية التي تقدم لئيلها بالقطر المصري مثل هذه المعرفة وهذه هي خطة المدارس الكثيرة العدد التابعة لجمعية التبشير كما انها ايضا خطة معظم المدارس الاعلية الحرة المنتشرة بالقطر وهي كلها بعيدة عن مراقبة الحكومة وسيطرتها وهي بالطبع متبعة في نظامها ما يلائم رغبة آباء التلاميذ وفي سيرها بموجب هذا النظام دليل على انه منطبق على رغائب هؤلاء الآباء وقد اتبعت الحكومة في مدارسها مثل هذا النظام لعلها ان رغبة الاهالي منصرفه نحوه من جهة ولاعتقادها ان ذلك موافق لحاجيات القطر من جهة اخرى ومع ذلك فقد وجه الى الحكومة في غضون الاشهر الاخيرة كثير من الانتقاد على عملها هذا لانه كما يقول المنتقدون ضار جدا بلغة البلاد وضمف لتقوى المفكرة عند التلاميذ وقد يستقبل مثل هذا الانتقاد بمزيد الارتياح لانه يدل على الاهتمام بشؤون التربية غير ان الواجب على النظارة قبل كل شيء ان تتحقق من ان التلاميذ لا يكونون بذلك عرضة للضاياع وفريسة لآراء الاحزاب ومعلمهم كما انه يجب عليها ان تراعي رغبات الاهالي ما دامت لا تتجاوز حد المعقول وان توجه التفاتها الى الحاجيات الحقيقية للبلاد

(١) اما الملحق الثالث فمذكورة عن حركة النقود اغتلبها لانها لا بهم معظم القراء ( المترجم )

(٢) نشر هذا النص بمحروفي كما وصل اليها من نظارة المعارف ( المترجم )

وليعلم ان التعليم بالكتاتيب التي هي مدارس القرى جاركه بواسطة اللغة العربية سواء في ذلك كتاتيب الاعانة الخاصة لتفتيش الحكومة فقط والكتاتيب الأميرية التي تديرها الحكومة وكل كتاب من الكتاتيب الحرة الخاصة لقانون الاعانة يحاول تعليم لغة اوروبية لا يكون له حق في اخذ الاعانة

اما المدارس الابتدائية التي هي مبدأ درجات التعليم الأوروبي فنظارة المعارف ترى من الواجب ان يكون عامة التعليم فيها بلغة البلاد ما عدا اللتين الانجليزية والفرنسية اللتين يجب ان يتعلما الاطفال من ابتداء الدراسة الى انتهائها بواسطة استعمالهما انفسهما متدرجا في ذلك بتدرج السنين الدراسية

واول من تجاوز ذلك الى اتخاذ اللغة الاوروبية واسطة لتعليم غير اللغة من المواد التي تعلم بالمدارس هو المرحوم علي مبارك باشا فانه في سنة ١٨٨٩ وقد كانت ناظراً للمعارف وقنصل جعل التعليم بالمدارس الثانوية بهذه الطريقة بعد ان كان العمل بها مقصوراً على التعليم بالمدارس الفنية العالية فقط والعبارة الآتية مقتطفة من التقرير الرابع الذي قدمه سعادتة للاعصاب السنية بخصوص حال التعليم في مصر يؤيد بها رأيه في لزوم السير على هذه الخطوة في التعليم الثانوي وهي يبرونها

” اما تعليم اللغات الاجنبية التي لما في هذا العصر من الاهمية بمصر خاصة ما لا يخفى فانه لم يأت الى الآن في مدارسنا بالتأنيج المطلوبة وليس ذلك لتقصير من المعلمين او قصور في مهمتهم فانهم في الواقع اهل لما عهد اليهم من الوظائف غير ان الوقت المخصص لتعليم هذه اللغات غير كاف حتى يكتسب التلامذة ملكة استعمال اللغة ويسهل عليهم التكلم بها وهو امر لا يمكن الحصول عليه الا بعد تمرين طويل مستمر فلازالة هذا المخطور بقدر الامكان فقرر ان مواد العلوم الجارية تدريسها الآن باللغة العربية يعير تعليمها من الآن فصاعداً بمعرفة مدرسي اللغات الاجنبية اما باللغة الفرنسية او الانجليزية ولذلك اذا درس التاريخ والجغرافية والعلوم الطبيعية بلغات اجنبية وضم هذا الى تعليم اللغة المقصودة بالذات بكل تعليم هذه اللغة لاشمال هذه العلوم على التمرينات التي تتقوى بها التلامذة في اللغة هذا ونباط بتعليم اللغات الاجنبية مدرسون فرنساويون او انجليزيون ذوو اهلية فانهم نظراً لكون هذه اللغات هي لغاتهم الاصلية يقدرون بذلك على تأدية ما يكفون به من تعليمها بنجاح تام ”

ولطالما صادفت النظارة مصاعب جمة في سبيل الحصول على الاكفاء من المعلمين

المصريين لتدريس العلوم الرياضية وفن الرسم حتى اضطرت منذ سنة ١٨٩٧ ان تلتقي بمقاييد تعليم هذه العلوم الى معلمين اوريين بصفة مؤقتة ولا يزال هذا الترتيب معتبراً انه ترتيب مؤقت يعمل به حتى يتيسر للنظارة ايجاد الاكفاء من الوطنيين وعندئذ يناط بهم ولا شك تعليم الرياضيات والرسم باللغة العربية كما كان الحال سابقاً ويكون ذلك في السنتين الاولى والثانية من التعليم الثانوي على الاقل . وانما كان التعليم في عامة موادهم تقريباً بالمدارس الفنية العالية وهي الطب والحقوق والمهندسخانة والمعلمين باللغة الانجليزية او الفرنسية لمكان الضرورة فقط ولقد كانت العمدة في التدريس بمدرسة الحقوق على اللغة الالوية منذ انشائها سنة ١٨٦٨ اما المدارس العالية الاخرى فقد حاولت الحكومة في ظروف مختلفة جعل التعليم فيها باللغة العربية غير ان التجربة اثبتت ان ذلك ضار بمثانة التعليم في هذه المدارس ولم تكن الصعوبة مقصورة على ايجاد المعلمين الاختصاصيين في فنونهم المختلفة الذين يتبعون سير النمو الفني باوربا خطوة خطوة وهو ما ليس في الامكان الحصول عليه الآن بمصر بل هناك صعوبة اخرى وهي تعدد ايجاد الكتب الفنية المصرية في اللغة العربية لاسباب جوهرية حقيقية ذلك ان الحاجة في كل سنة الى مثل هذه الكتب بمصر لا تكاد تتعدى حد العشرات ان لم نقل الاحاد من نسخها ولا يخفى ان العلوم تنمو في اوربا بسرعة تعتبر معها الكتب الفنية بعد انجاز طبعها بقليل من الزمن غير حديثة مهما بلغت هذه الكتب من الكمال وقد يوجد باوربا من ارباب الفنون الذين يرغبون في اقتناء ما يطبع من الكتب العصرية المبسطة الموافقة للنمو السريع للفنون المختلفة العدد الكافي وحده لرواجها وتفاق سوقها

وقد يقول بعضهم انه يسنى للحكومة ان تسنم هذه الصعوبة بايجاد التراجم العربية لكل المؤلفات الالوية المهمة الا ان التراجم مهما بلغت من الائقان لا يمكن ان تكون مطابقة للاصل تماماً وزيادة على ذلك فان فقر اللغة العربية في الاصطلاحات الفنية وجود تراجمها مع تعقيد عباراتها كل ذلك يحول دون صيرورة هذه اللغة صالحة لتأدية الاغراض الفنية وعلى فرض امكان ايجاد المترجمين الاكفاء وتذليل الصعاب التي تلاقى في سبيل الحصول على الاذن من المؤلفين الاصليين بترجمة كتبهم فان التراجم تستدعي من النفقات ما يحول دون اقتنائها فضلاً عن انها ربما ألحقت بالكتب القديمة قبل ان تظهر في عالم المطبوعات<sup>(١)</sup>

(١) قد رأت النظارة في العهد الاخير ضرورة الاستغناء عن كثير من المؤلفات والتراجم باللغة العربية في العلب والفنون ووزعتها بلا قيمة لكنها اصحبت غير مناسبة للعصر ولم نجد من يجلب على شرائها باي ثمن كان

وما ينبغي ملاحظته ايضاً ان التعليم العالي لا يكتفى فيه بحصول ما تشتمل عليه الكتب المقررة للمدارس العالية لانها مهما بلغت درجتها فانها لا تعتبر الاً اساساً وباباً لمضمار العلوم اذ يجب معها الاطلاع على غيرها فاذا تخرج الطالب وجب عليه ان يكون دائماً على بينة مما يستجد من الاعمال والافكار التي تنشر في الجرائد والمطبوعات العلمية الحديثة ولما كان من المستحيل في الحقيقة وجود كتب فنية عالية في اللغة العربية فهي اجدراً الاً يوجد بها جرائد علمية على مثال النشرات الاوربية

ومن هنا يتضح انه لاجل ان يكون التعليم في مدارس الطب والحقوق والمهندسين والعلمين المصرية ( وان كانت الاخيرة لا يحتاج فيها الى اللغات بدرجة المدارس الثلاث الاولى ) متيناً تحتم على الطالب الذي يصل الى درجة التعليم العالي ان يكون له الامام كافٍ باحدى اللغتين الانجليزية او الفرنسية حتى يستنى له بسهولة تلقي العلوم ومطالعة المجلات والتصانيف باحدى هاتين اللغتين فاذا اضعفنا من اهمية التعليم باللغة الاوربية في المدارس الثانوية تسرب الفساد الى المدارس العليا وقلت متانة التعليم فيها

ويجئ للانسان ان هناك شيئاً من التضارب بين القائمين بنهضة انشاء جامعة عصرية تعلم فيها العلوم العقلية العالية بطريق اوسع مما هو حاصل الآن وبين المطالبين بجعل التعليم باللغة العربية وذلك لان قصر التعليم على ان يكون بها قد يؤدي الى تضيق في الدراساتين العمومية والفنية نظراً لضيق دائرة اللغة العربية فيهما

وزيادة على ذلك فانه بالنظر لتقدم مصر المادي اتجهت همم كثير من الآباء الى ارسال ابنائهم الى المدارس الجامعة والكليات الفنية باوروبا لاتمام تعليمهم فيها ولا شك ان هذا يستدعي تحصيل احدى اللغتين الانجليزية او الفرنسية على وجه الكفاية وفضلاً عن هذا كله فان الحاجة الى معرفة احدى اللغتين جيداً علاوة على اللغة العربية تزداد يوماً فيوماً في عامة مصالح الحكومة وفروعها على اتنا لم نسمع قط بان احدى مصالح الحكومة شكت من قلة معرفة المترشحين للتوظيف باللغة العربية فيها في حين انها كلها محتاجة الى موظفين اوسع المأماً باحدى اللغتين الانجليزية او الفرنسية ممن يتقدمون اليها واذا اريد تمهيد السبل لتحقيق الرغبة في اثناء الوظائف العالية بالحكومة الى المصريين على طريق اوسع مما هو حاصل الآن فلا سبيل لذلك الاً نشر التعليم الاوروبي العالي بين الطبقات العليا من الاهالي وها قد صارت مصر بحكم الظروف لا تستطيع ان ترد تيار المدنية الاوربية الذي اوجده محمد علي باشا او تهدم النظام الاوروبي الذي وضع هو اساسه منذ قرن وقد قال اسماعيل



باشا في سنة ١٨٧٩ "بلا دي" أصبحت لا تعتبر جزءاً من أفريقيا بل هي قطعة من أوروبا" ولم تكن هذه العبارة من باب المفارقة التي لا أساس لها وذلك لان مصر أصبحت في ذلك الوقت بحكم الضرورة مرتبطة بأم أوروبا بروابط شديدة نظراً لتوابعها الصناعية والتجارية فهذه العلاقات التجارية والروابط الأخرى التي تربط مصر بالأمم الأخرى وكذا مركزها الجغرافي كل ذلك يحول دون ان يتخذ في مصر من وسائل التربية والتعليم ما يتخذ في غيرها من البلاد المنعزلة. وما يزيد في أهمية تعليم إحدى اللغتين الانجليزية او الفرنسية النمو الحديث الذي لم تكن للحكومة يد في ايجاده فصر قد دخلت في مضمار التجارة واشتبكت في ميدان الصناعة فقد استست بها المصارف المالية وانشئت الشركات وراجت الاعمال التجارية والصناعية وبذلك فتحت للمصر بين ابواب كثيرة للعمل غير باب الاستخدام في الحكومة ولا شك انه لا يتسنى للطلبة الذين يربون في مدارس الحكومة انتهاز هذه الفرص إلا باعدادهم للدخول في غمار هذا المعترك والآباء والباثوا بالغبية وفاز بالفتية مواطنون ممن يربون في مدارس المرسلين والمعاهد العلمية الأجنبية الأخرى التي لها عناية بتعليم اللغات الأوروبية وقد يظهر جلياً من الاحصاءات التي وضعت عن المتخرجين من المدارس الثانوية ان مبلغ نجاحهم في مستقبل حياتهم متناسب مع مبلغ ما حصلوا عليه واحكموه من اللغات الأوروبية اثناء الدراسة الثانوية فان من بين ١٠١٧ طالباً أتموا دراستهم الثانوية اثناء السنوات الست الماضية ٧٦٠ اي ٧٥ في المائة انتموا في سلك المدارس الفنية في مصر او سفي الخارج ٢٠٨ طلاب اي ٢٠ في المائة دخلوا خدمة الحكومة و٣٢ طالباً اي ٣ في المائة استخدموا في مصالح أخرى خارجة عن الحكومة ومن هذا يتضح ان ٩٨ في المائة سلكوا طريقاً فيه للغة الأوروبية المكانة العظيمة والمنزلة الكبرى

بقيت مسألة وهي اننا اذا سلمنا ان اتقان تحصيل الانجليزية او الفرنسية ضروري للحياة الفنية والادارية والتجارية فهل من المستحسن ان يشرع في دراسة احدهما من السنة الاولى الابتدائية ؟ أو ليس في الاسكان تحصيل الكافي لتلك منهما اذا اقتصرنا على تعليمهما فقط من غير جعلهما واسطة لتعليم العلوم بهما بدلاً من اللغة الاهلية ؟

ان تعليم اللغة الأوروبية قد أعيد ادخاله في السنة الاولى من المدارس الابتدائية بناء على رغبة الكثيرين من آباء التلاميذ الذين تأفقوا من انهم يدفعون عن اولادهم المصروفات المدرسية المقررة للتعليم الابتدائي في حين انهم لم يحصلوا إلا على معلومات لا تكاد تتجاوز ما يتعلمونه في الكنائس القليلة النفقات الأتلياً فكان الاتبال على هذه السنة الدراسية

قليلاً جداً وقتاً التي منها تعلم اللغة الأجنبية إذ كان آباء التلاميذ يفضلون أن لا يدخلوا أبناءهم بمدارس الحكومة إلا بعد أن يتهيأوا للدخول في السنة الثانية بها وهذا جعل سني التعليم الابتدائية في الحقيقة ونفس الامر ثلاثاً بدلاً من أربع وهذا بالرغم من اباحة قبول الناشئين بهذه المدارس متى بلغوا من العمر سبع سنين على أن التلاميذ عند الالتحاق بهذه المدارس يكونون ملين عادة بمبادئ القراءة والكتابة وشيء من الحساب مما سبق لم تحصيله في التعليم المنزلي أو التعليم بالكتاتيب

ومن الأشياء المسلمة أن الشروع في تعلم اللغات الأجنبية في مثل هذه السن على تضارب آراء أرباب فن التربية فيه لا يخلو من الفوائد الجمة وهاك ما قاله في هذا الشأن المرحوم الاستاذ جويت (Professor Jowet) ناظر كلية باليول (Balliol) سابقاً ضمن خطبة القاها على جماعة من المدرسين الفرنسيين با كسفورد (Oxford) :

" أن أول خطوة في تعلم اللغات العصرية على طريقة ناجحة هي تعليمها على الترتيب والاسلوب اللذين تدل عليهما الطبيعة فن المشاهد أن القوى العقلية تقوى عادة بتقدم السن فهي تزداد في المرء كلما تقدم عمره حتى يبلغ متوسط العمر على الأقل غير أن ملكة تحصيل اللغات تضعف في الانسان كلما تقدم سنه أي انها متناسبة مع السن نسبة عكسية تقريباً فهي وغيرها من بعض الملكات الأخرى خصيصاً بالطفولية ويندر من تبقى معه طول حياته إذ العادة أن تضعف هذه الملكة من الانسان بسرعة فهي فيه قبل بلوغ السنة العاشرة أقوى منها بعدئذ كما انها قبل العشرين أقوى منها بعدها وهكذا في سائر ادوار العمر المتوالية ويتعلم الطفل لنته بأسلوب يكاد لا ندرك كنهه فهو يريد أن يحكم وإن يخاطب وقد يستعمل لذلك في أول الامر الحركات والاشارات التي تعينه على ما لا يمكنه النطق به حتى تظهر قوة الكلام التي كانت كامنة فيه فيستعمل الكلمات والعبارة بسرعة كما أنه يكرر أسماء الأشياء والأشخاص المألوفة له وكما ازداد لسانه طلاقةً ازدادت نفسه ابتهاجاً وسروراً حتى اذا بلغ من العمر خمس سنوات أو سناً يكون قد حفظ عن ظهر قلب نحو اربعائة أو خمسمائة كلمة يستعملها بموجب قواعد واحكام تامة في حد ذاتها تقريباً بحيث لا يجيد عنها الا نادراً واذا ذاك لا يكون استعماده لتلف اللغات ثلاثي لأنه اذا وضع في ذلك الحين بيلاد أخرى غير بلاده وسمع اللغة الفرنسية مثلاً أو غيرها من اللغات الأجنبية وصادفت اصواتها اذنيهِ في كل مكان حل به تعلم هذه اللغة الجديدة بنفس الطريقة والسهولة اللتين تعلم بهما لنته الأولى تقريباً وذلك لان قوة التقليد لم تنزل حية فيه وبغير الوسط المحيط به مرة

اخرى يحصل على لغة ثالثة بالطريقة عينها. وما يشاهد فيه انه فلما يخط هذه اللغات بعضها ببعض لانه اذا وجد في نفسه ما لاطافة لذكرته على احتمال حلت اللغة الجديدة محل لغة اخرى قديمة لان اللغات اما ان تبقى برمتها او تنسى برمتها ومع ذلك فان اللغة المنسية لا تزال كامنة في حافظته اذ يمكنه استرجاعها بسهولة في قليل من الايام او الاسابيع ان لم يكن على الفور وذلك بسماع الاصوات التي كان يسمعا كثيراً في اثناء طفولته<sup>(١)</sup>

فمدارس الحكومة المصرية لا تنبع في تعليم اللغات المصرية الطريقة المهجورة القديمة التي تستخدم فيها الاجروميات بل تنبع في تعليمها الاسلوب الطبيعي الآنف الذكر لملائمة لما تقتضيه الطبيعة كما سبق بيانه وبعبارة اوضح تعلم اللغتان الانجليزية والفرنسية بهذه المدارس على انهما لغتان حيتات تستخدمان للتخاطب لا على انهما ميثتان يقتصر فيهما على مجرد مطالعتهما في الكتب. وكل الخبيرين بشؤون التعليم<sup>(٢)</sup> والوافقين على حقيقة فن التربية باوروبا وامريكا على السواء يؤيدون هذا المبدأ على طريق الاجماع. فلا بد حينئذ من الشروع في تعليم اللغة الاوروبية في اول الحياة كما انه من الضروري ان نتخذ هذه اللغة على قدر ما تسمح به الظروف آلة للتفكير والتعبير ولذلك نرى اللغة الانجليزية في الغالب تستعمل واسطة في تحصيلها كما انها مستخدمة في التعليم الثانوي واسطة في تحصيل معظم العلوم لاعداد التلاميذ لما يتلقونه من العلوم بالمدارس العالية التي تعلم علومها للضرورة بلغة اجنبية. والافتصار على تعليم اللغة لا يؤهل التلميذ لتحصيلها التحصيل الحيوي الحقيقي ما دام لا يستعملها في شؤونه الاجتماعية واذا كانت الطريقة المتبعة الآن قاصرة غير وافية بالمرام فن باب أولى تكون الطريقة المقترحة اكثر قصوراً واقل نجاحاً في اعداد التلميذ لما هو في حاجة اليه

والاعتراض بان الطريقة المتبعة الآن ضارة باللغة العربية مناقض لما تقرره الحقائق الواقعة فان ما يخص اللغة العربية في سني الدراسة الثانوية الاربع هو ثماني ساعات في الاسبوع وكثير من تقارير مفتشي هذه اللغة بالمدارس والذين يتفحصون طلاب امتحان شهادة الدراسة الثانوية فيها ناطقة بحسن تحصيل الطلبة لها وفضلاً عن هذا فان سعادة سمعزغلول

(١) جاء في التقرير المخصوص بمرة ٤ المسمى « المذكرات الطبية خلال المساحات » الذي وضعته حكومة الهند في العام الماضي ضمن رساله عنوانها الطرق الحديثة لتعليم الانجليزية بالمانيا للمستز فريرار استاذ فنون الآداب الانجليزية ببلدة بونا ما ينطلق بتصح حكومة الهند بانهاج هذه الطريقة الطبيعية الاصلية في تعليم اللغات الحديثة بمدارس الهند وقد ايد هذا الرأي المستز شارب مدير المعارف بمقاطعة بنغال في رساله عنوانها « مذكرات في التربية بمعرض سانت لويز »

باشا ناظر المعارف الحالي الذي هو من اعظم الخبيرين الذين يعمل على رايهم في هذا الشأن تمام التعويل يرى ان مبلغ تحصيل تلاميذ المدارس الابتدائية الاميرية بما في ذلك مدارس الاناث في اللغة العربية هو الآن ارق كثيرا من مبلغ تحصيل تلاميذ المدارس الثانوية فيها منذ عشرين سنة كما انه يرى ايضا ان مبلغ تحصيلهم في هذه اللغة يفوق بدرجة ذات بال ما كان يحصله تلاميذ المدارس الفنية العالية ومستخدمو الحكومة في ذلك العهد وقد اثبتت التجربة بطلان ما زعموا من ان الطريقة المتبعة الآن ربما تفوق سيرة النمو العقلي في التلاميذ فقد سبق اننا بينا ان طريقة تعليم اللغة الاوربية بالتخاطب توافق السيرة الطبيعي لنمو العقل واما استخدام اللغة الاجنبية واسطة لتعليم العلوم بمد ان يحصل التلميذ من اللغة على ما يؤهله لتلقي هذه العلوم بها فلا شك ان فوائده تفوق مضاره نظرا للظروف التي عليها المدارس الثانوية الآن بصفتها مدارس اعدادية لما يحتاجه التلميذ بمد تخرجه منها. لانه فضلا عن كونه يساعد على التحصيل الكافي في فهم اللغة الاجنبية واستعمالها فانه يمهده للاستفادة مما تشتمل عليه الكتب الفنية المصرية وما يصدر منها اولا فاولا كما انه يساعد على الاستفادة من المعلمين الفنيين ذوي الخبرة الواسعة بفنونهم ممن يكونون احرزوا الشهادات العالية فيها وبذلك تكون دراسة الفنون باللغة الاجنبية سببا في ترقية العقل بدلا من خمودها بما يراه الطالب مشروحا من غوامضها في هذه اللغة كما تفقت امامها ابوابها واتسعت في نظره مياديتها ولا شك ان التعليم الثانوي ما كان لينمو اثناء السنوات الاخيرة ذلك النمو غير العادي لو كانت اللغة العربية هي الواسطة في تعليم علومه فقد شاهدنا انه من المستحيل ايجاد العدد الكافي من الوطنيين الاكفاء للقيام باعباء التدريس بالمدارس الابتدائية فان من بين عشرة المدرسين والاربعة الذين في المدارس الابتدائية الآن ١١٤ غير حائزين لشهادة ما دراسية و ١٢١ حائزين للشهادة الابتدائية فقط فالاحصول على مدرسين وطنيين اكفاء للمدارس الثانوية لا بد ان يكون اكثر تعذرا لوجعلت اللغة العربية واسطة لتعليم العلوم بهذه المدارس. وقد الجأت صعوبة ايجاد المدرسين الوطنيين الاكفاء لتعليم العلوم بالمدارس الثانوية الى اخيار اوروبيين ذوي معارف عالية وشهادات فنية ممتدة وكانت هذه الطريقة مقرونة بالنجاح على انها لم تكن دائمة لعدم استحسنائها من اوجه سياسية ولكن لم يمكن التخلص من هذه المشكلة الا باتباع هذه الطريقة الموقفة حتى يوجد العدد الكافي من الوطنيين الذين يرغبون في اعداد انفسهم لمهنة التدريس والاحتراف بها. وليس في وسع احد ان يشك في ان ما اجرزته المدارس الثانوية من التقدم

الادبي والتربوي العلمي راجع فضله الى قوود المدرسين الانجليز الذين انتخبوا من بين رجال المدارس الكبرى والجامعات الانجليزية فهم عمدة هذه المدارس وقد قاموا بواجبها عليهم بالسكينة والمثابرة مما جعل التلاميذ وآباءهم يقدرون النظام الحالي حق قدره فان كانت هناك اسباب سياسية تحول دون امتحان استمراره فان المفاجأة بالتوسع في تغييره لا تقابل من الجمهور بالاستحسان رغماً عن انتقادات الصحافة وذلك لأن الآباء يرون في النظام المتبع في المدارس الثانوية الآن احسن كفالة لنجاح ابنائهم فيما يقومون به من الاعمال بعد تخرجهم من هذه المدارس ولا يبالون اكان ذلك النظام مستهجناً من الوجهة الوطنية القاصرة غير تام في نظار باب هذه الوطنية ام لا واذا كان لا بد في وضع نظام التعليم من السير بما يوافق مذهب القائلين بان اتملة الانجليزية لا ينبغي استعمالها مجرد ان الصورة المنقوشة عليها اجنبية ضاربين الصفع عما يكون في استعمالها من الفوائد الاقتصادية فلا ريب انه يجب ادخال بعض التغيير في الاساس الثغوي للتعليم ولكن العمل بموجب هذا المذهب لا بد ان يرجع بالنظر الى ازمان المايك

وربما كان أكثر الانتقاد الموجه الى نظام المدارس الاميرية الحالي ناتجاً من عدم الوقوف على معرفة اصل تكوين هذه المدارس والقرض الاصلي الذي انشئت لأجله فقد سبق التصريح في ظروف مختلفة بان النظام المدرسي المتبع الآن في مدارس الحكومة لم يكن القرض من وضعه القيام بكل حاجيات القطر من جهة التعليم الادلي ولا يمكن اعتباره كذلك فان من الامور المسلم بصحتها انه نظام اجنبي القرض منه اعداد ثقات من المصريين لوظائف الحكومة المختلفة وللمن الغنية المنتهية على الطراز الاوروبي وهو في اصل تكوينه ووضعه راجع الى خيرة الخديوي الاول محمد علي باشا وولعه بحمل بلاده تسير على الاساليب الاوروية

وقد سار التعليم منذ سنة ١٨٣٦ على مقتضى ذلك الاسلوب مع ما طرأت عليه من التغيرات المختلفة فالمسألة لم يكن اصلها اتخاذ لغة اجنبية واسطة للتعليم الادلي العام بل هي مسألة اتخاذ نظام اوروبي حقيقي لاصوري قطع لسير بموجبه في مدارس انشئت لاعداد شبان مخصوصين على غط اوروبي حقيقي لاغراض مخصوصة ولا بأس من توجيه الوم قبل الحكومة على قصر عنايتها على هذه الدرجة من التربية الخاصة بدلاً من توجيهها نحو التربية لاهل القطر طامة غير انة لا محل لتوجيه الوم اليها لاتخاذها الوسائل اللازمة لجعل ذلك التعليم الخاص متيناً في ذاته على انه مما ينبغي ملاحظته هنا ان الحكومة لو اغفلت ذلك

النظام الاوروبي بمدارسها وتركزت مدارس المبشرين والمدارس الاهلية الحرة تسير  
 بموجب تكون قد أضرت بمصالح تلاميذ مدارسها وافادت تلاميذ تلك المدارس الاخرى  
 فضلاً عن انها تكون عرضة لتوجيه اللوم الشديد اليها واتهامها بانها تنعمد الحاق ابناء المسلمين  
 بمدارس المبشرين المسيحيين ومدارس الاقباط باغفالها ذلك النظام الاوروبي في مدارسها  
 اما التعليم الاهلي العام فلا تزال الحاجة قاضية بانماذ ونوسيع دائرته غير ان القطر لم  
 يخرج من الافلاس المالي الا في السنين الاخيرة فلم يكن لدى الحكومة اذ ذاك من  
 الاموال الا ما بقي بالحاجيات الضرورية جداً للقطر ولذلك قصرت عنايتها على ذلك  
 التعليم الاوروبي الخاص لانه هو التعليم المدد لتخريج الشبان الذين كانت حاجة البلاد اليهم  
 شديدة اما الآن فقد تغيرت الاحوال المالية ولذلك قامت نظارة المعارف في سنة ١٨٩٨  
 بوضع اساس للتعليم الاهلي العام اذ شرعت تفقد الوسائل اللازمة لتحسين الكتابات الاهلية  
 واصلاح شؤنها ومن المرجح ان يصبح من المستحسن انشاء مكاتب بساتر جهات القطر على  
 غلط اهلي يكون التعليم فيها بواسطة اللغة الاهلية كما انه يكون ارق من التعليم الجاري الآن  
 بالكتاتيب ومنشراً انتشار التعليم الابتدائي بالممالك الاوروبية ومع ذلك فنبذة التلاميذ  
 الذين يبقون بالكتاتيب لتلقي دروس فرقها العالية قليلة بالنسبة لمجموع تلاميذ هذه الكتابات  
 فاذا لا يمكن القول بضرورة القيام بانشاء هذه المكاتب في الوقت الحاضر لعدم الحاجة اليها  
 الآن ومع ذلك ففي سبب الترخيص لانشاء هذه المكاتب يرجح ان يكون من المستحسن ان  
 تمويل الحكومة كثيراً على معاونة الاهالي لها في تنفيذ ذلك المشروع كما هو الحال الآن في  
 الكتابات والمدارس الصناعية بمقتضى لائحة اعانة تسنها الحكومة لهذا الغرض فان هذه هي  
 الوسيلة الوحيدة التي يمكن للحكومة بها ان تستنضج همه الاهالي للاشتراك معها في امر العناية  
 بشؤون التربية كما انها هي الطريقة الوحيدة التي يؤمن معها ان يكون انشاء هذه المكاتب  
 موافقاً لاميال الاهالي الحقيقية اما تعليم اللغات الاجنبية بهذه المكاتب فيظهر ان امره  
 سيكون محفوفاً بالمصاعب وتري نظارة المعارف ان يكون من المستحسن عدم تشجيع هذه  
 المكاتب على تعليم اللغات الاجنبية بها لاعتقادها ان التعليم الاهلي يجب ان يكون باللغة  
 العربية فقط ومن الامور المستغربة في هذه المسئلة اننا بينما نحن نرى تلك النهضة القائمة ضد  
 التعليم باللغتين الانجليزية والفرنسية بمدارس الحكومة اذ نرى من جهة اخرى ان المشتغلين  
 بادارة المدارس سواء الاميرية والاهلية يميزون بان الاهالي لا يقبلون على المدارس في الوقت  
 الحاضر الا اذا وقفوا من ان التعليم فيها يفيدهم فائدة مادية عاجلة اثر اتمام الدراسة فيها

فالاقبال على انكثائب الاسلامية ناشئ عن القوانين التي وضعتها الحكومة فيما يتعلق بالاغفاء من الخدمة العسكرية كما ان الاقبال على المدارس الصناعية ناشئ عما يناله طلابها من الاجور والاقبال على المدارس السائرة على الاسلوب الاوروبي ( الاميرية وغير الاميرية ) ناشئ عن الفائدة المالية التي يستفيدها طلاب هذه المدارس بسبب معرفتهم لاحدى اللغتين الانجليزية او الفرنسية فلا تجمد اذا للتربية الاهلية المحضة في الوقت الحاضر بالفطر المصري . ومن الامور المشكوك فيها اقبال الاهالي على المكاتب المزمع انشاؤها اذا جعل كل التعليم فيها بواسطة اللغة الاهلية وذلك لان الاهالي لا يقدرون التربية حق قدرها الا اذا اتت بفائدة مادية والسبب في قلة عدد المدارس الاهلية القبطية الخاضعة لقانون الاعانة هو ان هذه المدارس مهما كانت صغيرة تحاول تعليم اللغة الانجليزية وليس في استطاعتها ان تدوم الا اذا اتبعت في سيرها هذه الطريقة لان طلابها لا يعفون من الالزام بالخدمة العسكرية اسوة بالكتائب الاسلامية اما المدارس الابتدائية الاهلية التي تكون ارقى درجة من الكتائب سواء كانت اسلامية او قبطية فكلاهما تقريباً يحاول تعليم اللغة الانجليزية وقد بذلت نظارة المعارف العمومية جهودها في حث جمعية المساعي المشكورة عند ما قامت بانشاء مدارسها بمديرية المنوفية منذ سنوات على اتفاق ما جمعت من الاموال في سبيل انشاء كتائب ومدارس اهلية ارقى درجة من للكتائب الحاضرة الا ان الجمعية لم تدعن لذلك الرأي لاعتمادها انها اذا لم تعلم اللغة الانجليزية بمدارسها على الطريقة المنبعة بمدارس الحكومة الابتدائية لا يمكنها ان تحمل التلاميذ على الاقبال عليها وعلى ذلك انشأت الجمعية المشار اليها بشيخ الكرم مدرسة ابتدائية ملاصقة تماماً لمدرسة الحكومة الابتدائية وسائرة على المثال المتبع بمدارس الحكومة بلا فرق ومن المرجح ان يكون من الضروري في المستقبل عدم الحرج التام على تعليم اللغة الاوربية بالمكاتب المقترحة انشاؤها كما هو حاصل الآن في الكتائب وذلك لحمل الناس على الاقبال عليها وقد يكون من المستحسن استشارة اهالي كل جهة ومراعاة اميالم في ذلك الشأن وما احسن حظ من يقومون بانشاء هذه المكاتب بيجبة ما اذا امكنهم استئالة الناس اليها وترغيبهم في الاقبال عليها بدون ادخال تعليم اللغة الاجنبية فيها وهو ما لا ينتظر وقوعه

فلم يكن حينئذ جمل اللغة الانجليزية واسطة لتعليم العلوم بها في مدارس الحكومة ناجحاً عن رغبة اهل الحل والعقد في تحويل الشاب المصري الى شاب انجليزي المشرب فان رغبة الاهالي في تربية ابنائهم بواسطة هذه اللغة اعم واكبر من رغبة الموظفين الانجليز انفسهم

في تعليم الناشئين المصريين بهذه اللغة. ومن هذا يتضح ان الباحث على تعليم اللغة الانجليزية لم يكن ناشئاً من جهة الحكومة بل هو ناشئ من جهة الاهلين انفسهم اما الحكومة فترى في هذا الشأن ان هناك حاجة لتعليم فئة من المصريين اللغة الاوروبية ونبوغهم فيها لدرجة ما اما تحصيل الشبان المصريين القليل من اللغات الاوروبية فترى الحكومة انه لا يفيدهم من الوجهة التعليمية كما انه لا يفيدهم من الوجهة المعاشية والحكومة مقتنعة تماماً بأنه يتهم على الشبان الذين يرغبون في تحصيل لغة اوروبية على وجه الالتفات بالطريقة الاوروبية الشائعة في النظر المصري ان يتلقوا بعضاً من علومهم بواسطة هذه اللغة مع عدم اغفال اللغة العربية ومراعاة تحصيلهم لما التحصيل الكافي ولا بأس في البحث في ماهية هذه العلوم التي ينبغي تعليمها باللغة الاجنبية من الوجهة النظرية المعقولة مع ملاحظة انه لا يمكن ادخال اي تغيير في نظام التعليم الثانوي المتبع الآن من الوجهة التنفيذية حتى يوجد من بين المصريين العدد الكافي من المدرسين الأكفاء للقيام باعباء التدريس بهذه المدارس هذا ويجب ان يمد لعامة الاهالي على عمر السنين نظام للتربية وافر بمحاجياتهم التعليمية بحيث يكون اساس التعليم فيه اللغة الاهلية مع مراعاة اميال كل جهة فيما يتعلق بذلك النظام الاهلي

ومسئلة البحث في اختيار احدى اللغات الشرقية الشهيرة او احدى اللغات الاوروبية لتربية الامم الشرقية بواسطة التربية العالية قديمة العهد فقد دار البحث فيها بشدة منذ سبعين سنة بين اعضاء لجنة التعليم العام ببلاد الهند وفصل فيها المجلس العالي لتعليم هذه البلاد بأن قرر استعمال لغة اوروبية عصرية لذلك الغرض وكان اللورد ماكولي<sup>(١)</sup> اكبر عامل في اتباع ذلك المبدأ لأنه كان من اقوى نصرائه وللورد وللم بنتنك عبارة مؤيدة لهذا المبدأ ضمن تقريره الذي أصدره في سنة ١٨٣٥ اذ كان حاكماً عاماً ببلاد الهند هذا نصها " ان اكبر مقصد يجب على الحكومة البريطانية ان تربي اليه هو نشر العلوم وفنون الادب الاوروبية بين اهالي بلاد الهند "

وان مسألة امكان جعل التعليم باللغة العربية على ايدي جماعة من الوطنيين للتجلى حقيقتها بوجه اكل اذا افمننا النظر في الحال التي عليها التعليم بالجامع الازهر الآن ولا حظنا ان أولئك القائلين بمشروع انشاء جامعة اهلية لم يدر بخلد ان يوجهوا عنايتهم الى تحويل ذلك المهمل الطائر الصيت الواسع الثروة القديم العهد الى ما يقصدونه من ذلك العمل الذي

(١) راجع مذكرات اللورد ماكولي المؤرخة ٢ فبراير سنة ١٨٣٥



يزاولونه ولقد ضربوا صفحا عن اصلاح ذلك المعهد العلمي كانه لم يكن شيئا مذكورا في البلاد لما علم من نقص التعليم فيه والياس من اصلاحه بعد ما بذل المرحوم الشيخ محمد عبده وغيره المساعي الجلية في اصلاحه فنقض النظر عن الازهر عند البحث في طريقة انشاء جامعة اهلية عضرية اعتراف بان ما قاله اللورد ماكولي في بلاد الهند من عدم النجاح في تعليم العلوم العالية حتى الفنية منها بواسطة لغة لم تحوز شيئا من العلوم وفنون الادب الحديثة منطبق على مصر ايضا وهذه مسئلة ستعرض للجنة الجامعة الاحلية المراد انشاؤها فاذا كانت هذه الجامعة ستفتح بابا واسعا للتعليم العالي على مثال الجامعات الاوروبية كما يرغب اولئك القائمون بمشروعها اشد الرغبة فلا مندوحة لم عن جعل معظم التعليم فيها بلغة اوروبية وحيثئذ تكون حركة اعضاء التعليم الاوروبي بمدارس الحكومة مضادة تماما لما نربي اليه النهضة القائمة بمشروع انشاء الجامعة المصرية لان الامرين وهما التعليم الحالي بمدارس الحكومة والتعليم بالجامعة توأمان

والخلاصة انه قد اتخذت احدى اللغتين الفرنسية والانجليزية واسطة لتعليم العلوم المختلفة بها في مدارس الحكومة المصرية منذ سنة ١٨٦٨ ولم يعمل بهذا النظام الا مراعاة لصالح التلاميذ لانه يعدم تحصيل اللغة الاجنبية تحصيلاً حياً كما انه يؤهلهم لتحصيل العلوم المختلفة بها وقد وافق آباء التلاميذ على استحسن ذلك النظام لاعداده ابناءهم الامور المعاشية فانه يرشعهم لخدمة الحكومة وللتربية الفنية ويفسح في وجوههم مجالاً للاشتغال بالاعمال الحرة فهو لا بد منه في المدارس الفنية العالية اما المدارس الثانوية فلا يتسنى تغيير نظامها لعدم وجود الاكفاء من المعلمين الوطنيين ولم يتوسع في السير بموجب ذلك النظام الاوروبي في المدارس الابتدائية فهو فيها مما يمكن الطراحة وغض الطرف عنه غير ان هذا النظام مستهجن من الوجهة الوطنية القاصرة التي لا يرى اربابها انه مفيد الفائدة النامة للبلاد اذ يقولون انه عائق عن تحصيل اللغة العربية على الوجه الاكمل وانه يرجع القهقري بنحو القوى العقلية على ان الاختيار الفعلي يدحض هذه الدعاوي فالامر معكوس لان احوال البلاد جعلت الحاجة الى المصريين المتعلمين على المثال الاوروبي الحقيقي اشد الان منها قبلاً في مصالح الحكومة والمدارس الفنية العالية والاعمال الحرة والآباء المصريون ينادون بذلك وعليه يتوقف توسيع التعليم وتحسينه في المستقبل القريب وتحقيق مطالب الفائلين بجعل تعليم اللغة الفرنسية او الانجليزية قاصراً على انهما لغتان فقط مضمف للدرجة تحصيل التلاميذ فيها ولا وسيلة لاستعمالها في الشؤون الاجتماعية فالوسط حائل دون ذلك

والضعف فيهما يجعلهم اقل استعداداً لتلقي العلوم بالمدارس العالية الفنية كما أنه يسد في وجوههم ابواب الترقى في الوظائف العالية بالحكومة ويحول بينهم وبين الدخول في معترك الاعمال التجارية وهذا مما يفيد تلاميذ مدارس التبشير والمدارس القبطية ويضر بصالح تلاميذ مدارس الحكومة والمسلمون هم اول فئة يتأثروا بذلك الضرر ولما كانت اللغة الاوروبية اهم باعث للآباء على ارسال ابنائهم لمدارس الحكومة كان اضعاف هذه اللغة مما يشبط عزائم الاهالي عن الاقبال بابنائهم على هذه المدارس والنهضة القائمة بمشروع انشاء جامعة اهلية تشير الى رغبة الاهالي في تعليم ارقى وقد اثبتت التجربة أنه لا يمكن للازهر القيام باس هذه التربية المنشودة بلغة هي خلو من الفنون الحديثة والتجارب التي عملت ببلاد الهند تؤيد ذلك فصالح الجامعة الاهلية المنشودة مرتبطة بتوسيع التعليم بلغة اوروية .

الامضاء ( د . دنلوب )

تحريراً بنظارة المعارف العمومية بالقاهرة في ١٠ فبراير سنة ١٩٠٧



## تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية في السودان

مرفوع من الاول كرومر الى السرا دورد جراي

مصر في ٨ مارس سنة ١٩٠٧

مولاي

اعرض تقريري عن احوال السودان سنة ١٩٠٦ وهو مبني على المعلومات التي وصلتني من السر رينجلد ونجت والقباط الذين تحت ادارته

### الباب الاول

في التاريخ

(١) حملة هيكس

قبل ان ابتدئ تقريري عن احوال السودان اريد ان اشير باختصار الى مسألة تاريخية هي من الفائدة بمكان

مضى نحو اربعة وعشرين عاماً على الواقعة التي باد فيها جيش الجنرال هيكس ولا اظن ان احداً من الاوربيين زار ميدان الواقعة في خلال هذه المدة . ولكن السر رينجلد ونجت عرج على الحقل في اثناء زيارته لكردوفان في الشتاء الماضي وقد كتب ما يأتي : —  
" زرت ميدان الواقعة التي قتل فيها الدراويش المرحوم الجنرال هيكس باشا وافوا كل جيشه سنة ١٨٨٣ ومن الغريب ان المساكرك كانوا في حالة شديدة من العطش مع وجود بركة كبيرة من المياه على بعد ميل واحد عنهم ولكنهم لم يعملوا بها . والحقل واقع على بعد ٣٠ ميلاً جنوبي الابيض في وسط غابة كثيفة ولا اشك في انه لو كانت القعدة المرسلة لرفع الحصار عن الابيض اكثر عدداً واقوى عدداً لكانت لاقت ما لاقت حملة هيكس . وارسال تلك الحملة في احوال كهذه يعد ضرباً من الجنون وهو اكبر دليل على ان الحكومة

في ذلك الحين لم تكن علة بحقيقة الحال، ولم تحسب حساباً للصعوبات التي لابد لكل جيش عظيم من ملاقاتها في أثناء مروره ببلاد كهنه.

ولا ريب عندي ان حقيقة الاحوال لم تكن معروفة في القاهرة تمامً . وقد وصلت انا الى مصر بعد قيام الجنرال هيكل مع حملته المشومة بضعة ايام واتذكر جيداً انني قابلت يوماً المرحوم شريف باشا رئيس مجلس النظار والاحت عليه باتباع رأي اللورد دفرين والتخلي عن بعض جهات السودان القاصية ولكنه اجابني قائلاً: — " سنتكلم عن هذا الموضوع فيما بعد اما الآن فلا بد لنا من ان نصرب هذا المسيو ( يعني المهدي ) المصرية القاضية " ولم يخطر في بال شريف باشا مطلقاً ان الجنود المصرية ستلاقي ما لاقت من الخسائر والاهوال . مع ان الخبيرين باحوال البلاد كانوا قد حذروا الحكومة التحذير الكافي ويضع ذلك مما كتبه الكولونل ستوارت في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٣ بعد سقوط الايضا ( وكان من نغبة الضباط الذين يعتمد على رأيهم ) حيث قال :-

" انني لا أرى من الصواب ان نتقدم الى كردوفان بل الاجدر بنا ان نبقى هنا فتنبهاً للدفاع ونستعد لمقاومة ما يمكن حدوثه من الثورات على هذه الضفة من النيل . واذا تقدمنا الآن بجهوشنا البائسة نكون قد عرضناها للفقر لان عند اعدائنا السلاح الكافي وهم سكارى بحميا الانتصار والتعصب ومع ذلك فلم يبق لنا فائدة تذكر من هذا التقدم لان الايضا قد سقطت فاذا حلت بنا نكبة او كسرت جنودنا كسرة المرجح ان ذلك يفضي الى خسارة السودان كله "

وكتب المستر بور الفينسل الانكليزي في الخرطوم بتاريخ ١ سبتمبر يقول :-

" ستقدم بعد ثلاثة ايام الى حملة يشاهم منها الجميع حتى الذين اعتادوا ملاقاته الاهوال . فان عندنا ٩ آلاف رجل من المشاة ولكن خمسين عسكرياً منظماً يمكنهم ان يشتوم في مدة عشر دقائق . وعندنا الف باشزوق سوارى ولكنهم لم يتعلموا شيئاً من فنون العسكرية حتى ولا ركوب الخيل ومعنا مدافع نوردفيلد قليلة . اما جيش المهدي فيبلغ ٦٩ ألف مقاتل

ولم أعثر على كتابة من الجنرال هيكل يستدل منها على عدم استصوابه لهذه الحملة ولكن لا ريب عندي في انه كان علماً حق العلم ان الجيش الذي تحت قيادته لم يكن صالحاً للقتال ولم يشأ ان ينصح الحكومة بالمدول عن هذه الحملة حتى لا يقال انترود في تأدية مهمة محفوفة بالخطار . وأؤكد انه لم يكن يؤمل النجاح

## الباب الثاني

في العموميات

(٢) تمهيد

ان المسائل التي تبحث حكومة السودان فيها مختلفة جداً عن المسائل التي تحتاج الى الحل في مصر بل هي اسهل منها كثيراً وهذه الاخيرة كما لا يخفى قد قطعت نصف الطريق -- وفي رأي البعض اكثر من النصف -- التي تؤدي الى المدينة الفرية وهي بلا شك قد اكملت الطور الذي كان طالب الاصلاح مضطراً فيه الى تكريس نفسه للمسائل المالية والادارية وبلغت الطور الذي تفعل فيه الحقيقة سنة بعد سنة لكل الناس (الآ الذين ينظرون الى ظواهر الامور فقط) وهي ان زيادة التخلق بالاخلاق الفرية اصحت مسألة اجتماعية أكثر مما هي سياسية او ادارية. والمسائل الحيوية التي ستترك حلها للمستقبل ليست عن كيفية غرس السياسة الفرية في ارض غير صالحة لنموها بل عن كيفية علاقات الجنسين اللطيف والنشيط بالمدينة الحديثة والتوفيق بينهما وادخال قانون الآداب المؤسسه عليه شرائع كل البلاد المتقدمة الى حياة القوم اليومية واحوالهم وعاداتهم واصلاح المعاهد الشبيهة بالدينية من غير ان يتزعزع شيء من اصول الدين الاسلامي وبحيث لا تبقى عقبة في سبيل الفتح . وقد اتهم البعض الحكومة في مصر بانها تسير ببطء ولكن هل يعتقد الذين ينعمون النظر في المسائل التي ألمت اليها والذين يدركون حقيقة الامور انه يمكن حل هذه المسائل بسرعة . فان وجد احد فلا بد ان يكون من المخالفين بالخبر . اما انا فلا يمكنني مشاركته في رأيه . وستبقى آمال كل مطالب بالاصلاح ( وهو غير مسؤول عنه ) منشأة بنشأة من الشك لا يتنشق الا متى انحلت هذه المشاكل اما العامل المسؤول فلا بد ان يتوقع شيئاً من القشل في عمله الذي يسعى اليه بحسن نية وحالة السودان في الوقت الحاضر تختلف عما ذكر كل الاختلاف اذ ان الجهات التي امتازت عن غيرها بشيء من التمدن في ذلك القطر لم تخرج بعد عن دائرة التوحش وربما مضى آخر قبلما يصح لنا ان نتساءل عن الطرق الواجب اتخاذها في السودان لاعداد عقول اه لها لقبول النظمات الفرية . والمشاكل السياسية فيها الآن قليلة جداً وبسيطة . وأهم ما يدعو الى الانتفاذ هو القضاء على تجارة الرقيق بشرط ان لا يتسبب

عنها اختلال في الاعمال . فم ان قيام زعيم ديني من حين الى آخر يوجب بعض القلق غير ان الطرق التي اتخذت لقمع مثل هذه الفتن قد نالت رضا متتوري الفريقين والشرقيين على السواء . اما الخطر الذي ينجم عن هذه التهورات الدينية فيمكن تخفيف وطأته بل انقاؤه بالنكبة بوضع حدود لاعمال المرسلين . ومهما تكن الاحوال في مصر فما لا شك فيه ان السودانيين لا يطلبون حكومة وطنية بل يطلبون حكومة عادلة مستجيبة وعلى هذا فيبقى للسمر ريجنلد ونجت ورجاله الغيبرين ان يوجهوا كل عنايتهم للتغلب على الصعوبات الطبيعية ومكافحتها وان يهدوا السبيل لادخال النظمات الادارية والقضائية والمالية على حسب مقتضى الهيئة الاجتماعية التي فوّضت اليهم العناية بها . وافي سأجته في تقريرى هذا في بيان الخطة التي ساروا عليها في خلال السنة الماضية

### (٣) حالة البلاد العمومية

تبلغ مساحة السودان المصري ٩٥٠ الف ميل مربع اي انه اكبر من فرنسا والمانيا معاً باكثر من مرتين . والاراضي المزروعة منه لا تزيد عن ١٥٧٦ ميلاً مربعاً اما الباقي فصحارى ومستنقعات وغابات . وقد اتست الاراضي التي زرعت في سنة ١٩٠٦ فلفت ١٠٠٨٦٢ فداناً بعد ما كانت ٧٠٤٨٦٢ فداناً في سنة ١٩٠٥ . والارجح ان هذه الزيادة الفاحشة ليست مطردة بل السبب فيها هطل الامطار بفرارة في اكثر انحاء السودان فزادت الاراضي الزراعية التي تروى بالامطار ٢٦٠٠٠ فدان وما يوجب الارتفاع ان الاراضي التي تروى بالطرق الاصطناعية قد زادت ايضاً ٩٠٠ فدان كما زاد عدد الواورات من ١٨ الى ٢٣ وعدد السواقي من ٨٧٤٤ الى ١٠٣٠٣ وعدد الشوايدف من ٢٣٦٩ الى ٢٦٢٣

اما عدد السكان فارجح انه في ازدياد ولكن لا يمكنني معرفة العدد الحقيقي لانه لم يؤخذ احصاء رسمي بعد . والمعلومات التي حصلت عليها في هذا الشأن تدلني على ان العدد لم يزل دون المليونين قليلاً . اما الاوربيون الموجودون في السودان فيمكنني حصرهم . فقد ذكرت في تقريرى السابق انه يوجد ٢٧٨٧ اورياً و ٨٢٠٩ بين هنود واحباش ومصريين . واما الاحصاءات الاخيرة فتدل على انه يوجد ٣١٠٤ اوريين و ٩٨١٥ بين احباش ومصريين وهنود ومجموع الكل ١٢٩١٩

و يستدل من تقارير المديرين ان طلب العمال يزيد كثيراً عن الموجود وان اجرهم

ارتفعت ارتفاعاً كبيراً ولا سيما في بورت سودان . وقد ذكر السرريجنلد ونجت ان " مسألة المال يصعب حلها جداً " وترى من تقريرى عن المعارف ان عدداً من الصناع يقترحون الآن في الورش الصناعية في الخرطوم ومع كل ذلك فقد قال السرريجنلد ونجت " ان هذه الورش دون الحاجة المطلوبة بالنظر الى حداثة عهدها ونمو البلاد المستمر " ولا يخفى ما لاتساع البلاد من الاهمية عند البحث في حكومتها وادارتها . وقد قال السر رييجنلد ونجت في احد تقاريره ما يأتي :-

" ان المدن الكبرى في السودان تفصل احداها عن الاخرى بمسافات بعيدة خالية من الطرق والآبار وعليه فيتعذر على البلدان البعيدة عن النهر ان تقدم قبل مرور زمن طويل وتحمل مصاريف باهظة " واول شيء يجب عمله في السودان هو تحسين المواصلات وبعد ذلك يصير الشروع في اعمال الري . اما في الوقت الحاضر فكل مشروع عظيم من هذا القبيل يكون سابقاً لاوانه لا سيما وان الاهالي قليلون والبناء يصعب جداً اذا لم توجد سكك حديدية للنقل . وقد تم حتى الآن خط ابو محمد وكريمة فوصل مديرية دنقلا بالبحر الاحمر وتم ايضا خط يفوق هذا في الاهمية فوصل بورت سودان بوادي النيل وفتح ابواب السودان للاجانب بعد ما كانت مغلقة دونهم فتسهلت بذلك طرق المواصلات والاصلاح . اما هذا الخط فلم يأت بنتائج حسنة بعد " لان المزارعين " كما يقول السرريجنلد ونجت " لم يشعروا بعد بأهمية الارباح التي يجنيونها من ارسال محاصيل اراضيهم بطريق بورت سودان الى شواطئ بلاد العرب واوروبا وغيرها "

والخطوط التي سبلي ذلك في عمران السودان هي فتح الجهة المعروفة بالجزيرة الواقعة بين النيلين الابيض والازرق للعرمان . وقد سلّقت حكومة السودان ٢٥٠٠٠٠ جنيه لهذا الغرض وسينفق هذا المبلغ على انشاء كبرى على النيل الازرق يصل بين الخرطوم والحلفاية وعند ما يتم بناءه يمد خط حديدي الى اواسط الجزيرة ويمد فرعان منه الى النيل الازرق والنيل الابيض

#### (٤) الاضطرابات الداخلية

لم يبق في خلال السنة الماضية دجالون يكذبون الراحة العمومية في السودان . ولكن حدثت اضطرابات عظيمة في كردوفان الجنوبية . ففي ٢٥ مايو بينما كانت مأمور تلودي وضابط آخر ٣٨ عسكرياً من الاورطة الثانية عشرة السودانية مجتمعين معا في احتفال

وطني هم عليهم العرب المجاورون لتلودي وقتلهم ثم هاجموا باقي الحامية في مسكرها فردم هؤلاء على اعضاءهم فكروا المجهوم في اليوم الثاني فصدوم ايضا . ولما بلغ الخبر بعض شايخ قبائل النوبة التحابة حضروا لمساعدتهم فوصلوا تلودي في ٣٠ مايو بعد ما قطعوا مسافات تختلف بين ٧٠ و ٨٠ ميلاً . ثم وصل الخبر الى الايضا فقام المجاور اوكنل قومندان قسم كردوفان بنجدة لانتاذهم فكسر العرب شركرة واسر رؤساءهم ثم عاقب مشيري الفتنة منهم وعفا عن الباقيين بعد ما اسكنهم في بلاد غير بلادهم الاصلية

اما الاسباب التي ادت الى هذه الاضطرابات فقد وصفها السر ريجنلد ونجت كما يأتي:—

(١) تعرض الحكومة لمنع الرقيق فان العرب كانوا يسترقون النوبة قبلاً فاوقفت الحكومة ذلك

(٢) سجن ثلاثة من رؤساء عرب تلودي في اواخر سنة ١٩٠٥ بعد ما ثبتت عليهم جريمة القتل والرقيق

(٣) انتاذه الحكومة ١٢٠ من نساء النوبة واولادها بعد ما كانوا في اسر العرب وقد استحق المجاور اوكنل اديب الثناء على الطريقة التي اخذ فيها الثورة ولولا السرعة في اخمادها لكانت نتائجها وخيمة في كردوفان

## (٥) مسائل الحدود

### (١) الحدود ما بين السودان والارترية

ان العلاقات ما بين حكومتي السودان والارترية على غاية ما يرام في كل الامور . ولا تزال المفاوضات جارية ما بين الحكومتين الايطالية والسودانية بشأن الانتفاع بمياه نهري القاش والسيت . فحكومة الارترية مع حفظ حقوقها بمياه القاش حين مروره في بلادها اظهرت رغبة في مساعدة حكومة السودان على وضع نظام لتوزيع المياه حسبما تقتضيه اعمال الري مراعاة لحسن الجوار . وقد اجمع المسترديوي مفتش عموم الري في السودان والقومندان اتوري كوليتا في كسلا هذا الغرض . ومن البديهي ان حكومة الارترية تحتاج الى وقت كافٍ لدرس الموضوع . وقد تقرر عمل المساحة اللازمة لاعداد ما يلزم من التعديلات في الشتاء المقبل عند فيضان نهر القاش على انه لم يتحدد بالضبط مقدار الاعمال التي سيخضعون بها مياه هذين النهرين التي لا تنجف فلا يمكن الشروع في عمل تنفيذ منه السودان قبل ذلك



(ب) الحدود ما بين الحبشة والسودان

ان العلاقات ما بين حكومتي الحبشة والسودان لا تزال على ما يرام وغو التجارة بين القطرين مشجع للغاية

وفي الخامس عشر من شهر ابريل الماضي قام شقي جيشي يدعى هيلومريم بجمع اليه نحو اربعمائة رجل وانار بهم على حدود السودان فهاجموا قرية ابي جلود الآهلة بالسكان وفي على بعد اربعين ميلاً داخل الحدود السودانية قتلوا ١١٣ شخصاً منهم أوباشي وثلاثة انصار من نقطة أورطة العرب في أبو جلود وخطفوا مائة وخمسين بين نساء وأطفال وساقوا عدداً كبيراً من الاغنام والمواشي . فصدرت اوامر الامبراطور منليك الى الدشماس جاسة حاكم مقاطعتي وكيت وسيمين بالاتحاد مع الجنود السودانية فقام بما أمر به خير قيام . فهاجم هيلومريم واتباعه نجاة واسرم . ثم حكموا على الزعيم بالقتل ونفذوا الحكم . وقد عقد اجتماع بين جاسة والكولونل ولكنس مدير كسلا في نقطة وقامت في شهر مايو الماضي قوة من كسلا والقضارف الى تلك الجهة وفي شهر سبتمبر أعاد رجال الحكومة الحبشية الذين خطفوا من أبي جلود الى اوطانهم .

اما التقارير الواردة من محطة التجارة السودانية في جبيلا ( داخل المنطقة الحبشية ) فمشجعة للغاية ورغماً عن الصعوبات التي ظهرت في السابق فان السوق قد راجت وبلغت قيمة البضائع التي تبودلت بين السودان والحبشة ١٧١٢٠ ج . م ( ٢٩٤٦ ج . م من الحبشة و ١٤١٧٤ ج . م من السودان ) . وبلغ معدل ايرادات الجمارك الجاري اقتسامها ما بين السودان والحبشة نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه اما المواصلات مع جوري وداخلية البلاد فقد تحسنت وسهلت وسائل النقل وقلت المخاوف على التجارة من الضياع غير انه لسوء الحظ لا يزال بعض رجال الحكومة الحبشية يطلبون مطالب جسيمة تكون في بعض الاحيان مؤخرة التجارة

وفي ربيع ١٩٠٦ افتتح المستر ووكراحد مونغلي ادارة التجارة السودانية سوفا سيفه دنكور في الشمال الغربي من الحبشة . ورغماً عما كان هنالك من الصعوبات الهائلة فقد استبشروا بمحصولات البلاد المجاورة ولذلك شرعوا في فتح نقطة تجارية أخرى في تلك الجهات في هذا الفصل وهناك ما يدعو الى الامل بان الاتحاد الحبي مع رجال الحكومة الحبشية ينجم عنه ترقية تجارة ذات ارباح عظيمة . وفي عزم حكومة السودان ان تعين المستر ارمبروستر ( الذي الف قاموساً باللغة الامهرية كما ذكرت في تقريره عن سنة ١٩٠٥ ) مفتشاً متنقلاً

في الحدود الحبشية ولنا الامل الوطيد انه بمعاونة مساعد او اثنين يمكنه القيام بكثير من الاعمال التي ترقى العلاقات التجارية وما يساعده على ذلك بنوع خاص زيارة الشخصية لرؤوس الاحباش اذ يمكنه ان يستفهم عن حاجاتهم ويعلم الحكومة بالتدابير الواجب اتخاذها فتحل بهذه الطريقة الثقة التامة بين الموظفين والتجار من كلا الجانبين

(ج) بحر الغزال ومقاطعة اللادو

لقد أشرت في تقريرى عن السنة الماضية الى قطع العلاقات التجارية بطريق النيل مع المراكز البلجيكية على هذا النهر على انها عادت فاقطعت في ١٣ ابريل وفي ٩ مايو أبرم اتفاق ما بين الحكومة البريطانية وحكومة الكونفو الحرة فلا داعي لذكر شروطها لانها نشرت قبل الآن. وانضمت الجنود البلجيكية من مانجي سوه وننده (وتسمى ايضا جنده) ونيجير. غير انهم لم يزالوا الآن (١٣ فبراير) في اري وجانزولو (او مريدي) وماديه (او مانجي) وواو. ولا تزال المفاوضات جارية على ما يرام لتنفيذ شروط اتفاق ٩ مايو ولنا الثقة بقرب اجلاء الجنود البلجيكية عن هذه المراكز الاربعة

وسيسير رجال المساحة السودانية ورجال حكومة الكونفو الى هذه الجهات لتفطيطها قبل انشاء السكة الحديدية الوارد ذكرها في الاتفاق

وفي اثناء تراخي العلاقات السياسية قبل امضاء الاتفاق كان هناك خطر من ان امالي المقاطعة المتنازع عليها يصرمون نار الفتنة ما بين رجال الحكومتين البلجيكية والسودانية بلوغ مآربهم المخصوصة. واني أوافق على قول السر رينخلد ونجت ان الفضل في حسم النزاع راجع الى ضباط الفريقين في مواصلتهم المفاوضات بصفة ودية

(د) الكونفو الفرنسية

لقد أملت في تقريرى السابق ان يفتح طريق ماني للواصله مع الكونفو الفرنسية واني آسف لعدم التمكن بعد من تحقيق تلك الامنية لانه لم يجسر التغلب على الصعوبات التي تكتنف شلال "رافيلي" حتى الآن وقد كتب السر رينخلد ونجت يقول "علمت من الخطابات الواردة من الذين يهتمون بشأن انهاء التجارة عن طريق النيل انه متى تم ذلك قابله جيراننا بالترحيب ولي الامل ان لا يكون يوم تنفيذ هذا العمل بعيداً"

(هـ) اوغندا

قد قامت تجارة صغيرة ما بين مغلا وجندوكورو حيث يطلب التجار آلات حديدية واقشة قطنية الخ ويستبدلونها بالاغنام. وان بعض المستغلين بهذه التجارة من الجنود

السابقين الذين خدموا تحت قيادة السرمموثيل باكر وامين باشا  
وعند مجي في اشغال مصلحة التلغرافات سأصف الطرق المتخذة لمدا الموصلات التلغرافية  
بين الخرطوم وجندوكورو مباشرة

### (ف) دارفور

لا تزال العلاقات بين السلطان علي دينار وحكومة السودان على ما يرام . ومساعي  
السلطان في تحيين التجارة واجتذاب قلوب التجار مكثلة بالنجاح  
وهو لا يزال يدفع لحكومة السودان الجزية بانتظام ويظهر لي ان حالة دارفور العمومية  
اسعد مما كانت عليه قبلاً

وقد كتب السر ريجنلد ونجت يقول « اذا نظرنا الى حالة دارفور نرى ان حركات  
القبائل التابعة لارحوم الشيخ السنوسي توجب الالتفات وما لا يخفى ان الشيخ السنوسي الكبير  
توفي في جرو في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٢ ورغمما عن هذه الحقيقة فلا يزال الاعتقاد شائعاً  
بين اتباعه في الصحراء الغربية انه لا يزال حياً . وفي اوائل مارس سنة ١٩٠٦ أعلن جهاراً  
في سيوى ان « سيدي محمد المهدي » قد عاد من رحلته السرية الى كفرة . ومن المشهور  
ان جنة الشيخ المرحوم لا تزال موضوعة في خيمة في زاوية التاج في نفسها الذي صنع في  
جرو عند وفاته . وظهور المهديين السريع واختفاؤهم السريع من اثم معتقداتهم  
اما السنوسي الحالي احمد الشريف فهو ابن اخي الشيخ الكبير ولا يزال في كفرة  
ويقال انه على مودة مع محمد صالح سلطان وداي وهو يتوود الى السلطان علي دينار  
من وقت الى آخر فيجد منه صدوداً

### (٦) اعمال المرسلين

لم يحدث شيء مهم في السنة الماضية يتعلق بشؤون المرسلين في السودان  
وقد أوفدت جمعية مرسل الكنيستة الانكليزية في يناير سنة ١٩٠٦ رسالة الى  
الليل الابيض فأنشأوا محطة في ملوال بالقرب من بور وتمد أثر وجودهم تأثيراً حسناً في  
قبائل الدنكا فاكثروا فأنشأوا فافتتحوهم . وابتدأ المرسلون عملهم أولاً على ضفاف النيل ثم انتقلوا  
الى داخلية البلاد حيث السكان أكثر عدداً . ويصعب هذه الرسالة خبير زراعي وغير  
صناعي وانبت ان المرسلين تقدموا في تعلم لغة الدنكا وان تعليمهم للاهالي ينتج نتائج حميدة  
اما الرسالة التماسوية في بحر الغزال فلا تزال تقوم بالاعمال القليلة ولكن بما يوجب

الاسف الشديد ان ثلثة من اعضائها توفوا بالحي السوءاء . وقد انشأوا مدرسة للاولاد في واوبلغ عدد تلامذتها ٤٣ وم منتشرون ايضاً في « لول » و « توجا » و « خور عطار » من مديرية اعالي النيل ولكنهم يجدون صعوبة كلية هناك في حمل الثلوك على ارسال اولادهم الى المدارس كما ترى من ملاحظات الماجور مثيروس الواردة في كلامي عن مديرية اعالي النيل . اما المرسلون الاميريكون في نقطة دليب فان اعمالهم في تقدم وقد لاحظ السر ريجنلد ونجت ان الثلوك هناك ابدأوا يشعرون بفائدة وجود هذه البعثة بينهم وسأتكلم في فصل آخر عن مدارس المرسلين في الخرطوم وام درمان



## الباب الثالث

في الاقتصاديات

### (٧) القطن

تقتص مساحة الاطيان التي زرعت قطناً في السنة الماضية الى ٢١٧٨٨ فداناً بعد ما كانت ٢٣٨٩٨ في سنة ١٩٠٥ . وقد كتب المستريونس يقول :-  
اني لا أوّمل نجاحاً باهراً للقطن المصري في السودان في المستقبل القريب . فان المزارعين الاوريبيين في مديرية حلفا لا يجدون من محصول ارضهم ما يشجعهم . والوطنيون انفسهم لا يمتنون بزراعتهم وليس من يعلمهم الطرق الزراعية المفيدة . والناس في دنقلا يفضلون زراعة الحبوب لانها اُجزل ربحاً لم في الوقت الحاضر وان يكن قد نجح البعض في زراعة القطن . أما في النيل الازرق فلم تكن النتيجة مرضية ولكن صنف القطن الذي يزرع هناك جيد . ولا أمل بانساع زراعة القطن قبل نعيم مشروعات الري لان القطن المصري لا يزرع الا في اراضي السواقي فيشغل الارض ثمانية اشهر في السنة ولا ينتج للفلاح علف لمواشيه وزد على ذلك ان الاثاث البضة التي يباع بها لا تشجع المزارعين على الاهتمام بزراعتهم بكثرة قصد الاصدار ولكنهم يزرعون منه ما يكفي للبيع المحلي باسعار موافقة . ويؤمل مدير النيل الابيض ان تنجح زراعة القطن المصري في مديريته . وقد زرع اعدام فدانين قطناً في اليوم ولم يروها بالآلات الا ثلاث مرات فقط ومع ذلك استغل من ١٧ ١/٢

الى ٣٠ قنطاراً من كل فدان . اما في مديرية بربر فالاهالي لا يزرعون القطن المصري والسبب في ذلك ( اولاً ) ارتفاع اسعار التقاوي ( وثانياً ) ظهور الجراد والنمل الابيض في كثير من الاوقات ( وثالثاً ) عدم بيعه باسعار موافقة والارجح ان السبب في رداءة الاسعار ناتج عن رداءة القطن نفسه لان المزارعين لا يوجهون الاعناء اللازم الى زراعته وقد زرعت الحكومة ٨ افدنة في حقلها فاستفلت منها ٢٨ قنطاراً من القطن المحلوج وزرعت شركة التجارب الزراعية في الزبداب ١٧ فداناً من القطن فنزل عليها الجراد وأتلفها كلها . اما في مديرية الخرطوم فقد اتسعت الاراضي المزروعة قطناً ٤٠٠ فدان ولكن أجرة النقل باهظة تمنع المزارع من اصداره الى الخارج فيبيع في محله لان الطلب عليه في السودان على ازدياد ولكي لا أظن ان الزيادة ستستمر في السنة المقبلة . والعقبان الوحيدتان اللتان تعترضان زراعة القطن هما ارتفاع أجور العمال وأجور النقل ويمكن التغلب على الاخيرة بواسطة حلج القطن قبل اصداره ولكن لو جمعنا كل القطن المستفل فإنه لا يقوم بمصاريف واپور حلج واحد انما يمكن استعمال آلات حلج صغيرة . وبالنظر الى ما للقطن من الاهمية في السودان رأت الحكومة ان تدرس طريقة الحلج في القسم الصناعي من كلية غردون . وقد أنشأ مدير سنار معرضاً للقطن فكان فيه مئة من المعروضات أكثرها من الانواع الجيدة جداً وقد استفسر المدير ايضاً آلات حلج صغيرة فنجحت نجاحاً باهراً . فمثل هذه الامور ترقى صناعة القطن والتجارة . اما مديريات كردوفان واعي النيل وبحر الغزال فلم يزرع فيها قطن بعد وفي مديرية البحر الاحمر كان المحصول في طوكر حسناً للغاية . والاهالي هناك يعتنون بزراعة القطن منذ مدة بعيدة ويساعد البنك الاهلي في سواكن الفلاحين مساعدة كلية بالاراضه ايام تقوداً بالرهن على المحصول فلا يضطر الفلاح والحالة هذه الى استقراض تقود بفوائد باهظة . اما في كسلا فزراعة القطن المصري في ازدياد مستمر وقد تقدمت كل التقاوي التي هناك وكانت مقدارها ٦٤١٧ رطلاً . ويزرع القطن السوداني في أكثر المديريات وبيع محصوله لسد الطلبات المحلية . وقد اتسعت مساحة الاطيان المزروعة قطناً في النيل الابيض ١٣١٠ افدنة وتضاعفت المساحة في النيل الازرق وزاد الطلب عليه في القلابات فيبيع باسعار حسنة . اما اتساع زراعته فيظهر انه ناتج عن ارتفاع النيل وعن غزارة الامطار وقد أصدر الى الخارج الى آخر سبتمبر ١٩٠٦ ٣٩٣ قنطاراً منها ٨٢٧ عن طريق حلقا و ١٩٥٦٥ عن طريق بورت سودان

### (٨) التمعح

ذكرت قبلاً ان مساحة الاراضي التي زرعت قطعاً قصت سنة ١٩٠٦ عن سنة ١٩٠٥ اما مساحة الاراضي التي زرعت قطعاً فقد زادت من ٢٢٠٧٥ فداناً الى ٢٥٤١٣ فداناً ويلاحظ لي ان مستقبل الزراعة في السودان سيكون معوله على التمعح وغيره من الحبوب أكثر من معوله على القطن . واني أوجه نظر القارئ الى ملاحظات السر ولیم جارستن في هذا الصدد الواردة في مذكرته الملحقه بهذا التقرير (نمرة ١)

### (٩) اللسك

كتب السر ريجنلد ونجت يقول :-

ما زال الخبيريون يهجرون التجارب في مركز واو لزراع اشجار اللسك المعروفة عند علماء النبات باسم « لندولفيا اوارينديس » وقد استخرج اللسك المستخرج منها والمعالج بمحامض الليون وعرض على السامسة فقر رأبهم على ان هذا الصنف من اللسك يضافي احسن الاصناف المعروفة . ولم يستقر رأي الخبيريين بعد على ما اذا كانت الشجر المدعو « بارا » الذي يستخرج منه اجود اصناف اللسك يمكن زرعه في السودان . ومن المعلوم ان هذا الشجر يزرع الآن في جهات مختلفة من المهور ويستخرج منه بعد بضع سنوات مقادير وافرة من اللسك فينتج عن ذلك كساد عمومي في جميع انواع اللسك الرديئة وقد دلت التجارب على انه اذا تم استحضار لسك السودان بالكيفية اللازمة فلا خوف عليه من الكساد . والذي يبق علينا الآن ان نعرفه هو ما هي المقادير التي يمكن استخراجها من شجيرات اللاندولفيا وبعد كم سنة يستخرج اللسك منها . وقد دلت الابحاث الاخيرة على ان شجيرات اللسك في بحر الغزال أكثر كثيراً مما كان يظن

### (١٠) الصمغ

بحث الدكتور بيم الكياوي في معمل ولكم في الخرطوم في الصمغ فكانت نتيجة ابحاثه مفيدة جداً من الوجهة العلمية . وقد ذكر ان كل صمغ كردوفان هو من النوع المعروف باسم « أكاشيا فيريك » ومع ذلك فان اصنافه تختلف اختلافاً بيناً وسيصير البحث في معرفة ما اذا كان الاختلاف مسبباً عن التربة او كثرة المطر او قلة او قشر الشجرة او عمرها وستنتشر هذه الابحاث وقتاً طويلاً ولكن متى عرفت الاسباب يشرع في الاهتمام بالاشجار الجيدة الصمغ فقط وقد زار السر ريجنلد ونجت الجهة التي تنتج صمغاً جيداً وكتب يقول :-

« قد تحولت انظارى الى اتساع البقع التي يسمونها «جنائن الصمغ» واني لا أرى صعوبة في توسيع هذه الجنائن وتحسين نتاجها ولم يكن عندنا قبلاً مستخدمون أكفاء في الخبرة بمسائل الصمغ فترسلهم لدرس احوالهم اما الآن فقد أوفد مدير الغابات والاحراج احد الانكليز الموظفين في مصلحة الى كردوفان فصرنا نؤمل تحسناً في محصول الصمغ لانه من أهم اصناف التجارة في السودان »

### (١١) هدف اللؤلؤ

استخدمت حكومة السودان المستر كروسلاند الخبير بالحيوانات البحرية ليتم الابحاث التي اشترت اليها في تقرير سنة ١٩٠٥ عن استخراج اللؤلؤ . وقد استحضرت الحكومة المراكب اللازمة لاجتثاثه وجهزت له مهنياً على احد المراكب وهو يشتغل الآن في خور دنقلا على بعد ١٠٠ ميل الى الشمال من سواكن . وقد طلب الكثيرون من الحكومة ان تسمح لهم بالاستغلال في استخراج اللؤلؤ ولكن لا يمكنها الموافقة على طلباتهم في الوقت الحاضر لانها لم تحقق بعد ما هي القيمة الحقيقية للمغاسات اللؤلؤ ولا ما يكلف استخراجها من المصاريف . ولا يمكنها ان تسلم المغاسات الى اشخاص خصوصيين الا متى عرفت ذلك . ويسعى المستر كروسلاند الآن في اتخاذ التدابير لوقاية اصداف اللؤلؤ غير البالغة من اصطيادها خلسة وهو يدرس ايضاً طرق تولدها وما اذا كان يمكن ذلك اصطناعياً ولا ينتظر الحصول على نتيجة نهائية قبل مضي زمن والشغل الآن في نجاح

### (١٢) ريش النعام

زادت قيمة الصادر من الريش في السنة الماضية قليلاً ولا اشك في انه لو استعمل قليل من الذكاء في صناعة الريش لقمن تحسناً بذكر . ولكن الحكومة لا يتسنى لها القيام بهذا العمل لان عندها شؤوناً اخرى كثيرة تهتم بها فاليها لا تساعد على ذلك

### (١٣) التجارة

نقصت قيمة الواردات عن طريق حلقات من ٦٦٠٠٠٠ ج.م سنة ١٩٠٥ الى ٦٢٥٠٠ ج.م فقط سنة ١٩٠٦ رغمًا عن انشاء سكة حديد النيل والبحر الاحمر وارتفعت قيمة الواردات عن طريق سواكن وبورت سودان من ٢٤٥٠٠٠ ج.م سنة ١٩٠٥ الى ٥٠٧٠٠٠ ج.م سنة ١٩٠٦ وهذه الارقام لا تشمل البضائع التي استحضرتها الحكومة واليك جدولاً بالبلدان التي وردت منها هذه البضائع

بريطانيا العظمى	٥٤٠٠٠	ج ٢٠	وفي ضمن ذلك ١٢٩٩٥ ج. م ثمن مراكب ومعدات الخ ١٧٥٢ ج. م ثمن مهمات سكة حديد و ٤٨٢٣ ج. م ثمن مراكب و ١٨٧٥ ج. م ثمن عربات ترمواي بخاري و ١١٣٤٩ ج. م ثمن سمنتو منها ٧١٠ ج. م ثمن آلات و ٦٨٦ ج. م ثمن عربات نقل للسكة الحديدية الضيقة
المانيا	٤٥٠٠		ثمن طلبات وغيرها
الافس	٨٥		ثمن طلبات وغيرها
البلجيكا	٧٥٠٠		منها ٦٦٦٤ ج. م ثمن حديد للسقوف و ١٥٢ ج. م ثمن قرميد
الولايات المتحدة	٢٥٠٠		منها ثمن آلات للآبار الارتوازية ووابورات لذلك الطرق وغيرها
هولندا	١٤٥٧٥		ثمن كراكات الخ
اسوج	٤١٠٠		ثمن اخشاب
مصر	١٧٠٠٠		منها ٤٦٨ ج. م ثمن سمنتو و ٣١٣٤ ج. م ثمن اخشاب

#### (١٤) امتيازات الاراضي

وصلني تقرير جزيل القائدة من المستربونس مدير الزراعة والاراضي في السودان اقتبس منه الفقرة الآتية :-

” طلب الكثيرون في الخرطوم والمديريات من الحكومة بعد ارسال التقرير عن سنة ١٩٠٥ اراضي زراعية مختلفة المساحة . وقد لوحظ ان العدد الاكبر يرغبون في مديرتي بربر ودقلا ولكن عدداً ليس بقليل يرغب في سكوت وفي جوار الكاملين اما الكاملين فرغوب فيها على الأرجح لان الناس يؤمنون ان الحكومة تشرع في اعمال الري في مديرية النيل الازرق فتستفيد منها الاراضي هناك . وقد علمتنا الحوادث ان لا نسرع بقبول الطلبات الكبيرة فرائدنا ان من الصواب اجابة الطالبين بعدم امكان الحكومة النظر في طلباتهم قبل الانتهاء من مساحة الاراضي طبقاً لقانون تسوية الاراضي الصادر في سنة ١٩٠٥ . وقد قلت الطلبات بعد ذلك ”



ولا ريب في ان احتضار الاموال من الخارج وتثريها في السودان يرقى الاراضي الزراعية كثيراً ولكن يجب قبل كل شيء درس الشروط التي تمنح بموجبها الامتيازات درساً مدقّقاً . واني عالم ان البعض قد يؤاخذون الحكومة بهذا التأخير بقولهم انها لا تشجع على المشروعات الخصوصية . ولا تظهر اهتماماً زائداً بترقية البلاد . ولكن اقوالاً مثل هذه لا يحسن الاعتداد بها لان مسألة الاراضي هي من الامة بكان عظيم ولا ابالغ اذا قلت ان مستقبل السودان كله يتوقف على الكيفية التي تحل بها

فوقائع الحال شاهدة بذلك وتاريخ البلدان الاخرى ايضاً يشهد بان عاقبة الامراع الضرر . مثال ذلك ان الزنندارية في بنغالا كانوا يلتزمون بجاية اموال الاراضي لحكومة المغول فلما تولى اللورد كورنواليس حكمةدارية الهند سنة ١٧٩٦ ظن انهم يمتلكون تلك الاراضي كما يمتلك الانكليز اراضي بلادهم فكانت النتيجة انه ضرب ضرائب دائمة على تلك الاراضي ومنهم حقوق الملكية التامة بلا نظرا الى العواقب فافضى ذلك الى مشاكل لا نهاية لها وقد مضى عليها اكثر من مئة سنة ولم تنقضي على ما يرام . وارى انه يحضن من مثل ذلك على السودان وانه يجب اجتنابه بكل ما في الامكان . وما يزيدني خوفاً منه قول المستربونس في تقريره " وقد كان الاعتقاد قبل الآن انه يسهل تزج حقوق الاهالي على الاراضي بعد الاتفاق مع صاحب الامتياز عليها . ولكني اميل الى اعتقاد ما يخالف ذلك " فانا لا اكتفي بقوله هذا بل اقول اني اعتقد ما يخالف ذلك كل الاعتقاد . فيجب تحقيق ماهية حقوق الاهالي اولاً وتعيين الشروط الموافقة لتلك الحقوق في اعطاء الامتيازات وبعد ذلك ينظر في هذه المسألة والأخرجنا عن جادة الحكمة . وما يزيدني اعتقاداً بصحة رأيي هذا ان الحكومة السودانية اعطت امتيازات قليلة بعد فتح السودان بمدة قصيرة وقد ثبت الآن ان اعطائها لها كان قبل اوانه بدليل قول المستربونس انها اورثت مشاكل جمّة ترتبك بها ادارة الزراعة والاراضي مدة من الزمان

ومن مصلحة اصحاب الاموال الذين يقصدون تثميرها بطريق الصواب ان تأتني الحكومة في درس هذه المسألة فقد اشترى الناس وابعوا كثيراً من اراضي مدينة الخرطوم وأغان ايضاً ان تأتني الحكومة في درس هذه المسألة بفيد اصحاب الاموال ايضاً . وقد حصلت مضاربات في اراضي البناء في الخرطوم وكتب عنها المستربونس ما يأتي : - " كانت نتيجة هذه المضاربات زيادة أجور المساكن زيادة فاحشة حتى صار يتمذر على الناس ان يجدوا مساكن لهم . وعلاوة على ذلك فانه لا يوجد مساكن تكفي لسد حاجة السكان لان

المضاربات اغرت الناس فاشتروا اراضي باثمان فاحشة فعصار بمعذر عليهم البناء أولاً لضعف الامل بان البناء يعطيهم ايراداً كافياً وثانياً لان اكثر الذين اشتروا اراضي فقد كل ما معهم من النقود ولم يمد في امكانهم ان يبنوا فيها منازل غير التي يقضي القانون بينها خوفاً من الحجز\* فلا اتردد والحالة هذه عن ابداء رأيي بوجوب تدارك مسألة الاراضي في السودان ودرسها بشأن كما درس غيرها من المسائل المهمة في مصر والسودان حتى تكون مضمونة العواقب

### (١٥) امتيازات التعدين

تنازلت شركة "استعمار نوبيا والسودان" في السنة الماضية عن القسم الجنوبي من امتيازها واكتفت بالقسم الشمالي منه كما تنازلت ايضاً شركة استعمار السودان عن امتيازها وقد اوفد المستر بيريجرين ولسن في السنة الماضية بعض المهندسين الى الارض الممنوحة له امتياز فيها بالقرب من طوكو لدرس الاحوال قبل الشروع في التعدين ولكنهم لم يصادفوا نجاحاً يذكر فلم يبتدئوا بالشغل . والمفاوضات جارية الآن لابقاء جزء من الامتياز حتى يتسنى له ان يرسل وفداً ثانياً لفحص بعض الجهات التي يظن ان فيها نجاحاً وقد اوفدت شركة فكتوريا بعض المهندسين فدرسوا الارض الواقعة بين أم درمان وكورفي ولكنهم لم يعثروا على معادن تساوي قيمتها في الوقت الحاضر المصاريف التي سيتكبدها فيها استخراجها



## الباب الرابع

### في المالية

### (١٦) حسابات سنة ١٩٠٦

اوردت في تقريري عن سنة ١٩٠٥ جدولاً يبين فيه ازدياد ايرادات حكومة السودان من ٣٥٠٠٠ ج.م في سنة ١٨٩٨ الى ٥٦٩٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٥ ويسرني ان هذا النجاح قد استمر في السنة الماضية ايضاً وكانت نسبة الزيادة فيه اكثر من السنين الماضية . وقد قدرت الميزانية في سنة ١٩٠٦ كما يأتي : —

٢٠ ج	٦٢٢٠٠٠	الارادات
٢٠ ج	٨٧٥٠٠٠	المصروفات
	٢٥٣٠٠٠	العجز
٢٠ ج	٨٠٤٠٠٠	الارادات
٢٠ ج	٨٣٢٠٠٠	المصروفات
	٢٨٠٠٠	العجز

ولم تختم حسابات السنة الماضية بعد ولكن المنتظر ان تكون النتيجة كما يأتي : —

اي زيادة ١٨٢٠٠٠ ج م عن المقدر للارادات وعجز ٤٣٠٠٠ ج م عن المقدر للمصروفات او زيادة ٢٢٥٠٠٠ ج م عما كان ينتظر في الميزانية. وانني لا اعلق اهمية كبيرة على الارقام الواردة في حسابات الحكومة المصرية عن ايرادات السودان قبل ظهور المهدي. وقد ذكر الكونول ستوارت ان ايراد الحكومة قدر في سنة ١٨٨١ بمبلغ ٤٧٥٠٠٠ ج م وفي سنة ١٨٨٢ قدر بمبلغ ٥٠٧٠٠٠ ج م وفي ضمنه ايراد مصوع ودارفور ولادو البالغ ١١٣٥٠٠ ج م. فاذا طرحنا هذا المبلغ من مجموع الارادات يظهر لك الفرق بوضوح ويقول الكونول برنارد الذي له اليد الطولى في زيادة الارادات والمراقبة الشديدة على المصروفات ان استمرار الزيادة في الارادات على هذه النسبة قد لا يدوم وقد ذكر في تقريره ما يأتي : —

« لا بد لي من ان ابين ان هذه النسبة في التقدم ليست شاملة لكل انواع الارادات ففرائب الاطيان قد بلغت حدها بالنسبة الى القيود التي تقيد الحكومة المصرية السودان بها من حيث التصرف بيمه النيل . ولا ينتظر التحسين من هذا القبيل قبل هضي بضع سنوات . ولا يمكن الاستغناء عن الاعانة السنوية التي تمنحها الحكومة المصرية لابتها السودان قبل ان ترغى السودان الى درجة تمكنها من القيام بمصاريفها وبمشروعاتها الضرورية ولكن الوقت الذي ستخفض فيه الاعانة تخفيضاً يذكر ليس بعيداً »

### (١٧) المال الاحتياطي

أضيفت الزيادة في ميزانية سنة ١٩٠٦ البالغة ٢٢٥٠٠٠ ج م الى الاحتياطي فبلغ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ٣١٥٥٠٠ ج م صرف منها ٢٦٥٥٠٠ ج م كاهو موضع ادناه : —

جنيه مصري	
٥٠.٠٠٠	الاشغال العمومية
٢٥.٠٠٠	الطرق والمواصلات
٥.٠٠٠	استتالية الاتبره
٩٦.٠٠٠	وابورات ومراكب وغيرها
١٤٥.٠٠	تخطيط الاراضي
٢.٠٠٠	حقل التجارب الزراعية
٢٧٥.٠٠	مدت خطوط لتفراغات
٢٥.٠٠٠	استتالية الخرطوم الملكية
٣.٣٥٠	مصرفوات محلية
١٦٦٥٠	مصرفوات متنوعة
٢٦٥.٥٠٠	الجملة

فيبلغ الباقي من المال الاحتياطي الذي لم يعين لشيء في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦  
٢٠٥.٠٠٠ ج.م

#### (١٨) ميزانية سنة ١٩٠٧

تقرر إلغاء عوائد المراكب في ميزانية سنة ١٩٠٧ وكان إيرادها ١٥٠٠ ج.م في العام.  
ثم تقرر أيضاً تخفيض بعض رسوم البوستة فنتج عنه خسارة ٢٠٠٠ ج.م من الإيرادات. وقد  
قدرت ميزانية سنة ١٩٠٧ بعد هذا النقص بما يأتي: —

٢٠٥.٠٠٠	ج.م
٨٢٥.٠٠٠	الإيرادات
١٠٧٨.٠٠٠	المصرفوات
٢٥٣.٠٠٠	العجز

ويسد هذا العجز بما تدفعه الحكومة المصرية من الإعانة البالغ قدرها ٢٥٣.٠٠٠ ج.م

#### (١٩) الملاحظات المالية مع مصر

ذكرت في تقريرى عن سنة ١٩٠٥ ان صافي ما صرفته مصر على السودان في سنة ١٩٠٥

بلغ ٣٣٠٠٠ ج. م ما عدا فائدة الاموال التي صرفت قبلاً. وذكرت أيضاً ان المصروفات العسكرية التي دفعتها حكومة السودان الى الخزينة المصرية خفضت ٦٠٠٠٠ ج. م. اي انهم قدروا ما ستصرفه مصر على السودان في سنة ١٩٠٦ بمبلغ ٩٣٠٠٠ ج. م. ويسرني ان اقول ان المصروف كان اقل كثيراً مما قدر. فمن مبلغ ٢٥٣٠٠٠ ج. م. دفعته الحكومة المصرية لسد عجز ميزانية السودان في سنة ١٩٠٦ يجب طرح ما يأتي :-

٢٠٠ ج.	عوائد جمركية منحصلة بواسطة الجمارك المصرية على بضائع واردة للسودان وصادرة منها
١٢١٠٠ *	ايرادات السكة الحديد بعد اسقاط ٥٠ في المئة لمصاريف ادارية
٣٩٥٠٠	ايرادات البوستة والتلغرافات بعد اسقاط ٨٠٠ ج. م. منها لمصاريف ادارية
٤٠٠٠	الربح العائد الى الخزينة المصرية عن تقود فضية ونحاسية وتدخلت
٦٠٠٠٠	الى السودان سنة ١٩٠٦
٢٢٤٥٠٠	المجملة

فاذا اسقطنا هذا المبلغ من ٢٥٣٠٠٠ ج. م. يبقى نحو ٣٠٠٠٠ ج. م. فقط وهو صافي ما صرفت مصر على السودان سنة ١٩٠٦ هذا عدا فائدة الاموال المصرية التي اتفقت قبلاً في السودان. وقد ذكرت في تقريرى عن مصر ان مجموع ما اقترضته الحكومة المصرية لحكومة السودان للقيام باعمال عمومية بلغ ٣٥٠٠٠٠ ج. م. لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ فتكون فائدتها في السنة الماضية ١٠٠٠٠ ج. م. فلو أضفنا هذا الى مبلغ ٣٠٠٠٠ ج. م. المذكور آنفاً لكان المجموع ١٣٠٠٠٠ ج. م. وهو مبلغ زهيد جداً بالنسبة الى ما تمنحه مصر من المنافع من وجود حكومة منظمة في السودان تحفظ لها حقها في التحكم بماء النيل. وقد ذكرت أيضاً في تقريرى عن مصر ان حكومة السودان ستبتدى من اول يناير سنة ١٩٠٨ ان تدفع للخزينة المصرية فائدة قدرها ٣ بالمائة على ١٥٠٠٠٠ ج. م. فتقل بذلك المصاريف التي تقبلها مصر ٤٥٠٠٠ ج. م. ولا يخفى ان ذلك سيزيد بسبب الفائدة على الاموال التي ستقرضها اياها مصر في المستقبل. وبما ان هذه السلفيات نادت بفائدة عظيمة على السودان فلا شك ان هذه السياسة سيستمر اتباعها في المستقبل.

\* طرح ٤ في المئة على قص الوزن و ٢ في المئة لمصاريف ادارة

## الباب الخامس

### في المواصلات

#### (٢٠) السكك الحديدية

ان في السودان الآن ١٦٨٦ كيلومترا (١٠٤٧ ميلا) من السكك الحديدية . وقد كانت السنة الماضية غير اعينادية فان افتتاح خط النيل والبحر الاحمر كان في شهر يناير قبل ان يتم بعض الكباري والجسور . فحدث انه لما هطلت الامطار جرفت السيول بعض القضبان فنتج عن ذلك تأخر في نقل البضائع فجمعت بكثرة في سواكن وبورت سودان وحدث ذلك ضررا للتجار حتى اضطرت الحكومة اخيرا الى اتخاذ التدابير الخصوصية لنقل البضائع بلا التفت الى المصاريف اما شغل السكة الحديدية في ازدياد فقد صارت تؤدي ارباحا كما يتضح لك من مراجعة الجدول الآتي :-

السنة	الايرادات	المصاريف	نسبة المصاريف الى الايرادات
١٩٠٣	١٢٤٤١٦	١٣٧١٧٥	١١٠.٢
١٩٠٤	١٤٣٥٤٥	١٢٦٠٧٩	٨٧.٧
١٩٠٥	١٧١١٣٧	١١٨٧٥٤	٦٦.٤
١٩٠٦	٢٣٥٦٦٥	١٦١٤٩٠	٦٨.٥

وبلغ عدد الركاب الذين سافروا على سكك حديد السودان في السنة الماضية ٢٤٧١٢٥ نفسا ما عدا الذين سافروا على مصاريف الحكومة . ويزداد عدد ركاب الدرجة الرابعة بسرعة غريبة فقد بلغ في السنة الماضية ١٣٥٣٠١

وبلغ مقدار البضائع التي شحنت ٦٤٤٤٢ طنًا وعدد الحيوانات ٣١٤٢٥ ما عدا البضائع والحيوانات التي تخص الحكومة

### (٢١) الطرق

تم في السنة الماضية من الطرق ما طوله ١٦٠٠ ميل وقد اوضحت في تقريرى عن سنة ١٩٠٥ ان الطرق في السودان ليست طرقًا متقنة التخطيط بل هي عبارة عن طرق مسهلة . ولم يشرع في رصفها ولا في عمل كباري على مجاري المياه الأ في مائدر . وبالنظر الى كثرة الوفيات بين الجمال والحمر والبغال في بحر الفزال تجرب الحكومة الآن استعمال عربات للنقل بدلاً منها

وقد كتب الكابتن بوترويس هذه المصلحة يقول : —

انا احضرنا عربات « خصوصية للصهارى تجرها الجمال وجربناها للنقل ما بين كسلا والاتبرة فنجدها بعض النجاح »

### (٢٢) البوستة والتلغرافات

ان مصلحة البوستة والتلغرافات السودانية تتقدم تقدمًا سريعًا . فقد زاد عدد الرسائل البرقية من ١١٧٠٠٠ في سنة ١٩٠٤ الى ١٦٢٠٠٠ في سنة ١٩٠٥ و ٢٣١٠٠٠ في سنة ١٩٠٦ . وما يدل على نمو التجارة في السودان زيادة النقود التي أرسلت بالبوستة فقد كانت ٥٥٠٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٤ فزادت الى ٨٠٨٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٥ و ١٢٠٠٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٦ وفي السودان الآن من الاسلاك البرقية ما يبلغ طوله ٤٢٣٧ ميلًا

اما النسبة بين مصروفات المصلحة وايراداتها فهي كما يأتي : —

زادت المصروفات عن الإيرادات ٦٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٤ . وتساوت الإيرادات والمصروفات في سنة ١٩٠٥ اما في سنة ١٩٠٦ فقد بلغت الإيرادات ٤٠٠٠٠ ج.م . والمصروفات ٣٧٠٠٠ ج.م فزادت الإيرادات ٣٠٠٠ ج.م

وقد عقد اتفاق بين المصلحة الطبية السودانية ومصلحة البوستة على ان تباع الكينا في جميع مكاتب البوستة الواقعة في الأماكن التي تكثر فيها الحميات . ولما كان المرحوم المستر سسل رودس في مصر منذ بضع سنوات كلمني بشأن انشاء خطوط تلغرافية بين

شمال افرقية وجنوباً توّاً . اما الجزء الذي يخص مصر والسودان من هذا المشروع فقد اوشك ان يتم اذ مدت الاسلاك البرقية منذ زمن ليس بقليل بين الخرطوم والتوفيقية الواقعة على ملتقى النيل الابيض ونهر السوبات . وبما ان الاراضي الواقعة بين التوفيقية وبحر النزال كلها مستنقعات رأّت الحكومة ان لا تمدّ خطوط تلفرافية من التوفيقية الى مشرع الرق بل تستعاض عنها بقدر الامكان بمعديات بخارية صغيرة . وفي يناير سنة ١٩٠٦ تمت المعدّات اللازمة لذلك وصارت هذه المعديات تسافر مرة في الاسبوع . اما مدّة الخط التلفرافي من مشرع الرق الى واو وطونج فكان قد تمّ في شتاء ١٩٠٤ - ١٩٠٥ . ثم مدّ الى روميك الواقعة على بعد ٨٠ ميلاً من طونج وأنشئ في روميك مركز في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٦ لتبادل الرسائل البرقية . وقد أجرى الماحور ترز من المهندسين الملكيين ومدير البوستة والتلفرافات في السودان التخطيط اللازم لمدّة الخط الى مفولو ( على بعد ٦٠ ميلاً ) وهم يشتغلون به الآن . وحينما يتم هذا الخط الاخير يمكن للخرطوم ان تبادل الرسائل البرقية مع اوغندا فترسل الاشارة التلفرافية اولاً الى التوفيقية فتحملها المعدية الى مشرع الرق ومنها ترسل على الخط التلفرافي الى جندوكورو . اما المسافة بين التوفيقية ومشرع الرق فوجدت الحكومة بعد الدرس الدقيق ان احسن طريقة لحلها هي ان تمدّ الاسلاك على مسافة ١٠٠ ميل شرقي بحر الزراف ومنها الى بور مارة في بلاد التوي . وبين بور وجندوكورو خط تلفرافي افتتح في ١٩ ابريل سنة ١٩٠٦ . فترى مما ذكر انه لا يمضي وقت قصير حتى يتم التراسل بالتلفراف رأساً بين الاسكندرية واواسط افرقية

### (٢٣) الملاحه في النيل

كتب المستر بوند مدير مصلحة الواهورات والمراكب ما يأتي :-

« ارسلنا بين شهر يوليو وشهر نوفمبر كل الواهورات والصنادل التي امكننا الاستغناء عنها الى نهر الجور وواو حاملة مهمات البناء وتعيينات واصنافاً للتجارة وغيرها وبلغ وزن ما تسلم منها في واو ١٠٠٠ طن على وجه التقريب وعلى الطريق الآن ٢٠٠ طن يسعون في تمجيرها على السد ولنا أمل انها تصل سالمة » وهذا عمل يستوجب المدح نظراً الى الصعوبات الجمة التي تترتب على النقل في تلك الانحاء . وترى تفاصيل ذلك في تقرير قدمته المستر مدلتون وهو المهندس المتوطلة به امور النقل على نهر الجور



وكتب المستر بوند أيضاً يقول :-

« ان مشروع فتح طونج وكبروشل ونام وغيرها من فروع النيل يستحق الالتفات من الجهة الادارية وربما استحققة من الجهة التجارية ايضاً . ولكن يصعب معرفة ما يقتضيه هذا المشروع من النفقات والوقت فيجب العدول عنه الآن مع غيره من الامور التي تقتضيها ترقية السودان الى الوقت الذي يمكننا فيه ان نتخذ التدابير اللازمة لانشاء حواجز للانهار المحيطة بها المستنقعات وان نفق مصارف لمياه المستنقعات ونمد مجاري النيل الى داخل المديرية ولا تخفى صعوبة هذه الاعمال الآن لما يحيف بها من المشاق والاعطال »

وقد شرح المستر بوند سنة ١٨٩٩ في تمرين بعض الاولاد السودانيين على الاشغال الميكانيكية وكتب عنهم الآن ما يأتي :- « ان هذا المشروع قد صادف نجاحاً بوجه الاجمال واوشك ان يأتي بالنفع المطلوب ولكنني لا أعلن ان عند السودانيين ميلاً وثباتاً كافيين لتعلم الاعمال الميكانيكية فهم لا يبقون في الورشة حتى يتقنوا تمرينهم بل تفرغ الرواتب القليلة في الخارج فيتركون الورشة . وتحت التمرين الآت ٦٠ غلاماً اوشك معظمهم ان يتقنوا مدة تمرينهم . ولكنهم على وجه العموم يدخلون الورشة وهم حديثو السن ويتركونها للاستخدام في محلات أخرى وهذا يؤسكد لي اننا سبق مضطرين الى الالتجاء الى اوربا ومصر لاستخدام الميكانيكيين من ذوي الكفاءة »

## (٢٤) الاشغال العمومية

الاشغال العمومية في السودان تتقدم تقدماً حسناً جداً . وقد خصص في سنة ١٩٠٦ مبلغ ٨٤٠٠٠ ج . م لانشاء ثكنات وبيان عسكرية ومبلغ ٢٦٧٠٠٠ ج . م للبابي الملكية هذا ما عدا مبلغ ٢٠٠٠٠ ج . م بقيت من سنة ١٩٠٥ . وصرف مبلغ ٢٠٠٠٠ ج . م لاصلاح منازل الموظفين في المديرية . وقد أشرت في تقريرى عن السنة الماضية الى ضرورة الاهتمام بهذا الشأن

وأتم الاشغال التي تباشر الآن هي في بورت سودان وقد فتحت الحكومة المصرية اعتماداً لها وستكون نفقاتها بحسب الخطة المرسومة الآن ٨٧٤٠٠٠ ج . م يتدرج فيها ٦٥٠٠ ج . م لانارة المرفأ ومبلغ ١٥٠٠٠٠ ج . م الذي خصص سنة ١٩٠٥ وال ٣١٥٠٠ ج . م الذي خصص سنة ١٩٠٦ اما في سنة ١٩٠٧ فخصص بمبلغ ٣٢٠٠٠٠ ج . م وهم يجشدون الآن في نعيم رصيف الميناء والمأمول ان يتم خمسة عتابر منة قبل نهاية سنة ١٩٠٧ فخصص

منها عتبان الفقم ( مركوها في الجهة الجنوبية من الرصيف ) وقد فيها الآلات لرفع الفحم .  
وقد اوشك ان يتم كثير من المباني العمومية مثل قشلاقات ومكاتب البوستة والتلغراف  
ومدارس ومنازل لسكن الوطنيين . وشرع في بناء حوض يسعون في تركيبه الآن وتركيب  
كبري مخرب في الميناء

اما مسألة مياه الشرب في بورت سودان فلم ينته حلها بعد . وقد حفروا فيها بئراً  
ارتوازية فوجدوا ميهاً عذبة على عمق ٨٠٠ قدم ولكنها ما لبثت ان خالطتها مياه البحر  
فاصبحت مالحة . وهم يحفرون الآن بئراً ثانية فاذا لم تكن النتيجة حسنة اضطرت الحكومة الى  
جر المياه من جبال تبعد ٣٠ ميلاً عن بورت سودان فيكفها هذا العمل مصاريف باهظة  
وقد كتب الكتبتن كندي مدير الاشغال ما يأتي :-

« كتب كثيراً ولا سيما في الاشهر الاخيرة عن المعاملة التي يعامل بها اصحاب المعامل  
وعن التجارة الانكليزية . وقد تمايلت هذه المصلحة مع اصحاب معامل ومقاولين من كل  
الشعوب في اثناء القيام بالاعمال العمومية في السودان وانشاء المدينة الجديدة والمرفأ  
في بورت سودان فارى ان ابدى الملاحظات الآتية بهذا الصدد فاقول  
اني قرأت مراراً في الصحف الانكليزية هذه الايام انه لا فائدة من ان ينتظر من الحكومة  
المصرية التي تحسب انها تحت نفوذ الحكومة الانكليزية مباشرة ان تساعد اصحاب المعامل  
الانكليزية وان هؤلاء يجب ان لا ينتظروا انهم سيعاملون بالانصاف لانهم لا يتألون  
هذه المعاملة . فاذا فرضنا ان مصنوعات المعامل الانكليزية تضاهي مصنوعات باقي المعامل  
الاوروبية فلا ارى مانعاً والحالة هذه من اعطاء الافضلية لهم . ولكن الاختيار دلتى على  
ان المعامل الانكليزية لا يمكنها مزاحمة باقي المعامل الاوروبية وعدم وجود وكلاء  
لها في مصر والسودان من الحبيرين باحوال البلاد . وزد على ذلك فان وكلاءها ليس  
لم الخبرة الفنية الكافية وهم ( وانصد وكلاء المعامل الهندسية منها فقط ) الا القليل فجار  
وقوم سيوفجية وليس عندهم خبرة بالهندسة او خبرتهم بها قليلة فهم وكلاء لبيع ما يمكنهم من  
مصنوعات تلك المعامل ليس الا . اما باقي المعامل الاوروبية الكبرى فان لها وكلاء اشغال  
ووكلاء فنيين في آن واحد . والبك بعض الامثلة على ذلك :-

اعلنت مرة قبول عطاءات لتقديم ابراج من الفولاذ لظن المياه اللازمة لاحدى المدن  
فوصلني عطاءان من محلين انكليزيين . فالرسم الذي ارسله المحل الاول مع عطاءه كان  
رسماً قديماً لبرج وخزان لا يفيان بالحاجة واظن انه منقول عن نموذج قديم . والرسم الذي

ارسله المحل الآخر كان تركيبة مفلوطة فيه . وقدم الي في الوقت ذلك عطاء آن من محلين بلجيكيين كان الرسم في كل منهما في غاية الدقة والاتقان ومستوفياً للشروط المطلوبة ولزم مرة أخرى لبورت سودان اتايب من القولاذ لاجل انيائه فخصر وكلاء معامل كثيرة الى بورت سودان لهذا الغرض وفي جملتهم وكيلاً محلين انكليزيين وكان احدهما « وكيل اشغال » فقط ولا دراية له بالامور الفنية فلم يمكنه ان يقدم العطاء . والايضاحات اللازمة قبل مفاوضة المحل في انكلترا اما الآخر فمع كونه مهندساً لم يمكنه ان يقدم العطاء بالنسبة الى دقة العمل المطلوب اذ كانت تزيد عن معارفه الفنية . وقد تقدم في ذلك الوقت مهندس من الطبقة الاولى بالنيابة عن محل الماني فلم يضطر الى مفاوضة محله بل اجرى الحسابات اللازمة وقدم عطاءه مع كل الايضاحات الضرورية . وكان من جملة المتقدمين ايضاً محل بلجيكي ينوب عنه احد رؤساء اشغاله في بلجيكا وكبير مهندسيه معه فبعدما تبين لها المطلوب بيضحة ايام ارسال عطاءاتها . وامامي وانا اكتب هذه السطور جواب من وكيل احد المعامل الانكليزية الكبرى وكان قد قدم لي اسعاراً لبعض اشغال فنيته الى ان احد تلك الاسعار مفلوطة فيه كثيراً ومع انه كان ينوب عن اقسام ذلك المحل التجارية والمهندسية لم يجني قبل مفاوضة المحل في الاسر ولما فافضة اجابة ان السعر غير مفلوط فيه . اما أنا فلا اشك في انهم عينوا سعرهم هذا بالنسبة الى بلاد الانكايذ وليس بالنسبة الى الاحوال هنا »

« ولا قصد في ما ذكرت ان هذه هي حالة كل المعامل الانكليزية . كلا . فقد تقدم لي عطاءات من محلات انكليزية لاشغال كباري وكراكات تدل على حسن ادارة وتفهم في العمل . ولكن ما لا اري بدءاً من ذكرهم هو ان المعامل الاجنبية الجيدة تفوق منازليها من المعامل الانكليزية في تعيين وكلاء لها في القطر المصري فلا نجب اذاً اذا رأيناها تخطف كثيراً من المقاولات والمصنوعات التي كان يمكن للمعامل الانكليزية ان تعملها . وانصح للمعامل الهندسية الانكليزية التي لها علاقة بالنظر المصري ان تعين لها وكلاء من المهندسين ذوي الكفاءة والاختبار فيرشدوا المشتري الى ما يلزمه ويكون لهم الحق سيفي الاتفاق مع اصحاب الشأن في مصر والسودان من دون ان يفاوضوا اصحاب المعامل ولي ملاحظة او ملاحظات عن نوع المصنوعات الانكليزية . فالمدد على وجه العموم من احسن الانواع وخصوصاً الآلات وقد زاد الوارد من اسمنت بورتلاند في السنة الماضية زيادة عظيمة بالنسبة الى جودته فلم تضطر والحالة هذه الى احضار اسمنت من

البليك لا طبعياً ولا اصطناعياً . وثمن الاسمنت البلجيكي اقل كثيراً من الاسمنت الانكليزي ولكن الاسمنت الانكليزي احسن منه كثيراً . اما مهمات البناء فاقول مع الاسف ان المعامل الانكليزية كثيراً ما ترسل الينا اجناساً دون الاجناس المقبولة في انكلترا ولكنها تحسب جيدة للاصدار الى البلدان الخارجية وهذا ما يمنعنا من ان نطلبها ثانية ويمكنني ان أقدم شواهد كثيرة على ذلك

اما الفولاذ المخصص بالبناء فقد ورد منه كثير من البليك وهو جيد جداً من حيث الجنس والصناعة . ومن الغريب انني كنت في بعض الاحيان أطلب بعض المهمات من محلات انكليزية فيطلبها هؤلاء من البليك وتأتيني رأساً من هناك وقد جاء في قليل من الآلات الاميركية ولكنها مع اتقان شكلها ليست حسنة الصناعة والتركيب . مثال ذلك اني أحضرت آلات لحفر الآبار ( تشابه التي يستخدمون بها البترول في اميركا ) فكانت حسنة الشكل ولكنها غير متقنة الصنع وآلاتها غير مكتملة . وأحضرت أيضاً محلات ( وابورات الحصى ) ولكن المحلات الانكليزية احسن منها كثيراً فرأيت اخيراً ان الاولى ان احضر الرسوم من اميركا وارسلها الى بلاد الانكليز ليعملوا فيها "

## الباب السابع

### ( ٢٥ ) الريّ

تري مع تقريري هذا مذكرة من السر ولیم جارستن تبحث عن مسألة الريّ في السودان ويؤخذ من كلامه على اعمال الريّ في النيل الازرق ( التي تعود فائدتها على السودان أكثر مما تعود على مصر ) انه يشير بالعدل عن المشروع الذي اقترح قبلاً لري اراضي الجزيرة ( الواقعة بين النيلين الازرق والايض ) بواسطة ترعة كبيرة تروى منها الارض ايام الفيضان . ويرى ان يستبدل هذا المشروع بحفر ترعة تروى منها الارض بعد الفيضان اي من اكتوبر الى مارس . وللوصول الى هذا الغرض يجب اولاً ان يبنى خزان على النيل الازرق وتقدر نفقات هذه الاعمال بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ ج . م . ويظن السر لیم جارستن انها تعود على الحكومة فيما بعد بفائدة ٨ بالمئة ويلزم لاتمام هذه الاعمال ثلاث سنوات او اربع ولا يمكن الشروع فيها قبل مدة سبعة حديدية الى اواسط الجزيرة . وهذه لا يمكن الشروع فيها قبلما يتم بناء الكبري الذي سيصل بين الخرطوم والخرطوم البحرية . اما النفقات اللازمة

لبناء الكبري فقد ربط لها المال اللازم وقدره ٢٥٠٠٠٠ ج م  
واعمال الري في النيل الايض تعود بالقائدة على مصر اكثر منها على السودان وهي  
اكثر اهمية واوفر نفقة من اعمال النيل الازرق واظن ان البحث فيها الآن سابق لأوانه .  
اما في الوقت الحاضر فقد خصص مبلغ ١٥٠٠٠٠ ج م لشترى كراكات فانها ضرورية  
في كل حال

وقد حدث فيضان في الصيف الماضي في نهر القاش بالقرب من كسلا فدمر الاعمال  
الصغيرة التي قامت بها مصلحة الري هناك . ويلزم في هذه الجهة ايضا ان تمد سكة حديدية قبل  
ان يشرع في انشاء الترع . ويقول المستر ديبوي « ان التوسع في اعمال الري في كسلا لا يعود  
بفائدة قبل ان تمد سكة حديدية الى كسلا تنقل بواسطتها محاصيل البلاد الى الخارج »



## الباب الثامن

### (٢٦) الرقيق

ذكرت في الفصل الرابع الاضطرابات التي حصلت في كردفان الجنوبية بسبب  
التدابير لمقاومة الرقيق . على ان هذه الاضطرابات لا يصح ان تؤخذ سبباً في فتور المهمة  
لمقاومته لاسيما وان الحكومة سمت بنشاط لاستئصاله منذ فتوح السودان . وان مسألة  
كهدم تدل على ان الرقيق متأصل في البلاد وان هناك مصاعب كثيرة في سبيل منعه .  
وقد خلص الكبتن مكوردو حالة الرقيق في السودان بما يأتي : —

« اذا اردنا اجمال الكلام عن مقاومة الرقيق في السودان فلا بد لي من ان اذكر  
ان النجاح يظهر شيئاً فشيئاً واننا ابتدأنا في السير على طريق تؤدي الى القضاء عليه غير ان  
هذه الطريق طويلة ولا يمكن الوصول الى آخرها قبل مضي سنوات . وبما لا يخفى ان محو  
أثر العادات المألوفة منذ عصور عديدة ليس بالامر الهين ولا يمكن استئصال الرقيق بالنكبة  
الآن بمداومة الضغط على الخفايين »

« وقد وصفتي تقارير مطولة من المفتشين في جهات مختلفة اقتضت منها ما يأتي : —  
« وصف لما جاور رفنسكروفت الحالة في السودان الغربي كما يأتي : — يسرق العرب  
الرقيق من اهل لوبه او يشترون منهم . واهل لوبه يبيعون من قبيلتهم الذين لا يتقدرون على  
حماية انفسهم كالاتام الخ . وفي بعض الاحيان يبيعون ايضاً الاسرى الذين يؤخذون في

القتال غير انهم على وجه العموم يتقون الاسرى لخدمتهم . وحدث بعد واقعة ام درمان سنة ١٨٩٨ قبل اعادة احتلال كردوفان ان اهل النوبة والكباش اسروا عدداً كبيراً من العرب والزنج بينا كان هؤلاء راجعين الى اوطانهم . ولا يزالون ارقاه عندهم الى الوقت الحاضر ولا يمكن الوصول اليهم لانهم يختبئون في الجبال . ويؤتى بالريق من دارفور او يرسلون كهدايا الى دار فريت احياناً ويقاين الجلابون الذين يتاجر كثيرون منهم بالملح على بضاعتهم بالريق ثم يبيعونهم الى عرب النواد في غرب كردوفان ( اي الى الكباش والكواحة والمجانين ) فيبيعهم هؤلاء عندهم ريتا يتعلمون العربية ثم يرسلونهم تدريجاً الى الشمال حتى يصلوا في كثير من الاحيان الى مكة .

« ويختطف فرسان العربان ( الحوازمة والمسارية والجر ) اهل النوبة وهم يزرعون اراضيهم او يرعون مواشيهم ويرسلونهم بعد ذلك الى الشرق ويعيرون بهم الجزيرة »

« وكثيراً ما يدفع العربي الى اهل امرأته عبداً او أكثر من جملة المهر الذي يدفعه لهم . ثم اب توجهه مركز لتوزيع الرقيق ولكن يصعب الوصول اليها لان أكثر اهل جبالها المنفرقة متفقون مع الملك . ويعلم السادة عبيدهم مها كانوا حديثي العهد عندهم ان يجيبوا اذا سئلوا ان قد مضى عليهم سنوات عندهم ويهددونهم اذا لم يجيبوا كذلك »

وقد ذكرت في تقريري عن سنة ١٩٠٤ خبر إلقاء القبض على ود محمود الذي كان من ام تجار الرقيق واقسام قلباً واقلمهم شفقة . وقد كتب الكبتن مكوردو ما يأتي عن الرقيق في مديرية سنار :-

« تخلصت هذه المديرية من الخناسين منذ نحو عصة ابراهيم ود محمود تماماً تقريباً . وسارت المديرية بهمة المستر جورج التي لا تعرف الكلل شوطاً بعيداً في سبيل الوقاية من تجارة منتظمة الرقيق »

وقد ساعدت قوة منع الرقيق في كدلا في الحملة التي جردت على الشقي هيلو مريم الذي أنقذت حكومة الجيش القبض عليه وقطعت رأسه »

وقد أشرت في تقريري عن سنة ١٩٠٥ الى ضرورة مرور الدوريات في مديرية سواكن وفي خلال السنة الماضية طافت دورية قوية على الساحل شمالي سواكن والتقت بدورية أخرى أرسلت من دراو على النيل . فكتب الكبتن مكوردو عن ذلك ما يأتي :-

« هذه اول مرة قامت فيها دوريتان والتقتا في نقطة واحدة ولا بد ان يكون لها تأثير على العربان فيها بواقوتنا وقرقل اعمال الخناسين على شواطئ البحر الاحمر »

ويظهر ان تجارة الرقيق رائجة كثيراً في الشمال الغربي من مديرية بحر الغزال وقد احضر الخماسون رقيقاً من نساء ورجال الى كردوفان ودارفور من الكونغو الفرنسية فاوفدت مصلحة الرقيق الماجور رفسكروفت الى بحر الغزال ليجمع ما امكنه من المعلومات حتى يتسنى لها انشاء مراكز للرقيق هناك في سنة ١٩٠٨

هذا فيما يختص بتجارة الرقيق اما فيما يتعلق باستخدام العبيد في البيوت فقد كتب سلاتين باشا بعد ما زار جميع اطراف السودان ما يأتي :-

« لا اظن ان احداً من العبيد نساء كانوا او رجالاً يجهل الآت انه غير مضطر الى البقاء عند مخدومه » ويؤكد سلاتين باشا ان كل العبيد صاروا يعرفون قوانين الرقيق ومتى كان لاحد منهم شكوى على مخدومه فانه لا يتأخر عن عرضها على الحكومة . ومتى تذكرنا ان استخدام الرقيق كان عمومياً منذ بضع سنوات نرى ان هذه الحالة التي يتكلم عنها سلاتين باشا حسنة جداً . ولم اكن أوامل عند اعادة افتتاح السودان ان اسمع بعد مدة قصيرة كهذه قولاً مثل هذا من رجل يعمل على كلامه سلاتين باشا

— — — — —

## الباب التاسع

في الادارة

(٢٧) السجون

ان انشاء السجون في السودان سائر على قدر ما يمكن من السرعة . ولكن عدم وجود سجون تفي بالمطلوب في الوقت الحاضر لا يزال يضايق كثيراً . فالعمل جارٍ الآن في انشاء سجن كبير في بورت سودان ومتى انتهى بناؤه يستخدم المسجونون فيه لعمل الميناء ثم ان الماجور كوتس الذي يرأس هذه المصلحة بالكفاءة والدراسة حول الانظار الى وجود مساجين حكم عليهم بالسجن مدداً طويلة في اوائل فتح السودان وهم لا يكادون يدورون انهم اقترفوا جريمة . فوجهت العناية الى تنبيه هذا وكتب الآن يقول : — « يسرفني ان السكرتير القضائي حقق بكل تدقيق كثيراً من القضايا التي كان مشتبهاً فيها فتتبع عن ذلك الافراج عن كثيرين وأظن انه ليس في السجون المركزية قضية مشكوك فيها الا وقد نظرت ملياً وفصل فيها فلا يرى الانسان الآن مسجونين يتظلمون كما كان يرى في الماضي وهذه النتيجة حسنة جداً . وقد كلمت اثنين او ثلاثة من الموجودين في سجن سواكن ( وهم طاعنون في

السن ) وكانوا قد سجنوا على نحو يرضهم واقامتهم الاحزاب الدينية فلم أستطع مساعدتهم لان اعتقادهم بالمهدي لا يزال ثابتاً لا يتزعزع . وقد علمت ان مديراً حلقاً ايضاً وجد مثل هؤلاء بين المسجونين في حلقا . وقد طلبت بنفسى ان يعاد التحقيق في تحسين قضية فالرج عن عشرين من اصحابها بعد ان وعدوا ان يحسنوا سلوكهم وأعطوا الضمان اللازم . ويتبين لي من جرائمهم وما لحظته فيهم شخصياً انهم لن يعودوا الى مصاف المجرمين طول عمرهم «

### (٢٨) الغابات والحراج

أملت في تقريرى عن السنة الماضية وجه ٢١١ بعد فتح سكة حديد البحر الاحمر يكثر استعمال انجم الحجري فيقل الطلب على الحطب . وأنأسف ان هذا الامل لم يتحقق . فقد كتب المستر برون يقول :-

« لا يزال النقل على النيل في ازدياد ولم يتمود الناس بعد استبدال الحطب بانجم الحجري كما كان يؤمل بعد فتح سكة الحديد بين النيل والبحر الاحمر » وقد فتح في خلال العام الماضي بعض الطرق منعاً لانتشار النيران التي نشب في الحراج ومداً منها نحو ٦٥ ميلاً بعرض ٣٠ قدماً وبلغت نفقات الميل الواحد منها مئة وثمانين غرشاً والحكومة تحض الأهالي الآن على بذر بذور شجر اللستيك الجيد بالقرب من القرى التي يسكنونها غير انه يلزم نجاح هذا المشروع بقاء خبر ولم يتيسر بعد تدبير الشخص الموافق لذلك . وقال المستر برون في هذا الصدد « يلوح لي ان عدم اقدام الرجال الاكفاء ناشئ عن خوفهم من هواء البلاد »

### (٢٩) حفظ الصيد

لم نتم حتى الآن كشف الحيوانات التي صيدت في خلال السنة الماضية والمرجح ان عددها كان كما كان سنة ١٩٠٥ اي ٢١٦٠ . وقد كتب المستر بتر يقول :- « لم تمس الحيوانات الداخلة ضمن المنطقة المنوع الصيد فيها بسوء الأفيان ندر . ولم يصطد الموظفون المقيمون ضمن تلك المنطقة الا قليلاً جداً . اما الصيد في المنطقة الخاصة بالضباط فقل عما كان سنة ١٩٠٥ اذ صيد فيها ١٠٥ مقابل ١٥٣ في السنة الماضية » اما قوانين الصيد فقد روعيت كل المراعاة في خلال السنة الماضية ولم تحدث قضايا تذكر تعدي القانون فيها . ولكن حجزت ست انياب من انياب اناث القيل التي صيدت في خلال السنة واناها فيل صغير وأضيفت الى جانب الحكومة «



### (٣٠) الفئارات

كتب الفنانة دروري من البحرية الملكية ومراقب مصلحة المواني والفئارات في بورت سودان يقول :- « نجحت اعمال هذه المصلحة في السنة الماضية ففئارات الميناء قاربت الانتهاء ما عدا فئاراً واحداً لا يزال العمل جارياً فيه . ودخل وخرج من الميناء بواخر كثيرة بعد الظلام وهي تستدير بفئاري الميناء وانفجار الموقت القائم في سبخايب وهذا مما يدل على افضلية ميناء بورت سودان على سواكن » . اما فئار سبخايب فقارب الانتهاء وربما تم عمله قبل نشر هذا التقرير

### (٣١) المسكرات

استخرج مدير الجمارك الاحصاء التالي عن المشروبات الكحولية الواردة على السودان (١) :-

السنة	الصفة	الوزن	القيمة المتدعرة
١٩٠١	بيرا ومشروبات	٢٤٠ طن	غير مذكورة
١٩٠٢	" "	٣٢٤ "	"
١٩٠٣	بيرا	١٠٢ "	"
	مشروبات	٤٤١ "	"
		٥٤٣ "	
١٩٠٤	بيرا	١٦٠ "	٢٨٨٠٠
	مشروبات	٤٥٣ "	١٠١٩٢٥
		٦١٣ "	١٣٠٧٢٥ ج م
١٩٠٥	بيرا	١٦٨ "	٣٠٢٤٠
	مشروبات	٣١٢ "	٨٤٣٤٠
		٤٨٠ "	١١٤٤٨٠ ج م

(١) قولنا " مشروبات " هم الخمر والارواح والوزن مأخوذ عن بوالس الشن ويدخل في الصادق والزجاجات الواردة المشروبات فيها \* تختلف هذه الارقام عن الارقام الواردة في تقريرني عن سنة ١٩٠٥ والسبب في ذلك ان الارقام الواردة هنا هي عن سنة كاملة بحسب التقويم اما الواردة في تقريرني المائي فهي من اول أكتوبر سنة ١٩٠٤ الى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٥

ولم تصلي بعد احصاءات سنة ١٩٠٦ ولكن يتضح من هذا الجدول ان الوارد من المشروبات الروحية زاد زيادة عظيمة الى سنة ١٩٠٤ ثم هبط كثيراً في سنة ١٩٠٥ وقد بلغني ان أكثر المشروبات الروحية الواردة على السودان هي من الاصناف الجيدة المحفوظة في زجاجات وهي اما هويسكي او كنيك او بيرا او خمر . هذا واهالي السودان لم يعودوا المشروبات الاجنبية ولكن السكر بينهم كثير وهم يصنعون مشروباً يسمى المريسة (١) ولا بأس بايراد قانون المشروبات الروحية في السودان بوجه الاختصار

لا يجوز لاحد ان يجلب من الخارج مشروبات وخموراً من غير رخصة تعطى له بذلك . ويعين فيها المحل الذي تباع المشروبات فيه ومن خالف هذا القانون يعاقب بغرامة لا تزيد عن ١٠٠ ج . م مع حجز كل الخمر والمشروبات الروحية التي عنده او التي سيلف محله . ورسم الرخصة ٥٠ ج . م ويجب تجديدها كل سنة . ويجب على حاملها القيام بكل ما يفرضه القانون

ويجوز لحاكم السودان العام ان يسمح لاي شخص كان يجلب مشروبات لشربه خصوصاً وهذا السماح لا يكون عادة لغير الموظفين الاوربيين فقط

ولا يجوز لحامل الرخصة ان يبيع خمرًا ومشروبات للوطنيين او لساكر جيش الاحتلال . ويجب عليه ان يحصل في كل ارسالية على اذن من مدير المحل الذي تجلب اليه الخمر والمشروبات وان يكون عنده دفتر خصوصي يذكر فيه (١) مقدار المشروبات الواردة (٢) مقدار المشروبات التي بيعت للشرب خارج المحل (٣) مقدار المشروبات التي بيعت للشرب في المحل

وقد أعطيت الرخص في البلاد الكبرى فقط حسب البيان الآتي :-

المديرية	عدد الرخص	المديرية	عدد الرخص
بحر النزال	١	الخرطوم	١٠
بربر	٤	سنار	١
النبيل الازرق	١	النبيل الأبيض	١
حلفا	٤	البحر الاحمر	٤
كسلا	١		

فمجموع الرخص كلها ٢٧ رخصة

(١) انشأ أيضاً ما ورد عن المريسة في تقريره عن مديره في حلفا والخرطوم

وتعطى الرخص اما للوكندات الاوربية او المطاعم او مخازن البدالين . وقد سنت قوانين لعمل المشروبات الكحولية على الطريقة السودانية ولكن الحكومة تعيد نظرها الآن في هذه المسألة ثم ان صنع المشروبات التي يدخلها السبيرتو ممنوع في السودان بشاناً واما عمل المrise وما شابهها من المشروبات الكحولية التي لا تحتوي على السبيرتو وكذلك يعنها فلا يسمح بهما الا لمن حصل على الرخصة

## الباب العاشر

في الصحة العمومية .

### (٣٢) الصحة العمومية

أرسل الدكتور خريستوفرسن تقريراً وافياً عن الصحة العمومية في السودان ولنسيق المقام لا يتيسر لي ايراد طرف منه هنا . وقد اشار واصاب الى ضرورة انشاء منازل سيغ المخطات الخارجية لانتقاء حرارة الشمس والمطر والبعض . ولكن لا يتسنى لحكومة السودان الشروع في ذلك قبل زمن وهي تعمل ما يتيسر لها عمله الآن وأشار ايضاً بتقسيم السودان الى ثلاثة مراكز يكون في كل منها مستشفى تام الاستعداد وهي بورت سودان والعتبرة والخرطوم والعمل جارٍ الآن في انشاء مستشفى كبير في كل منها وأرى ان الدكتور خريستوفرسن وسائر رجال الحكومة السودانية يمتقدون ان اهالي السودان لا يشربون المشروبات التي ترد من الخارج الا نادراً ولكنهم يشربون المrise كثيراً . وأثبت ان الحاكم العام ينظر الآن في لوائح اشد صرامة من اللوائح التي كان يعول عليها في مراقبة المحلات التي تباع المrise فيها

### (٣٣) الطاعون البقري

ظهر الطاعون البقري في ثلاث مديريات في السودان في السنة الماضية وهي كلا وبربر والبحر الاحمر فوات فيها ١٩٥٠ رأساً ولحق ١٤٥٢١ رأساً . وكسب الكولونل جرفث في ١١ ديسمبر الماضي يقول :- « يظهر ان الطاعون البقري قد زال من السودان تقريباً ولكننا لا نأمن العدوى به ما دام له أثر في اترتبه والحشة . ولا واسطة لنا لانتقاء العدوى سوى مراقبة الحدود مراقبة مشددة ولكن مهما شددنا في المراقبة يمتدّر علينا

اكتشاف المواشي التي تتجاوز الحدود ليلاً ولا سيما في الاماكن الكثيرة الادغال المثقاة  
الاشجار . ويخشى ايضاً من العدوى بواسطة حيوانات الصيد والوحوش البرية . ونحن  
نشئ الآن نقطة للبوليس من فرسان ومشاة على الحدود »

## الباب الحادي عشر

في القضاء

### (٣٤) المحاكم الجنائية والمدنية

ان ادخال نظام قضائي الى السودان موافق لاحوال البلاد يتقدم على الدوام بعناية  
المستر بونهام كارتر ولا يعني تفصيل ما قامت به المحاكم المدنية والجنائية من الاعمال  
الجلية وانما اقول ان احصاء الجرائم موجب للرعى فقد بلغ عدد القضايا الجنائية الكبرى  
٤.٢ مدة السنة التي آخرها ٣٠ سبتمبر ١٩٠٦ يقابلها ٤٨٤ قضية في مثلها من سنة ١٩٠٤  
الى سنة ١٩٠٥

واكبر نقص في النظام الحالي هو قلة القضاة اذ لا يوجد في السودان كلاً الا ستة  
قضاة انكليز منهم ثلاثة يشتغلون بتسوية الاراضي وتسجيلها والحاجة شديدة الى محكمة  
استئناف يكون فيها اكثر من قاض واحد لان الطريقة المتبعة الآن هي ان تستأنف  
القضية من قاض الى آخر وهذا غير وافر بالمرام على ما يقول المستر بونهام كارتر  
ويسرفني ان المدينين يعطون كل فرصة لدفع ما عليهم من الديون في زمن  
معين حتى يتسنى لهم استرداد ما يكون قد حجز من املاكهم تنفيذاً للحكم صدر عليهم  
وقد عين منذ زمن ليس بعيد صدقي افندي خليل احد متفجري مدرسة الحقوق  
مع قاضي مصري آخر للفصل في القضايا الصغيرة في الخرطوم فكتب المستر بونهام كارتر  
عن ذلك يقول : — « قدم الي صدقي افندي خليل تقريراً يذكر فيه قصر المدة التي  
تفصل فيها القضايا الصغيرة في السودان والتأخير العظيم في القضايا في القطر المصري ففي سماع  
هذه القضايا لا يبلغ بالاحتمال بالاجراءات الاصطلاحية . وأقول ان يكون مثل ذلك  
جارياً في قضايا السودان عموماً فانا قد وضعنا قول المرحوم جرجل نصب عينونا وهو  
ان فائدة هذه الامور الاصطلاحية التخلّص من قبضة القضاء » وانما أقول هذا القول

لاعتقادي ان اجراءات المحاكم المصرية بطيئة جداً على غير جدوى . نعم ان نظام القضاء في السودان لا يزال في طفولة وحالة القوم الاجتماعية ودرجة التقدم في القطرين متفاوتة بحيث تكون المقارنة بين نظام القضاء فيهما الآن سابقة لاوانها ولكنني اصرح باعتقادي انه لا بد من مجيء يوم يظهر فيه للجمهور فضل النظام القضائي السوداني على المصري ولست اقصد بقولي هذا اني اطلب تغيير نظام القضاء المصري تغييراً جوهرياً فقد ابنت في تقاريري السابقة ان هذا التغيير غير ممكن ولا مطلوب

### ( ٣٥ ) تسوية الاراضي وتسجيلها

يشتمل معظم تقرير المستر بونهام كارتير على تفصيل ما هو جارٍ في تسوية الاراضي وتسجيلها وهي كما لا يخفى مهمة جداً . والموضوع في محض فلا اطيل الشرح في وصف ما هو جارٍ فيه بل انقصر على نقل ما يلي من تقرير المستر بونهام كارتير : —

“ ان مسائل تسوية الاراضي وتسجيل الحجج هي من ام المسائل في الجهات التي تفوق غيرها تمدناً في السودان . فقد تعلمنا اشياء كثيرة منذ سنة ١٨٩٩ بما ارتكبهنا من الخطأ ومن غير ذلك ايضاً وعلمنا الآن ان هذه الامور اصعب مما كنا نتفقد منذ ٧ سنوات وتستغرق زماناً اطول ايضاً . وأؤمل اننا سائرون الآن على الطريق القويم مع المساحة وطبقاً للقوانين التي سنتها الحكومة لتسوية الاراضي وتحديد مداها ومساحتها . فيلزمنا عدة سنين قبل الوصول الى النهاية وأؤمل اننا لانحيد عن الطريق الذي نحن سائرون فيه الآن ولو ضايقنا المضاربون في الاراضي وألحوا علينا في السماح لهم بمشترى الاراضي قبل ان يتم تسجيلها ومسحها ”

فاوافق المستر بونهام كارتير كل الموافقة على وجوب ابعاد المضاربين عن الاراضي حتى يتم تسجيلها ومسحها ثم ان التآني وعدم فعل الشيء قبل اوانه يطابق مصلحة الذين يقصدون تغيير اموالهم بالاراضي فأوجه انظارهم الى قول المستر بونهام كارتير في تقريره : —

“ لو احترس المضاربون بالاراضي الاحتراس الواجب في شراء ما اشتروه من الاراضي لاجنبوا مشا كل وقضايا كثيرة ولكن الرغبة في احراز الفنى بالسرعة غلبتهم حتى انستهم التدقيق في تحقق صحة الحجج التي بأيدي البائعين ولو كانت عيوبها ظاهرة . فاذا عادوا بالغلبة مرة عبسوا وملاوا المحاكم صياحاً وازبحجوا رجال الادارة بدولهم عوضاً عن ان يصطهوا ما اخطأوا به بطيشهم ” . هذا وقد قيل كثير مما يسؤ سماعه عن سير الموظفين المصريين في السودان ولذا يسرني ان اورد هنا اقوال المستر بونهام كارتير بهذا الشأن نقلاً عن تقريره

المتعلق بتسوية الاراضي وتسجيلها قال : — " لا ينبغي ان اترك هذا الموضوع قبل ان اذكر الاعمال التي قام بها الضباط المصريون سواء كانوا موظفين دائمين او " ظهورات " في مساعدة رجال تسوية الاراضي فأقول ولا أخشى لومة لائم اني مقتنع بأنه لا يكاد يمكن ان تدار اشغال حكومة السودان من دون الضباط المصريين وأنه وان كان قد وقع قصور وحدث ما يوجب الاسف في الماضي لكنني لم أرَ منهم شخصاً غير الاجتهاد والهمة والحرص على القيام بواجباتهم والافتخار بحسن الاعمال مما لا أوفيه حقهُ من المديح مهما اطنبت فيه

### (٣٦) الحاكم الشرعية

عين ستة من الشبان الذين تعلموا القضاة في كلية غردون قضاة في المحاكم في خلال السنة الماضية وقد مدح المستر بونهام كارتر معارفهم حيث قال : — " اننا كلنا رجال القضاء والمعارف نتمنى لم النجاح من ميمم القواد واني انا لا اشك في ان هذه التجربة ستحقق كل ما كان المرحوم الشيخ محمد عبده يؤمله وينبؤ به

## الباب الثاني عشر

في التعليم

### (٣٧) فصل اجمالي

ان في مدارس الحكومة السودانية الآن ٣٤٠ تلميذاً عدا الذين يدرسون في الكتاتيب منهم ٣١١ مسلماً و٢٥ قبطياً و١٤ اسرائيلياً وهاك بيانهم بحسب جنسيتهم

عرب	١٣٨
زنوج	٦٧
برابرة	٥
اخلاط ( مولدون )	٤٦
مصريون	٨٤
الجملة	٣٤٠

وقد ابتدأ نظام التعليم ينتج النتائج المطلوبة باعداد التلامذة الذين يتعلمون في المدارس

الاميرية للدخول في خدمة الحكومة فان ثلاثة وسبعين منهم الآن مستخدمون في المصالح الآتية :-

٨	الحاكم الشرعية
١٠	المعارف
١٣	المساحة
١	القضاء
٢٠	البوستة والتلغرافات
١٢	السكة الحديد
٢	محافظة البحر الاحمر
١	قسم الاشغال
٥	الجمارك
١	شركة التلغراف الانكليزي بسواكن
٧٣	

اما مسألة تعيين رواتب التلامذة الذين يقومون دراستهم فهي الآن تحت النظر وقد قال المستر كري ما يأتي : " انا كثيراً ما ننسى اننا اذا دفعنا للكتاب غير البارعين رواتب اكثر من التي يستحقونها فكأننا نعرض التلامذة على ترك المدارس في حداثة سنهم " وانا اوافق المستر كري على ما قاله تمام الموافقة

### (٣٨) كلية غردون

لا اريد ان اطيل الشرح عن اعمال كلية غردون لانها عازمة على نشر تقرير مختص بها قريباً

ويذكر القراء ان القصد كان في اول الامر انشاء اربعة فروع فيها وهي

١ - مدرسة لتعليم مساعدي المهندسين

٢ - مدرسة للمساحة

٣ - مدرسة ثانوية

٤ - مدرسة للمعلمين

وقد أُنشئت في أكتوبر سنة ١٩٠٥ صفوف لتدريس الهندسة والمساحة ويستغرق

الدرس في الهندسة اربع سنوات وفي المساحة سنتين . ويمكن لمصطي الري والمساحة ان تستخدموا بعض متخرجي الكلية في اكتوبر القادم فانهما في اشد الحاجة اليهم  
اما المدرسة الثانوية فلم تبدى الدروس فيها حتى الآن ومسألتها تحت النظر . ويقول المستر كيري مدير المعارف " ان التأخير غير ناتج عن عدم وجود المال اللازم لادارتها بل عن عدم اقبال التلامذة عليها . والسبب في ذلك ان طلب المساحين والكتبة وعمال التفرواف في ازدياد فلا يكاد الطالب يتم دروسه الابتدائية حتى يفرضه الزاتب القليل فيترك المدرسة " اما مدرسة المعلمين فقد تخرج منها عشرة في يوليو الماضي بعد ان اتموا الخمس السنين المقررة للدراسة . وتعين خمسة منهم في ادارة المعارف وخمسة في الادارة القضائية . ويقول المستر كيري ان اشغال الذين عينوا منهم في المعارف حسنة بالنظر الى كونهم مبتدئين ولكنه لا يجوز بامرهم قبل ان يستخدم مرة أخرى . وبلغ عدد تلامذة مدرسة المعلمين الآن ١٢٥ وفي كلية غردون الآن مدرسة حربية والمأمول ان يخرج منها ضباط من الطبقة الاولى للخدمة في الجيش

### (٣٩) التعليم العالي

أنشئت مدرستان ابتدائيتان عاليتان في سنة ١٩٠٦ احدهما في بيروت والاخرى في ودمدني فبلغ عدد المدارس الابتدائية ستاً فيها ٧٦٢ تلميذاً وكانوا ٥١١ فقط سنة ١٩٠٥ ويقول المستر كيري ان الطلب على متخرجي المدارس الابتدائية في ازدياد ويظن ان الحكومة ستضطر الى زيادة عددها

### (٤٠) التعليم الصناعي

بلغ عدد الطلاب في الورش الصناعية التي اسسها السر ولیم ماذر في كلية غردون ١٢٥ طالباً . وقد انشئت الورش المذكورة في يناير سنة ١٩٠٤ ولم تقبل الحكومة فيها أكثر من ٣٤ تلميذاً في بادىء الامر لانها لم تكن تسع أكثر منهم . تخرج منها ٧ من هؤلاء الاربعة والثلاثين لاسباب مختلفة و ١٠ وجدوا اشغالاً يشتغلون بها والباقيون لا يزالون يتعلمون فيها وهم ١٧ . اما الذين تركوها لاشغال أخرى فيقول المستر كيري ان معدل أجرتهم نحو ٤ جنيهات في الشهر وشغلهم صناعي لا كتابي

ومما يحسن ذكره ان بين الباقيين الآن في الورش الصناعية ابن الشيخ مدرثر الذي كان وزيراً للخليفة فكان اكبر موظف ملكي في حكومة الدراويش . ويقول المستر كيري عنه ما



يأتي : — " ان ارسال عربي مقامة ك مقام الشيخ مدثر ابنه الى الورشة الصناعية لدليل على ان ريب الاهالي في حسن نية الحكومة جعلت تزول وانهم يعتقدون ان الذين يعملون في الورش يجدون اشغالا يعيشون منها "

### (٤١) التعليم العامي

كتب المستر كري ما يأتي : « هذه اول سنة يتيسر لي فيها ان اقول بعد بحثي الى هذه البلاد ان التعليم العامي سائر على قدم التقدم والنجاح واعظم اسباب هذا النجاح هي الرسم المحلي الذي ضربه الحكومة لنشر التعليم فقد بلغ ما جمع من هذا الرسم في مديرية سنار فقط ١٢٠٠ ج م فاضافت الحكومة الى هذا المبلغ ما يعادله وشرعت في بناء مدرستين احدهما في سنجي والاخرى في سنار تسعان ٣٠٠ تلميذ . ويتظر ان يتم بناؤها في اول ابريل فتشروع بعد ذلك في بناء مدرستين أخريين

وسيفتح بما جمع من الرسم المحلي في النيل الازرق مدارس في الكاملين ورفاعة والسليمة والمنافل . وسيشرع في بناء كتاب كبير في واد مدني . اما مديرية دنقلة فسيبتدأ اولاً بانشاء كتاب كبير في مركز كورتي منها وسيعد جانب من هذا الكتاب لقبول التلامذة الداخلين بناء على اشارة الكولونل جاكسون مدير دنقلة

وسيفتح كتاب يسع ١٠٠ تلميذ في مركز طوكر بمديرية البحر الاحمر وتفتح مدارس بسيطة في خلال هذه السنة في مراكز الدويم والقطينه والكوة بمديرية النيل الازرق . وقد عرضت الحكومة نظاماً للتبرع بالمال اعانة للتعليم على اهالي شندي والدامر بمديرية بربر والظاهران النظام نجح . ولم تفرض الحكومة رسوماً محلية للتعليم في مديرية كسلا ولكن الاهالي تبرعوا بالاعانات المالية هناك فانشئ بها كتاب في كسلا وآخر في القصارف ودير المال اللازم لبناء كتاب كبير في الازرق عاصمة كردوفان

واضيف الى مدرسة ام درمان مدرسة صغيرة لاعداد المعلمين اللازمين لهذه الكتابات ولها الآن ٢٠ شيخاً منهم وتسفرق مدة اعدادهم للتعليم سنتين

### (٤٢) تعليم البنات

رفعت عريضة الى الحكومة موقعة باسماو كثيرين يطلبون انشاء مدرسة لتعليم البنات في الخرطوم . ولا شك في شدة الاحتياج الى مدرسة كهذه ولذلك أوّمل ان يدير المال اللازم لها قريباً ويشروع في انشائها

### (٤٣) مدارس المسلمين

اوضحت في تقريرى عن سنة ١٩٠٤ المبادئ التي تسير الحكومة السودانية عليها بالنظر الى اعمال المسلمين واوضحت ايضا الاسباب التي تمنعها الآن من اطلاق الحرية للمسلمين في اعلمهم في الجهات التي اهلها مسلمون وابنت أنه لم يكن غنى عن استثناء مدينة الخرطوم من هذه الشروط بقصد التعليم لان سكانها ليسوا كلهم من المسلمين بل فيها كثيرون من السكان المسيحيين وهم من طوائف مختلفة وهي مركز الحكومة فتسهل مراقبة اعمال المسلمين بالتدقيق فيها . وسكانها المسلمون مختلطون برجال الحكومة فادراك مقاصدها امهل عليهم مما هو على غيرهم من سكان الجهات البعيدة ثم ان الحاجة شديدة الى تعليم اولاد المسلمين واولاد المسيحيين والحكومة لا تستطيع ان تلبى كل ما يطلبه الاهالي من هذا القبيل . فلهذه الاسباب ايجب للمسلمين ان ينشئوا مدارس في الخرطوم ومديريها ان يعطوا ما يشاؤون من التعاليم الدينية فيها ولكن الحكومة توجب عليهم ان يجيروا آباء التلامذة المسلمين وآباء التلامذة المسيحيين الذين ليسوا من طوائفهم بالعلم التي تعلم في مدارسهم قبلما يرسلون اولادهم اليها . وقد وضعت القوانين اللازمة لذلك ولكن اتضح لي اخيراً ان البعض قد اخطأوا في فهم العلاقات التي بين الحكومة ومدارس المسلمين فرايت من الصواب ان اذكر القوانين التي سنتها الحكومة في هذا الشأن بالتفصيل

(١) يجب على رئيس كل مدرسة من مدارس المسلمين او مديريها قبل ان يقبل تلميذاً مسلماً في مدرسته ان يتحقق من والده او ولي امره انه يعلم بأن المدرسة مسيحية  
(٢) يجب ايضا على رئيس المدرسة او مديريها ان يحصل على الرضى التام من والده التلميذ او ولي امره مهما كانت جنسيته وديانته قبل تعليمه الديانة  
(٣) لا يحضر الدروس الدينية الا التلامذة الذين رضى والدوم بذلك على ما ذكر في الشرط السابق

(٤) للحاكم العام او من يتوب عنه حق تفتيش المدرسة في اي وقت شاء  
(٥) يكون رئيس المدرسة او مديريها مسؤولاً عن المحافظة على الشروط المتقدمة والا لا يسمح له بفتح المدرسة وادارتها

وبناء على طلبي اوفد الحاكم العام اخيراً الماجور فيس الكرتير اليكي لحكومة السودان الى مدارس المسلمين في الخرطوم ليبحث بحثاً مدقّقاً فيما اذا كان رؤساؤها يراعون القوانين التي وضعتها الحكومة . وانا على يقين مما كتبه الماجور فيس بهذا الصدد ان رؤساء المدارس

يراعون القوانين حرفاً ومعنىً وأن كل المسلمين الذين لم أولاد فيها يعرفون تلك القوانين جيداً ويعرفون ما يعلم في تلك المدارس أيضاً ولا أرى وجهاً للاعتراض على خطة الحكومة السودانية بهذا الشأن إلا إذا نبذنا مبادئ التساهل الديني كلياً ومهما يكن من ذلك الأمر فواجبات الحكومة واضحة . فهي تشدد على أعمال المرسلين في جهات من السودان لأسباب مقنعة تقتضي ذلك . ولكنهم لم منعت الأفراد من فتح مدارس خصوصية على نفقتهم لتعليم أولاد المسيحيين الكثيرين الذين في الخرطوم لقصرت في الواجب عليها . وكذلك إذا منعت الوالدين المسلمين من إرسال أولادهم إلى تلك المدارس بإرادتهم واختيارهم فانها تجوز عليهم وتستبد بأمرهم . ولا يجوز للمسلمين أن يشكوا إلا من أمر واحد وهو عدم وجود مدرسة لتعليم البنات في الخرطوم وقد تداركت الحكومة ذلك فهي ساعية في إنشاء تلك المدرسة كما ذكرت في الكلام عن "تعليم البنات" . وما يوجب الاستغراب والسرور في آن واحد أن اهالي مصر المسلمين كانوا قبل سنين قليلة لا يبالون بتعليم بناتهم بل كانوا يعارضون فيه أما الآن فانهم يشكون من عدم تعليمهم والشاكون ليسوا من مسلمي مصر القاهرة وحدهم بل من مسلمي الخرطوم المتأخرين عنهم أيضاً فان هؤلاء يشكون الآن ويتظلمون من عدم إنشاء مدرسة في الحال لتعليم بناتهم في بلاد لم تكدم مبادئ التمدن تدخل اليها

## الباب الثالث عشر

في إدارة المديرية

( ٤٤ ) تمهيد

تحتوي تقارير المديرين تفصيلاً عن تقدم مديرياتهم حسب العادة . وقد بحث فيها بالتدقيق وكتبت ما بدا لي عنها إلى السردويند ونجت ولكن بمعنى ضيق المقام من نشرها هنا لطولها فاقصر على إيراد نبذة من أهم ما فيها لتدل القارئ على أحوال البلاد وعادات أهلها وأخلاقهم . ولا يتسنى للقارئ من مجرد قراءة التقارير أن يدرك المهمة والنشاط والذكاء الذي يبذله المديرون في القيام بواجباتهم بل يجب عليه أن يزور مديرياتهم القاصية بنفسه لادراك ذلك . ويحق لبلادهم أن تفخر بهم وهي بلا ريب تفخر بأكثرهم

الآن على ما أوّل واعتقد . فانتبه هذه الفرصة لبسط ثنائي الجليل عليهم وتقديري  
اتعالمهم حق قدرها

### ( ٤٥ ) مديرية بحر الغزال

لا تزال هذه المديرية متأخرة جداً وأكثر اهاليها متوحشون . ولكن الماجور كارتز  
كتب عنها انها « تقدم على وجه العموم تقدماً حسناً » وتنظر الحكومة الآن في انشاء  
مستشفى ملكي في واو لان الطيب من اكبر المساعدين على ادخال مبادئ التقدم الى مثل  
تلك المديرية المتأخرة وتنظر ايضاً في تحسين مياه الآبار الواقعة على الطرق ولا يخفى مكان  
هذه المسألة من الاهمية

### ( ٤٦ ) مديرية بربر

كتب الماجور السرهري هل يقول « تحسنت حالة الاهالي العمومية كثيراً فزادت  
النقود في ايديهم وصاروا يحسنون ملابسهم ويترفهون في معيشتهم ويأكلون لحماً أكثر مما  
كانوا يأكلون قبلاً ويعتنون ببناء منازلهم وزاد تحلي نسايتهم بالحلى وعدد السكان  
في ازدياد ومساحة الاراضي الزراعية تسع سنة فسنة . واكبر عتبة في سبيل نجاح هذه  
المديرية وتقدمها قلة السكان . والماجور تزداد بسرعة فقد صارت اجرة البالغ ٥ غروش  
في اليوم بعد ان كانت غرشين ونصف غرش منذ سنتين وصارت اجرة الاولاد الذين  
يلغون من ١٠ الى ١٤ سنة من العمر ٣ غروش يومياً » وتظهر عادات العرب الرحل  
واخلافتهم من النبتة التالية المأخوذة من تقرير السرهري هل وهي

« ان الجرائم قليلة جداً بين القبائل المجاورة للنيل . ولهؤلاء على وجه العموم قوانين  
سامية مبنية على الشرف وحرمة النفس وان تكن غريبة عند الغربيين . فالرجل الذي  
لا يتردد البتة في الاحتيال على امرأته او يتيم لسرقة املاكهما ولا سيما اذا كانت طيباتاً بأنف  
من سرقة ابسط شيء من بيت جاره . وهم يستولون سلب الحكومة ونهبها . اما الاغتصاب  
فنادر ينهم والزنا لا يكاد يعرف لانه اذا اكتشف فالزاني والزانية يقتلان كلاهما . وترى  
البدوي يستنكف من سرقة الجمال او شيء آخر من قبيلته ولكنه لا يرى السرقة من قبيلة  
أخرى عاراً » . ومن اصعب الامور في السودان حمل الشهود على الجرمين على تأدية شهادتهم  
كما هي الحال في مصر . وقد شرح السرهري دل ذلك في عرض الكلام عن حادثة قتل  
كان فيها اثم الشهود ولدين صغيرين فقال ما يأتي :-

”وقد منعهما والداهما عن تأدية الشهادة خوفاً من العقاب . والاعتقاد عام بين الاهالي انه اذا شهد شخص شهادة — وخصوصاً في حوادث القتل — يعاقب عليها ولهذا السبب ترام يفضلون السكوت“

هذا ومن الفقرة التالية المنقولة عن تقرير السرهري هل تظهر احدى عادات الشرقيين الحسنة بوضوح وجلاء قال :-

”مر المائيان فقيران ويهودي سوري فقير بوادي حلفا وساروا على ضفة النيل مسافة ٦٠٠ ميل وكانوا يأكلون في اثنائها مما يتصدق عليهم به الاهالي . فقابلت يوماً بعض المشايخ الذين مرّوا تلك التلّة بهم ومدحتهم على ما اناهموا من الجود والكرم باغاثة اناس يختلفون عنهم ديناً وجنسية فأجابوني انهم يابون ان يمر بهم جائع ويضنوا عليه بشيء من طعامهم“

ويظهر لي ان التعليم في هذه المديرية في تقدم وما يدل على العقبات التي لا بد من قطعها في سبيل التقدم قول السرهري هل في تقريره ”وفي المديرية مدارس دينية كثيرة ولكن مما يقضي بالاسف ان المشايخ الذين يعملون فيها يقتصرون على التعليم الديني فقط ولا يعملون الاولاد ولو قليلاً من الحساب البسيط . والغرف التي يتعلم فيها الاولاد اكثرها مظلمة لا يتخللها الهواء ولذلك ترى الاولاد هزيلي الابدان . وكثيراً ما نصحت للمشايخ بان يعملوا الاولاد في ظل شجرة او حائط وبينت لهم الفائدة الصحية من ذلك فكانوا يعدوني بقبول نصيحتي ولكن لا ينجزون وعدم“

#### (٤٧) مديرية النيل الازرق

قاست هذه المديرية كثيراً بسبب ظهور الجراد فيها سنة ١٩٠٥ ومات كثير من مواشيها جوعاً وكتب الماحور ديكنسون الآن يقول :-

”ان حالة الاهالي المادية اصححت على وجه العموم احسن كثيراً مما كانت عليه سنة ١٩٠٥ وذلك بسبب عدم ظهور الجراد فيها وبسبب غزارة الامطار التي هطلت في سنة ١٩٠٦ وارى ان نهافت الاجانب على مشتري الاراضي احدث انقلاباً عظيماً في بعض انحاء المديرية . فان اهله العرب لما رأوا انه يمكنهم ان يبيعوا اراضي واسعة ويقبضوا ثمنها تقدراً قوي فيهم الميل الفريزي الى عدم تحسين حالتهم المادية ... والتحسين ظاهر مستمر في ميل قبائل البدو الى الحكومة . وتدل التراثان على انهم ابتدأوا يعملون الى عيشة الحضر ... اما

اجرة المال في ازدياد والعمل متوفر لاربعة او خمسة اضعاف العمال الموجودين الآن في المديرية

ويظهر لي ان حالة التعليم في تقدم حسن وقد ضربت الحكومة ضريبة زهيدة لاجل التعليم فدفعها الاهالي حالاً . وانا وافق الماجور ديكنسون على قوله بما ان الحكومة شارعة في حفر ترعة للري قريباً فأرى انه من حسن السياسة ان نعلم الاحداث طرقاً زراعية غير الطرق المتبعة عندهم الآن ونعلم على محصولات اخرى يمكنهم اجنتاؤها غير التي يعرفونها . فذلك يفيد البلاد في ارتفاعها في المستقبل

#### (٤٨) مديرية دنقلة

ارسل الكولنل جكسون تقريراً مسهباً كثير الفائدة عن احوال هذه المديرية ولكن بمعنى ضيق المقام من ايراد كثير منه

كان افتتاح سكة الحديد من أبي حمد الى كريمة في ٨ مارس من السنة الماضية أم ما حدث في هذه المديرية . فأصبحت كما يقول الكولنل جكسون "متصلة بالبحر الاحمر وبالخارج بعد ان كانت منزوية عنه في وضعها الجغرافي" وستفتح اسواق جديدة لمحصولات هذه المديرية وتعود على الزارعين بخير عظيم

ولكن الكولنل جكسون يحول الانظار الى كون اجرة النقل في السكة الحديدية باهظة ولهذا السبب يرسل جانب عظيم من محصول البلع الى ام درمان على الجمال ولا بد ان سعادة الحاكم العام يهتم بهذه المسألة

وهناك مسألة أخرى مهمة لا أرى بدءاً من الاشارة اليها وهي الضرر الذي اصاب المواشي والحير بسبب قلة المرعى . على ان السر رجحله ونجت يبحث الآن في احسن واسطة لاصلاح الحالة من هذا القبيل

#### (٤٩) مديرية حلفا

كان المأمول ان تبطل التجارة بطريق وادي حلفا بعد افتتاح سكة النيل والبحر الاحمر ولكن النكتن مورانت مدير حلفا كتب يقول : -

"لم يؤثر فتح خط البحر الاحمر في التجارة بطريق النيل قدر ما كان يظن" - ويظهر لي ان السودان تحكي مصر في كونها بلاد الضرائب والمخائب . ولا مشاحة في ان ذلك يصدق على مديرية حلفا واهاليها كما يتضح من النبذة الآتية المنقولة عن تقرير مدير حلفا قال "كلما

زادت البقعة خصباً زادت مهاجرة الاهالي لها وكلما زاد المهاجرون زاد الناس غنى وثروة\*  
 ففي اخصب جهة من المديرية ( وهي الواقعة شمالي الشلال الثاني ) كان ٤٩ في المئة  
 من الذكور الذين يزيد سنهم عن العاشرة غائبين عنها عند الاحصاء الاخير . وفي مركز  
 سكوت المشهور يبلغه كان ٣٨ في المئة من اهله غائبين عنه اما الجهات التي هي دون ذلك  
 في الخصب مثل المحس وتبن الحجر فكان الغائبون منها ٣٢ في المئة عن الاول و ٢٢ في المئة  
 فقط عن الثاني والسبب في غياب هذا العدد العظيم من اهالي هذه المديرية عن اوطانهم هو  
 ان اكثرهم يخدمون في المنازل فيرحلون عن اوطانهم في طلب الرزق

واحسن مكان لمراقبة تيار الاجانب الداخلين الى السودان هو وادي حلفا وقد كان  
 عدد الاوربيين الذين جاؤوا السودان في السنة الماضية ١٢٧١ عدا السياح ومنهم ٨٦٥  
 يونانياً . ويسر في ان ٦٠١ م من اصحاب الحرف والصنائع و ٦٠ مهندسون وكلما الفريقين  
 لازم للسودان كثيراً . ومن جملة الذين دخلوا الى السودان ١٨٦ تاجراً

وقد كتب الكتبتن مورانت عن العمال يقول " لا صعوبة في تدبير العمال في هذه  
 المديرية على من يدفع لهم اجرة تكفيهم والاجرة التي يمكن للعامل ان يعيش بها هي ٩٠  
 غرشاً في الشهر ولكن العمال البارعين في العمل ياخذون من ١٠٥ غروش الى ١٢٠ غرشاً  
 وتدفع لهم شركات التعدين من ١٢٠ غرشاً الى ١٥٠ غرشاً عدا التعيينات . ولا يعمل  
 العامل على وجه العموم اكثر من ثلاثة اشهر متتالية . وبلغني ان مقدار ما يعمله خمسة عمال  
 سودانيين في البرشمة في يوم واحد يعمله رجلان وولد في انكلترا عادة وهو لاء خمسة  
 ياخذون عين الاجرة التي ياخذها الرجلان الانكليزيان والولد ولكن عمل الانكليز متقن  
 اكثر من عمل السودانيين وقال لي احد مهندسي التعدين ان العمال السودانيين يشبهون  
 الكفرة في جنوب افريقية في عملهم "

وكتب الكتبتن مورانت عن المشروبات يقول " بلغني ان ما استهلك من المشروبات في  
 مديرية حلفا كان في الاثني عشر شهراً الفائتة اقل مما كان في التي قبلها والسبب في ذلك  
 اولاً انتقال مركز رئاسة السكة الحديدية الى الاتبرة وثانياً تعديل قانون بيع المشروبات  
 حيث منع بيعها للبداية جميعهم سواء كانوا من اهل مصر او السودان ولكن السكر لا يزال  
 منتشراً بين السودانيين وهم يشربون المريسة . ولا اشك في ان المصريين يشربون الخمر  
 وبيعونها سرّاً للاهالي ١٠٠٠ . ولكني على يقين ان اليونان لا يبيعونها للاهالي راساً ولكن  
 منع هذه التجارة السرية عسير جداً "

### (٥٠) مديرية كسلا

كتب الكولنل ولكنسن مدير كسلا عن المال يقول " لم نجد الحكومة صعوبة في استخدام العمال اللازمين لاعمال الري في ضواحي كسلا وقد تقدم عدد كبير من عرب بني عامر للعمل وعينت أجور العمال بحسب مقدار عمل كل منهم ولم نجد اذى صعوبة في تقييمهم هذه الطريقة التي لم يكونوا يعرفونها قبلاً "

وكتب عن التعليم ما يأتي : " لا ريب في ان أكثر الاهالي يحيلون الى تعليم اولادهم ولا اظن انهم يرتابون في حسن نية الحكومة من هذا القبيل . وم ينتظرون فتح المدارس الصناعية في كسلا شديد الانتظار والامل ان يقبل عليها اولاد كثيرين ليشملوا الصنائع فيها . واظن ان التعليم جار على ما يرام بالنسبة الى قلة معارف المعلمين "

### (٥١) مديرية الخرطوم

كتب الكولنل سنتون مدير الخرطوم يقول : " ان حالة الاهالي المادية في تحسن ظاهر والسبب في ذلك وفرة المحصول وجودة المرى وارتفاع اجور العمال وهبوط اسعار الحبوب هبوطاً غير اعتيادي . والاهالي في أشد الاحتياج الى مراقبة الحكومة والى باعوا كل ما يملكونه من الاطيان ( وكثيراً ما يبيعون ما لا يملكونه ايضاً ) بمجنيهاً قليلة غير حاسبين للعواقب حساباً "

وقد كان تأثير فتح السكة الحديدية بين البحر الاحمر والنيل حسناً للغاية ويقول الكولنل سنتون " ان التجار صاروا يرسلون الثروة الى سواكن لتباع فيها او تصدر الى الخارج منها " وقد هبطت اسعارها من ١٣٢ غرشاً الاردب في صيف سنة ١٩٠٥ الى ٣٤ غرشاً . ويظن الكولنل سنتون " ان تجار الحبوب عزموا في اوائل السنة على ان يحكروا كل المحصول فلما هبطت الاسعار عدلوا عن ذلك "

وقال مدير الخرطوم عن المشروبات ما يأتي : -

كثير كلام الناس في انكثرت هذه السنة عما يستهلك في السودان من المقادير العظيمة من المشروبات الروحية ولما كانت أكثرها يستهلك في هذه المديرية فلا اظن اني اتعدى حدود واجباتي ان قلت انني لم أر في العشر السنوات التي قضيتها في الخدمة هنا أكثر من ست حوادث من حوادث السكر وكانت كلها بين الخدم المصريين وقد يحدث من حين الى حين حوادث عديدة ولكنها نادرة جداً والسبب فيها الاكثار من " المريسة " التي يصنعها



لا هالي من القدرة اما المشروبات الروحية فلا تباع للاهالي مطلقاً في هذه المديرية .  
 واورد الكولونل مستنون في تقريره اقوال المستر براى مساعد مدير البنك الاهلي في  
 الخرطوم فلم أرَ بگاً من ذكرها هنا لانها تهم التجار الانكليز قد أشار المستر براى الى تقدم  
 التجارة وان الاهالي صاروا يطلبون المنسوجات الناعمة مثل الحرير وغيره ثم قال " واحول  
 الانظار الى الصعوبة التي يجدها التجار هنا مع المحلات الانكليزية فانهم يشكون من عدم  
 اعطائهم ايام المواعيد الكافية للدفع وانها كثيراً ما تطلب منهم ثمن البضائع قبل وصولها الى  
 الخرطوم . اما المحلات الالمانية فتسهل عليهم أمر الدفع . ولذلك نصنع للتجار الانكليز ان  
 يلتفتوا الى هذه المسألة ويمهلوا التجار هنا في الدفع ثلثة اشهر على الاقل فم انه على مضي  
 الايام يعرفون مقدرة عملائهم المالية ولكنه قبل ان يتم ذلك يكون التجار قد ألقوا معاملة  
 المحلات الاجنبية فيصعب حينئذ اقتناعهم بتركها "

### (٥٢) مديرية كردوفان

لا يزال الغزو وشن الغارات منتشرين بين قبائل هذه المديرية . وقد كتب البكن  
 لويدي عن ذلك يقول " ان أكثر الفتن التي تحصل في هذه المديرية ناتجة عن الرقيق اذ لا  
 يكاد يقل ان يغير الاهالي عاداتهم في اعوام قليلة بعد ان كانت مديريتهم مركزاً لتجارة  
 الرقيق منذ اجيال . قبائل النوبة يفزون غيرهم من القبائل فتعود هذه القبائل وتغزوم  
 وخصوصاً العرب . وعليه يستحيل ان افواماً شجعاناً محبين للحرب والقتال كهؤلاء القوم  
 يتركون عاداتهم الاصلية بعد ان نشأوا على الحروب واتقنوا الاحوال ويتنازلوا عما يعدونه  
 حقاً لم ويسلموا ما يعدونه ملكاً لم بلا خلاف ولا مقاومة . والسبب في الفتن بوجه الاجمال  
 اما اخذ النار او النساء او المواشي او مجرد حب القتال . وزد على ذلك ان شبان هذا العصر  
 لم يشبوا على القتال كالذين قبلهم فتعيرم النساء بانهم ليسوا رجالاً كما بانهم فينتهزون اقل  
 فرصة ليظهروا شجاعتهم لاولئك النساء ليظفروا بهن . فليست الوهم على ذلك بل ارى ان  
 شعباً كهذا يؤمل منه الخير في المستقبل أكثر من الشعوب الماددة الساكنة التي ترضى بتغيير  
 عاداتها بلا مقاومة ولا معارضة وأؤمل ان يقتنع القائلون باننا لم نفرغ جهداً في منع الرقيق  
 في هذه البلاد اذ المسألة غير سهلة كما يزعمون . وليس لقيمة البقارة وغيرها من القبائل  
 عبيد الآن وهم يشعرون بهذه الخسارة ويتألمون منها "  
 وأعظم ما تحتاج اليه هذه المديرية سكة حديدية . والممول انه متى أنشئت سكة حديد

في وسط الجزيرة يذفرع منها الى النيل الايض وبني كبري على النيل الايض ويمد ذلك الفرع عليه الى الايض ولكن لا بد من مضي اعوام قبل اتمام ذلك

### (٥٣) مديرية متقلا

مديرية متقلا اقصى مديريات السودان وربما كانت اكثرها انحطاطاً ايضاً . وقد كانت قبلاً جزءاً من مديرية اعالي النيل ثم فصلت عنها حديثاً وجعلت مديرية مستقلة . وحدودها لا تمتد الى الدرجة السابعة والدقيقة ٣٠ من العرض الشمالي وايراداتها لا تزيد عن ٣٠٠ ج . م . سنوياً تحصل من الرسوم على سن القيل ومصروفاتها تبلغ ٦٠٠٠ ج . م . وبما يدل على تأخرها تقرير الكتبتن كرون عن حالة العمال فيها حيث كتب يقول : - "لا يمكننا ان نجد عالماً من الاهالي الا عند ما تنفذ الحبوب من عندهم فيعملون حينئذ مدداً متقطعة وياخذون اجرهم ذرة" وقال عن الاهالي "ان حالة الاهالي العمومية ليست على ما يرام والسبب في ذلك انحلال المواسم في السنتين او الثلاث الماضية فاضطرت قبيلة الدنكا ان تذبح كثيراً من مواشيتها وتاكلها وتقايض على كثير منها بالحبوب ولم تكن تجد ذكوراً من الفتم والمزى في سوق بور بل كان كل المعروض للبيع فيها اناثاً والسبب في ذلك انهم اكلوا ذكور الفتم والماعز كلها على ما قالوا . على ان حالة هذه القبيلة غير رديئة بوجه الاجمال والمأمول ان هذه السنة تكون عليهم سنة اقبال فيقبعها عدة سنوات خير . وهذه الاحوال تصدق على الدنكا الساكنين في بور وتوي واما الالياب فهم احسن حالاً وبلغني انهم اغنى بطن في تلك القبيلة في المواشي والحبوب

ويظهر ان البارين في فقر دائم وجوع مستمر ولا يستغرب الانسان ذلك عند ما يرام بقتلون بعضهم بعضاً على اقل شيء . والساكنون منهم بالقرب من شواطئ النهر خاملون لا همة لهم ويختلف اخلاقهم كثيراً عن الذين يسكنون في داخلية البلاد ويظهر ان الساكنين بالقرب من النهر عازمون على النزوح الى داخلية البلاد والسبب في ذلك انهم يكفون ويتعبون ثم تنقض العصافير على المحصول فتاكلهم ويمكنهم انشاء هذه الآفة في الداخلية . وكثير من هؤلاء كانوا ساكنين في داخلية البلاد ثم ضايقهم بعض القبائل القوية فنزحوا الى ضفاف النهر . ولكن ابتدأت الطائفة تعود اليهم منذ دخول الحكومة . فخذ مثلاً لذلك اهالي قرية الشيخ اكو كاجي بالقرب من بور فانهم كانوا يعيشون في المستنقعات أسوأ عيشة فنزحوا الآن الى الداخل حيث يزرعون ويؤملون ان يحجوا اكثر

كما كانوا يجنون في الماضي . هذا وإذا لم تحرك في الاهالي الرغبة في اصلاح حالم فلا شيء يصلحها لانهم قد بلغوا الدرك الاسفل من الانحطاط والخلو حتى لم يعد شيء يرفعهم عنها الى ما هو اعلى منها وباتوا يابون ان يتعموا لتحصيل قوتهم الضروري ”

#### (٥٤) مديرية البحر الاحمر

تقدمت الاعمال في هذه المديرية تقدماً عظيماً بعد افتتاح بورت سودان واتمام سكة حديد النيل والبحر الاحمر ويقول الماجور هوكر ” ان التجارة تمت سيف سواكن وبورت سودان بعد افتتاح السكة المذكورة نمواً لم يكن في الحسبان ” وقد زاد عدد السكان في بورت سودان من ١٩٢٦ الى ٤٢٨٩ ومنهم عدد كبير من الاوربيين وخصوصاً اليونان والايطاليين

ويظهر ان هناك الآن العدد الكافي من العمال للقيام بالاعمال اللازمة ولكن الاجور في ارتفاع مطرد فمسألة العمال لا بد وان تنفي الى مشاكل إما عاجلاً او آجلاً . ويسرني ان كثيرين من العمال يتقاطرون من سواحل البحر الاحمر الشرقية للعمل في بورت سودان . وكتب الماجور هوكر يقول : — ” ان الحالة تقتضي بناء فندق في بورت سودان وان بعض شركات البواخر لا تقبل ركاباً الى الخرطوم بطريق بورت سودان حتى يفتح فندق فيها ”

#### (٥٥) مديرية سنار

يؤخذ من تقرير الماجور ولنس عن هذه المديرية ان النجاح فيها مستمر وقد كتب بهذا الصدد يقول ” وما يدل على نمو البلاد وارتفاع الاهالي ( اولاً ) ازدياد الطلب على الاقمشة للملابس احسن من التي كانوا يلبسونها ( وثانياً ) ازدياد حركة البيع والشراء في الاسواق . واصبح الذين يملكون اطمناً بالقرب من النهر يطلبون السواقي فزاد عددها زيادة تذكر وقد ساعدتهم الحكومة بتسليفها ايام سلفات صغيرة في السنة الماضية لانشاء السواقي ”

والمديرية في احتياج شديد الآن الى تحسين وسائل النقل . فقد ذكر الماجور ولنس ان كثيراً من محصول الذرة باق من السنة الماضية ويكاد يأكله السوس لعدم وجود الوسائل لنقله الى اماكن اخرى يكثر الطلب فيها عليه . فمضى ان لا تستمر الحالة كذلك عند ما تمث السكة الحديدية الى الجزيرة

وقال الماجور ولنس في تقريره ايضاً ” وقد انتهزت فرصة قدوم كثيرين من كبار المشايخ

الى هنا لحضور معرض القطن فحبت اليهم لعب البولو على الحمير فلبسوا فيها بينهم وكان  
ولهم به عظيمًا ” وهذا القول يدل على امر هو من خصائص الادارة البريطانية

### (٥٦) مديرية اعالي النيل

ففى الماجور مثيروس مدير اعالي النيل عدة سنوات جاداً في ترقية احوال تلك المديرية  
المخططة وكتب عنها الآن يقول ” ان قبائل هذه المديرية صاروا يشعرون بتحسين احوالهم .  
وقد كان محصول الحبوب جيداً في كل الجهات التي تحت مراقبة الحكومة والاخبار التي ترد  
الي ” وانا اكتب هذا التقرير تشدد الزايم من كل وجه  
” اما الجهات التي يسكنها النوير في وادي بحر الزراف فقد اشد الضيق فيها وحدها  
لثة الطعام حتى رأت الحكومة ان تمد يدها لاغاثتهم فوزعت عليهم ١٥٠٠ اردب من  
الحبوب واخذت منهم مواشي بدلاً عنها ”

ويقول الماجور مثيروس ان اعظم ما تحتاج اليه المديرية هو زيادة الطرق والمواصلات  
واصلاحها ولا تمشي قوانين المحاكم السودانية على قبائل هذه المديرية بل تفصل فيها المنازعات  
بحسب العادات المألوفة عند كل قبيلة حتى صار الضباط الانكليز متضلعين فيها وألف انكيبن  
اوسليمان ( من البحارة الملوكية ) المتش في تلك المديرية كتاباً عن قوانين الدنكا ويقول  
الماجور مثيروس ” ان هذا الكتاب يكون مرشداً مفيداً للذين يديرون الاحكام بين رجال  
تلك القبيلة ” وما لا بد لي من ذكر ان في الثلاث السنين الماضية فصل موظفو الحكومة  
في ١٦٠٠ شكوى رفعها رجال تلك القبيلة عن مسائل زوجية وملكية مواشي وغيرها وكان  
فصلهم لما موجباً للرضى على ما يظهر ويسرني ان الماجور مثيروس يثني في تقريره على الأمور بين  
المصريين ثناء جيلاً وكتب عن احدم يقول : — ” ان الملازم الثاني احمد افندي محمد  
رجب تعلم لثة الدنكا واتقن عملها اتقاناً عظيماً فلا مبالغة انه اليوم من اهم رجال ادارتنا في  
هذه الجهات الجنوبية ”

وكتب ايضاً عن المرسلين الذين في اعالي النيل يقول : — ” ويظهر لي ان القبائل  
ابتدأوا يشعرون بفائدة المرسلين ويحسب المرسلون الآن التعليم الديني ويعلمون الاهالي ان  
ينبذوا الكسل . ولا يدرك احد المشتات التي يلاقها المرسلون الا الذين عاشروهم كما  
عاشرتهم ولذلك ارى نفسي مقصراً في الواجب علي ” اذ لم اُفهم حقهم من الشناء والملاقات  
بينهم وبين موظفي الحكومة على غاية مايرام من الوداد . وقد دعوتني في هذه السنة لكي انصع

لرؤساء القبائل ان يرسلوا بعض اولادهم الى مدارسهم فأقرغت جهدي سيف اقناع الاهالي بذلك ولكن نصائحي ذهبت ادراج الرياح لسوء الحظ فان الشلوك لا يزالون يسيثون الفتن في مقاصد الحكومة وقد قالوا صريحاً اننا نمنعهم بادخال اولادهم المدارس لتدخلهم بعد ذلك في خدمة الحكومة ولم تُزل هذه الريب من نفوسهم حتى طلب منهم ان يهدموا الاستحكامات التي في كدوك فهدموها عن طيب نفس وصرم هذا وامانوا بعد ذلك لانهم ايقنوا ان الحكومة لم تبقى استحكامات وحصوناً ضدنا . ومع ذلك لم يزالوا يترددون سيف إرسال اولادهم الى مدارس المرسلين

ويسرني في الغلام ان اذكر ان اراد هذه المديرية قد زاد من ٥٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٢ الى ٤٢٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٦

### (٥٧) مديرية النيل الابيض

كتب المستر ليال المفتش الاول في هذه المديرية التقرير السنوي عنها لان المدير كان غالباً حينئذ وكان هوناباً عنه . وما ذكره عن احوال الرقيق ما يأتي : —  
” يعلم العربي شيئاً فشيئاً ان يستغني عن الرقيق في اعماله ويحمل عمله بنفسه ومن العرب القهضرين والذي لا يرحلون كثيراً اناس كثيرون يزرعون اراضيهم بايديهم عند نزول المطر ولكن هذه الزراعة سهلة جداً ولا تعب شديد فيها ولكننا نرى كثيرين ما عذا هؤلاء يروون اراضيهم بالشواديف او يحرقونها بالمحاريث والقووس ليعودوا للزراعة كما يفعل اصحاب الاطيان التي تروى في النيل ” وكتب عن المشروبات يقول ” ولا شك في ان الشرب سبب كثير من الجرائم ومعظم السودانيين يكثرون من شرب المrise ويصعب منعهم عنها وخصوصاً في القرى اما في البلاد الكبيرة فيمكن مراقبتهم لكي لا يكثروا منها وقد اظهر المشايخ الارتياح الى دفع ضريبة التعليم المحلية فدل ذلك على رغبة الاهالي في التعليم الابتدائي ”

## الفصل الرابع عشر

في الملام والفنون

### (٥٨) مصلحة المساحة

تقدمت مصلحة المساحة في السنة الماضية تقدماً محسوساً تحت ادارة الكبن بيرسون من المهندسين الملكيين وطبعت خريطة كبيرة على نسبة ١:١٠٠٠٠٠ وخريطة غير كاملة على نسبة ١:٢٠٠٠٠٠ ليعول عليها موقتاً  
وقمت مساحة دقتلا ورسم ٨٠٠٠٠ فدان منها في ٤٠٠ خريطة . وتمسح الآن مديرية بربر . وقد رسم منها حتى الآن ٤١٠٠٠ فدان في ٤١١ خريطة ورسم ٦٠٠٠٠ فدان في مديرية الخرطوم في خريط أيضاً . وتمت بعض الاقيسة الابدائية لتسهيل مسح الجزيرة الواقعة بين النيلين الازرق والابيض

### (٥٩) مصلحة الآثار

ان قلة المال عند حكومة السودان تمنعها من الاهتمام بحفظ الآثار التي في السودان ومع ذلك قام المستر كروفوت حافظ الآثار بأعمال كثيرة لحفظها بالنسبة الى المال القليل المعطى لذلك

واهتم المستر سكوت مونكريف برفع الانقاض عن الهيكل الذي بالقرب من حلفا ثم عمل له سقفاً . وكان بعض الاهالي يسكنون في هيكل قبة القديم فنقلتهم الحكومة منه وروم الكولونل جكسون الاعمدة الباقية من المياكل القرية من جبل بركل ( واسمها نبطه في التاريخ ) ترميماً موقتاً لحفظها من الاندثار ودير اللازم لحفظ الكنيسة التي في دقتلة القديمة وكان لهذه الكنيسة شأن عظيم في تاريخ بلاد النوبة في الاعصار المتوسطة . وكان احد الاعمدة في هيكل مسورات بمديرية بربر متداعياً الى السقوط فدعموه ووطدوه وتم بناء محل للاستراحة في نيج وآخر بالقرب من مسورات وعين خفيرة له  
ويعني ضيق المقام من التطويل في شرح ابحاث مصلحة الآثار وانما اقول انها اكتشفت كثيراً من الآثار المسيحية في السنة الماضية . ويظهر ان قانون الآثار الذي ذكرته في تقريري السابق جاء وافياً بالفرض المطلوب

وبين ابدي غلاء الالمان الآن عدة من اوراق البير من بلاد النوبة بمضها مكتوب باللغة الميروتية والبعض الآخر بحروف أخرى معروفة والمأمول انهم متى اتقوا درسها يهتدون منها الى حل كتابات كثيرة من كتابات السودان التي لم يحل أحد رموزها حتى الآن

### (٦٠) التحف

ان لجنة التحف وسكرتيرته الاكرامية البارعة (المستر برون) لا تزالان تملان اعمالاً جليلة ستعود بفوائد جمة على البلاد . وقد أضيفت عدة اشياء الى التحف في هذه السنة وألفت لجنة اقتصادية مركزية لتشير على الحكومة بكل ما يرقى التجارة والامور الاقتصادية في السودان

### (٦١) معامل الابحاث

صدر في شهر سبتمبر الماضي التقرير الثاني عن المعامل التي انشأ معظمها بفضل المستر ولكم وكرمهم . ولا يسعني الاسهاب في شرح ما يفعله الدكتور بلفور ومساعدوه هنا لانها علمية محضة . وانما اقول ان الدكتور بيم والمستر كنج الذي عين حديثاً للبحث في الحشرات يملان اعمالاً لا تُثنى قيمتها . وقد ظفرت حكومة السودان حديثاً باستخدام الدكتور وبينون العالم البروتوزولوجي في مدرسة امراض البلاد الحارة ببلندن مدة سنة للبحث في مياه اعالي النيل وقد اقتضى ذلك اقتناء باخرة وسفينة شراعية وهبة من مال المستر ولكم . وحضر في هذه السنة ايضاً الدكتور بيرى اول العلماء الذين يرسلون سنوياً للابحاث العلمية على نفقة

المستر كارنيجي . وهو الآن في رنك يبحث عن حشرات تلك الجهات وكتب المستر كركي في تقريره عن هذه المعامل يقول " سأل احدثهم في مجلس النواب

عما اذا كان الموظفون فيها يشرحون الحيوانات وهي حية فاذا كرلم الحقيقة وهي انه لم تشرح الحيوانات الحية في هذه المعامل بالمعنى المفهوم من ذلك التشرية ونابة ما تفعله هنا هو ان الحيوانات الحية تلتقم بحقن تحت الجلد من حين الى حين قصد التوصل من ذلك الى تشخيص الامراض التي تصيب البشر والحيوانات في البلاد الحارة ووصف العلاج لما وفد نشر ذلك كله بالتفصيل في المجلات العلمية والتقارير "

## الباب الخامس عشر

(٦٢) الخاتمة

قلت في مقدمة هذا التقرير انني ساحاول تفصيل ما قام به السرر يحنلد ونجت ورجاله  
في السنة الماضية من الاعمال العظيمة التي فوض اليهم همها . والامل ان يكون ما ذكرته  
دليلاً كافياً على انهم قاموا بتلك الاعمال على وجه يكسبهم الثناء ويمود بالقوائد الجليلة على  
الدين القيت اليهم مقاليد امورهم . فبلاد السودان سائرة سيراً متواصلاً في السبيل الملائم  
لتقدمها وارنقائها

( الامضاه ) كرومر

هذا واني الخ





## ملحق

مذكرة بقلم السر ولیم جارستن عن مصلحة الري السوداني

قامت هذه المصلحة بأعمال جيدة في السنة الماضية فساعدت كثيراً في زيادة معلوماتنا عن النهرين اللذين يتكون النيل منهما وفي نهاية تلك السنة الماضية تقدمنا تقدماً بذكر في حل المسائل المتعلقة بري مصر والسودان

وقد تمّ في السنة الماضية أيضاً كثير من أعمال المساحة والبحث والارتياح ولكن لا بد من أعمال أخرى كثيرة قبل أن نتمكن من عرض الاقتراحات النهائية على الحكومة المصرية فإن دون هذه الأعمال مشاق ومصاعب عظيمة في بلاد السودان وأعظمها هو أن تلك البلاد لأن الجهات التي يحتاج الباحث إلى إفراغ معظم الجهد في درستها ومعرفة أحوالها هي التي تفتش فيها الأمراض التي تفعل جسمه وتحل عزائمه. والاقوات التي يتيسر للاوربيين الشغل فيها طوع امر الطبيعة محصورة في اوقات قصيرة جداً وهذه عقبة كؤود في سبيل الوصول إلى الفرض المطلوب بالسرعة المرومة وزد على ذلك وسائل النقل والعمال فأمرها عنفوف بالصعوبات التي لا غنى عن تذليلها ومع ذلك كله قام الموظفون تحت إدارة المستر دبوي بأعمال تدهش بكثرتها في السنة الماضية

هذا واني اذكر الآن خلاصة النتائج التي تيسر الحصول عليها :-

### (١) على النيل الابيض

اتم المستر والش والمستر كولفن مساحة ما بين ملتقى نهر السوبات وبور متبعين الطريق التي يراد جعلها مجرى جديداً للنيل الاعلى . وقد كان ذلك عملاً شاقاً جداً والفضل فيه للذين الموظفين الشابين

وسمى المستر والش بالتسميل والترافرس الارض الواقعة على نحو ٢٠٠ كيلومتر من بحر الزراف ولكن منعت المستنقعات من اتمام تلك المساحة ثم اخترق بحر الزراف الى بحر الجبل سائراً في الطريق التي يقال ان السر ممثول باكر سار فيها قبله. ورم رسوماً عديدة قطاعية لهذا الفرع من النيل فالستر والش خيرة الشبان في هذه المصلحة. اما المستر كولفن فقد سمع في ذلك الوقت الساحل الشمالي لخور "لوي" من التوفيقية الى بحيرة نو فبين حدود مستنقعات النيل الابيض من جهة الغرب ثم قطع النهر ووصل اعماله بأعمال المستر والش

واما المستر نوتنهام فتولى ادارة العمل المذكور اتقا وعلاوة على ذلك اكتشف نهر "اواي" وهو النهر الشرقي من بحر الجبل وقد قلت في تقريري عن سنة ١٩٠٤ انه ممكن من "الآتم" التجمع من المياه المتصرفة من مستنقعات البوير وجداول من بحر الجبل . ورسم ايضا قطاعات عديدة لبحر الجبل وجمع معلومات شتى ذات قيمة عظيمة . هذا ولد اقيمت مقاييس مؤقتة لقياس النيل الابيض في المحلات التالية وهي جوندوكورو . ملاكال . كدوك . ملوط . رسط . حلة عباس . الدوم . القطينة . دليب . الحلة . ابونج . انجور . بحر النزال . ويقول المستر دبوي ان هذه الاعمال وان تكن مفيدة لذاتها تقتضي تمكينا كثيرا في بلاد لا نزال مآلة وجود العمال والمعدات ووسائل النقل فيها من اعظم الامور الصعبة

## (٢) على النيل الازرق

ظل المستر لاندون يعمل اعمال المساحة التي ابتدأ بها سنة ١٩٠٥ لمعرفة احسن خط تقعر عليه ترعة من البحر الازرق . وكان يسعى مع ذلك في اتمام مساحة الجزيرة لرسم خريطة بجملة تلك الاراضي الواقعة شمالي سنار . وبني ايضا مقاييس في منجيه وسنار وود مدني وانكالاين . اما التربة المقصود انشاؤها من النيل الازرق فانتهاز هذه الفرصة لابتداء آرائي العمومية فيها . ففي اواخر السنة الماضية سافرت في النيل الازرق مع المستر دبوي الى الروصيرس وتكلمنا في هذه المسألة بالاسهاب والتفصيل

لا ريب اننا لا نزال في احتياج الى كثير من المعلومات اللازمة ولا يتيسر لي ان اعرض امرا معينا او ان اقدر شيئا الا بوجه التقريب قبل الوقوف على تلك المعلومات . وانما الاول افي عالم منذ الآن بالتصميم الذي سيجري عليه ولا احوال عنه الا اذا دلت المساحة الجارية الآن بالتفصيل على نتائج غير النتائج التي انتظرها

فراي وجوب ترك المشروع الذي كان قد اقترح مرة وهو انشاء ترعة كبيرة تليق تأخذ ماء الفيضان من النيل الازرق وتروي به الجزيرة والاعتماد على مشروع اصح منه واصوب وهو انشاء ترعة تأخذ الماء من النيل الازرق بعد انتهاء الفيضان اي من اكتوبر الى مارس ويتقضي لانشاء هذه التربة بناء قناطر على النيل الازرق لحجز الماء فيه ورفده الى العلو المطلوب والاسباب التي عندي على ذلك هي

ان التربة التلية التي يجري فيها ماء الفيضان لا تنفع اكثر مما ينفع الآن ماء المطر كل سنة الا قليلا اذ جل نفعها يكون ادواء تلك الاراضي في السنين التي يجف المطر

وبقل الغيث فيها وتوسيع نطاق زراعة الذرة الى شمال المنطقة التي ينزل المطر فيها . فيكون محصول الذرة هو المحصول الوحيد الذي يبنى من انشاء التربة التيلية . وانا في ريب من انه كلما زادت زراعة الذرة في الجزيرة زاد النفع لاهلها على قدر تلك الزيادة بل اني في ريب اعظم في ما اذا كان يمكن للحكومة ان تربط ضريبة جديدة على الاراضي التي تروى من التربة التيلية لوزيدت زراعة الذرة وحدها فيها . وذلك لانه اذا جادت السماء بالمطر على الجزيرة في سنة كهذه السنة جادت الارض بالذرة ايضا وزاد محصولها عن الطلب كثيرا فيبقى سعرها رخيصة . ولو فرضنا اننا انشأنا سكة حديدية وسهنا سائط النقل فاست اذن ان اسعار الذرة ترتفع ارتفاعا يميز زيادة الضريبة على اطيان الجزيرة لان الذرة التي تزرع في الجزيرة هي من صنف دون ولست اظن ان سوقها تروج في غير السودان . ثم ان اهل الجزيرة يتعلمون زرع صنف جيد من الذرة على توالي الايام لكنني اظن انهم مع ذلك لا يستطيعون اصدار محصولهم الى بلاد غير بلاد اليمن في السنين التي يتقطع عنها الغيث ويحل بها الجذب . ولذلك ارى انه اذا كانت الحكومة تبغي ان تأخذ عوض ما تصرفه على انشاء ترعة وقناطر بضرب ضريبة على الاطيان التي تنتفع من تلك التربة فلا غنى عن استبدال الذرة بمحصول آخر او بمحصولات اخرى . وقد اعربت عن رأيي مرارا في ان مستقبل البلاد المجاورة للنيل الازرق يتوقف على زراعة القمح وغيره من المحبوب وانا ازداد اقتناعا برأيي هذا كلما زرت السودان مرة . وهذا من اعظم الاسباب التي تدلني على ان انشاء ترعة تمتد الجزيرة بالما في اشهر الشتاء بعد انتهاء زمان الفيضان لازم لغير تلك الاراضي

فيبذر القمح اذ ذاك في اواخر الفيضان ثم اذا تيسر ارواؤه من حين الى حين في اشهر الشتاء فاقباله يكون مضمونا . والآن نقف في مصلحة مصر ان بلاد السودان لا تروى بماء النيل من اول فبراير الى ١٥ يوليو من كل سنة وكل الخبيرين باسم الزراعة السودانية من المولفين في حكومة السودان متفقون على انه لو امكن ان تطل مدة الري من النيل شهرا اي الى اول مارس لتيسر لاهل السودان زرع القمح والقطن في اطيانهم وجني محصولات جيدة منهما . فانا اوافق على انه متى تم انشاء التربة المذكورة يلغى المنع الحالي ويسمح للسودان ان يأخذ ما يحتاج اليه من ماء النيل الازرق بواسطة هذه التربة الى اول مارس بل الى ١٥ مارس من كل سنة . ولكن هذا العمل لا يمكن ان يتم قبل مضي اربع سنوات او خمس ولو تقرر الشروع فيه حالا

وذلك لانه لا يمكن الابتداء ببناء القناطر قبل مد سكة حديد من الحلفاية الى المكان

الذي يقع الاختيار عليه ولا بد أنه يكون قبل سنار والمادول أنه متى تم إنشاء سكة الحديد والترعة يكون قد تم أيضاً كل ما يلزم لزيادة مياه الري في القطر المصري فلا تثار مصلحة القطر المصري من التساهل في القاعدة الحالية

وغني عن البيان ان ام ما ينظر فيه من امر هذه الترعة هو كمية الماء التي يتيسر الحصول عليها من النيل الازرق في المدة التي يلزم الري فيها اي من نوفمبر الى مارس فان كمية الماء تنقص بسرعة في تلك المدة . فيكون اذاً ان نبحث في الكمية التي يحصل وجودها في النيل الازرق في شهر فبراير في آخر شهر تبلغ التحاريق فيه اشدها وتبلغ الحاجة الى الماء ايضاً اشدها . وقد تبين من النظر في تصرف النيل الازرق ودرس الارصاد التي رصدت هناك في السنين الماضية ان الايراد لم يقل هناك كثيراً عن ١٥٠ متراً مكعباً في الثانية في شهر فبراير من كل سنة . بل قد كان في بعض السنين اكثر من ذلك ولكنه لم يكن اقل منه قط . نعم ان قياسنا الماء النيل الازرق لا يمتد على اعوام طويلة ولكنه يشتمل بعض السنين التي انخفض ماؤه فيها انخفاضاً عظيماً جداً . ولكن هب انه ياتي فصل اردأ من كل ما هو مذكور عندنا فيكون ذلك من قبيل الشواذ التي لا يصح ان يعد المشروع بسببها غير وافر بالمرام

اما المساحة التي يمكن ارواؤها من اطيان الجزيرة فعظيمة جداً وقد قدرها المستر دوبي من ٣ ملايين الى ٤ ملايين فدان بحري ود مدني فقط فلا يتيسر الماء لري هذه المساحة من النيل الازرق في الشتاء الا اذا بني عليه خزان . وهذا لا يزال امره بعيداً جداً فتركه وشأنه والاهتمام بما لدينا الآن خير واول . بل لو فرضنا انه يمكننا تدبير الماء الكافي لسكان الجزيرة لا يلغون العدد الكافي لزراعة تلك المساحة الواسعة التي تزيد عن نصف اطيان مصر الزراعية من الآن الى ما شاء الله

ولكن لا ريب في انه يكون في النيل الازرق دائماً ما يكفي من الماء لترعة تروي نصف مليون فدان حتى في شهر فبراير . وعليه تقتصر في المشروع الآن على هذا الحد

فهذه الترعة تمكن من زرع القمح في تلك المساحة كلها وزرع القطن ايضاً اذ وقت زرع القطن قبل المطر بموافق وقت زرع القمح هناك تقريباً . ولا ازال مقيماً على رأبي وموان زرع القمح اصح لتلك البلاد من زرع القطن اولاً لان زراعته اسهل ونفعته اقل وثانياً لان يعض سهل ( في جدة ) على ابواب السودان ولكني لا انكر انه اذا أنشئت تلك الترعة يتيسر زرع قطن كثير مع القمح ايضاً وفي تيسر للناس هناك زرع القمح والقطن حتى

للحكومة ان تربط ضريبة ٥٠ غرشاً على كل فدان ينتفع من تلك التربة فيكون ايرادها من اموال الجزيرة ٢٥٠٠٠٠ ج.م في السنة

اما المصروفات التي يقتضيها انشاء التربة والقناطر فلا يتيسر تقديرها الا بوجه التقريب ما دامت معلوماتنا على ما هي عليه الآن كما قلت آنفاً ورأيي انه لا يتيسر بناء القناطر في تلك الجهات القاصية باقل من  $1\frac{1}{2}$  الى  $1\frac{1}{2}$  مليون جنيه وربما انتفى انشاء التربة أكثر من ذلك فلو فرضنا ما يصرف عليهما ٣ ملايين فايراد الحكومة يساوي ٨ في المئة سنوياً مما تصرفه عليهما والارجح ان النقطة التي تقام القناطر فيها تكون قبلي سنار ولا تبعد عنها كثيراً فتروي التربة اراضي الجزيرة حتى تصل الى الخرطوم ولكن لا يمكن عمل شيء من تلك الاعمال الا بعد انشاء سكة حديد في الجزيرة

هذا وقد شططت كثيراً عن ذكر الاعمال التي عملناها في السودان في السنة الماضية ولكني رأيت من العوالب في كلامي عن مساحة النيل الازرق ان اشرح ما تنويه من جهة استعمال مياه ذلك النهر بوجه الاجمال . واذكر الان طرقاً من الاعمال التي عملناها في السنة الماضية على نهر الفاش لاصلاح الري بيجوار كسلا

شرع المستر جريف في هذه الاعمال في شتاء سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦ واتم منها ما كان في هزيمه اقامة قبل الفيضان فعمل سدّاً لحبس المياه وترعاً لتوزيع المياه فيها . وكان هذا العمل على سبيل التجربة فقط ولم يستغرق نفقات كبيرة وهذا من حسن التوفيق لانه حدث في شهر يونيو الماضي فيضان لم يسبق له نظير على ما نعلم ولم يحسب مثله حساب فطفت المياه عليه وخربت السد وحرفت جسور الترع الواحدة بعد الاخرى ولعدم وجود العمال لترميم تلك الجسور انقضت الحال ترك امر الري من الترع مدة الفيضان

ولا يسعني الا الاعتراف بفشلنا في هذه المسألة لاني اسلم باننا بنينا عملاً على علم قاصر واستغراء ناقص عن فيضان نهر الفاش فلم نعمل اعمالاً قوتها تحتمل حدوث مثل ما حدث فعلاً وكل ما يقال على سبيل الاعتذار لا يغير هاتين الحقيقتين

على ان هذا الفيضان الخارق الذي لم يكن بالحسبان حدث لحسن الحظ قبل ان نتورط في عمل اعمال عظيمة وهو لم يضر كثيراً على ما يقول المستردبوي ولكنه خرب السد وقد قدر المستردبوي الخسارة كلها بالنفي جنيه مصري فاعود واقول اننا من حسن التوفيق نعلمنا هذا الامر عن فيضان نهر الفاش بخسارة غير عظيمة وفي اوائل ابداننا بتجار بنا اما المحصولات فلم تصب بضرر على ما يظهر وان تكن الاعمال التي عملت لم تفد بالمقصور

منها ولكن الترع نعتت نفعاً أكيداً مع ذلك . قال المستر دوي " قد ظهر من اقبال  
الحصول ووفوته ان توسيع نطاق الري الآن توسيعاً عظيماً لا يحدي نفعاً الأبعد ما تمكّن  
حديد الى كسلة لقل ما يفضل من حاصلاتها عن حاجاتها »

على اني ارى مع ذلك انه لا بد لنا في السنين القليلة المقبلة من التآني والسير رويداً  
في اتمام هذا المشروع لان نهر القاش عظيم الانحدار قصير المجرى فيكون دائماً عرقه  
لفيضانات تحدث فيه فجأة وتمنع جداً ولذلك لا غنى لنا عن درس احواله بالتدقيق مدة من  
الزمان قبل ان نشرع في عمل اعمال عظيمة على نسبة ما كنا مصممين عليه أولاً وان نكتفي  
الآن بتوسيع النظام الموجود قليلاً وتحسينه واتقائه

قلت في مذكري في السنة الماضية ان الحكومة المصرية ارسلت المستر دوي في مهمة  
الى اميركا وكندا للبحث عن اعمال الكراكات المائية هناك . فكانت نتيجة التقرير الذي رفعه  
عن ذلك ان الحكومة قررت صرف ١٥٠.٠٠٠ ج. م على مشرتى ثلاثة كراكات كبيرة  
مختلفة الطراز وما يتبعها من القاطرات وصنادل الفحم تستخدم في النيل الايض فهذه الكراكات  
تستعمل للتجربة وبعد ذلك يضاف اليها ما يحتاج اليه ذلك النهر منها اذ معاً كان المشروع الذي  
سيمتمد عليه لاصلاحه وتحسينه فلا غنى عن الكراكات المائية له . ولذلك رأينا ان حسن  
التدبير يقتضي تجربة كراكات مختلفة الطراز قبل التورط في شراء العدد العديد منها حتى لا  
نشتري منها بعد التجربة الا ما كان قد غير وبدل فيه حسباً تقتضيه حالة ذلك النهر وحاجته  
ومتى وصلت الكراكات تستعمل في النيل الاعلى لتحصين الاجزاء التي لا يد من العمل

فيها معاً كان المشروع الذي يعتمد عليه والمامل انها تصل في سنة ١٩٠٨  
ثم ان الموظفين في مصلحة الري السوداني قلل جداً الآن وليس عندنا من يقوم مقام  
الذين يذهبون باجازة او الذين يمرضون منهم فلا بد من زيادة عددهم كثيراً لان المستر  
دوي ورجاله كلهم يحملون الآن فوق طاقتهم

وقد بلغ مصروف هذه المصلحة ٤٤٥٩١ ج. م سنة ١٩٠٦ منها ١٠٠٠٠ ج. م  
رواتب موظفين دائمين وموقنين ( غلمة وظهورات ) و ٧٥٠٠ ج. م مصروف الذين قاموا  
باعمال المساحة والباقي صرف على عمل اعمال كبناء محلات للمستخدمين وبناء مقاييس الخ .  
وعمل الاعمال المختصة بنهر القاش وهذه الاعمال صرف عليها ٢٠٠٠٠ ج. م فمطل  
الفيضان منها ما تقدر قيمته بالنسي جنيه مصري











